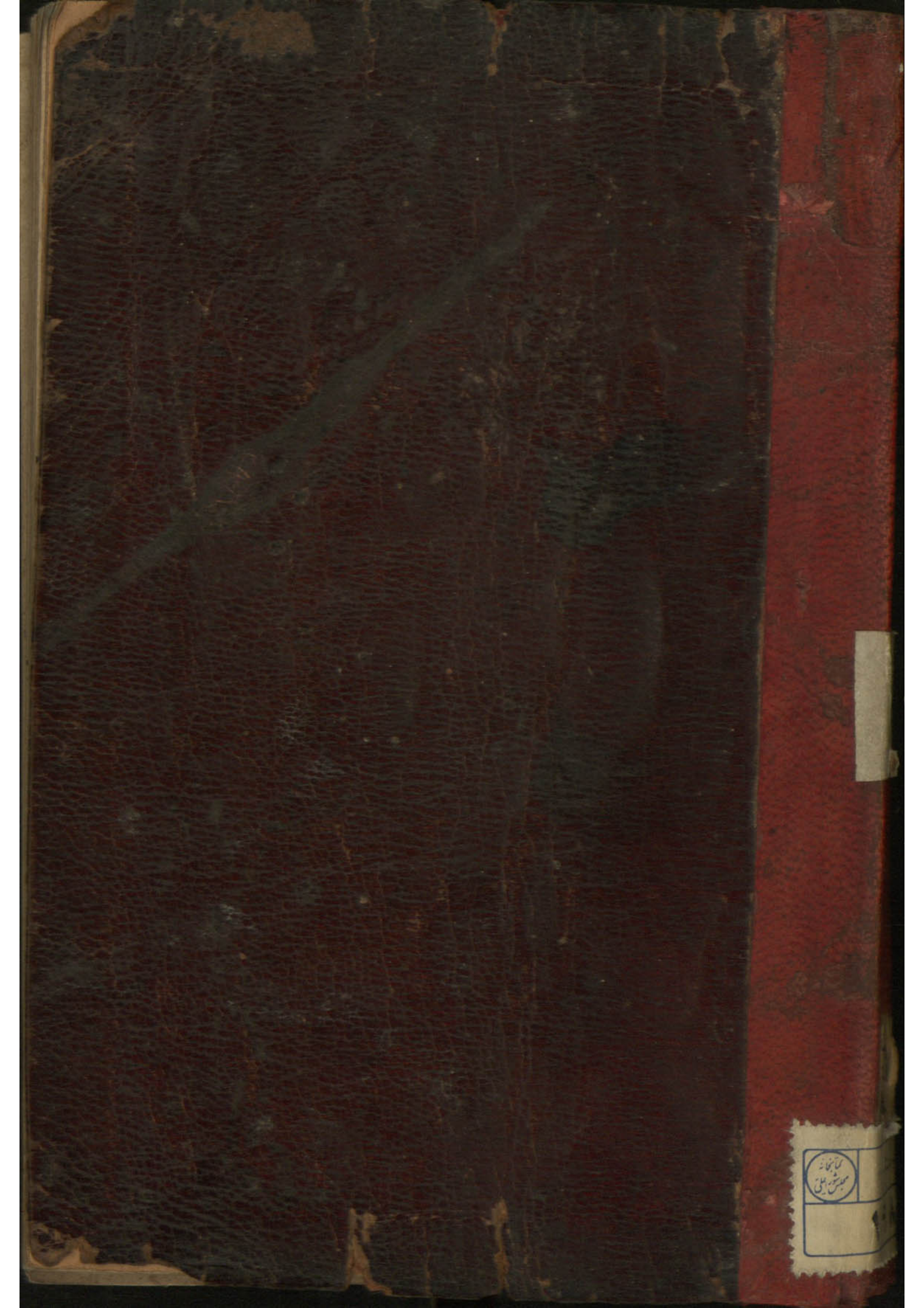
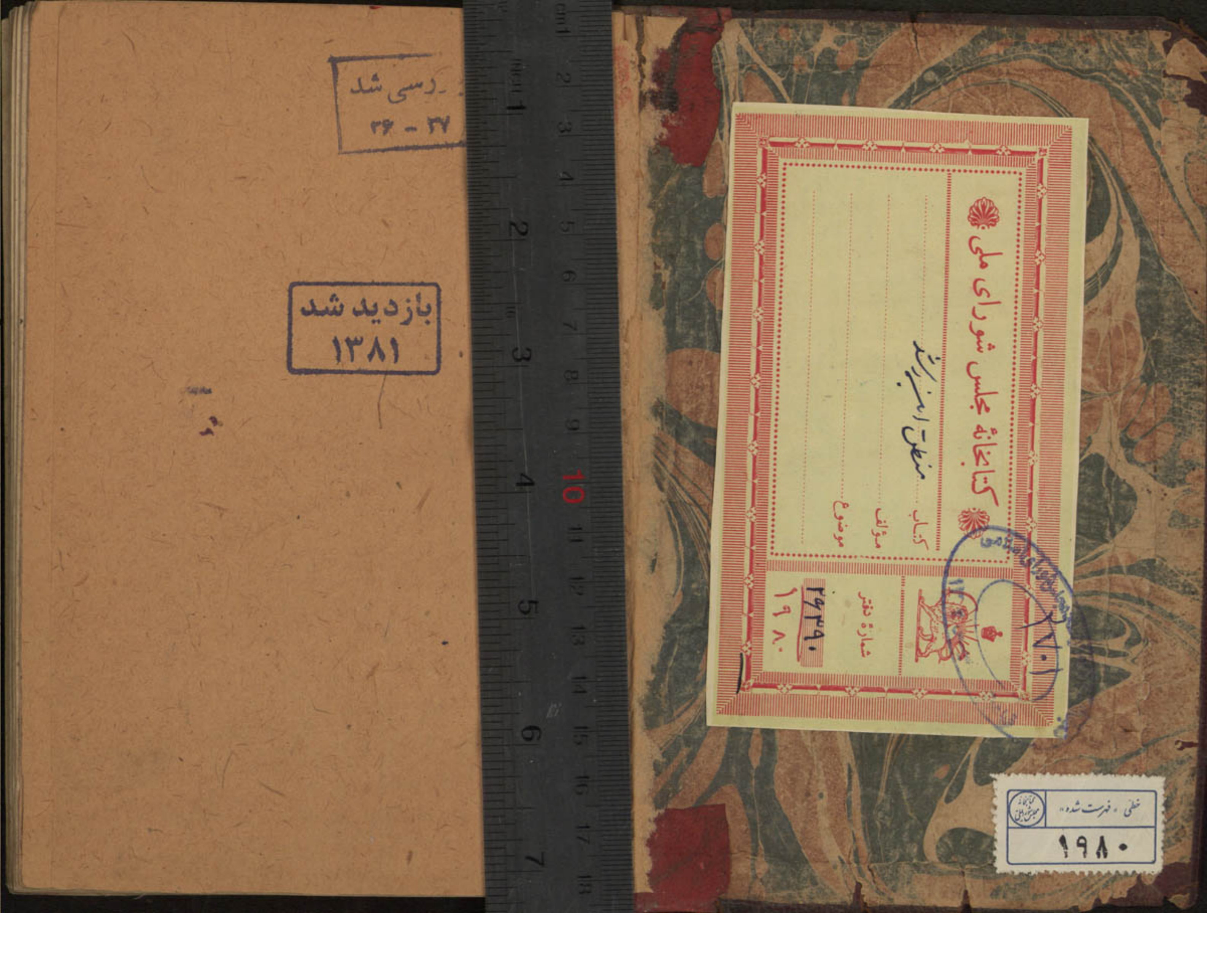
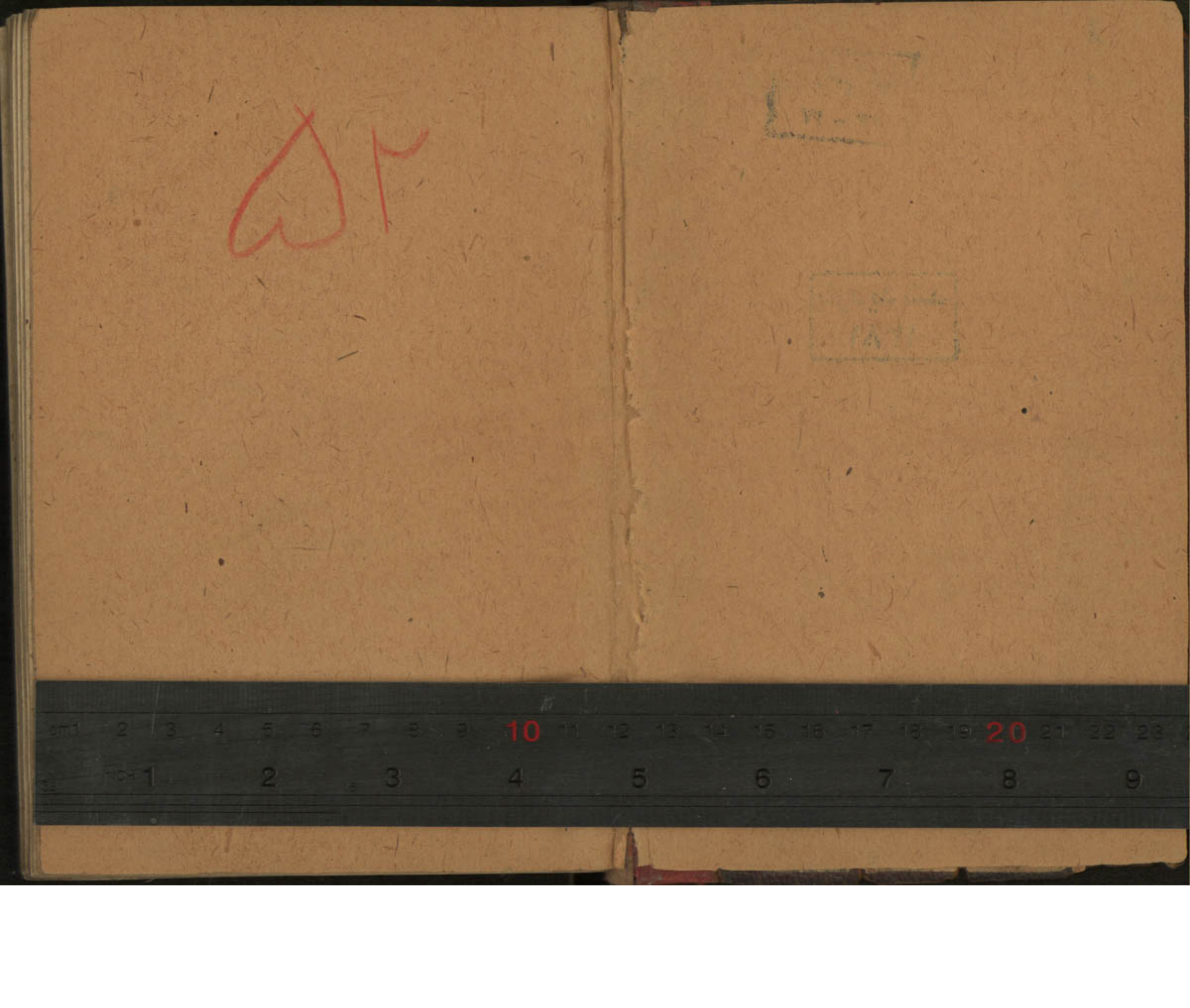

کتابخانه
مجلس شورای ملی

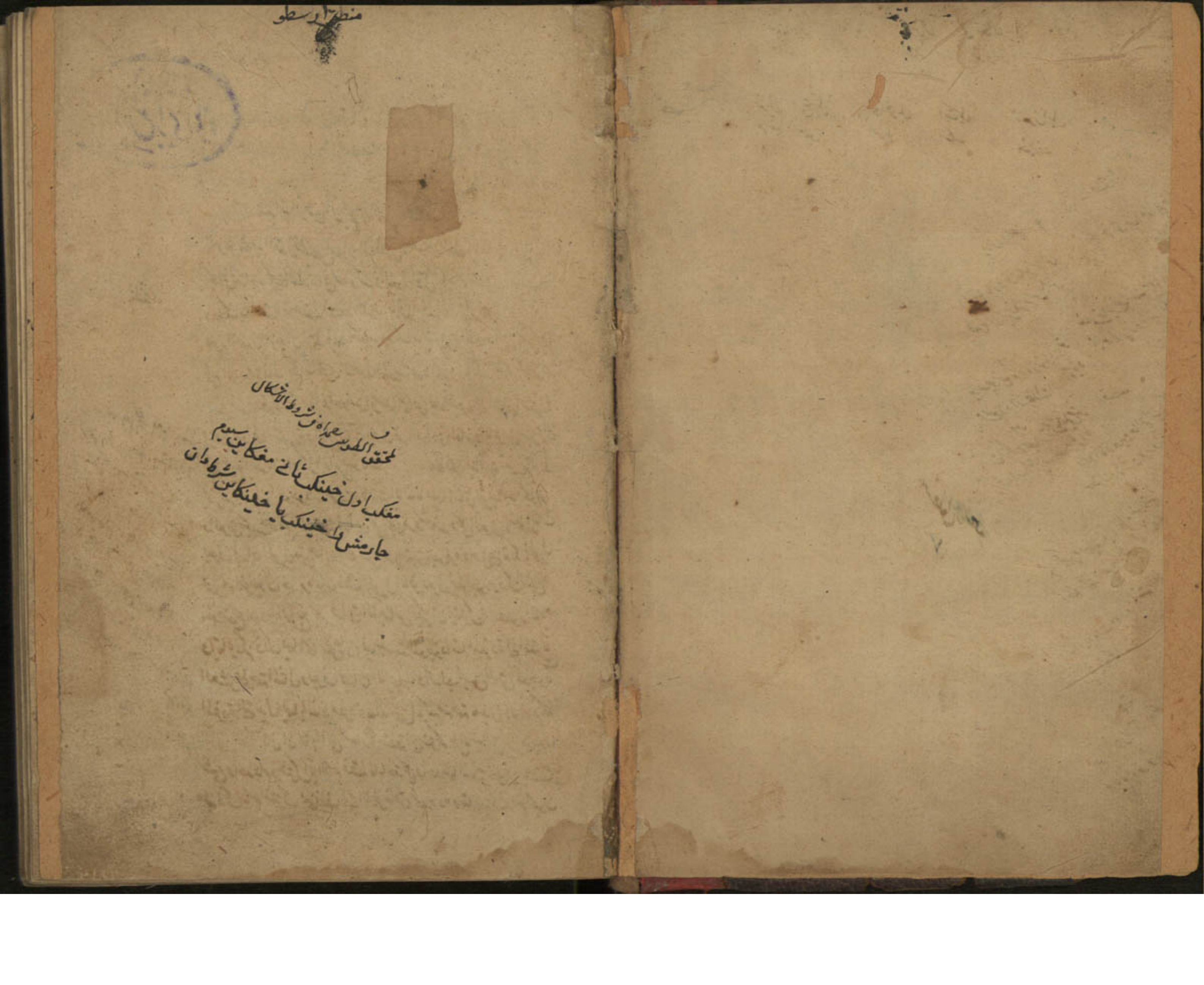


...رسی شد
۳۷ - ۳۶
بازدید شد
۱۳۸۱
خطی «فهرست شده»
۱۹۸۰





سیچقان ییل موش
اود ییل گاو
بارس ییل پلنگ
توشقان ییل خرگوش
لو ییل نهنگ
ییلان ییل مار
قوی ییل گوسفند
بیچین ییل میمون
تاخاقو ییل مرغ
ایت ییل سگ
تنگوز ییل خوک





رسالهٔ حکمت در علم جواهر اعراض

بسم الله الرحمن الرحيم

الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنها كتب ارسطو في صناعة المنطق وتحصيلها بحسب قوتنا وذلك على عادتنا في ساير كتبه ولنبدأ باول كتاب من كتبه في هذه الصناعة وهو كتاب المقولات فنقول ان هذا الكتاب بالجملة ينقسم الى عشرة اجزاء الجزء الاول بمنزلة الصدر لما يريد ان نقوله في هذا الكتاب وذلك انه يشتمل على الامور التي تجري مجرى ما نريد ان نقوله في هذا الكتاب مجرى الاصول الموضوعة والحدود والجزء الثاني يذكر فيه المقولات العشر مقولة مقولة ويرسم كل واحدة منها برسمها الخاص بها ويقسمها الى انواعها المشهورة ويعطي خواصها المشهورة والجزء الثالث يعرف فيه اللواحق العامة والاعراض المشتركة التي يلحق جميع المقولات او اكثرها بما هي مقولات الجزء الاول هذا الجزء فيه خمسة فصول الاول يخبر فيه باحوال الموجودات من جهة دلالات الالفاظ عليها الثاني يخبر فيه ما هو الجوهر والعرض بحسب نظر هذه الصناعة فيه اعني كلي الجوهر وشخصه وكلي العرض وشخصه الثالث يعرف فيه ان المحمول متى حمل على الموضوع حملا تعرف جوهره وحمل على ذلك المحمول محمول آخر يعرف جوهره فان ذلك المحمول الاخر يعرف ايضا جوهر ذلك الشيء الموضوع الاول الرابع يخبر فيه اي الاجناس يمكن ان تشترك في الفصول القاسمة واي لا يمكن ذلك فيها الخامس يأتي فيه بقسمة الموجودات المفردة الى المقولات العشر على جهة المثال ويعرف فيه ان الايجاب والسلب ليس يلحق الموجودات المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة وانما يلحق المركبة من جهة ما يدل بالفاظ مركبة

الفصل الاول قال ان الاشياء التي اسماؤها متفقة اي مشتركة هي الاشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عام ومشترك الا الاسم فقط فاما حد كل واحد منها المعرف جوهره بحسب ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك فيخالف الحد الاخر وخاص بحدوده ومثال ذلك اسم الحيوان

المقول

المقول على الانسان المصور وعلى الانسان الناطق فان حديهما مختلفان وليس يبقى لهما شيء عام ومشترك الا الاسم فقط وهو قولنا فيهما جميعا حيوان واما الاشياء التي اسماؤها متواطئة فهي التي الاسم لها ايضا واحد بعينه ومشترك والحد المعطي جوهرها بحسب دلالة ذلك الاسم واحد ايضا بعينه ومثال ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان وعلى الفرس فان اسم الحيوان عام لهما ويدل منهما على جوهر واحد وهو قولنا جسم متغذ حساس الذي هو حد الحيوان واما المشتقة اسماؤها فهي التي سميت باسم معنى مثل تسمية الشجاع من اسم الشجاعة والفصيح من اسم الفصاحة والمعاني المدلول عليها بالالفاظ منها مفردة يدل عليها بالفاظ مفردة مثل انسان وفرس ومنها مركبة يدل عليها بالالفاظ مركبة مثل قولنا الانسان حيوان والفرس يجري الفصل الثاني قال والموجودات منها ما يحمل على الموضوع وليست في موضوع ولا يعرف من موضوع اصلا شيئا خارجا عن جوهره وهذا هو الجوهر العام مثل الحيوان والانسان فانهما اذا حملا على شيء عرفا منه جوهره وذاته لا شيئا خارجا عن ذاته ومنها ما هو في موضوع اي ليس جزءا منه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الموضوع وليس يحمل على موضوع البتة اي من طريق ما هو وهذا هو شخص العرض المشار اليه مثل هذا السواد المشار اليه وهذا البياض المشار اليه الموجود في الجسم المشار اليه اذ كل لون في جسم ومنها ما يحمل على موضوع وهو ايضا في موضوع اي يحمل على شيئين يعرف من احدهما ماهيته ولا يعرف من الاخر ماهيته من جهة انه جزء جوهره من الذي يعرف ماهيته وليس بجزء جوهر من الذي لا يعرف ماهيته بل قوامه بالموضوع وهذا هو العرض العام مثل حملنا العلم على النفس وعلى الكتابة فانا نقول ان الكتابة علم والعلم في النفس فاذا حملنا على الكتابة عرف جوهرها اذ كان جنسا لها يليق ان يعطى في جواب ما هو الكتابة واذا حمل على النفس فقيل النفس عالمة عرف منها شيئا خارجا عن ذاتها ومنها ما ليس يحمل على موضوع اصلا اي حملا يعرف جوهره ولا هو في موضوع اي ليس يحمل على موضوع يعرف منه شيئا خارجا عن جوهره وهذا هو شخص الجوهر المشار اليه مثل زيد وعمرو فانه ليس يحمل على شيء على المجرى الطبيعي لا حملا معرفا جوهر الموضوع ولا حملا غير معرف له فالجوهر بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذي ليس في موضوع اصلا والعرض بالجملة سواء كان عاما

يزان اسماؤها متفقة لا باسم ذلك المعنى في التعريف لبعضهما لموضوع ذلك المعنى والمعنى

اي منها ما يعرف من جميع ما يحمل عليه جوهره وماهيته

او شخصا هو الذي يقال في موضوع والعام بالجملة سواء كان جوهرا او عرضا هو الذي يأتي
على موضوع والشخص بالجملة سواء كان عرضا او جوهرا هو الذي لا يأتي على موضوع ثم
تنفصل كلي الجوهر من شخصه بان كلية يأتي على موضوع والشخص لا يأتي على موضوع وتنفصل
شخص العرض من كليته بان الكلي يأتي على موضوع والشخص لا يقال على موضوع

الفصل الثالث قال ومتى حمل شي على موضوع حملا يعرف جوهره ثم حمل على ذلك
المحمول محمول اخر يعرف ايضا جوهره فانه ايضا يعرف جوهر ذلك الموضوع الذي
عرفه المحمول الاول مثال ذلك ان الانسان اذا حمل على زيد وعمرو وعرف جوهرهما
واذا حمل على الانسان محمول ثان يعرف جوهره مثل الحيوان لزم ضرورة ان يعرف هو جوهر
زيد وعمرو والذي يعرفهما الانسان **الفصل الرابع** قال والاجناس المختلفة التي ليس
بعضها مرتبا تحت بعض اي ليس بعضها داخلا تحت بعض فان فصولها مختلفة
في النوع مثال ذلك ان الفصول التي بها ينقسم الحيوان مثل المشاء والطائر والسابح
غير الفصول التي ينقسم بها العلم اذ كان الحيوان داخلا تحت جنس الجوهر والعلم داخلا
تحت جنس الكيفية والكيفية والجوهر جنسان عاليان ليس بعضهما داخلا تحت بعض
واما الاجناس التي بعضها داخل تحت بعض فليس يمتنع ان يظن انه قد يكون فصولها
من نوع واحد مثال ذلك ان الحيوان قد ينقسم بالمائي والبري وينقسم بها المتغذي
والحيوان مرتب تحت المتغذي والسبب في ذلك ان الفصول التي ينقسم بها الجنس الاعلى
هي محمولة ولا بد على الاجناس التي تحت الجنس الاعلى لانه يحمل على كل واحد من تلك الاجناس
التي تحته فاذا كانت تلك الفصول التي انقسم بها الجنس الاعلى غير مقومة للاجناس التي
تحته انقسمت بها تلك الاجناس كما ينقسم الجنس الاعلى لانها اذا حملت ولم يكن مقومة
كانت مقسمة **الفصل الخامس** قال والمعاني المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة
هي ضرورة دالة على واحد من عشرة اشيا اما على جوهر واما على كم واما على كيف واما
على اضافة واما على اين واما على متى واما على وضع واما على له واما على ان يفعل واما
على ان ينفعل فالجوهر على طريق المثال هو مثل انسان وفرس والكم مثل قولك
ذو ذراعين وثلثة اذرع والكيف مثل قولك ابيض وكاتب والاضافة مثل الضعف
والنصف واين مثل قولك زيد في البيت ومتى مثل قولك عام اول وامس والوضع

مثل متكي وجالس وله مثل قولك متنعل ومتسلح ويفعل كقولك يحرق ويقطع وينفعل
كقولك يحترق وينقطع وكل واحدة من هذه العشرة اذا اخذت مفردة فليس يدل لا
بايجاب ولا بسلب فاذا ركبت بعضها الى بعض فح تحدث الموجبة والسالبة كقولنا
هذا كم هذا ليس بكم واذا حدثت الموجبة والسالبة دخلها الصدق والكذب فان
المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب مثل قولك انسان على حدة وابيض
على حدة الا اذا ركبت فقيل انسان ابيض فانه قد يمكن ان يكون هذا القول صادقا
وقد يمكن ان يكون كاذبا فعند التركيب يحدث الامران جميعا اعني الايجاب
والسلب والصدق والكذب **الجزء الثاني** هذا الجزء ينقسم الى ستة اقسام القسم
الاول منه يذكر فيه مقولة الجوهر الثاني مقولة الكم الثالث مقولة المضاف الرابع مقولة
الكيف الخامس مقولة ان يفعل وان ينفعل السادس مقولة الوضع ومتى واين وله
القسم الاول فيه اربعة عشر فصلا الاول يعرف فيه ان الجواهر صنفان اول وثوان
ويخبر عن كل واحدة منها الثاني يعرف فيه ما هي الجواهر الثواني الثالث يعرف فيه
ان الجواهر الثواني وهي التي يقال على موضوع يخصها انه يحمل اسمها وحدها على موضوعها
وانه ليس يوجد ذلك في التي يقال في موضوع وهي الاعراض الرابع يعرف فيه ان كل
ما سوى الجواهر الاول فانه مضطر في وجوده الى الجواهر الاول الخامس يعرف فيه
ان النوع التي من الجواهر الثواني اولى بان يكون جوهرا من الجنس والجواهر الاول و
هي اشخاص الجوهر اولى بذلك من النوع وان العلة في ذلك مشابهة اعني في ان كان
الشخص احق باسم الجوهر من النوع والنوع من الجنس السادس يعرف فيه ان الجواهر
الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بان يكون جوهرا من بعض وكذلك الاول
السابع يعرف فيه الجهة التي بها استحقت الانواع الموجودة في هذه المقولة والاجناس
ان يسمى جواهر ثوان وهي المحمولة على موضوع دون المحمولة في موضوع وهي الاعراض
والجهة التي بها استحقت الاشخاص ان يسمى جواهر اول الثامن يرسم فيه الجوهر على الاطلاق
سواء كان شخصا او كليا ويأتي فيه بالخواص المفرقة بين الجواهر الثواني وبين العرض
بالاطلاق التاسع يعرف فيه ان هذه الخواص التي يفارق بها الجواهر الثواني الاعراض
يشاركها فيها الفصول العاشر يعرف فيه ان جميع الجواهر الثواني والفصول هي من المتواطئة

الجز

اسمائها الحادي عشر يزيل فيه الشبهة التي توهم التباس الجواهر الثواني بالاول وانهما جميعا
نوع واحد الثاني عشر يعرف فيه ان من خواص هذه المقولة انه لا مضاد لها وانما خاصة
قد يشاركها فيها غيرها من المقولات الثالث عشر يعرف فيه ان من خواص هذه المقولة
انها لا يقبل الاقل والاكثر وان سائر المقولات يقبلها الرابع عشر يعرف فيه ان اولى
الخواص بمقولة الجوهر انها القابلة للمتضادات ويحتج ويحل كل شبهة تعرض في ذلك الفصل
الاول القول في الجواهر قال والجواهر صنفان اول وثوان فالموصوف بانه اول وهو المقول
جوهرا بالتحقيق والتقديم فهو شخص الجوهر الذي تقدم رسمه اعني الذي لا يقال على
موضوع ولا هو في موضوع مثل هذا الانسان المشار اليه والفرس المشار اليه الفصل
الثاني واما التي تعطيها انها جواهر ثوان فهي الانواع التي يوجد فيها الاشخاص على جهة
شبيهة بوجود الجزء في الكل واجناس هذه الانواع ايضا مثال ذلك ان زيد المشار
اليه هو في نوعه اي في الانسان والانسان في جنسه الذي هو الحيوان فزيد المشار اليه هو
الجوهر الاول والانسان المحمول عليه والحيوان هما الجواهر الثواني الفصل الثالث
وبين مما قيل في صدر هذا الكتاب ان التي هي على موضوع وهي الجواهر الثواني فقد
يجب ضرورة ان يحمل اسمها وحدها على ذلك الموضوع مثال ذلك ان اسم الانسان يصدق
على زيد المشار اليه وكذلك حده فانا نقول في زيد انه انسان ونقول فيه انه حيوان ناطق
الذي هو حد الانسان فاما التي هي في موضوع وهي الاعراض ففي اكثرها لا يحمل على الموضوع
المشار اليه لا اسمها ولا حدها مثل البياض فانه لا يحمل على الجسم فيقال الجسم بياض ولا حده
ايضا فيقال ان الجسم لون يفرق البصر وقد يتفق في بعض المواضع ان يحمل الاسم
دون الحد مثل قولنا في اللون العربي درهم ضرب الامير فان حد الضرب لا يحمل
على الدرهم واما اذا دل عليها بالاسماء المشتقة فانه قد يصدق على الموضوع اسمها
وحدها لكن الحد لا يحمل على الموضوع حملا معرفا لحدوده كما يحمل حدود الجواهر على
الجواهر مثال ذلك ان الابيض هو في موضوع اي في الجسم والجسم قد يوصف به ويحمل
عليه فيقال انه ابيض فاما حد الابيض فليس يحمل على الجسم من جهة ما هو معرف لجوهره
ففي الاكثر لا يعطي الموضوع لا اسمه ولا حده مثل قولنا زيد ابيض اذا دللنا بقولنا

لذاته

فاما الجوهر

ابيض على الكيفية التي في زيد وهي الدلالة الغالبة فان الابيض ليس باسم زيد ولا حده فاما
اذا دللنا بالاسم المشتق على موضوع الكيفية على جهة التعريف له فانه قد يكون اسماله وحده ونقول
ان المحمول يعطي اسم الموضوع فاما الحد فلا يمكن في حال من الاحوال فانه لا يمكن ان يكون حد
البياض حد زيد الفصل الرابع وكل ما سوى الجواهر الاول التي هي الاشخاص فاما ان
يكون مما هي على موضوع واما ان يكون مما يقال في موضوع وذلك ظاهر بالتصفح والاستقراء
اعني حاجتها الى الموضوع مثال ذلك ان الحي انما يصدق حمله على الانسان من اجل صدقه
على انسان ما مشار اليه فانه لو لم يصدق على واحد من اشخاص الناس لما صدق حمله على
الانسان الذي هو النوع وكذلك اللون انما يصدق حمله على الجسم من اجل وجوده في جسم ما مشار
اليه فيجب اذن ان يكون ما سوى الجواهر الاول اما ان يكون يقال عليها او فيها اعني على الجواهر الاول
او فيها واذا كان ذلك كذلك فلو لم يكن الجواهر الاول لم يكن سبيل الى وجود شيء من الجواهر
الثواني ولا من الاعراض الفصل الخامس والانواع من الجواهر الثواني اولى بان يسمى
جوهرا من الاجناس لانها اقرب الى الجواهر الاول من الاجناس وذلك انه متى
اجيب بكل واحد منهما في جواب ما هو هذا الشخص الذي هو الجوهر الاول كان جوابا
ملائما من جهة السوال بما هو الا ان الجواب بالنوع عند السوال بما هو اكمل تعريفا
للشخص المشار اليه واشد ملائمة من الجواب بالجنس مثال ذلك ان اجاب مجيب
عند السوال ما هو سقراط بانه انسان كان اكمل تعريفا لسقراط من ان يجيب فيه بانه
حيوان لان الانسانية لسقراط اخص من الحيوانية وكذلك حال الاعم مع الاخص فهذا احد ما
يظهر منه ان الانواع احق باسم الجوهرية من الاجناس ودليل اخر ايضا وذلك انه لما كانت
الجواهر الاول انما صارت باسم الجوهر وباسم الموجود احق من الجواهر الثواني والاعراض
لكونها موضوعة لسائر الاشياء المحمولة عليها او فيها وكانت حال الاجناس عند الانواع هي حال جميع
الاشياء عند الجواهر الاول اعني ان الجواهر الاول موضوعة لسائر الامور كان الانواع
موضوعة للاجناس فان الاجناس يحمل على الانواع كما يحمل سائر الامور على الجواهر
وليس ينعكس الامر فيحمل الانواع على الاجناس كما ليس ينعكس الامر في سائر الاشياء
في الحمل على الجواهر الاول اعني انه لا يحمل الجوهر عليها فلما كان الامر كذلك وجب ضرورة ان يكون

لم يوجد

الانواع احق باسم الجوهر من الاجناس **الفصل السادس** واما انواع الجواهر التي ليست اجناسا
فليس بعضها احق باسم الجوهر من بعض اذ كان ليس جوابك في زيد انه انسان اشد تعريفا من جوابك
في هذا الفرس المشار اليه انه فرس فكذلك الجواهر الاول ليس بعضها احق باسم الجوهرية من بعض
فانه ليس هذا الانسان المشار اليه احق باسم الجوهرية من هذا الفرس المشار اليه **الفصل السابع**
وانما صارت انواع الجواهر الاول واجناسها يتلوها جواهر ثوان من بين سائر الاشياء التي تحمل
عليها من جهة انه متى اجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الاول كان معرفا له وان كان
الجواب بالنوع اشد تعريفا واما متى اجيب في ذلك بما عدا هذه كان جوابا غير لائق ولا مناسب
للسؤال مثال ذلك انه ان اجاب انسان في جواب ما هو زيد انه انسان كان اشد تعريفا من
انه حي وان كان كلاهما معرفا لماهيته فاما ان اجاب انه ابيض او انه ذو ذراعين فقد
اجاب بشيء غريب عنه وشيء خارج عن طبيعته فبالواجب قيل لهذه جواهر ثوان دون غيرها
من سائر المقولات فهذا احد ما يظهر منه لم خصت انواع الجواهر الاول واجناسها باسم الجوهر
دون سائر الاشياء المحمولة عليها وقد يظهر بهذه الجهة ايضا وذلك ان قياس الجواهر الاول الى
سائر الامور هو قياس انواع الجواهر واجناسها الى ما عداها من سائر كليات المقولات
وذلك انه كما ان سائر الامور كلها اما محمولة على الجواهر الاول او موجودة فيها على ما قلنا
كذلك سائر كليات المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني اعني ان كلياتها موجودة
في كلياتها كما ان اشخاصها موجودة في اشخاص الجواهر الاول مثال ذلك ان النمو موجود
في الانسان وذا الذراعين في الجسم **الفصل الثامن** والذي يعم كل جوهر شخصا كان او
كليا انه ليس يوجد في موضوع وذلك ان الجواهر صنفان اول وثوان فاما الاول
كما قيل فليس في موضوع ولا على موضوع واما الثواني فهي على موضوع وليس في موضوع
فاذا الذي يعم الصنفين انهما ليسا في موضوع **الفصل التاسع** وقد كنا قلنا ان الذي
يخص الجواهر الثواني ان يقال على موضوع ولذلك قد يحمل اسمها وحدها على الموضوع من جهة
ما هي مقولة على موضوع وان التي في موضوع قد يتفق في بعضها ان يقال اسمها على الموضوع
فاما حدها فلا الا ان هذا الذي يوجد من ذلك للجواهر الثواني ليس خاصا بها فان الفصل ايضا
هو مما يقال على موضوع وليس في موضوع مثال ذلك الناطق فانه يقال على الانسان لا فيه

اذ كان

اذ كان ليس موجودا فيه على جهة ما يوجد البياض في الجسم ولذلك قد يوجد للفصل ايضا ان
يصدق اسمه وحده على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني فان الناطق وحده الذي
هو مدرك بفكر وروية يحملان على الانسان من طريق ما هو وليس لقائل ان يغلطنا فيقول
ان النطق وبالجملة الفصول موجودات في موضوع وهي الاشياء التي هي فصول لها مثل
وجود النطق في الانسان كما ان الاعراض موجودات في مثل وجود البياض في الجسم فان
النطق انما يوجد في موضوع اعني في الانسان على انه جزء منه وليس الامر كذلك في البياض مع
الجسم ولذلك ليس ينبغي ان يغلط من قولنا في رسم الاعراض انها التي يقال في موضوع انها
فيه كجزء منه بل على ان الموضوع موجود دونها **الفصل العاشر** ومما يختص الجواهر الثواني
والفصول ان جميع ما يحمل منها فانما يحمل على نحو حمل الاشياء المتواطئة اسماؤها وذلك ان
كل شيء يحمل منها فاما ان يحمل على الاشخاص واما على الانواع اذ كان ليس يحمل الجواهر الاول
على شيء البتة واما النوع فيحمل على الشخص مثل الانسان على زيد واما الاجناس فيحمل على
الانواع والاشخاص والجواهر الاول فقد يجب ان يحمل عليها حدود انواعها واجناسها
كما يحمل عليها اسماؤها واما انواعها فذلك ظاهر فيها واما اجناسها فمما تقدم وذلك ان الجنس يقال
على النوع والنوع على الجوهر الاول الذي هو الشخص وقد قيل ان كل ما يقال على المحمول
المقول على موضوع فهو مقول ايضا على ذلك الموضوع وهذه حال الجنس مع النوع والشخص
وكذلك يحمل حدود الفصول على الاشخاص والانواع كما يحمل الاسماء واذا كان هذا هكذا وكان
قد قيل ان الاشياء التي اسماؤها متواطئة هي التي الاسم لها واحد والحد عام وواحد بعينه فواجب
ان يكون مما يخص الفصول والاشياء التي في هذه المقولة ان حملها على جميع ما يحمل عليه هو
على طريق حمل الاشياء المتواطئة اسماؤها لا على طريق المتفقة اسماؤها **الفصل الحادي عشر**
وقد يظن ان كل جوهر فانه انما يدل على الجوهر المشار اليه وهو الشخص واما الجواهر الاول فالامر
فيها بين من انها انما تدل على الاشخاص المشار اليها لان ما يستدل من اسمائها عليها هو شيء واحد
بالعدد واما الجواهر الثواني فقد تتوهم الاسماء الدالة عليها لاشتباهها باسماء الاشخاص في
الاستعمال لها مواضع اسماء الاشخاص انها انما تدل على المشار اليه وليس الامر كذلك بل انما تدل
على اي مشار اليه اتفق اذ كان الموضوع لذلك الاسم ليس واحدا بعينه كالاسم الدال
بشكله على الجوهر الاول وذلك ان زيدا وعمرا انما يدل على مشار اليه فقط واما الانسان

والحيوان وبالجملة النوع والجنس فانما يدل به على كثيرين وفي مع هذا تميز اولئك الكثيرين من غيرهم لا انهما
يكونان علامة نقط بمنزلة تمييز الابيض الشيء المتصف به بل تميزا في جوهر الشيء والنوع والجنس انما
وضعا ليعرفا الشيء في جوهره عن غيره الا ان الجنس اكثر حصرا من النوع وذلك ان اسم الحيوان
يحصر ما يدل عليه اسم الانسان اذ كان الحيوان جنس الانسان **الفصل الثاني عشر** ومما يلحق
مقولة الجوهر انه لا مضاد لها فانه ليس يوجد للانسان ولا للحيوان مضاد لكن هذه الخاصة قد يشارك
فيها غيرها من المقولات مثال ذلك في الكم فانه ليس يوجد لذي الذراعين ولا للعشرة ولا لشيء
مما يجري هذا المجرى مضاد الا ان يقول قائل ان القليل في الكم ضد الكثير والكبير ضد الصغير لكن
انواع الكم المنفصل بين من امرها انها غير متضادة مثل الخمسة والثلاثة والعشرة **الفصل
الثالث عشر** ومما يخص الجوهر انه لا يقبل الاقل والاكثر ولست اعني انه ليس يكون جوهرا
احق باسم الجوهر من جوهر فان ذلك شيء قد وصفناه سابقا حين قلنا ان الاشخاص الجواهر
اولى بالجوهرية من كلياتها بل انما اعني انه لا يحمل النوع منها ولا الجنس على شخص اكثر من حمله على
شخص ولا يحمل عليه في وقت اكثر منه في وقت فان زيد ليس اكثر حيوانا من عمرو ولا زيد
اليوم اكثر حيوانا من غد واما هذا الشيء الابيض فقد يكون اشد بياضا من هذا الشيء الابيض
وقد يكون اليوم اشد منه امس **الفصل الرابع عشر** وقد يظن ان اولى الخواص بالجواهر
هو ان الواحد منها بالعدد وهو بعينه القابل للمتضادات وذلك بين من قبل الاستقراء فانه ليس
يمكن ان يوجد شيء مما ليس بجوهر هو واحد بالعدد ما عدا الجواهر هو قابل للمتضادات فانه لا اللون الواحد
بالعدد يوجد قابلا للاسود والابيض ولا الفعل الواحد بعينه تقبل الحمد والذم وكذلك يجري
الامر في سائر المقولات مما ليس بجوهر واما في الجواهر فان الواحد بعينه يوجد قابلا
للمتضادات مثال ذلك ان زيد المشار اليه يكون حينا طالحا وحينا صالحا وحينا باردا
وحينا حارا وقد يلحق في هذا الاستقراء شك مما من قبل القول والظن وذلك انه قد يظن انهما
يقبلان الاضداد وذلك ان القول والظن بان زيدا قائم اذا كان زيد قائما فهو صدق واذا
كان قاعدا فهو كذب فقد يوجد الواحد بعينه يقبل الصدق والكذب وهما اضداد وهذا الحكم
انه قبول للاضداد فبين القولين اختلاف وذلك ان القابل للاضداد في الجوهر انما يقبلها بان
يتغير هو بنفسه فيخلع احد الضدين ويقبل الاخر واما القول والظن فليس انهما انما يقبلان
الصدق والكذب بان يتغيرا في انفسهما لكن بان يتغير الشيء الذي تعلق به الظن خارج الذهن

في نفسه مثال ذلك ان الظن بان زيدا جالس انما يقبل الصدق اذا جلس زيد والكذب اذا قام زيد
فيكون خاصة الجوهر الا ان المقال ان هذا قبول للمضادات اذ الذي يقبل المتضادات بان يتغير في
نفسه والاولى ان نقول ان هذا ليس هو قبولا للاضداد وذلك ان القول والظن اذا اتصفا
بالصدق حينا والكذب حينا فليس يتصفان بذلك على ان الصدق شيء حدث فيهما بذاته
في وقت والكذب في وقت اخر كما يحدث البياض في زيد في وقت بذاته والسواد في وقت
وانما الصدق والكذب في القول والظن اضافة ما ونسبة تابعة لتغير الشيء الذي فيه الظن
والقول لا لحدوث شيء بذاته واذا كان ذلك كذلك فقد وجب ان يكون خاصة الجوهر
ان الواحد بالعدد منه قابل للمتضادات فهذا مبلغ ما قاله في الجوهر **القسم الثاني** من الجزء
الثاني القول في الكم وما تعدله في هذه المقولة منحصر في فصول سبعة الاول يعرف فيه فصول
الكم العظمى وانها الانفصال والاتصال والوضع وعدم الوضع الثاني يعرف فيه ان اجناس
الكم المشهورة هي داخلة تحت الانفصال وانها داخلة تحت الاتصال وانها داخلة تحت
الاتصال الثالث ان هذه الاجناس هو ايضا داخلة تحت الوضع وانها ليس بداخل تحته
الرابع يعرف فيه ان السبعة التي عددت من اجناس الكم هي الاجناس المشهورة الموجودة
لها بذاتها وان سائر ما يظن به انه كم فذلك امر لاحق له من جهة وجوده في هذه الاجناس
مثل الحركة والثقل والخفة الخامس يعرف فيه ان من خواص الكم انه ليس له ضد ويحل
الشكوك التي يظن من اجلها انه يوجد فيه الاضداد السادس يعرف فيه ان من خواص الكم
ايضا انه لا يقبل الاقل والاكثر كالحال في الجوهر السابع يعرف فيه ان خاصة الكم الحقيقية
التي لا يشترك فيها غيره هي التساوي واللاتساوي **الفصل الاول** قال واما الكم فمنه منفصل
ومنه متصل ومنه ما اجزاؤه لها وضع بعضها عند بعض ومنه ما ليس لها وضع **الفصل
الثاني** والمنفصل اثنان العدد والقول والمتصل خمسة الخط والبسيط والجسم وما يشتمل
على الاجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان وانما كان العدد من الكم المنفصل
لان الكم المنفصل هو الذي ليس يمكن فيه ان تاخذ له حدا مشتركا يتصل عنده اجزاؤه احدهما
بالاخر بعضها ببعض مثال ذلك ان العشرة ليس تتصل جزؤه الذي هو الخمسة بالخمسة الثانية
التي هي جزؤه الاخر بحد مشترك ولا الثلاثة التي فيها بالسبعة لكن جميع اجزائها منفصلة
بعضها عن بعض واما القول فظاهر ايضا من امره انه كم لانه يقدر بجزء منه وهو اقل ما يمكن ان ينطق به
وذلك اما مقطع ممدود مثل لا واما مقصور مثل ل وهو ايضا من المنفصل اذ ليس يوجد لاجزائه

٩٦

حد مشترك يصل بعضها ببعض وذلك ان المقاطع منفصلة بعضها عن بعض واما الخط
والبسيط والجسم والزمان والمكان فمن المتصل لان لكل واحد منها يمكن ان يوجد له
حد مشترك او حدود مشتركة يصل بعض اجزائه ببعض وهذا الحد اما في الخط فهو
النقطة واما في البسيط فالخط واما في الجسم فالبسيط واما في الزمان فالآن وذلك ان
بالنقطة تتصل اجزاء الخط وبالخط تتصل اجزاء السطح وبالسطح تتصل اجزاء الجسم وبالآن
تتصل اجزاء الزمان الذي هو الماضي والمستقبل واما المكان فلما كانت اجزاء الجسم
تشغله وكانت تتصل بحد مشترك فواجب ان يكون اجزاء المكان تتصل بحد مشترك
ايضا واذا كان ذلك كذلك فهو من الكم المتصل **الفصل الثالث** واما الكم الذي هو متقوم
من اجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان ومعنى انه
يصح للاجزاء بعضها وضع عند بعض ان يكون جميع اجزائه موجودة معا لانها ان
لم يكن معا لم يكن لاجزاء منها وضع بعضها عند بعض وان يكون اي جزء منها اخذته وجدته
في جهة محدودة من ذلك الكم اما فوق واما اسفل ومتصل بجزء محدود منه مثال ذلك
ان جميع اجزاء الخط اذا كانت موجودة معا فلها وضع بعضها عند بعض وكل واحد
منها في جهة محدودة ومتصل بجزء محدود وهو الجزء الذي يليه وكذلك الحال في اجزاء السطح
واجزاء الجسم واجزاء المكان لان اجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه اجزاء الجسم
الذي يشغل المكان سواء كان المكان هو الخلاء او السطح المحيط بالجسم من خارج على
ما يراه ارسطو واما العدد فليس يجد في اجزائه واحدا من هذه الاحوال الثلثة فضلا
عن ان يجتمع فيها اعني ان يكون معا وان يكون كل واحد منها في جهة محدودة ومتصل
بجزء محدود وكذلك الحال في الزمان والقول اعني انه ليس يوجد اجزاؤهما معا اذ كانت
اجزاء الزمان واجزاء القول ليس لها ثبوت ولا يلحق المتاخر منها المتقدم بل انما يوجد
لاجزاء العدد واجزاء الزمان ترتيب ما بان بعض الزمان متقدم وبعضه متاخر وكذلك
في العدد فان الاثنين قبل الثلثة فاما ان فيه وضعا فلا **الفصل الرابع** وهذه الاجناس
الاول هي اجناس الكم التي بالحقيقة واولا كم وما عداها مما يلحقه الكمية فانما يقال فيه انه
كم بالعرض وثانيا اعني بوساطة واحد من هذه التي قلنا انها كم بالحقيقة مثال ذلك
انا نقول في هذا البياض المشار اليه انه كبير من اجل ان بسيطه كبير وكذلك انا نقول في

العمل

في العمل انه طويل من اجل انه في زمان طويل وذلك يظهر فيه انه لو سال احد كم هذا العمل
لكان الجواب في ذلك انه عمل سنة ولو سال كم هذا الابيض لقيل ثلثة اذرع او اربعة
فيكون العمل انما حده وقدره بالزمان والابيض انما قدره بمبلغ السطح الذي هو ثلثة اذرع
او اربعة ولو كانت كما ابناها لقدرت بانفسها **الفصل الخامس** ومن خواص الكم انه
لا مضاد له اصلا سواء كان متصلا او منفصلا فان الخمسة والثلثة ليس لها ضد وكذلك
الخط والسطح وليس لقائل ان يقول ان الكثير والقليل من الكم المنفصل وهما ضدان
وكذلك الكبير والصغير من الكم المتصل وهما ضدان لامرين اثنين احدهما انه ليس
القليل والكثير ولا الكبير والصغير من الكم بل هما من المضاف وذلك ان الكم موجود
بذاته والكبير والصغير والقليل والكثير انما يقالان بالقياس ولذلك امكن في الشي الواحد
بعينه ان يجمع كبيرا وصغيرا وقليلا وكثيرا كبيرا بالاضافة الى شي وصغيرا بالاضافة
الى شي حتى انا نقول في الجبل انه صغير وفي السمكة انها كبيرة مع صغر السمكة وعظم
الجبل فلو كان الشي صغيرا او كبيرا بنفسه وعلى انها صفة قائمة فيه بذاتها مثل البياض
الذي يقوم بالجسم لما وصف الجبل في حال من الاحوال بالصغر والسمكة بالكبر فهذا
احد ما يظهر منه ان الكم ليس له ضد اعني من جهة ان هذين من مقولة غير مقولة الكم
وقد يظهر ان الكبير والصغير ليسا بضدين سواء وضعناهما من مقولة الكم او لم
نضعهما وذلك ان الشي الذي ليس يعقل بذاته وانما يعقل بالقياس الى غيره
ليس يمكن ان يكون له مضاد وذلك ان المتضادين هما اللذان الوجود لكل
واحد منهما من صاحبه في غاية البعد والذي يقال بالقياس الى غيره فليس يوجد
له شي هو فيه في غاية البعد اذ كان يقال بالقياس الى اشيا غير متناهية ودليل
ثالث ايضا وذلك انه لو كان الكبير ضد الصغير لوجد الشي الواحد بعينه قابلا
للمتضادات معا فان الشي الواحد بعينه قد يوصف بانه كبير وصغير لكن بالاضافة
الى شيين اثنين فلو وصف ذلك على طريق التضاد اعني بذاته وعلى جهة ما يوصف
الجسم بانه ابيض واسود ولو وجد الضدان معا في موضوع واحد فكان يمكن ان
يكون الشي ابيض واسود معا وذلك محال ولذلك ليس يمكن في الضدين ان يجتمعا معا
في موضوع واحد لا من جهتين كما يمكن ذلك في سائر المتقابلات وايضا لو كان

ابيض

لوكان الكبير ضد الصغير لكان الشي يضاد نفسه لان الشي يوصف بانه كبير وصغير معًا
واذا وضعنا انهما اضداد لزم ان يكون هاتان الصفتان صفتين قائمتين بذات الشي
الواحد بعينه فيكون الشي الواحد بعينه كبيرا وصغيرا معًا فيجب ان يكون الشي يضاد
نفسه وذلك في غاية الاستحالة فقد تبين من هذا انه ليس الكبير ولا الصغير ولا القليل
ولا الكثير من المتضاد وسواء سلمنا انها كم او لم نسلم ذلك قال واكثر ما يظن ان التضاد
يلحق الكم في الجنس منه الذي هو المكان لان المكان الاعلى الذي هو مقعر الفلك يظن
به انه متضاد للمكان الاسفل الذي هو وسط العالم اعني مكان الارض الذي هو مقعر
الماء ومقعر بعض الهواء وانما ذهبوا الى ان هذين المكانين متضادان لما كان كل
كل واحد منهما في غاية البعد عن صاحبه حتى لا يوجد بعد ابعد منه ولظهور هذا المعنى فيه
اجتلبوا الحد لسائر المتضادات من هذا الاسم فقالوا في حدها انهما اللذان البعد بينهما
في الوجود غاية البعد مما هو من جنس واحد الا انهم يعنون ههنا البعد في الوجود لا البعد
في المسافة قلت ويشبه ان يكون التضاد ههنا انما لحق الكم بما هو اين لا بما هو كم ولا
ايضا بما هو مضاف اعني فوق واسفل بل ذلك شي عرض للمضاف كما عرض للكم ولذلك
ليس ينبغي من هذا ان يعتقد انه يلحق المضاف تضاد **الفصل السادس** قال ومن
خواص الكم انه ليس الاقل ولا الاكثر فانه ليس هذا الكم المشار اليه ذا ذراعين اكثر
من هذا الاخر الذي هو ايضا ذا ذراعين ولا ثلثة اكثر من ثلثة ولا يقال ايضا في زمان ما
انه اكثر من زمان اخر الا ان هاتين الخاصتين يشترك الكم فيهما الجوهر اعني في انه
ليس له ضد وفي انه لا يقبل الاقل ولا الاكثر **الفصل السابع** والشي الذي هو اخص
الخواص بالكم هو المساوي وغير المساوي فان ما عدا الكم لا يوصف بهذا مثال
ذلك ان الكيف لا يقال فيه مساو ولا غير مساو بل يقال هو شبيه او غير شبيه ولا يقال
مساو وغير مساو الا بالعرض فيكون هذا اخص الخواص بالكم انه مساو واما غير مساو

وذلك انا نقول ان
هذا البياض شبيه
بهذا البياض غير شبيه به

القسم الثالث في مقولة الاضافة والذي يتكلم فيه من هذه المقولة منحصر في فصول
ثمانية الاول في رسم الاشيا المضافة وتحديدها على جهة التمثيل الثاني في انه قد يوجد
المضادة في المضاف الثالث في ان بعض المضاف يقبل الاقل والاكثر الرابع
في ان من خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع الى صاحبه بالتكافؤ اذا

اخذا

اخذا باسميهما الدالين عليهما من حيث هما متضايفان ومتكافيان هما مضافان
ان كان لهما اسما او اخترع لهما اسم متى لم يكن لهما اسم الخامس في ان المضافين
اذا اخذا باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان ومتكافيان فان الصفة
التي بها صار كل واحد منهما مضافا لصاحبه متميز من سائر الصفات الموجودة
في المضافين وانه متى ارتفعت سائر الصفات وبقيت تلك الصفة لم ترتفع
تلك النسبة التي بين المضافين ومتى ارتفعت تلك الصفة ارتفعت تلك النسبة
واما اذا اخذا لا من حيث هما متكافيان لم يلزم اذا ارتفعت سائر الاشيا التي في المضافين
وبقيت تلك الصفة التي نسب بها الى قرينه ان يبقى النسبة السادس في ان من خواص
المضافين انهما يوجدان معا بالطبع ومتى ارتفع احدهما يجب ان يرتفع الاخر
وحل ما يعرض في ذلك من شك السابع في تقرير ما يمكن ان يشك فيه من امر الجواهر هل
يوجد فيها شي من المضاف وذلك الشك يتعقب الرسم المتقدم للمضاف

حله

واصلاحه باشتراط الشي الذي يتناول المضافين بالحقيقة اذ كان انما رسمه اولا
بحسب بادي الراي والمشهور قصدا منه للاسهل في التعلم فان تنقل المتعلم من المشهور
الى الامر اليقيني اسهل من ان يهجم به اولا على الامر اليقيني الثامن في انه من شرط
في رسم المضافين الشرط الذي به يكون رسما خاصا بهما ونفيهما الجوهر هما وجدان من
خواصهما انه متى عرف احدهما عرف الاخر وان بذلك يتبين انه ليس من الجواهر شي
يعد من المضاف وانه يعرف مع هذا صعوبة حل هذه الشكوك في هذه المواضع مع سهولة
التشكيك فيها في هذه المواضع والسبب في ذلك ان نظرنا ههنا فيها انما هو بحسب المشهور
من المقولة **الفصل الاول** قال والاشيا المضافة هي التي يقال ماهياتها وذواتها بالقياس الى
شي اخر اما بذواتها واما بحرف من حروف النسبة مثل الى وما اشبهه مثال ذلك ان
الاكبر ماهيته انما تقال بالقياس الى غيره فانه انما هو اكبر من شي وكذلك الضعف هو ضعف
لشي والملكة والحال والحس والعلم من المضاف فان جميع هذه ماهياتها تقال بالقياس
الى شي اخر وذلك ان الملكة ملكة لشي والعلم علم بمعلوم والحس حس لمحسوس وكذلك الكبير
والصغر فانهما يقالان بالاضافة وكذلك الشبيه فانه انما هو شبيه لشي والاضطجاع

انما

والقيام والجلوس من الوضع والوضع من المضاف لجهة ما فانا نضطجع ونقوم
ونجلس فليست هي من الاشياء المشتق لها الاسم من الوضع بعينه اي من الوضع
وهي في الحقيقة من مقولة ان يفعل وان ينفعل **الفصل الثاني** وقد يلحق الامور المضافة
ان يكون متضادة ومثال ذلك ان الفضيلة والرذيلة من المضاف وكلاهما متضادان
وكذلك الجهل والعلم كل واحد منهما من المضاف وهما متضادان الا انه ليس يوجد
هذا لكل الاشياء المضافة فان الضعف ليس له ضد ولا للثلاثة الاضعاف ضد
الفصل الثالث وكذلك قد يقبل بعض المضافات الاقل والاكثر فان الشبيه وغير
الشبيه والمساوي وغير المساوي كل واحد منهما من المضاف وقد يكون شبيها اكثر
من شبيه واقل وليس كل المساوي وغير المساوي وبعضها ليس يقبل ذلك
فانه ليس ضعف اقل ولا اكثر من ضعف ولا مساو اكثر من مساو **الفصل الرابع**
ومن خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه في النسبة بالتكافؤ مثال
ذلك العبد هو عبد للمولى والمولى مولى للعبد والضعف ضعف للنصف والنصف
والنصف للضعف وكذلك سائرها وسواء كان اسم المضافين متغايرين مثل
الضعف والنصف او كان احدهما مشتقا من الثاني مثل العلم والمعلوم والحس
والمحسوس فان كل واحد من هذين بالقياس الى قرينه وقد يظن ان هذه الخاصة
غير موجودة لكثير من الاشياء المضافة متى اضيفت ولم يضف الشيء الى قرينه
اضافة معادلة اي لا يوجد كل واحد منهما مضافا الى صاحبه من طريق ما هو بل يكون
اضافة احدهما الى الآخر من طريق ما هو والآخر بالعرض او يكون كل واحد منهما
لا من طريق ما هو مثال ذلك ان اضيف الجناح الى ذي الريش فقيل الجناح
ذو الريش له الجناح لذي الريش لم يصدق رجوع هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح
جناح لذي الريش فانه ليس نسبة الجناح الى ذي الريش من طريق ما هو ذو
ريش اذ كان قد يوجد ما له جناح وليس له ريش فنسبة الجناح ليست له
من جهة ما هو ذو ريش ونسبة ذي الريش الى الجناح هي له من جهة ما هو ذو ريش
ولذلك لم يكن هذه الاضافة معادلة فاذا اعتبر هذا واخذت النسبة معادلة الى الطائر

من الوضع بل هي

مولى له

والجناح هو

فقيل

فقيل الجناح هو ذو جناح بالجناح رجع هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي
الجناح او نقول ذو الريش هو ذو جناح بريش والجناح بالريش جناح لذي الريش
ولذلك اذا لم يكن الاضافة المعادلة لها اسم يدل عليها من حيث هي معادلة وذلك
اما لكلا المضافين او لاحدهما فقد يضطر المضيف ان يضع لكليهما او لاحدهما اسما
من حيث يستعملها مضافين مثال ذلك ان السكان ان اضيف الى الزورق
لم يكن اضافته معادلة لانه ليس من جهة ان الزورق زورق اضيف اليه السكان
اذ كان قد يوجد زوارق لا سكان لها كان السكان انما اضيف الى الزورق
من جهة ما هو سكان ولذلك لا يرجع بالتكافؤ فيقال ان الزورق هو زورق
للسكان كما يقال ان السكان سكان للزورق ولكن اذا اريد في مثل هذا ان يكون
الاضافة معادلة من الطرفين ومأخوذة بحال واحدة منهما فينبغي ان يقال السكان
سكان للمزورق ذي السكان وح يصدق ان الزورق ذا السكان زورق
بالسكان فانه كان السكان انما هو سكان بالزورق لكن الزورق الذي من شانه
ان يكون له سكان هو زورق بالسكان ومثال ذلك ايضا انه اذا اضيف الرأس
الى ذي الرأس كانت اضافة معادلة ومتى اضيف الى الحي لم يكن معادلة فان الحي
ليس له رأس من طريق ما هو حي اذ كان قد يوجد من الحيوان ما لا رأس له فهذا هو
الطريق الذي ينبغي للمصنف ان يسلكه فيما ليس له اسم من المضاف اعني ان
يضع لهما اسما يدل على المضافين من حيث يكون اضافتها معادلة مثل ما
قلنا في الجناح والسكان واذا كان هذا هكذا فكل المضافات اذا اخذت على
التعادل اي من طريق ما هي مضافات لا من طريق ما هي تحت مقولة اخرى
وجدت لها هذه الخاصة وايضا فان كل واحد منهما يرجع على صاحبه بالتكافؤ
واما اذا اضيف احدهما الى الآخر واخذ كل منهما جزافا وباي صفة اتفقت من
الصفات الموجودة في المضافين اللازمة للاضافة ولم يؤخذا بالصفة التي بها هما
منسوب كل واحد منهما الى الآخر فليس يرجعان بالتكافؤ وان كان لهما اسماء
موضوعة من حيث هما مضافان مثال ذلك ان العبد ان لم يضف الى المولى الذي
هو اسم الاضافة لكن اضيف الى الانسان او ذي الرجلين وما اشبه ذلك من الاشياء
الموجودة فيه لم يرجع بالتكافؤ لان الانسان ليس هو انسانا بانه عبد وانما هو

هو

زورق كشتى
سكان ستون
كشتى

فضلا عما ليس لها اسم تدل عليها
من حيث هما مضافان

مولى بما هو عبد فان اخذ المولى بدل الاثنان رجعا بالتكافؤ **الفصل الخامس** ونحقق
هذه الصفة التي من قبلها لحقت النسبة المضافين انه اذا رفعنا سائر الصفات العارضة
للمضافين التي بها يكون الاضافة غير معادلة لم يرتفع النسبة بين المضافين
وان رفعنا تلك الصفة ارتفعت النسبة مثال ذلك ان العبد اذا قيل بالاضافة
الى المولى ورفعنا من المولى سائر الصفات التي يمكن ان ينسب العبد اليها مثل
انه انسان او ذو رجلين او غير ذلك ولم يرفع منه المولى فان نسبة العبد اليه
لا يرتفع ومتى اضفنا العبد الى الانسان او الى ذي الرجلين ورفعنا انه
مولى ارتفعت هذه النسبة فانه لا يكون عبد ليس له مولى فاذن النسبة المعادلة
هي للصفة التي يرتفع النسبة بارتفاعها ولا يرتفع بارتفاع غيرها وهذا الذي
ذكره هو كالقانون لتميز الصفة التي يكون لها النسبة المعادلة قال ووجود هذه
النسبة التي بها يكون الاضافة معادلة متى كان للمضافين اسم يدل عليهما من حيث
لهما هذه النسبة هو سهل واما متى لم يكن لهما اسم فقد يصعب ذلك لكن ينبغي
ان يستنبط تلك الصفة بهذا القانون ونخترع للمضافين اسم يدل عليهما من
حيث يوجد لهما تلك النسبة **الفصل السادس** قال وقد يظن انه من خواص المضافين انهما
يوجدان معا بالطبع وذلك ظاهر في اكثرها فان الضعف والنصف موجودان
معا لانه متى وجد احدهما وجد الاخر ومتى ارتفع احدهما ارتفع الاخر الا
انه قد يلحق في ذلك شك من قبل بعض الاشياء المضافة فانه قد يظن ان
المعلوم اقدم من العلم لان العلم انما يقع بالشيء في اكثر الاشياء بعد تقدم
وجوده واما مع وجوده فاقل ذلك وان كان ذلك فلا معلوم واحد البتة
يكون وجوده والعلم به معا بالطبع وايضا فان المعلوم يظهر انه متقدم بالطبع
على العلم وذلك انه اذا ارتفع العلم لم يرتفع المعلوم وليس اذا ارتفع المعلوم
لم يرتفع العلم وهذا هو رسم المتقدم بالطبع على ما سيقال بعد ومثال ذلك
تربيع الدائرة التي فحص عنه من تقدم من المهندسين فلم يلقوه بعد فانه
ان كان معلوما فعلمه لم يوجد بعد وان كان غير معلوم فليس يمكن ان يوجد
علمه بعد وايضا فان الاثنان اذا ارتفع ارتفع العلم وقد يوجد المعلوم

ذلك م

والاثنان

والاثنان غير موجود وهذا الشك بعينه يلحق في الحس والمحسوس فانه قد يظن ان
المحسوس اقدم من الحس لان المحسوس اذا فقد فقد معه الحس فاما الحس فليس
يفقد معه المحسوس وانما يلزم اذا فقد المحسوس من جهة ان المحسوس والحس لا يوجدان
الا في جسم فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم واذا ارتفع الجسم ارتفع الحاس
والحس فاما الحس فليس بارتفاعه يرتفع المحسوس فانه قد يمكن ان يفقد الحيوان
ويكون الجسم المحسوس موجودا مثل الجسم الحار والبارد وايضا فان الحس يوجد
مع وجود الحي فاما المحسوس فموجود قبل وجوده فان الماء والنار وسائر الاسطقسات
منها قوام الحيوان وهي موجودة من قبل ان يوجد الحيوان فلهذا كله قد يظن ان
المحسوس اقدم من وجود الحس والمفسرون يحلون هذا الشك بانه اذا اخذ الحس
والمحسوس والعلم والمعلوم اما بالقوة واما بالفعل وجدا معا وصدقت فيهما تلك
الخاصة وانما يلحق الشك اذا اخذ احدهما بالقوة والاخر بالفعل لكن لما كان الوجود الذي
بالقوة غير مشهور في وقته ارجى ارسطو حل هذا الشك الى موضع اخر لانه انما يتكلم
ههنا في هذه الاشياء الى موضع اخر لانه انما يتكلم ههنا في هذه الاشياء من جهة الشهرة
الفصل السابع قال ومما فيه موضع شك هل في الجواهر شيء مضاف من جهة ما هو جوهر
وهذا الشك انما يعرض في بعض الجواهر الثواني فاما في الاول فليس يعرض وذلك
انه يظهر انه ليس يقال في شيء منها انه من المضاف لا الكل ولا الجزء فانه ليس يقال
في شخص هذا الانسان المشار اليه انه انسان لشيء ما وكذلك المثال في اجزاء المشار اليه
فانه ليس يقال في شخص يد ما مشار اليها انها يد انسان ما او فرس ما لكن يقال يد
انسان او فرس وبالجملة انما يضاف الى النوع لا الى الشخص وكذلك يظهر الامر في
اكثر الجواهر الثواني فانه ليس يقال ان الانسان انسان لشيء ولا الثور لشيء
بما هو ثور اعني جوهرا بل ان كان فمن جهة ما هو ملك لمالك واما في بعضها فقد يلحق
في ذلك هذا الشك وذلك ان الراس يقال فيه انه راس لشيء واليد يد لشيء
وكل ما اشبه هذا والراس واليد انما يدل على الجوهر فيكون على هذا قد يظن ان كثيرا

ان يفقد المحسوس

بالفعل

من الجواهر داخلة في المضاف الا انه ان كان قد وفي تحديد الاشيا التي من المضاف حين قلنا ان المضافات هي الاشيا التي تقال ماهياتها بالقياس الى غيرها فقد يصعب حل هذا الشك او يكون حله ممتنعا وذلك انه قد ظهر من امر هذه الجواهر ان ماهياتها تقال بالقياس الى غيرها وان كان الرسم الحقيقي للاشياء التي من المضاف انهما الشيئان اللذان ماهية كل واحد منهما تقال بالقياس الى صاحبه من حيث ان الوجود لتلك الماهية انما مضاف الى قرينتها باي نوع اتفق من انواع الاضافة فحل الشك مما يسهل فان التحديد الاول يلحق كل ما هو اضافة وشي للاضافة محضة وهو الذي ربما عد في بادي الراي جوهرا وانما اراد بهذا فيما احسب ان الراس ان كان يدل على الجوهر فانما هو مضاف الى الانسان لا من قبل الاضافة الحقيقية بل من قبل الاضافة العرضية اعني التي ليست في جوهر الشي المضاف وهي التي تضمنها الرسم الاول اعني العرضي واما التي الاضافة في جوهر كل واحد منهما فهي مثل القليل والكثير فان كل منهما في جوهر صاحبه وهي التي تضمنها الرسم الثاني اعني الحقيقي **الفصل الثامن** قال وبين من خواص هذا الحد الحقيقي للمضافين ان من خاصيتهما انه متى عرف الانسان احدهما على التحصيل عرف الاخر فان الانسان متى علم ان هذا الشي من المضاف وكانت ماهية احد المضافين انما الوجود لها بالنسبة الى المضاف الثاني فبين انه اذا عرف ماهية احد المضافين فقد عرف ماهية الاخر والا كانت معرفته بماهية احد المضافين لا على ما هي عليه بل ظنا او غلطا و ذلك ايضا بين من قبل الاستقراء مثال ذلك ان من علم ان هذا اضعف على التحصيل فقد علم الشي الذي هو له ضعف على التحصيل وكذلك من عرف ان هذا احسن فقد عرف الشي الذي هو احسن منه الا ان يكون المعرفة توهما لا يقينا فانه ان لم يعرف الشي الذي به قبل فيه انه احسن قد يمكن ان لا يكون شي دونه في الحسن فيكون قوله فيه انه احسن كذبا ومن هنا يظهر ان الراس واليد ليستا من المضاف الحقيقي فانه قد يعرف ماهية كل واحد منهما من حيث هما في الجوهر على التحصيل من غير ان يعرف الشي الذي هو له راس ولا الشي الذي هو له يد قال الانسان بالجملة الحكم بالحقيقة على

مضافا واما الاضافة احدها تقومت بذاته وانما هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا في بادي الراي م م
واحده

ما هو من المضاف من سائر المقولات وما ليس من المضاف هو مما يصعب ما لم يتدبر مرارا كثيرا فاما التشكك فيها فليس فيه صعوبة **القسم الرابع** القول في الكيفية وما يقوله في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلا الاول يحد فيه هذه المقولة ويعرف انها تنقسم الى اجناس اول الثاني يعرف فيه الجنس المسمى من هذه الاجناس باسم الملكة والحال ويعرف ما منها يختص باسم الملكة وهو الذي يبقى عليها الكيف في المتمدد وما منها يختص باسم الحال وانه ان قيل عليهما كيف فلكونهما من طبيعة واحدة الثالث يعرف الجنس الثاني من اجناس هذه المقولة وهو الذي يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية الرابع يعرف فيه الجنس الثالث من اجناس هذه المقولة وهي الكيفية الانفعالية والانفعالات ويعرف لم سميت كيفية انفعالية ويعطي الفرق بين التي تسمى منها انفعالية والتي تسمى انفعالات وان اسم الكيف في المتمدد انما ينطلق على الانفعالية للمعنى الذي من قبله ينطلق على الملكة اكثر ذلك من انطلاقه على الحال الخامس يعرف فيه الجنس الرابع من اجناس هذه المقولة وهي الكيفية الموجودة في الكم بما هو الكم السادس يتشكك فيه في المتخلخل والمتكاثف والخشن والاملس هل هما داخلان تحت هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع السابع يعرف فيه ان الاشياء المتصفة بالكيفية هي التي يدل عليها باسماء مشتقة من المثل الاول الدالة على تلك الكيفية الثامن يعرف فيه انه قد يوجد التضاد في الكيف لكن في بعضها وانه اذا كان احد المتضادين في الكيف لزم ان يكون الضد الاخر في الكيف التاسع يعرف فيه ان الكيف قد يقبل الاقل والاكثر وان ذلك ليس في كله العاشر يعرف فيه ان الشبيه وغير الشبيه هي الخاصة التي تخص هذه المقولة الحادي عشر يتشكك فيه في اشياء كثيرة ذكرت في هذا الباب وذكرت ايضا في الاضافة ويعطي من اين يعرض ذلك لها وان ذلك لها بجهتين **الفصل الاول** قال واسمي الكيفية الهيئات التي بها يسأل في الاشخاص كيف هي وهذه الكيفيات يقال على اجناس اول مختلفة **الفصل الثاني** فاحد الجنس من الكيفية التي تسمى ملكة وحالا والملكة منها يخالف الحال في ان الملكة تبقى من هذا الجنس على ما هو ابقى واطول زمانا والحال على ما هو وشيك الزوال ومثال ذلك العلوم والفضائل فان العلم

بالشي اذا حصل ضاعة يظن به انه من الاشياء الثابتة العسيرة الزوال وذلك مالم يطرا
على الانسان تغير قادح من مرض او غير ذلك من الاشتغال بالامور الطارية التي يكون
سببا مع طول الزمان لذهول الانسان عن العلم ونسيانه فاما الحال فما نحا نحو منهذا
الجنس على الاشياء السريعة للحركة السهلة التغير مثل الصحة والمرض والحرارة والبرودة
التي هي اسباب الصحة والمرض فان الصحيح يعود بسرعة مريضا والمريض صحيحا ما لم تتمكن
هذه فيعسر زوالها فانه اذا كان الامر كذلك للانسان ان يسميها ملكة قال ومن البين ان
اسم الملكة انما تدل به في اللسان اليوناني على الاشياء التي هي اطول زمانا في الثبوت
واعسر حركة فانهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلم تمسكا يعتد به ان له ملكة
على ان من كان بهذه الصفة فله حال في العلم اما شريفة واما خسيسة والملكات هي ايضا
بجملة من الجهات حالات وليست الحالات ملكات وايضا فان الملكات انما هي اولا
حالات ثم تصير باخرة ملكات وهذا الجنس كما قيل هو الهيات الموجودة في النفس
وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس الفصل الثالث قال وجنس ثان من الكيفية وهو الذي
به يقال في الشي ان له قوة طبيعية او لا قوة له طبيعية مثل قولنا مصحاح وممراض وذلك
انه ليس يقال في الشي انه مصحاح او ممراض وما اشبه ذلك من قبل ان له حالا ما في
النفس او في المتنفس بما هو متنفس بل من قبل ما له قوة طبيعية او لا قوة طبيعية
اعني بلا قوة طبيعية ان يفعل بعسر وينفعل بسهولة وبقوة طبيعية ان يفعل بسهولة
ولا ينفعل الا بعسر مثال ذلك انه يقال مصحاح من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل عن الامراض
والافات ويقال محاضر ومصارع من جهة ان له قوة يفعل بها بسهولة وينفعل بعسر
ويقال ممراض من قبل انه لا قوة له طبيعية على ان لا ينفعل عن الامراض وكذلك الامر
في الصلب واللين فانه يقال له صلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة ويقال لين
من قبل ان لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة الفصل الرابع قال وجنس ثالث من
الكيفية وهو الذي يقال لها كيفيات انفعالية وانفعالات وانواع ذلك الطعوم مثل
الحلاوة والمرارة والالوان مثل السواد والبياض والملموسات مثل الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة فان هذه كلها ظاهر من امرها انها كيفيات اذ كان كل ما اتصف بشي
من هذه يسئل عنه بحرف كيف مثال ذلك انا نقول كيف هذا العسل في حلاوته وكيف

هذا الثوب في بياضه فيجاب بانه شديد الحلاوة والبياض او غير شديد الحلاوة والبياض
وانما قيل في امثال هذه كيفيات انفعاليات لا من قبل انها حدثت في الاشياء المتصفة
بها عن انفعال بل من قبل انها يحدث في حواسنا انفعالا مثال ذلك ان الحلاوة
في العسل والمرارة في الصبر انما قيل فيها كيفيات انفعالية لا من قبل ان انفعالا حدث
في العسل عنه الحلاوة ولا من قبل انفعال في الصبر حدث عنه المرارة بل من قبل انهما
يحدثان انفعالا في اللسان وكذلك الامر في الحرارة والبرودة مع حس اللمس واما النوع
الثالث الذي هو الالوان فليس يقال فيها كيفيات انفعالية بهذه الجهة اذ كانت
الالوان لا تحدث انفعالا في البصر وانما يقال في هذه كيفية انفعالية من قبل ان وجودها
في الشي المتصف بها انما حدث عن انفعال وذلك انه لما كان من البين ان حمرة
الخجل وصفرة الفزع انما يحدثان عن انفعال نال الدم والروح وجب
ان يعتقد ان من فطر من اول امره وبالطبع محمرا او مصفرا ان السبب في ذلك
ان مزاجه في اول الخلقة قد انفعل هذا النحو من الانفعال الذي يتبعه الحمرة في
الخجل والصفرة في الفزع وما كان من هذه العوارض ثابتا عسير الزوال فهو
الذي يسمى كيفية انفعالية وهو الذي يسئل عنه بحرف كيف في المعتاد وما كان
سريع الحركة من هذه فليس يسمى انفعاليا ولا جرت العادة ان يسئل عنه بحرف
كيف ولذلك يجب ان يخص هذا الجنس باسم الانفعال لا باسم الكيفية الانفعالية
وصار ذلك ان الصفرة والحمرة اذا كانت لنا بالطبع والجبلة قيل فيها بها
في الشخص كيف هو وان كانت الحمرة عرضت من خجل والصفرة من فزع لم يقل
في الشخص بها كيف هو وذلك انه ليس يقال فيمن هذه حاله محمر ولا مصفر
وانما قال احمر واصفر فقط وبالجملة انفعل فقط فيجب ان يسمى مثل هذا انفعالا
فقط وان كانت انما تختلف بطول البقاء وقصره وعلى هذا المثال تجري عوارض
النفس كيفيات انفعالية لما كان منها بالطبع وثابتا وانفعالات لما كان عارضا
ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج مثال ذلك تيه العقل والغضب فان من كان
له هذان الامران بالطبع قيل فيه انه غضوب وانه تايه العقل ولذلك يسمى امثال

فقط

بهذه الكيفيات انفعالية ومن عرض له الغضب عن امر محرج طرا عليه لم يقل فيه غضوب
ولا انه العقل وانما يقال فيه انه غضب ذاته عقله فيجب ان يقال في امثال
هذه انفعالات لا انفعاليات وذلك ان صيغة هذه اللفظة يليق ابدا بالشيء الثابت
الفصل الخامس قال وجنس رابع هو الشكل والخلقة الموجودان في واحد واحد
من الاشياء والاستقامة والانحناء وما اشبه هذا فانه يقال في الشيء اذا اتصف
بواحد من هذه كيف هو وذلك انه قد يوصف الشيء انه مثلث او مربع في جواب
كيف هو وانه مستقيم ومنحني وكذلك الخلقة **الفصل السادس** واما المتخلخل والمتكاثف
والخشن والاملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا الجنس الا ان الاشبه
ان يكون هذين الجنسين انما خارجان عن هذا الجنس وذلك انه قد يظهر ان
كل واحد منهما احرى ان يكون داخلا في مقولة الوضع منه في هذه المقولة وذلك
ان المتخلخل والمتكاثف انما يدلان على وضع ما للاجزاء فانه يوصف بما يقال اجزاؤه
متقاربة بعضها من بعض ومتخلخل لما اجزاؤه متباعدة بعضها عن بعض وكذلك الاملس
انما يقال فيما اجزاؤه مستوية في سطحه ليس يفضل بعضها عن بعض ويقال خشن فيما
اجزاؤه غير مستوية بل يفضل بعضها على بعض قال ولعله قد يظهر ان هنا كيفيات
اخر لكن هذه التي عددنا من هذا الجنس مبلغ عددها هو هذا العدد يريد ان تلك
الكيفيات هي الكيفيات التي يسئل عنها بحرف كيف في الانواع وهي الاشياء التي هي صور
نوعية او تابعة للصور النوعية وهذه الكيفيات هي التي يسئل عنها في الاشخاص
وهي الاحوال اللاحقة للصور من قبل الهيولى والاشياء الهيولانية وذلك بين
من الفرق بين هذين النوعين من الكيفية **الفصل السابع** قال وذوات الكيفيات
هي المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكيفيات انفسها وهي المثل الاول وذلك على
طريق الاشتقاق في اكثرها بحسب اللسان اليوناني مثل الابيض المشتق من
اسم البياض والبليغ المشتق من اسم البلاغة والعادل المشتق من اسم العدالة
واما الشاذ منها فانه ليس يوجد في اللسان اليوناني للكيفيات الماخوذة مجردة
من الموضوع اسما فيشتق منها اسماء لتلك الكيفيات من حيث هي في نوع
موضوع مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة عندهم للاشياء الداخلة فيما يقال

لغة

بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم يكن مشتقة من شيء كالمحاضر والملاكز فان الاسماء الدالة
على هذه المعاني عندهم مشتقة لا من الحضر ولا من اللكز كما في كلام العرب وليس يبعد ان يوجد
في اللسان العربي افعال ليس لها مصادر وربما اتفق في اللسان اليوناني ان يكون
للكيفية من حيث هي مجردة عن الموضوع ويكون اسم تلك الكيفية من حيث هي في موضوع
مشتقا من اسم اخر مثال ذلك انهم كانوا يقولون في الفضيلة مجتهد للفاضل
الفصل الثامن قال وقد يوجد في الكيف تضاد مثال ذلك ان العدل ضد الجور
والبياض ضد السواد وكذلك ايضا يوجد ايضا في الاشياء ذوات الكيفية مثال ذلك
ان العادل ضد الجائر والابيض ضد الاسود لكن ليس يوجد التضاد في جميع
الكيفيات ولا في جميع ذوات الكيفيات فانه ليس للاشقر ولا للاصفر ضد
وبالجملة الكيفيات المتوسطة وايضا فمتى كان احد المتضادين كيفا فان الضد الثاني
يكون كيفا وذلك ظاهر بالاستقراء مثال ذلك ان العادل لما كان ضد الجائر وكان
العادل في الكيفية كان الجائر في الكيفية اذ لا يصح ان يقال ان الجائر في الكم ولا
في المضاف ولا في مقولة اخرى وكذلك يظهر الامر في سائر التضاد الموجود في الكيف
الفصل التاسع قال وقد يقبل الاقل والاكثر فانه قد يكون عادل اكثر من عادل و
ابيض اشد من ابيض اذ موضوعات هذه الاشياء تقبل الاقل والاكثر ليس هذا
في جميعها بل في بعضها وما ذلك فيه انه اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة عن موضوعاتها
هل تقبل الاقل والاكثر فان قوما يمارون في ذلك ويرون انه ليست يقال عدالة اكثر
من عدالة ولا صحة اكثر من صحة واما الذي يمكن ان يكون عادل اكثر من عادل وصحيح كذلك
في سائر هذا الجنس الذي بهذه الحال واما المثلث والمربع وسائر الاشكال فليس تقبل
الاكثر والاقل فانه ليس مثلث اكثر من مثلث ولا مربع اكثر من مربع فان ما دخل
تحت حد المثلث فهو مثلث على حد سواء وكذلك ما دخل حد المربع وقبله فهو مربع
على شرع سواء وما لم يدخل تحت حد الشيء فليس يقال بالمقايسة اليه فانه ليس لاحد
ان يقول ان المربع اكثر دائرة من المستطيل وبالجملة انما تصح المقايسة في الاشياء الداخلة
تحت حد واحد واذا كان هذا هكذا فليس كل الكيفية تقبل الاقل والاكثر ولا شيء من هذه
التي ذكرنا خاصية حقيقية للكيفية **الفصل العاشر** واما خاصتها الحقيقية التي لا توجد لغيرها

مثل و
لم يكن م
اسم
لكن م
اكثر من صحيح م

فمن الشبيه وغير الشبيه **الفصل الحادي عشر** قال وليس ينبغي ان تشكك على هذا القول فيقال
انه قصد ههنا الى تعديد الكيفيات فعددت اشياء كثيرة من المضاف مثل الملكة والحال
الذي عدد في الجنس الاول من هذه المقولة هو داخل في المضاف فان الملكة انما هي ملكة
للشيء وكذلك الحال فانه انما يمكن ان تعد هذه من المضاف باجناسها لا بانواعها فان
العلم وهو جنس النحو والفقه يقال بالاضافة الى المعلوم واما النحو فليس يقال بالاضافة
الى شيء وكذلك الفقه الا ان يقال بالاضافة من طريق جنسه اعني ان النحو هو علم للمعلوم
الذي هو علم اواخر الكلم واذا كانت هذه الانواع ليست من المضاف وانما هي من الكيفية
وهي انما صارت انواعا كيفية من قبل جنسها فهو بين ان جنسها هو من الكيف
وذلك ان النحو والفقه انما صار كل واحد منهما موجودا من حيث العلم كيفية لكن
عرض لجنسهما الذي هو العلم ان كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم
من حيث هو كيفية بضد ما عرض للانواع التي تحته اعني ان لها اسما من حيث هي
كيفيات مثل النحو والفقه وليس لها اسما من حيث هي مضافة وليس يبعد ان
يكون الشيء الواحد معدودا في مقولتين وجنسين لكن بجهتين لا بجهة واحدة
فان ذلك من المستحيل **القسم الخامس** القول في يفعل وينفعل قال وقد يقبل
يفعل وينفعل التضاد والاكثر والاقل بان يسخن مضاد ليبرد ويبرد مضاد
ليسخن ويلتذ مضاد لان يتاذى فيلزم الجنس يقبل التضاد ويقبل الاقل
والاكثر فان قولنا في الشيء يسخن قد يلزم اكثر واقل فان الشيء قد يسخن اكثر
واقل وكذلك قد يتاذى اكثر واقل قال فهذا مبلغ ما نقوله في هذه المقولة في هذا الموضع
القسم السادس في مقولة الوضع قال وقد ذكرت الاشياء ذات الوضع
في باب المضاف وقيل انها الاشياء التي اسماؤها مشتقة من مقولة المضاف مثل
المضطجع والمتكئ فان الاضطجاع والاتكاء من مقولة المضاف والمضطجع
والمتكئ وهو من هذه المقولة قال واما سائر المقولات التي عددناها وهي مقولة متى
ومقولة اين ومقولة له فليس يبقى فيها ههنا شيء اكثر مما قلناه في هذا الكتاب
في اوله اذ كانت واضحة مثل قولنا ان له يدل على المتنعل والمتسلح واين مثل

والمتكئ

قولنا

قولنا فلان في السوق وسائر ما تمثل به فيها فان تعديد هذه الاجناس كاف بحسب المقصود
ههنا **الجزء الثالث** وهذا الجزء ينقسم الى خمسة اقسام **القسم الاول** القول في
المتقابلات وما يتكلم به في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلا الاول يعدد فيه اصناف
المتقابلات ويعرف فيه واحدا واحدا منها على طريق المثال الثاني يعطي الفرق
بين المتقابلة على جهة المضاف والمتقابلة على طريق المضادة . الثالث يعرف فيه ان
الاشياء المتضادة نوعان الرابع يعرف فيه طبيعة الاشياء التي تتقابل على جهة العدم
والملكة ويعرف فيه ان الاشياء ذوات العدم والملكة ليست هي العدم بعينه والملكة
وان هذه تتقابل ايضا كما تتقابل العدم والملكة الخامس يعرف فيه ان الاشياء الموجبة
والمسلوبة ليست هي القضية الموجبة والسالبة وان هذه ايضا تتقابل كما تتقابل الموجبة
والسالبة السادس يعرف فيه الفرق بين العدم والملكة والمضافين السابع
يعرف فيه الفرق بين العدم والملكة والضدين الثامن يعرف فيه الفرق بين الموجبة
والسالبة والثلثة الباقية اعني العدم والملكة والمضافين والمتضادين ويحل
في ذلك شكا يعرض في المتضادات في الفرق الذي اعطي في ذلك التاسع يعرف
فيه انه قد يضاد واحد لواحد وقد يضاد واحد لاثنين العاشر يعرف فيه انه ليس
يلزم في المتضادين متى وجد احدهما ان يلزم الاخر موجودا وهي الخاصة التي وجدت
في المضاف الحادي عشر يعرف فيه ان كل متضادين اما ان يكونا في جنس واحد واما
ان يكونا في جنسين متضادين واما ان يكونا انفسهما جنسين متضادين لا داخلين
تحت جنس **الفصل الاول** قال والمتقابلات اربعة اصناف المضافان والمتضادان
والعدم والملكة والموجبة والسالبة فمثال المضاف الضعف والنصف ومثال المتضادين
الخير والشر ومثال العدم والملكة العمى والبصر ومثال الموجبة والسالبة قولك زيد جالس
وزيد ليس بجالس **الفصل الثاني** والفرق بين المضافين والمتضادين ان احد
المضافين لم يتفق فيهما ان ماهيته بالقياس الى صاحبه اما بذاته واما باتي حرف اتفق
من حروف النسب مثل الضعف الذي يقال بالقياس الى النصف واما المتضادان
فليس يقال ماهية احدهما بالقياس الى الثاني بل انما يقال ان ماهية احدهما يضاد ماهية
الثاني فانه ليس يقال ان الخير خير للشر بل مضاد له ولا الابيض ابيض للاسود بل
مضاد له فان هذان الصنفان من المتقابلات مختلفان **الفصل الثالث** وما كان
من المتضادات ليس يخلو الموضوع المتصف بها من احدهما فهما المتضادان اللذان

هذا القول في هذه

ليس بينهما متوسط مثل الصحة والمرض الذي لا يخلو جسم المتنفس من احدهما ومثل الزوج والفرد الذي لا يخلو عدد من ان يتصف باحدهما فان امثال هذه من المتضادات هي التي ليس بينهما متوسط واما ما ليس واجبا ان يوجد احد المتضادين في الموضوع لهما فمن المتضادات التي بينهما متوسط مثال ذلك السواد والبياض الموجودان في الجسم فانه لما كان ليس واجبا ان يكون كل جسم ملون اما ابيض واما اسود بل قد يخلو الجسم من كليهما اذ كان بينهما متوسطات وهي الاصفر والادكن وسائر الالوان التي بين الابيض والاسود وكذلك المحمود والمذموم لما كان ليس واجبا ان يكون كل شيء اما محمودا واما مذموما وجدت بينهما ايضا متوسطات وهو ما ليس بمحمود ولا مذموم فان المتوسطات في بعض الامور لها اسما مثل الادكن والاصفر وفي بعضها ليس لها اسما فيعبر عن الاوساط بسلب الطرفين مثل قولنا لا جيد ولا ردي ولا عدل ولا جور

الفصل الرابع فاما العدم والملكة فانما يوجدان في شيء واحد بعينه مثال ذلك البصر والعمى انما يوجدان في العين وهذا الجنس من العدم بالجملة وهو ان يفقد الموضوع الملكة التي من شانها ان تكون فيه من غير ان يمكن وجودها له في المستقبل فانه انما يقال اورد لمن لم يكن له اسنان في الوقت الذي من شانه ان يكون له اسنان واعمى لمن لم يكن له بصر في الوقت الذي من شانه ان يكون له بصر ولذلك لا يقال فيما يولد من الحيوان لا اسنان ولا بصر مثل اجراء الكلب انه ادرد واعمى قال وليس الذي يعدم الملكة وتوجد فيه الملكة هو العدم والملكة مثال ذلك ان البصر ملكة والعمى عدمها وليس ذو البصر هو البصر ولا ذو العمى هو العمى ولو كان الموضوع البصر والبصر شيا واحدا والموضوع العمى والعمى شيا واحدا لصدق ان يحمل البصر على المبصر والعمى على الاعمى فيقال الاعمى عمى والمبصر بصر ولكن كما ان العدم والملكة متقابلان كذلك المتصف بهما ايضا متقابلان فانه ان كان العمى يقابل البصر فالاعمى يقابل المبصر وذلك ان جهة التقابل فيهما واحدة

الفصل الخامس قال وكذلك ليس الشيء الذي يسلب ويوجب هو الموجبة والسالبة فان الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب وليس الشيء الذي يوجب او يسلب قول بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد او ما قوته دلالة دلالة المفرد والشيء الذي يوجب ويسلب هو ايضا يتقابل كتقابل الموجبة والسالبة مثال ذلك انه كما يقابل زيد جالس زيد ليس

بجالس

في الوقت الذي من شانها ان يكون فيه

قولنا

المركز ذاقد

بجالس كذلك يقابل الجلوس لغير الجلوس

الفصل السادس ويظهر ان تقابل العدم والملكة ليس على نحو تقابل المضاف من ان الاشياء التي تتقابل على طريق الملكة والعدم ليس يقال ماهية احدهما بالقياس الى الثاني كما يقال ماهية الاشياء التي تتقابل على طريق الاضافة فانه ليس يقال ان البصر بصر للعمى ولا العمى عمى البصر فيتميز عن البصر وفرق اخر ايضا وذلك ان كل مضافين كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ وتلك الاشياء التي تتقابل على جهة العدم والملكة ليس يرجع واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ وذلك انه ليس البصر بصر العمى ولا العمى عمى البصر الذي هو الملكة

الفصل السابع ويظهر ايضا المتقابلة على طريق العدم والملكة ليست هي المتقابلة على طريق التضاد من هذه الاشياء وذلك ان كل متقابلين على طريق التضاد فاما ان يكونا من المتضادين اللذين ليس بينهما وسط وهذا الصنف من المتضادات يخصه انه لا يخلو الموضوع المنعوت بهما من احدهما كما قيل مثل الصحة والمرض التي لا يخلو من احدهما بدن الحيوان واما ان يكونا من المتضادات التي بينهما وسط ويخص هذا الصنف من المتضادات انه قد يخلو الموضوع من كليهما ما لم يكن احدهما موجودا له بالطبع مثل الحرارة الموجودة في النار والبرودة في الثلج فان النار لا يخلو عن الحرارة ولا الثلج عن البرودة واذا كان ذلك كذلك فلا يخلو المتضادات التي بينهما من احد امرين اما ان يوجد احدهما للموضوع محصلا لا يفارقه اصلا واما انه قد يخلو الموضوع من كليهما فاما العدم والملكة فليس يوجد فيهما شيء من هذه الخواص التي وجدت لاصناف المتضادات وذلك ان المتقابلة على طريق العدم والملكة ليس يجب دائما ان يوجد احدهما في القابل وانما ذلك في الوقت الذي من شان القابل ان يقبل احدهما مثال ذلك ان الذي من شانه ان يبصر قد يخلو من كليهما مثل الجرو فانه ليس يقال فيه انه اعمى ولا بصير والمتضادات التي ليس بينهما وسط فلا يخلو الموضوع من احدهما ولا في وقت من الاوقات فاذن ليس العدم والملكة من المتضادات التي ليس بينهما وسط ولا هما ايضا من المتضادات التي بينهما وسط وذلك انه يجب ان يكون احد المتقابلين على طريق الملكة والعدم في موضوعهما في الوقت الذي من شانه ان يوجد له الملكة وليس يوجد هذا في الصنف من المتوسطات التي ليس احد الضدين فيها موجودا للموضوع دائما اذ كان قد يخلو الموضوع من كليهما

اتم

وسطاء

يجب

ولا ايضا يمكن ان ينتقل الى فى العدم والملكة انها من التى بينهما وسط واحدهما موجود
للموضوع دايما فانه ليس يوجد فى العدم والملكة با احدهما كان دايما للموضوع
واذا كان كذلك فقد تبين ان المتقابلات على جهة العدم والملكة ليست
واحدة من اصناف المتقابلة على جهة المتضادة وقد يفارق ايضا هذا الصنف
من العدم الذى سنناه قبل المتقابلات على جهة التضاد فان المتضادين يمكن
ان يقع من كل واحد منهما تغير الى صاحبه ما لم يكن احدهما للموضوع بالطبع
ودايما مثل الحرارة للنار وذلك ان الابيض قد يصير اسود والاسود قد يصير
ابيض والمرء الصالح قد يمكن ان يكون طالحا والطالح قد يمكن ان يعود صالحا
وذلك اذا نقل كما يقول ارسطو الى معاشرة من هو على مذاهب فاضلة وسيرة
جميلة فان معاشرة الفضلا قد تاخذ بالمرء فى طريق الفضيلة ولو اخذا يسيرا
واذا اخذ فى الحركة الى الفضيلة وكلما طال به الزمان سهلت عليه الحركة فقد
اما ان يصل من الفضيلة الى حد يسير واما ان يصل منها الى التمام ان لم يعقه
الزمان واما هذا الصنف من العدم والملكة فالملكة هى التى تتغير الى العدم وليس
يمكن ان يتغير العدم الى الملكة اذ قد قلنا فى تحديده من غير ان يمكن وجوده له فى
المستقبل فان الاعمى لا يمكن ان يعود بصيرا ولا الاصلع ذا جمة **الفصل الثامن**
قال ومن البين ان التى تتقابل على جهة الايجاب والسلب ليست واحدة
من اصناف المتقابلات الثلث فان الموجبة والسالبة يخصها من بين سائرها
انه يجب ضرورة ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا وليس يلزم هذا فى واحد منها
مثال ذلك فى المتضادات الصحة والمرض ليس يقال فى واحد منها انه صادق ولا
كاذب وكذلك الحال فى المتقابلات على طريق المضاف مثل الضعف والنصف
والتى على طريق العدم والملكة مثل العمى والبصر وبالجملة لما كانت هذه الثلث
انما يدل عليها بالفاظ مفردة او ما قوة دلالتها قوة اللفظ المفرد لم يتصف
شئ منها بالصدق ولا بالكذب فان قولنا حيوان ليس بصدق ولا بكذب
حتى تركبه مع ثان فنقول الانسان حيوان او ليس بحيوان وقد يظن بالمتقابلات

على جهة التضاد والعدم والملكة انها تشارك الموجبة والسالبة اذا قيلت على غيرها
اعنى اذا دل عليها بلفظ مركب تركيبا خبريا مثل قولنا فى المتضادات سقراط مريض
سقراط صحيح فان هذين قولان متضادان ومثل قولنا زيد اعمى زيد ابصر لكن الفرق
بين هذين القولين وبين الموجبة والسالبة ان الاشياء التى تتقابل بهذه الجهة على
طريق المتضادة ليس يلزم احدهما ابدا صادقا او كاذبا الا متى كان الموضوع المتصف
باحدهما موجودا مثال ذلك ان سقراط مريض سقراط صحيح انما يكون احد هذين القولين
صادقا والاخر كاذبا متى كان سقراط موجودا واما متى لم يكن موجودا كان القولان
جميعا كاذبين والاشياء التى تتقابل على طريق العدم والملكة مثل قولنا زيد اعمى وزيد
بصير انما يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا بشرطين احدهما ان يكون زيد موجودا
ويكون فى الوقت الذى من شانه ان يوجد له البصر فان زيدا ان لم يكن موجودا كذب
فيه اعمى وانه بصير وكذلك يكذب عليه الامران فى الوقت الذى يوجد فى الرحم فاما الموجبة
والسالبة فان احدهما يكون ابدا صادقا والاخر كاذبا كان الموضوع موجودا او لم
يكن فان قولنا سقراط مريض سقراط ليس بمريض احدهما صادق ضرورة والاخر كاذب
كان سقراط موجودا او معدوما فبهذه الخاصة يفارق المتقابلة على طريق الايجاب
والسلب سائر القضايا المركبة من المتقابلات الاخر **الفصل التاسع** قال والشر
مضاد للخير وذلك بين باستقراء جزئيات الخير والشر فان الصحة تضاد المرض
والجور يضاد العدل والجبن يضاد الشجاعة وكذلك فى سائرها فاما المضاد للشر فربما
كان خيرا وربما كان شيئان احدهما الخير والاخر الشر فان الجبن وهو شر يضاد التهور
وهو شر والشجاعة وهى تضاد الامرين جميعا وهذه هى حال الخيرات المتوسطة
بين الاطراف التى هى شر الا ان هذا التضاد انما يوجد فى هذا الجنس فى اليسير
من الامور واما فى الاكثر فان الخير هو مضاد للشر **الفصل العاشر** قال ومما يلزم
المتضادين انه ليس واجبا متى كان احدهما موجودا ان يكون الاخر موجودا وذلك
انه ان كان الحيوان كله صحيحا فان المرض ليس يكون موجودا وان كانت الاشيا
بيضا فان السواد لا يكون موجودا وايضا متى كان سقراط مريضا فليس يلزم ان
يكون افلاطون صحيحا ولا يمكن ان يكون سقراط مريضا وصحيحا معا قال وكل متضادين

فمن شانهما ان يكونا في موضوع واحد مثل الصحة والمرض الموجودين في جسم الحي والبياض
والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق والعدل والجور الموجودين في بعض
الانسان

الفصل الحادي عشر

وكل متضادين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه
مثل الاسود والابيض اللذين جنسهما القريب اللون واما ان يكونا في جنسين
متضادين مثل العدل والجور فان جنس العدل الفضيلة وجنس الجور الرذيلة
وهما متضادان واما ان يكونا بانفسهما جنسين متضادين ليس فوقهما جنس
مثل الخير والشر اذا كان احدهما في مقولة والاخر في مقولة اخرى لانهما ان كانا في
مقولة واحدة كان المقولة جنسا لهما

القسم الثاني

القول في المتقدم
والمتاخر قال ويقال ان شيئا يتقدم شيئا على اربعة انحاء اولها واشهرها بالزمان
بمنزلة ما نقول ان هذا اسن من غيره واعتق من غيره والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي
اذا وجد المتاخر وجد هو واذا ارتفع المتاخر وليس يكافيه في الوجود اعني انه
اذا وجد المتقدم وجد المتاخر بل متى وجد الاثنين وجد الواحد واذا كان
الواحد موجودا فليس يجب وجود الاثنين وكلما كان يوجد بوجود شيء اخر
ولا يوجد ذلك الشيء الاخر بوجوده فمعروف انه يتوقف فيه انه متقدم عليه والثالث
المتقدم بالمرتبة كما يرى في العلوم والصنائع فان الحدود والرسوم التي يضعها
المهندسون للاشكال متقدمة في مرتبة التعلم لما يريدون ان يبرهنوا عليه وفي
الكتابة معرفة حروف المعجم متقدمة لتعلم الكتابة وكذلك صدور الاقاويل في الخطب
متقدمة للغرض المقصود بالخطبة والرابع المتقدم بالشرف والكمال فان الاشرف
بالطبع يعتقد فيه انه متقدم على الاقل شرفا ولذلك نجد هذا الاعتقاد مشتركا
للجميع مع ان هذا الوجه من التقدم شديد المباينة للوجوه التي تقدمت وذلك
ان هذا النحو من التقدم هو اشرف من سائر انحاء التقدم قال ويكاد ان يكون مبلغ
الوجوه التي يقال عليها التقدم بحسب بادي الراي هي هذه الاربعة لكن ههنا
نحو اخر من انحاء التقدم وهو المتقدم بانه سبب للشيء وهو الذي يكافيه في لزوم
الوجود اعني انه متى وجد المتقدم الذي هو سبب وجد المتاخر ومتى

وجد

المتقدم ح

ارتفع المتقدم ارتفع
المتاخر وليس متى ارتفع
المتاخر ارتفع المتقدم
مثل تقدم الواحد على الاثنين
فانه متى وجد الاثنان ح

وجد المتاخر وجد المتقدم مثال ذلك ان وجود الانسان متقدم على الاعتقاد الصادق
فيه انه موجود ومتى وجد الانسان وجد فيه هذا الاعتقاد ومتى وجد هذا الاعتقاد وجد
الانسان والانسان هو السبب في وجود هذا الاعتقاد لا الاعتقاد في وجود الانسان
وذلك ان سبب الصدق والكذب في القول انما هو وجود الشيء موصوفا باحد
المتقابلين خارج النفس واذا كان هذا نحوا اخر من التقدم فالمتقدم يقال على خمسة اوجه

القسم ٣

في معنى معا معا يقال على وجوه اعرفها والمقول فيها بالاطلاق هما الشيئان
اللذان يكون تكونهما في زمان واحد فانهما لما لم يكن احدهما متقدما للثاني بالزمان
قيل انهما معا بالزمان والثاني ما يقال فيهما انهما معا بالطبع وهذا على ضربين احدهما
الشيئان اللذان يتكافئان في لزوم الوجود اي متى وجد احدهما وجد الثاني من غير
ان يكون احدهما سببا لوجود صاحبه مثل الضعف والنصف فانه متى وجد الضعف
وجد النصف ومتى وجد النصف وجد الضعف وليس واحد منهما سببا للاخر
والضرب الثاني الانواع القسيمة لجنس واحد اعني التي ينقسم بها الجنس قسمة اولى
مثل الطائر والسابح والمشاء فان هذه انواع للحيوان الذي هو جنسها وليس
واحد منها متقدما على صاحبه ولا متاخرا ولذلك قد يقال في امثال هذه انها معا
بالطبع وقد يمكن في كل واحد من هذه الانواع القسيمة ان تنقسم ايضا الى انواع اخر فيلفى
ايضا تلك معا بالطبع مثل قسمة المشاء الى ما له رجلين والى ما له اربعة ارجل والى ما
له ارجل كثيرة والى ما لا رجل له فاما اجناس هذه الانواع فهي متقدمة عليها التقدم
الذي بالطبع وذلك انها لا يتكافئان في الوجود فانه متى وجد السابح وجد الحي واذا كان
الحي موجودا فليس يلزم ان يكون السابح موجودا فالتي يقال انها معا بالطبع هما كما
قلنا صنفان احدهما الشيئان اللذان يتكافئان في لزوم وجود احدهما عن الثاني
من غير ان يكون واحد منهما سببا للثاني والثاني الانواع التي هي قسيمة اي كل واحد
منها قسيم لصاحبه والتي يقال انها معا بالاطلاق هي التي تكونهما في زمان واحد

القسم الرابع

في الحركة وانواع الحركة ستة الكون ومقابله الفساد والنمو ومقابله
النقص والاستحالة والتغير في المكان وهو المسمى في لساننا نقلة وجميع هذه الانواع
الستة ظاهر من امرها انها مخالفة بعضها لبعض ما عدا الاستحالة فانه ليس يظن احد ان

قسيمة ح

الكون فى د ولا النمو نقص ولا النقلة واحدة من هذه فاما الاستحالة فقد يظن
بها انها وسائر الحركات التى عددناها شئ واحد وانما الاستحالة موجودة
فى جميع اجناس الكيفيات الاربع التى عددناها او فى اكثرها وليس شئ كثير
من سائر الحركات ولا يلزمها فان المتحرك باحد الكيفيات ليس يجب فيه ان
ينمو ولا ان ينقص وكذلك فى سائرها فيجب ان يلزم حركة الاستحالة غير واحدة من
سائر الحركات فانها لو كانت هى واحدى الحركات شيئا واحدا او كانت تلزمها
احدى الحركات لقد كان يجب ان يلزم ما استحال فقد نمى او نقص او تغير
بضرب اخر من ضروب التغير وليس يجد الامر هكذا وكان يلزم ايضا عكس هذا
وهو ان يلزم ما نمى او تحرك حركة اخرى ظهر فقد استحال وليس الامر كذلك فان
المربع اذا اضيف اليه فى صناعة الهندسة الشئ الذى يحدث السطح المسمى علما فقد
يزيد الا انه لم تحدث فيه استحالة وكذلك فى سائر ما يجرى هذا المجرى فيجب من ذلك ان تكون
هذه الحركات التى عددت هنا مخالفة بعضها بعضا وهذه الحجة التى استعملها هنا
هى مقنعة فان اسم الشكل ليس يقع على هذا المعنى الا بالاستعارة على الحقيقة فكلما تم
فقد استحال وكذلك كل ما يتكون والمعنى الذى ليس يلزم ان يستحيل فهو المتحرك
فى المكان لكن هذا كله غير بين فى مثل هذا الموضع فلذلك عدل للاقناع فى
ذلك اذ لم يكن قصده ان يبين شيئا الا ان الاستحالة غير سائر الحركات قال
والحركة على الاطلاق التى هى الجنس يضادها السكون على الاطلاق الذى هو
الجنس ايضا للاشياء التى كذا والحركات الجزئية يضادها السكون الجزئى والحركات
الجزئية مثل التغير فى المكان يضادها السكون فى المكان ومثل ان التكون
يضاد الفساد والنمو يضاده النقص وكذلك يشبه ان يكون الحركة فى
المكان يضادها الحركة فى المكان من جهة تضاد الموضع الذى اليه تكون الحركة
مثال ذلك ان الحركة الى فوق مضادة للحركة الى اسفل اذ كان الفوق يضاد
الاسفل فاما الحركة الباقية من الحركات التى عددناها وهى الاستحالة فليس
يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة الحركة وقد يشبه ان

يعتقد انه ليس لها ضد الا ان يجعل جاعل فى هذه ايضا السكون المقابل لها هو
السكون فى الكيف والحركة المقابلة لها الحركة التى تكون الى الكيفية المضادة
للكيفية التى فيها تلك الحركة كما جعل المقابل للحركة فى المكان السكون فى المكان
او التحرك الى ضد ذلك المكان الذى كانت اليه الحركة الاخرى مثال ذلك ان
التغير الى السواد يضاده التغير الى البياض والسكون ايضا فى البياض

القسم الخامس

فى له وله يقع على انحاء شتى احدها على طريق الملكة والحال فانا نقول ان له
علما وان له فضيلة والثانى على طريق الكم فانه يقال ان له مقدارا طوله كذا وكذا
والثالث على ما يشتمل على البدن اما على كله مثل الثوب والطيلسان واما
على جزء منه مثل الخاتم فى الاصبع والنعل فى الرجل وهذا المعنى الثالث هو
المخصوص بمقولة له عند المفسرين والرابع على نسبة الجزء الى الكل مثل قولنا
له يد وله رجل والخامس جرت عادة اليونانيين باستعماله وهو نسبة
الشئ الى الوعاء الذى هو فيه مثل الحنطة فى الكيل والشراب فى الدن كا
فانهم كانوا جرت عادتهم ان يقولوا الدن له شراب والكيل له حنطة والسادس
على طريق الملك مثل قولنا زيد له مال وله زوجة وله بيت قال الا ان هذا المعنى
من معانى له هو ابعد هذه الوجوه التى يقال عليها له فان قولنا له امراة تدل
به على شئ اكثر من المقارنة قال ولعله قد يظهر لقولنا له معنى اخر غير هذه
التى عددناها الا ان المعانى المشهورة من ذلك هى هذه التى عددناها وهى
بحسب هذه الجملة مستوفاة انقضى تلخيص كتاب المقولات
والحمد لواهب العقل يتلوه ان شاء الله تلخيص كتاب
باري ارميناس اى العبارة

م م م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

قال وينبغي ان نقول اولا ما هو الاسم وما هي الكلمة ثم نقول بعد ذلك ما هو الايجاب
والسلب وبالجملة ما هو الحكم وما هو القول الذي هو جنس الايجاب والسلب فنقول
ان الالفاظ التي ينطق بها هي دالة اولا على المعاني التي في النفس والحروف التي
تكتب دالة اولا على هذه الالفاظ وكما ان الحروف المكتوبة اعني الخط ليس هو واحدا
بعينه لجميع الامم كذلك الالفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند
جميع الامم ولذلك كانت دلالة هذين بتواطؤ لا بالطبع فاما المعاني التي في النفس
واحدة وموجودة بالطبع للجميع ولكن القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس
على الموجودات خارج النفس هو من غير هذا العلم وقد تكلم عليه في كتاب النفس
والالفاظ تشبه المعاني المعقولة في انه كما ان الشيء ربما كان معقولا من غير ان
يتصف بالصدق والكذب كذلك اللفظ ربما كان مفهوما من غير ان يتصف بصدق
ولا كذب وكما انه ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب كذلك اللفظ
قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق والكذب والصدق والكذب انما يلحقان المعاني
المعقولة والالفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها الى بعض او فصل بعضها عن بعض
واما متى اخذت مفردة فانه ليس يدل على صدق ولا كذب والاسم والكلمة تشبهان
المعاني المفردة التي لا تصدق ولا تكذب وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل
مثال ذلك قولنا انسان وبياض فانه متى لم يقترن به يوجد او ليس يوجد
فليس هو بعد لا صادقا ولا كاذبا انما يدل على الشيء المشار اليه من غير ان يتصف
ذلك الشيء بصدق ولا كذب ولذلك كان قولنا عنزايل وعنقاء مغرب ليس يتصف
بصدق ولا كذب ما لم تقترن بذلك قولنا يوجد او ليس يوجد اما مطلق واما
في زمان فنقول عنزايل موجودة عنزايل غير موجودة عنزايل يوجد ولا يوجد

القول في الاسم

والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مفرد مجرد من الزمان
من غير ان يدل واحد من اجزائه اذا افرد على جزء من ذلك المعنى سواء كان الاسم

المفرد

[margin: هي واحدة بعينها للجميع كما ان الموجودات التي المعاني التي في النفس امثلة لها والة عليها هي واحدة للالفاظ]

المفرد بسيطا مثل زيد او عمرو او مركبا مثل عبد الملك الذي هو اسم لرجل وذلك ان عبد
الملك الذي هو اسم رجل اذا افرد عنه عبد او الملك لم يدل على جزء من المعنى الذي دل
عليه مجموعهما كما يدل عليه في قولنا عبد الملك اذا اردنا انه عبد للملك فان عبدا يدل
هنا على جزء من المعنى الذي دل عليه قولنا عبد الملك وكذلك الملك يدل على جزء من
المعنى والفرق بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة مثل عبد قيس وبعلبك ان
الجزء من الاسم البسيط وهو المقطع الواحد من المقاطع التي تركب منها الاسم ليس يدل
على شيء اصلا لا بالذات ولا بالعرض مثل الزاي من زيد واما الجزء من المركب فليس
يدل اذا افرد الا بالعرض مثل ان يتفق لمن اسمه عبد الملك ان يكون عبدا للملك
وانما زيد في حد الاسم بتواطؤ من قبل ان الالفاظ التي ينطق بها الناس ليست
دالة بالطبع مثل كثير من الاصوات التي ينطق بها الحيوانات وهي الاصوات
التي لا تكتب فان الاصوات التي تنغم بها كثير من الحيوانات مؤلفة من المقاطع
التي يؤلف منها الاصوات التي ينطق بها الانسان او هي مقاطع مؤلفة من حروف
يقاربها في المخرج وهي دالة على المعاني في انفسها اعني عند الحيوان والاسم منه غير
محصل فاما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات مثل انسان وفرس واما غير
المحصل فهو الاسم الذي تركب من اسم الملكة وحرف لا في الالسنة التي تستعمل فيها
هذا النوع من الاسم مثل قولنا لا انسان ولا حيوان وهذا الصنف من الاسماء
انما سمي اسما غير محصل لانه لا يستحق ان يسمى اسما بالاطلاق اذ كان لا يدل
على ملكة ولا هو ايضا قول سالب لان دلالته دلالة الاسم المفرد وان كان مركبا ولذلك
قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصل والاسم ايضا ان نصب او خفض او غير
تغييرا اخر مما اشبه ذلك لم يقل فيه انه اسم بالاطلاق بل اسم مصروف والاسماء
منها معربة ومنها غير معربة والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعا الا ان الفرق
بين المعرف وغير المعرف فهو المرفوع في كلام العرب الا اذا اضيف الى الاسماء المعرفة

[margin: محصل ومنه غير]

[margin: ايضا]

وهي التي تسمى المائلة ايضا مثل كان او يكون او هو الآن فقيل زيدا كان بالنصب
او لزيد يكون بالخفض لم يصدق ولم يكذب والاسم الغير المعرف وهو المسمى المستقيم
اذا اضيف اليه واحد من هذه كان صادقا او كاذبا مثل قولنا زيد كان او زيد
وجد بالرفع فهذا هو ما ذكره من حد الاسم واصنافه. **القول في الكلمة** والكلمة
هي التي تسمى عند العرب الفعل وهي لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى
المحصل باحد الازمنة الثلثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل وليس واحد من
اجزائه يدل ايضا على انفراده وذلك بالذات وخاصة الكلمة انها يكون ابدا خبرا
لا مخبرا عنها ومحمولا لا موضوعا ولذلك تدل ابدا على معنى شانه ان يحمل على غيره
وذلك اما بان يكون بصيغتها تدل على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول بالموضوع
وذلك حيث يكون خبرا بنفسها مثل زيد يصح زيد يمشي واما ان يكون بصيغتها
تدل على ارتباط المحمول بالموضوع اذا كان المحمول اسما من الاسماء مثل قولك
زيد يوجد حيوانا والمحمول الذي يدل على ارتباط بالموضوع اما ان يكون مما يوجد في
موضوع وذلك اذا كان عرضا في الموضوع واما ان يكون مما يقال على موضوع اذا
كان المحمول جزءا من الموضوع وما زيد في حد الكلمة من انها تدل مع دلالتها على
المعنى على زمان ذلك المعنى هو الفصل الذي به تفارق الكلمة الاسم وذلك ان قولنا
يصح وهو كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا صحة وهو اسم وعلى الزمان الحاضر او المستقبل
الذي فيه يوجد الصحة والكلمة ايضا منها محصلة ومنها غير محصلة والمحصلة هي التي
تدل على المعنى الذي تدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى والغير المحصلة
هي التي تدل على ما يدل عليه الاسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى وذلك بعد
عدم ما يدل عليه الاسم المحصل اعني العدم الذي حد في كتاب المقولات مثل
قولنا لا صح فانه يدل على ما يدل عليه قولنا لا صحة وعلى زمان ذلك المعنى
والكلمة الغير المحصلة هي نوع من انواع الكلمة اذ كانت داخلة تحت حد المتقدم

للكلمة

للكلمة بالاطلاق وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة وهو انها انما تدل على ما شانه
ان يحمل على غيره اما حمل الشيء على الموضوع او في الموضوع وانما سمي هذا الصنف
كلمة غير محصلة لانها مشتقة من اسم غير محصل وهذا النوع من الكلم غير موجود في
[illegible]
لسان العرب كما كان الاسم الغير المحصل غير موجود والكلمة منها الكلم المعرفة
ومنها الغير المعرفة وهي التي يقال اسم الكلمة عليها بالاطلاق والكلمة الغير المعرفة
هي التي تدل في لسان كثير من الامم على الزمان الحاضر والمعرفة هي التي تدل على الزمان
الذي يوجد كانه دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل وليس للزمان
الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب وانما الصيغة التي توجد له في كلام العرب
مشتركة بين الحاضر والمستقبل مثل قولنا يصح ويمشي ولذلك قال النحويون انهم اذا
ارادوا ان يخلصوها للاستقبال ادخلوا عليها السين او سوف فقالوا سيصح او سيمشي
والزمان الحاضر هو الزمان الذي يأخذه الذهن موجودا بالفعل ومشارا اليه مثل
قولنا هذه الساعة وهذا الوقت ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بالاطلاق اذ كان
هو الاعرف عند الجمهور وكان بالاضافة اليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل هو المتاخر
عنه واما هل ما نتخيله من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما نتخيله او ليس هو موجود
فذلك مما ليس هو موجود يحتاج اليه في هذا الموضع والكلمة يشبه الاسم وتشاركه في
انها اذا قيلت مفردة فهم منها معنى مستقل لذاته كما يفهم ذلك من الاسم اذا قيل
مفردا بذاته ولذلك اذا سمعها السامع قنع بها الا انه لا يفهم من المعنى المدرك منها ان
الشيء يعد موجودا او غير موجود مثل قولنا كان او يكون هذا اذا كانت هذه الكلمة
اخبارا بذاتها واما اذا كانت روابط فانه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه كالحال في الحرف
لانها انما تدل على تركيب المحمول مع الموضوع ولا سبيل الى فهم التركيب حتى تفهم الاشياء
المركبة وذلك يكون عند التصريح بها مثل قولك زيد يوجد عالما او ليس يوجد عالما
فيكون الكلم صنفان صنف يفهم بذاته وهي الكلم التي يكون بنفسها اخبارا وصنف لا يفهم

لا يفهم ح الحكم بوجود الشيء او بعدمه لانه لا تركيب في الكلمة في الاطلاق كان او يكون فقط

بذاته وهي الكلم الروابط التي يسمى الوجودية فهذا ما قاله في حد الاسم والفعل ومعرفة
اصنافها الضرورية ههنا وهي التي تختلف القضايا باختلافها واما الحرف فيتنبه بذكرها
في كتاب الشعر **الكلام** في القول والقول هو لفظ يقال على معنى الواحد من اجزائه
الاول اي البسيط تدل على انفراده على جهة التفهيم والتصور لا على جهة الايجاب او السلب
على معنى مفرد مثل قولنا الانسان حيوان فان لفظ الانسان الذي هو جزء اول
منه يدل على شيء على جهة التصور لا على جهة ان ذلك الشيء موجود او غير موجود
وكذلك لفظ الانسان الحيوان الذي هو الجزء الثاني هذا القول وهذا الذي اخذناه في
حد القول من ان الواحد من اجزائه الاول يدل على انفراده على معنى مفرد هو الفصل
الذي به يفارق القول الاسم فان الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه وهو المقطع
على شيء اصلا والاسم المركب ايضا ليس يدل الجزء منه على شيء الا بالعرض مثل
ان يعرض الانسان اسمه عبد الملك ان يكون عبدا للملك والقول انما يدل على طريق
التواطؤ لا بالطبع ولا على طريق ان لكل معنى مركب لفظا مركبا يحاكيه بالطبع ويدل
عليه من غير ان توجد تلك الدلالة في لفظ اخر غيره كما لا يوجد فعل الالة في غير الالة
فان قوما يرون ان الالفاظ هكذا دلالتها وقوم اخرون يرون ان الالفاظ يدل
بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار فيها اصلا لا اختيار تركيب فيها وضعي ولا اختيار
تركيب طبيعي وهو راي من يرى ان ههنا تركيبا للالفاظ يدل بالطبع على معنى معنى
القول منه تام ومنه غير تام والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الامر والنهي
والقصد ههنا انما هو التكلم في القول الجازم واما ما عداه من الاقاويل التامة
فهو يتكلم فيها في كتاب الخطابة والشعر كما ان اصناف الاقاويل الغير التامة هي
الحدود والرسوم يتكلم فيها بجمل في كتاب البرهان والقول الجازم هو الذي
يتصف بالصدق او الكذب وهو صنفان بسيط ومركب والبسيط هو المركب من
محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول اكثر من واحد وموضوع اكثر من واحد
وهذا نوعان النوع الاول المتقدم الايجاب والثاني المتاخر السلب والمركب هو

المركب من قولين بسيطين والقول البسيط يكون واحدا متى كان الموضوع فيه دالا على
معنى واحد وكذلك المحمول ويكون القول الجازم كثيرا متى كان المحمول فيه يدل على معان
كثيرة او الموضوع او كلاهما والقول المركب يكون واحدا برباط يربطه ويكون كثيرا
اذا كان لم يكن له رباط يربطه فلذلك كل قول اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان
واحدا فاما ان يكون واحدا من قبل ان الموضوع فيه والمحمول يدلان على معنى واحد
واما ان يكون واحدا من قبل الرباط الذي يربطها وهي الاقاويل التي يوجد فيها اكثر
من موضوع واحد ومحمول واحد مثل المقاييس الشرطية والحملية فان الشرطية
هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرط مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فان الفاء هي التي صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس طالعة
والنهار موجود قولا واحدا واما الحملية فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الاوسط
مثل قولنا الانسان حيوان والحيوان جسم على ما سيأتي بعد وان كان القول كثيرا فاما
ان يكون كثيرا من قبل ان يكون المحمول فيه او الموضوع او كلاهما يدلان على معان كثيرة
واما من قبل ان ليس لها رباط يربطها وكل قول قصد قولا جازما فلا بد فيه من اسم وكلمة
او ما يقوم مقام الكلمة ورباط يدل على ارتباط المحمول بالموضوع وذلك اما بالفعل
ومصرح به كما يوجد الامر فيما عدا لسان العرب واما بالقوة ومضمرا كما يوجد الامر
في الاكثر في لسان العرب فانه لما كان ههنا ثلثة معان موضوع ومحمول ونسبة
تربط بين المحمول والموضوع وجب ضرورة ان يكون ههنا ثلثة الفاظ لفظ يدل على
الموضوع ولفظ يدل على المحمول ولفظ يدل على النسبة واللفظ الذي يدل على ارتباط
المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه في الزمان الماضي او المستقبل والحال كقولك
زيد يوجد الان عالما او زيد وجد عالما او زيد سيوجد عالما وربما دل على ارتباط غير
مقيد بزمان وهذا هو الحمل الضروري وذلك مثل قول القائل المثلث موجود زواياه
مساوية لقائمتين وليس في لسان العرب لفظ يدل على هذا النحو من الرباط وهو موجود
في ساير الالسنة واقرب الالفاظ شبها بها في لسان العرب هو لفظ هو في مثل قولنا زيد هو
حيوان او موجود في مثل قولنا زيد موجود حيوانا والاسم والكلمة ليس يصدق ولا يكذب

واما القول فانه الذي يصدق او يكذب والقول الذي يصدق او يكذب يسمى الجازم ويسمى
الحكم والحكم البسيط منه موجب ومنه سالب الموجب يسمى الايجاب منه حمل شي على
شي والسلب انتزاع شي من شي الي المولف منها هو القول المركب وقد يرسم ايضا
الحكم البسيط بانه لفظ يدل على ان الشي موجود او غير موجود وذلك اما في الزمان
الماضي واما في المستقبل واما في الحاضر واما بالاطلاق واما الايجاب فانه الحكم باثبات
شي لشي والسلب هو الحكم بنفي شي عن شي ولما كان قد يمكن ان يحكم بالقول من
جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس انه غير موجود وعلى ما ليس هو
موجودا خارج النفس انه موجود وعلى ما هو موجود انه موجود وعلى ما ليس بموجود انه
ليس بموجود وذلك اما حكما مطلقا واما في احد الازمنة الثلثة التي هي الحاضر او الماضي
او المستقبل فقد يمكن في كل ما اوجبه موجب ان يسلبه سالب وفي كل ما يسلبه
سالب ان يوجبه موجب واذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب سلب يقابله ولكل سلب
ايجاب يقابله وذلك من حيث السلب والايجاب موجودان في النفس لا خارج النفس
فانه ليس يوجد للاشياء الموجودة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ولا للاشياء المسلوبة
من حيث هي خارج النفس ايجاب يقابلها لكن النظر في الايجاب والسلب هو من حيث
هما في النفس والسلب والايجاب انما يكونان متقابلين في الحقيقة متى كان المعنى المحمول
فيهما واحدا من جميع الجهات وكذا المعنى الموضوع واما متى لم يكن واحدا اما من قبل اشتراك
الاسم او من قبل ساير الاشيا التي حفظ منها في كتاب السفسطة فليس بايجاب ولا سلب
متقابلين **الفصل الثاني** والمعاني صنفان اما كلية واما جزئية اي شخصية واعني
بالكلي الذي من شانه ان يحمل على اكثر من واحد مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس
وساير انواع الحيوان وبالجزئي ما ليس ذلك من شانه مثل زيد وعمرو والمك واليه واذا كان
الامر كذلك فواجب ضرورة متى حكمنا بايجاب او بسلب شي ان يكون ذلك الحكم اما للمعنى من المعاني
الشخصية واما للمعنى من المعاني الكلية ثم اذا كان لمعنى من المعاني الكلية فلا بد من ان يكون
اما ماخوذا بغير سور واما ماخوذا بسور اللفظ كل وبعض ثم اذا كان ماخوذا بسور فلا يخلو
ان يكون ماخوذا بسور كلي او جزئي فالمتقابلة بالايجاب والسلب التي موضوعها معنى من

توءم

اعني بالسوره

المعاني الشخصية يسمى الشخصية مثل قولنا زيد منطلق زيد ليس بمنطلق والمتقابلات التي
موضوعها معنى كلي ماخوذ بغير سور اي ليس يحمل على كل ذلك المعنى ولا على بعضه بل
يكون الحمل مطلقا تسمى المهملة مثل قولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض والمتقابلة
التي موضوعها معنى كلي ماخوذ مع سور هي ثلثة اما ان يلحق كل واحد من المتقابلين يقرن
به سور كلي واما ان يكون كل واحد منهما يقرن به سور جزئي واما ان يكون يقرن باحدهما
سور جزئي وبالاخر سور كلي اما التي يقرن بكل واحدة منهما سور كلي فيسمى المتضادة
مثل قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض واما التي يقرن باحدهما سور
كلي وبالاخر سور جزئي فيسمى المتناقضة وهذا صنفان اما ان يكون الكلي مقرونا بالايجاب
والجزئي مقرونا بالسلب مثل قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض او بعض
الناس ليس بابيض فان السلب الجزئي يعبر عنه بهاتين العبارتين واما ان يكون عكس هذا
اعني ان يقرن السور الكلي بالسلب والجزئي بالايجاب مثل قول القائل انسان ما ابيض ولا
ولا انسان واحد ابيض واما التي يقرن بكل واحد منهما سور جزئي فيسمى ما تحت
المتضادة مثل قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس بابيض فيكون اصناف المتقابلات
بالايجاب والسلب ستة شخصية ومهملة ومتناقضة ومتضادة وما تحت المتضادة وليس
للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول الي ما عدا هذه الاقسام لان السور اذا قرن
بالمحمول كان اما كاذبا واما فضلا اما الكذب فقط مثل قولنا كل انسان كل حيوان
واما الفضل فمثل قولنا كل انسان هو بعض الحيوان او كل انسان هو كل ضحاك واذا
تقررت اصناف القضايا فنقول اما الشخصية فانها تقتسم الصدق والكذب دايما
اعني انه متى كذبت احديهما صدقت الاخرى ومتى صدقت احديهما كذبت الاخرى وليس
يمكن ان يجتمعا معا لا على صدق ولا على كذب مثل قولنا زيد خرج وزيد لم يخرج
وذلك بين بنفسه عند التصفح وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب في جميع
المواد واما المتضادة فتقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع ويكذبان
معا في الممكنة وليس يمكن فيهما ان يصدقا معا بل متى صدقت احديهما كذبت الاخرى
واما ما تحت المتضادة فيقتسمان الصدق والكذب ايضا في الضرورية والممتنعة
ويصدقان معا في الممكنة ومتى كذبت احديهما صدقت الاخرى مثال كذب المتضادتين

الكلي

وهذه صنفان

معاني الممكنة قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض ومثال صدق ما تحت
المتضادين قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس بابيض واما المهملات فقد يمكن فيها
ان يصدقا معا في المادة الممكنة وقد يمكن فيها ان يكون حكمها حكم المتضادة والسبب
في ذلك ان الالف واللام ما قام مقامها في سائر الالسنة مرة يدل على ما تدل عليه الاسوار
الكلية ومرة تدل عليه الاسوار الجزئية فاذا دلت على ما تدل عليه الاسوار الكلية
كانت في قوة المتضادة ومتى دلت على ما تدل عليه الاسوار الجزئية كانت
قد في قوة ما تحت المتضادة وذلك انه قد يمكن ان يصدقا معا قولنا الانسان
ابيض الانسان ليس بابيض متى كان ما يدل عليه الالف واللام هو ما يدل عليه سور
البعض وقد يمكن ان يكونا معا كاذبين متى كان ما يدل عليها الالف واللام هو ما
يدل عليه السور الكلي وانما يمكن ان يوجد اصناف هذه المتقابلات بالاحوال التي

اقسام

وضعت من اقسام بعضها الصدق والكذب دايما وصدق بعضها معا وكذب بعضها
معا متى يحفظ فيها بان يوجد للايجاب الواحد منها سلب واحد والسلب الواحد
ايجاب واحد مع سائر الشرايط التي قيلت لا متى اخذ للايجاب الواحد اكثر
من سالب واحد مثل ان يوخذ للموجب الكلي سالب كلي وسالب جزئي مثل ان
يوخذ مقابل قولنا كل انسان ابيض لا انسان واحد ابيض وليس كل انسان
ابيض او يوخذ للسالب الكلي موجب جزئي وموجب كلي مثل ان يوخذ مقابل
قولنا لا انسان واحد ابيض انسان ما ابيض وكل انسان ابيض وانما كان ذلك كذلك
لان السلب الواحد يكون سلبا لايجاب واحد وكذا الايجاب الواحد انما هو ايجاب
لسلب واحد والدليل على ذلك ان السالب انما يسلب المعنى المحمول بعينه
الذي اوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي اوجبه له الموجب سواء كان ذلك
الموضوع من المعاني الكلية او من المعاني الشخصية قرن به سور كلي او سور جزئي
فاذا ان كان المحمول في الايجاب غير المحمول في السلب او الموضوع فيه غير الموضوع
في السلب كان لذلك الايجاب سلب اخر ولذلك السلب ايجاب اخر والايجاب
والسلب يكون واحدا متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحدا
سواء كان الموضوع معنى جزئيا او كليا قرن بالمعنى الكلي سور كلي او لم يقرن به

مثل قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض الانسان ابيض الانسان
ليس بابيض اذا وصفنا ان الانسان والابيض يدلان على معنى واحد فاما اذا كان
لفظ الموضوع فيهما او المحمول ليس يدلان على معنى واحد فليس الايجاب واحدا ولا
السلب واحدا مثال ذلك ان وضع واضع للانسان والفرس اسما واحدا وهو
ثوب مثلا فقال الثوب ابيض الثوب ليس بابيض لم يكن هذا الايجاب ايجابا
واحدا ولا هذا السلب سلبا واحدا وذلك ان قولنا الثوب ابيض يدل على
ايجابين لانه يدل على ما يدل عليه قولنا الانسان ابيض والفرس ابيض وهما
قضيتان لا واحدة وكذلك قولنا الثوب ليس بابيض يدل على سلبين وهو قولنا
الفرس ليس بابيض والانسان ليس بابيض وانما كان ذلك كذلك لمكان
اللفظ المشترك الذي هو قولنا ثوب وكذلك القضية التي يكون محمولها او موضوعها
او كلاهما اسما مشتركا ليست واحدة بل قضايا كثيرة عددها على عدة المعاني التي
يدل عليها الاسم المشترك واذا كان ذلك كذلك فالمتقابلات التي يكون امثال
هذه القضايا المشتركة الاسماء اعني المتناقضة الشخصية ليس يجب ان يكون احدهما
صادقا والاخر كاذبا وسيقال فيما يستانف متى يكون القضايا التي موضوعها
او محمولها معان كثيرة قضية واحدة ومتى لا يكون فههنا اذن ثلثة احوال ينبغي
ان يشترط في المتقابلات وهي يوجد فيها التقابل على ما وضعنا احدها ان يكون
المحمول والموضوع فيها واحدا في جميع الجهات لا ان يكون ماخوذا في احدهما بجهة
وفي الاخر بغير تلك الجهة والثاني ان يكون الايجاب فيهما واحدا والسلب واحدا
والثالث ان يجعل المقابل للايجاب الواحد سلبا واحدا فقد تبين من هذا متى
يكون المتقابلة متقابلة وكم اصناف المتقابلات وكيف احوالها في التقابل
ونقول ان ما يقسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دايما في جميع المواد
هي الشخصية المتناقضة اما في الامور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيما
مضى فواجب ان يكون اقتسامها للصدق والكذب على ان احدهما في نفسه هو
الصادق والاخر هو الكاذب سواء عرفنا نحن الصادق من الكاذب او لم نعرفه

وذلك ان كون زيد موجودا الآن او غير موجود من البين بنفسه ان احد هذين القولين
ضرورة هو صادق والاخر كاذب سواء تحصّل لنا الصادق منهما الكاذب او لم يتحصل لنا انه هو
محصل الوجود بنفسه وكذلك الامر في الاشياء السالفة وفي الامور الضرورية التي ليس شرط في
وجودها زمان واما الامور الموجودة في الزمان المستقبل وهي الاشياء الممكنة فليس اقتسامها
الصدق والكذب على التحصيل في انفسها وذلك ان الامر في هذه المتقابلات في هذه المادة
لا يخلو من اقسام اما ان يكون مقتسمة للصدق والكذب او لا يكون ثم ان كانت مقتسمة للصدق
والكذب او لا يكون فاما ان يكون ذلك على التحصيل او على غير التحصيل وان كانت غير مقتسمة
للصدق والكذب فاما ان يكونا صادقين معا او كاذبين معا او يوجد فيهما الامران
معا فان كان كل ايجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل في نفسه فواجب
في كل شيء ان يكون اما موجودا واما غير موجود فيجب على هذا متى قال انسان في شيء
من الاشياء المستقبلة انه سيكون وقال الاخر انه لا يكون ان يكون احد هذين القولين هو
الصادق والاخر هو الكاذب وذلك انه لا يمكن ان يوجد الامران معا في الكون واللاكون
وانما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق تابع لها لانه
ان قال انسان في شيء ما انه ابيض وكان صادقا فواجب ان يكون خارج النفس
ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون غير ابيض وان قلنا انه غير ابيض وكان صادقا
فواجب ان يكون خارج النفس غير ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون خارج
النفس ابيض وكذلك عكس هذا وهو انه ان كان الشيء الخارج النفس ابيض فواجب
ان يكون القول الصادق فيه انه ابيض والكاذب انه ليس بابيض وان كان
خارج النفس غير ابيض فالقول الصادق فيه هو انه ليس بابيض والكاذب انه
ابيض فان كان الايجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب
في الامور المستقبلة على ان احدهما محصل الوجود في نفسه فالامور المستقبلة
ضرورية في وجودها وليس يكون هاهنا شيء يوجد بالاتفاق وعن غير سبب محصل ولا
يوجد شيء يقال فيه انه يمكن ان يكون وان لا يكون بل يكون كون الشيء او لا كونه
ضرورة وذلك واجب لكون الصدق والكذب في احد المتقابلين محصلا في نفسه وذلك

انه ليس

انه ليس يجوز ان يخرج منهما الى الوجود غير الصادق منهما ايجابا كان او سلبا
لانه لو جاز ذلك لما كان الصدق في احد المتقابلين محصل الوجود في نفسه واذا
لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل الوجود في نفسه كان امكان كون الشيء
ولا كونه على مثال واحد كما انه اذا كان امكان كون الشيء او لا كونه على مثال واحد
لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصل الوجود في نفسه ولا كان
الشيء بالايجاب اولى منه بالسلب ولا بالسلب اولى منه بالايجاب ولا يصير كذلك من اجل
ان موجبا اوجبه او سالبا سلبه ويجب على هذا ان صار شيء من الاشياء ابيض في
وقت من الاوقات ان يكون القول فيه من قبل ان يصير ابيض انه سيصير ابيض
قولا صادقا وضروريا وكذلك يكون القول في كل شيء يكون قبل ان يكون فانه سيكون
قولا صادقا كما كان فيه في حين تكونه حتى يكون صدق القول بانه موجود في الوجود
الحاضر كصدق القول بانه سيوجد في المستقبل فاذا كان ذلك كذلك فليس يمكن في الشيء
الممكن الذي هو غير موجود الان ويقال فيه انه سيوجد الا يوجد وما كان لا يمكن ان
لا يوجد فمن المحال الا يوجد والشيء الذي من المحال ان لا يوجد فواجب ان يوجد
وما هو واجب فهو ضروري الوجود فجميع الاشياء اذن ضرورية الوجود واذا
كان ذلك كذلك فليس هاهنا شيء يحدث بالاتفاق ولا شيء هو بعد ان يكون وان
لا يكون وذلك ان ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة اعني ان كونه ليس واجبا
كما ان ما كونه او لا كونه واجب ضرورة فليس يحدث عن الاتفاق دائما فاذ ليس يجوز
ان يظن ان السلب والايجاب يجتمعان في الامور المستقبلة حتى يكونا صادقين معا
ولا يرتفعان عنها حتى يكونا كاذبين معا مثل ان يكون قولنا في الشيء انه يكون ان يكون
ويمكن ان لا يكون صادقين معا او كاذبين معا فانهما ان كانا كاذبين جميعا لزم عنه
ان لا يكون المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد وذلك شيء قد
تبين خلافه وكذلك يلزم ان كانا صادقين معا وايضا فانه يلزم ان كانا كاذبين ان يكون
الشيء موجودا ومعدوما وذلك محال مع انه يرتفع ايضا طبيعة الممكن وان كانا كاذبين
ان يكون الشيء لا موجودا ولا معدوما فهذا ما يلزم من المحال ان فرضنا المتقابلات التي تقتسم

الصدق والكذب في جميع المواد يقتسمها على التحصيل في الامور المستقبلة اولا يقتسمها
بان يصدقا او يكذبا معا وهو ظاهر انه يلزم شناعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وانزلنا
الامور المستقبلة كلها ضرورية اولها انها تبطل الروية والاستعداد لرفع شيء متوقع او
التاهب بحيث يحصل فيكون ما يراه الان من انه ان فعل ما يجب كان ما يجب وان لم يفعل
ما يجب لم يكن ما يجب امرا باطلا واعتقادا فاسدا حتى انه يلزم من هذا الشنع انه ان
روى انسان في حادث وقطع على انه يحدث في عشرة الاف سنة مثلا واخذ في اعداد
الاسباب الموجبة لحدوثه وكونه في هذه المدة الطويلة لو عمرها انسان وروى اخر في هذه
المدة بعينها في منع حدوثه ونظر في جميع هذا الزمان في اعداد الاسباب التي تمنع حدوثه
لكان فعل كل واحد منهما باطلا وعبثا وروية ساقطة لا معنى لها وذلك ان الصادق
منهما في نفسه يجب ضرورة ان يكون هذا الموجود سواء روى احدهما في ابطاله والاخر في وجوده
او لم يرو واحد منهما في ذلك فانه يجب على هذا ان لا يكون الارادة سببا لحدوث شيء
من الاشياء بل يكون جميع الاشياء تجري مجاريها بالطبع وعلى ما لها من احد المتناقضين
وان لم يرو مرو في ايجاد شيء من ذلك او منع وجوده ويكون حكم من روى في الشيء
عشرة الاف سنة حكم من روى فيه زمانا يسيرا او زمانا كان بل يكون حكمه حكم من لم يرو
فيه اصلا وهذه الاشياء كلها في غاية الشناعة وخلاف ما فطرنا عليه وذلك انا نرى
ان ههنا اشياء مبدا حدوثها الروية واخذ الاهبة لها وقد يظهر ايضا في الامور التي
تعقل ان فيها اشياء هي بطبعها معدة لان يكون عنها الشيء ومقابله على السواء فانها
ممكنة ان يكون عنها الشيء او لا يكون على السواء وذلك من جهة الفاعل والقابل معا
ومثال ذلك ان الثوب قد يمكن ان يتمزق منه قبل ان يسبق اليه البلى وقد يمكن
فيه ان لا يتمزق بل يبلى وذلك ان امكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء
من جهة الفاعل والقابل وكذلك يجري الامر في جميع الامور المتكونة في هذه المادة التي
فيها هذا النوع من الامكان والقوة واذا كان هذا هكذا فظاهر انه ليس جميع الاشياء
ضرورية بل يظهر ان الاشياء صنفان اما ضرورية واما ممكنة وان الممكنة ثلثة اصناف
اما ممكنة على التساوي وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء احرى من عدمه ولا عدمه

احرى من وجوده واما ممكنة على الاكثر وهي التي يكون فيها احد المتقابلين احرى
من الثاني بالوجود ويكون حدوث الثاني على الاقل وفي هذا الجنس يوجد النوعان جميعا
من الممكن اعني الذي على الاكثر والذي على الاقل واما الضرورية فمنها ضرورية بالاطلاق وهي
الاشياء التي وجودها دائما ابدا او عدمها دائما ومنها ضرورية لا بالاطلاق وهي الاشياء التي
وجودها ضروري في الوقت الذي هي فيه موجودة او اشياء عدمها ضروري في الوقت
الذي هي فيه معدومة وهذه ضربان اما اشياء محمولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها ما دامت
موضوعاتها موجودة مثل وجود النطق للانسان اذا وجد ذلك الانسان او اشياء
معدومة ما دامت موضوعاتها غير موجودة واما اشياء موجودة ما دامت هي موجودة
مثل وجود الانسان ما دام موجودا واذا كانت هذه هي اقسام طبيعة الوجود كان
واجبا ان يكون اقتسام السلب والايجاب للصدق والكذب مطابقا لما عليه الوجود
خارج النفس فظاهر ان المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع
المواد انما يقتسمان الصدق والكذب في اصناف الامور الضروريات على التحصيل
في نفسها اعني على ان الصادق منهما والكاذب محصل في نفسه خارج النفس وان لم
يتحصل لنا معرفته وجهلنا كيف الامر فيه واما في المادة الممكنة في الامور المستقبلة فانهما
ايضا يقتسمان الصدق والكذب وذلك انه واجب ان يوجد احد المتناقضين فيما يستقبل
لكن لا على التحصيل في انفسهما بل على انهما في طبيعتهما من عدم التحصيل مثل ما هما عندنا
ولذلك لا يمكن ان تحصل في هذا الجنس معرفة ان كان الامر في نفسه مجهولا لكن ما كان من
الممكن على الاكثر لا على التساوي فان احد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الثاني اذ كان
وجوده احرى من لا وجوده وفي هذا الجنس يمكن ان تحصل المعرفة بحدوث الحادث فيهما
قبل حدوثه اعني بحدوث ما شانه ان يحدث على الاكثر فيعم كل متقابلين من شانهما ان
يقتسما الصدق والكذب انهما يقتسمان الصدق والكذب في الامور المستقبلة في المادة
الممكنة لا على التحصيل لكن اما في الممكن الذي على التساوي فليس احد المتقابلين فيه احرى
بالصدق من الاخر واما في الممكن الاكثري فاحد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الاخر واما
في الممكن على الاقل فان كذب احد المتقابلين فيها احرى بالصدق من الثاني فقد تبين

من هنا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع الامور وذلك فيما شانه
هنا ان يقتسم الصدق والكذب دائما وهي المتناقضات والشخصيات ولما كانت القضايا
منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة ومنها ثلاثية وهي التي محمولها اسم ثلثية لانها مولفة
من موضوع وكلمة ورابطة ومحمول وكان الاسم والكلمة التي تولف منها القضايا
اما ان يكونا محصلين او غير محصلين فظاهر ان كل قضية ثنائية هي مولفة اما من اسم
محصل وكلمة محصلة مثل قولنا الانسان يوجد اما من اسم غير محصل وكلمة غير
محصلة مثل قولنا اللاانسان لا يوجد واما من اسم محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا
الانسان لا يوجد واما من اسم غير محصل وكلمة محصلة مثل قولنا اللاانسان يوجد
لكن الكلمة الغير المحصلة لم تجر العادة باستعمالها في امثال هذه القضايا اعني الثنائية
وذلك انه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل اذ كان
موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف ~~السلب فيها~~ العدل فلذلك
ليس يوجد في الالسنة التي يستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها
معدولة ولذلك يسقط من اصناف هذه القضايا الاربعة صنفان الصنف
الذي اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل والصنف الذي اسم المحمول فيه غير محصل
ويبقى صنفان فيكون المتقابلات التي فيها اثنين والمقدمات اربع فاذا ضربنا
هذين الزوجين من المتقابلات في الستة الازواج من المتقابلات المتقدمة
يكون المتقابلات في القضايا الثنائية اثني عشرة والقضايا اربعا وعشرين ولان
كل واحدة من القضايا الثنائية اما ان تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر
واما ان تكون دالة على الزمان المستقبل واما ان تكون دالة على الزمان الماضي
فاذا ضربنا هذه الثلث في الاربع والعشرين قضية فيكون القضايا الموجودة
في هذا الجنس اثنين وسبعين قضية وستا وثلثين متقابلة فان ضربناها في المواد
الثلث التي هي الممكن والضروري والممتنع كانت القضايا المجتمعة من هذه مائتي
قضية وستة عشر قضية واما القضايا الثلثية فانها ضعف القضايا الثنائية
ومتقابلاتها ضعف متقابلاتها وذلك انه يتاتى فيها الاصناف الاربعة من المتقابلات

اعني الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهي التي تعرف
بالبسيطة مثل قولنا الانسان يوجد عدلا الانسان ليس يوجد عدلا والصنف
الذي يكون فيه اسماهما غير محصلين مثل قولنا لا انسان يوجد لاعدلا لا انسان ليس
يوجد لاعدلا والصنفان الباقيان اعني الذي يكون احدهما محصلا والاخر غير محصل
وذلك اما الموضوع واما المحمول ومتقابلاتها فالقضايا الثلاثة التي موضوعها اسم محصل
ومحمولها اسم محصل واما اسم غير محصل اذا وضعت مع متقابلاتها في شكل ذي اربعة
اضلاع ووضعت المقابلة منها على الضلعين اللذين في عرض الصفح والغير المتقابلة
على الضلعين اللذين في طول الصفح على ان يكون الموجبة من البسيطة مع السالبة
من المعدولة على ضلع واحد والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة على ضلع
واحد ايضا وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال القضايا
العدمية مع البسيطة في التلازم ايضا وليس يوجد حال العدميات من المعدولة كحال
المعدولة من البسيطة وذلك في جميع اصناف المتقابلات الست واعني بالقضايا
العدمية ههنا القضايا التي تدل اسم محمولها اما على العدم الذي تقدم رسمه مثل
قولنا الانسان جاهل واما على احد الضدين مثل قولنا الانسان جائر فلينظر
من ذلك اولا في المهملات ولنضعها في شكل ذي اربعة اضلاع على ما شرطنا ونضع
ايضا العدميات تحت المعدولة على مثل ما وضعنا المعدولة مع البسيطة وذلك بان
نضيف الى شكل ذي الاضلاع شكلا اخر يشارك الشكل الاول في احد اضلاعه مثال
ذلك انا نضع شكل ا ب ج د ونضع الشكل المتصل به ج د ه ز ونضع على ضلع ا ب
الموجبة البسيطة ومتقابلتها وهي الانسان يوجد عادلا والانسان ليس يوجد
عادلا وعلى ضلع ج د السالبة المعدولة ومتقابلتها وهي الانسان ليس
يوجد لا عادلا و لا انسان يوجد لا عادلا وعلى ضلع ه ز السالبة العدمية
ومتقابلتها وهي الانسان ليس يوجد جائرا الانسان يوجد جائرا فاذا تاملت
هذه القضايا على هذا الوضع وجدت التي على الاضلاع منها في عرض الصفح
لا تتلازم لانها متقابلة وقد عرفت فيما تقدم حالهما في التقابل واذا تاملت

ا	ب
الانسان يوجد عادلا الموجبة البسيطة	الانسان ليس يوجد عادلا السالبة البسيطة
الانسان ليس يوجد لا عادلا السالبة المعدولة	الانسان يوجد لا عادلا الموجبة المعدولة
ج	د
الانسان ليس يوجد جائرا السالبة العدمية	الانسان يوجد جائرا الموجبة العدمية
ه	ز

التي على القطع منها في طول الضلع وجدت السالبة المعدولة ملازمة في الصدق عن الموجبة
البسيطة وليس ينعكس الامر فيها وذلك انه اذا صدق قولنا الانسان يوجد عادلا
صدق قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا وليس يلزم اذا صدق قولنا الانسان
ليس يوجد لا عادلا ان يصدق قولنا الانسان يوجد عادلا لان قولنا الانسان
ليس يوجد لا عادلا يصدق على الانسان العادل وعلى الانسان الذي يتصف بالعدل
ولا بالجور وهو الصغير وعلى الانسان الذي ليس بعد فيه فاذا السالبة المعدولة اعم
صدقا من الموجبة البسيطة لانها يصدق على ثلثة والموجبة البسيط على واحد واذا وجد
العام ليس يلزم ان يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام مثال ذلك الحيوان
والانسان فانه اذا وجد الانسان وجد الحيوان وليس يلزم اذا وجد الحيوان ان يوجد
الانسان واما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فانها توجد في الصدق بعكس
هذا اعني السالبة البسيطة يلزم عن الموجبة المعدولة وليس ينعكس وذلك ان السالبة
البسيطة اعم صدقا من الموجبة المعدولة اذ كان قولنا الانسان ليس يوجد عادلا
يصدق على الانسان الجاير وعلى الانسان الذي ليس بجاير ولا عادل وهو الغير المدني
وعلى الطفل وقولنا الانسان يوجد لا عادلا انما يصدق على الجاير فقط لان قولنا
لا عادل يدل على العموم والعدم رفع كشي عما شانه ان يوجد فيه في الوقت
الذي شانه ان يوجد على ما حد قبل فالموجبة المعدولة يصدق على واحد والسالبة
البسيطة على ثلثة واما اذا نظر تلازمهما في الكذب فيوجد الامر بعكس هذا اعني الموجبة
البسيطة يلزم من السالبة المعدولة وذلك ان السالبة المعدولة اخص كذبا من
الموجبة البسيطة لان قولنا الانسان يوجد عادلا يكذب على الجاير وعلى الانسان
الذي ليس بعادل ولا جاير وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا انما يكذب
على الجاير فقط وكذلك تلفى الحال في تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في
الكذب بعكس تلازمهما في الصدق اعني ان اللازم فيها يعود ملزوما عنه واذا
تاملت العدمية مع البسيطة في هذا التلازم وجدت حالها في الصدق والكذب كحال

المعدولة مع البسيط واما الذي على القطر منها وهو قطر اذ فهي متضادة من جهة المواد
وستعرف حالهما في المستقبل في الآت وبين سائر اصناف المتقابلات بهذا الوضع
وجدت حالهما في التلازم حالا واحدة اعني المتناقضات والشخصيات والمتضادة
وما تحت المتضادة واما حال ما كان منها على الاقطار في صنف صنف فيختلف
وذلك ان منها ما يمكن ان يصدقا معا ومنها ما يمكن ان يكذبا معا وارسطو لم يذكر
من هذه الا التي ذكرناها فقط واخر الامر منها الى كتاب القياس في القانون العام
في تعريف هذه المتلازمات ان كل مقدمتين من هذه اتفقتا في الكمية وهو السور
واختلفتا في الكيفية وهو السلب والايجاب فهي متلازمة اعني ان الاعم منها
يلزم والاخص واما التي لا تتلازم فهي المتقابلات على جهة التضاد وعلى
جهة التناقض كما قيل والقضايا الثلاثية اذا اخذ موضوعها باسم غير محصل
ومحمولها مرة باسم محصل ومرة باسم غير محصل حدث في هذا الجنس بسايط و
معدولات موجبات وسوالب غير التي سلفت فيكون البسايط فيها ما كان
محمولها اسما محصلا كما كان ذلك في الصنف الاول من البسايط والمعدولات
التي محمولها اسم غير محصل وذلك ان اعتبار القضية في كونها بسيطة او معدولة
هو من جهة المحمول لا من جهة الموضوع فيكون البسيطة الموجبة في هذا الجنس مثل قولنا
اللاانسان يوجد عادلا وسالبتها اللاانسان ليس يوجد عادلا ويكون معدولتها
الموجبة مثل قولنا اللاانسان يوجد لا عادلا وسالبتها اللاانسان ليس يوجد
لا عادلا وهو بين ان ها تين المتقابلتين اللتين يحدث في هذا الجنس من الثلثة
اعني التي موضوعها اسم غير محصل غير المتقابلتين اللتين يحدث في الصنف
من القضايا التي موضوعها اسم محصل فان موضوع هذه هو عدم موضوع تلك
وقد لخصت اصناف العدم الذي يدل عليها الاسم الغير المحصل في غير هذا الموضع
وهذا الصنف من القضايا اذا عمل منها سوالب فليس يقوم حرف السلب مقام
حرف العدل فيها ولا يجزي احدهما عن صاحبه بل ينبغي ان يرتب حرف السلب فيها

اما في ذوات الاسوار فمع السور كالحال في الصنف الاول من القضايا الثلاثية واما
في المهملات والشخصية فمع الكلمة الوجودية واما حرف العدل فقريب منها ابدا مع
الموضوع حتى يكون اما في القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فيدخل فيه حرف
السلب مرتين وذلك مع السور في القضايا المسورة ومع الموضوع ومع الكلمة
الوجودية ومع الموضوع في المهملات والشخصيات واما في المعدولة فثلث مرات
مرة مع السور او الكلمة الوجودية وثانية مع الموضوع وثالثة المحمول وليس يخرج احد
الحروف السلب عن الاخر مثال ذلك ان سلب قولنا كل لا انسان يوجد عادلا قولنا ليس
كل انسان يوجد عادلا ولا قولنا ليس كل انسان يوجد عادلا وسلب قولنا كل
لا انسان يوجد لا عادلا قولنا ليس كل لا انسان يوجد لا عادلا وذلك بان يكون
تاتي في ذلك بحرف السلب في ثلثة مواضع لا بان تاتي به في موضعين مثل ان يقول
ليس كل انسان يوجد لا عادلا وكذلك الحال في الثنائية التي في هذا الجنس اعني في
البسيط منها فانه قد قلنا انه لا يوجد منها معدولة بحسب دلالات الالفاظ
المتعارفة فان حرف السلب في هذه ايضا ينبغي ان ترتب فيها مرتين مرة مع الموضوع
ومرة مع السور في ذوات السور او مع الكلمة نفسها في الشخصية والمهملات ولا يكتفى
باحدهما ايضا دون الثاني مثال ذلك انه كما ان سلب قولنا كل انسان يمشي وهي التي
موضوعها اسم محصل هو قولنا ليس كل انسان يمشي كذلك سلب قولنا كل
لا انسان يمشي قولنا ليس كل لا انسان يمشي لا قولنا ليس كل انسان لا يمشي ولا
ليس كل انسان لا يمشي فان حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا
حرف العدل يقوم مقامه اذ كل واحد منهما يرفع اللفظ عن القضية شيئا غير الذي
رفعه الاخر وذلك ان حرف السلب في ذوات الاسوار انما يرفع الحكم الكلي
الذي تضمنه السور الكلي او الجزئي الذي تضمنه السور الجزئي واما حرف العدل
فانما يرفع الموضوع الكلي او المحمول الكلي لا الحكم الكلي وذلك ان السور الكلي المقرون
بالقضية ليس يدل على ان المعنى الموضوع كلي فيكون رفعه رفعا للمعنى الكلي الموضوع

الحكم ح

بل انما يدل على ان الحكم على المعنى الكلي كلي وذلك بين في المهملات فانه ليس كونها
غير ذوات الاسوار مما لا يوجب ان يكون المعاني الموضوعة فيها كلية اذ كانت
دلالات الالفاظ عليها دلالة كلية مثل قولنا الانسان عادل الانسان ليس بعادل
فان لفظ الانسان يدل على معنى كلي وان لم يقترن به لفظة كل ولو كانت لفظة كل
هي التي تدل على ان المعنى كلي لكانت لفظة الانسان لا تدل على معنى كلي الا اذا قرن
بها كل ولذلك ما يجب ان يقترن حرف السلب في القضايا المسورة التي موضوعاتها
اسماء غير محصلة متلازمة كانت او متعاندة مع السور ويعاد حرف السلب ثانية
مع الموضوع وقد ياتي مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته
قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب في جميع المواد ناتي مواضع ليس
يلزم ذلك فيها فاما المواضع التي قوة حرف العدل فيه قوة لحرف السلب فهي القضايا
الشخصية اذا اخذت موضوعاتها موجودة في الوقت الذي من شانها ان تتصف
بالملكة والعدم المقابل لها مثال ذلك انه اذا سئل سائل هل سقراط عدل او ليس
بعدل فكان الجواب الصادق فيه انه ليس بعدل فاجاب السائل مكان قولنا انه
ليس بعدل انه لا عدل فان قولنا ههنا لا عدل قوة قولنا ليس بعدل اذ كان
قولنا سقراط عدل او لا عدل اذا اتفق ان وجد فيه الشرطان المتقدمان
يقتسمان الصدق والكذب على مثل ما يقتسمه قولنا سقراط عدل او ليس بعدل
وقد يمكن في هذا الموضع كما يفعل المعروف اذا كان قصد السائل ان يسلم من المجيب
مقدمة موجبة فاجابه بالسالبة ان ياخذ بدل السالبة معدولة فينتفع بها اذا وضعها
من القياس في الموضع الذي انما ينتفع فيه بالموجبة لا بالسالبة مثل الصغرى من الشكل
الاول فان الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الاول لم ينتفع الانتاج على ما تبين
في كتاب القياس وقد ينتفع السائل بهذه الوصية ايضا اذا اراد ان ينتج من المطالب
شيئا مناقضا لكن ما في نحن به الموضع هو اليق بغرض هذا الكتاب واما
الموضع الذي لا يكون فيه قوة حرف العدل اذا قرن مع الكلمة قوة حرف السلب في
اقتسام الصدق والكذب فهي القضايا الكلية في هذه المادة مثل ان يسال سائل

قوة ح

بمعاني ح

هل كل انسان حكيم او ليس كل انسان حكيما فيجيب المجيب بدل قوله ليس كل انسان حكيما
كل انسان لا حكيم وذلك ان الذي يقابل قولنا كل انسان حكيم مقابلة تقتسم الصدق
والكذب وانما هو قولنا ليس كل انسان حكيما لا قولنا كل انسان لا حكيم او كان قولنا
حكيم ولا حكيم قوته قوة المتضادين وهو قولنا كل انسان حكيم ولا انسان واحد حكيم
والمتضادان يكذبان معا في هذه المادة كما بين قبل والتقابل الذي بين الاسم المحصل
والاسم الغير المحصل والكلمة المحصلة والغير المحصلة ليس هو من جنس مقابلة الايجاب
والسلب فانه ليس قولنا لا انسان يدل في الالسنة التي تستعمل بها امثال هذه الاسما
على ما يدل عليه قولنا ليس بانسان فان قولنا ليس بانسان يدل على موضوع سلب
عنه الانسانية وان لم يصرح به وهذا القول هو لذلك قول مركب وكذلك يدل عليه قولنا
ليس يصح واما قولنا لا انسان ولا يصح فانه لا يدل دلالة السلب اذا قيل من غير ان
يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها بل انما يدل قولنا لا انسان على عدم الانسانية وقولنا
لا يصح على عدم الصحة وهو المعنى المفرد الذي يدل عليه قولنا مرض ويظهر انه ليس دلالته
دلالة السلب من ان السلب يصدق او يكذب واما قولنا لا انسان فليس هو صادقا
ولا كاذبا وذلك انه اذا كان قولنا انسان هو ليس بصادق ولا كاذب ما لم يقرن به خبر مع
انه يدل على ملكة وصورة موجودة فاحرى ان يكون قولنا لا انسان لا يدل على صدق
او كذب كان اذ ليس يدل على وجود محصل وانما يدل على وجه غير محصل والقضايا
التي موضوعها اسم غير محصل يوجد حال البسيط منها والمعدولات متلازمة كحال
البسيط مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم محصل وذلك ان قولنا كل لا انسان
يوجد لا عادلا وهي الموجبة المعدولة في هذا الجنس يدل على ما يدل عليه قولنا ليس يوجد
شيء مما هو لا انسان عادلا وهي السالبة البسيطة وليس بين هذا الصنف من القضايا
اعني التي موضوعها اسم غير محصل وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم
محصل تلازم ولا تقابل واذا تبدل ترتيب اسم المحمول والموضوع او الكلمة الا انه
في القضايا الثلاثية او اسم الموضوع او المحمول في الثنائية اعني الكلمة مثل ان يتقدم
منها ما شانه ان يؤتى به اخيرا اعني ان يؤتى اولا بما شانه ان يؤتى به ثانيا او يؤتى

متأخرا بما شانه ان يؤتى به متقدما وبالجملة ان نغير ترتيبها ويبقى المحمول فيها محمولا والموضوع
موضوعا فان القضية يبقى واحدة بعينها تحفظ الصدق ان كانت صادقة والكذب
ان كانت كاذبة ومثال ذلك قولنا يوجد الانسان عدلا يوجد عدلا الانسان فان
هذه القضية هي واحدة بعينها وكذلك قولنا زيد قائم وقائم زيد فانه لو لم يكن القضايا التي
لا تختلف الا في ترتيب اجزائها بما المتقدم والمتاخر قضية واحدة للزم ان يكون للقضية
واحدة اكثر من سالب واحد وقد تبين انه ليس للموجب الواحد الا سالب واحد
وذلك انه ان لم يكن قولنا يوجد الانسان عدلا ويوجد عدلا الانسان قضية واحدة
بل قضيتين مختلفتي المعنى وكان سلب قولنا يوجد الانسان عدلا قولنا ليس يوجد
الانسان عدلا وسلب قولنا يوجد عدلا الانسان ليس يوجد عدلا الانسان وكان
قولنا ايضا ليس يوجد عدلا الانسان بين انه سلب لقولنا يوجد الانسان عدلا
لزم ان يوجد لقولنا يوجد الانسان عدلا سلبان احدهما قولنا ليس يوجد الانسان
عدلا والاخر ليس يوجد عدلا الانسان وهو سلب القضية التي وضعنا انها مغايرة
في المعنى لقولنا يوجد الانسان عدلا وهو قولنا يوجد عدلا الانسان فانه اعني ان
هذين السلبين هو سلب واحد من اثنين الموجبتين موجبة واحدة فقد بان من
الاسماء والكلم التي هي اجزاء القضية لقضايا من غير ترتيبا في القول عن العادة الجارية
في ذلك اللسان اعني عن الترتيب الذي هو الافصح وبقي المحمول محمولا والموضوع موضوعا
انما يبقى تلك القضية بعينها واذا اوجب اسم واحد لاسماء كثيرة او اسماء كثيرة لاسم واحد او سلب
اسم واحد عن اسماء كثيرة او سلب اسماء كثيرة عن اسم واحد فليس يكون ذلك الايجاب ايجابا
واحدا ولا ذلك السلب سلبا واحدا كما انه اذا اوجب اسم واحد لاسم واحد او سلب عنه
لا يكون ايجابا واحدا ولا سلبا واحدا ما لم يكن المعنى الذي يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحدا
على ما قيل فيما سلف الا ان يكون تلك الاسماء الكثيرة يدل على معنى واحد وذلك اما بان تكون
تلك الاسماء الكثيرة مترادفة وهي التي تدل كل واحد منها على معنى واحد او يكون ما يدل عليه
الاسماء الكثيرة اجزاء حد او رسم لشيء واحد مثل قولنا الانسان حيوان والانسان ناطق
فان المجتمع من هذين المحمولين هو حد الانسان وذلك ان الانسان حيوان ناطق وكذلك

ان كان ايضا ذلك رسالة مثل قولنا الانسان حيوان والانسان ذو رجلين فان
المجتمع منهما رسم الانسان وهو انه حيوان ذو رجلين ولفظ الانسان يدل دلالة مجملة
على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلا فاما ان كانت المحمولات الكثيرة
ليس المجتمع منها واحدا فليس الايجاب لها ايجابا واحدا ولا السلب لها سلبا واحدا
ولما ان كانت موضوعات يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجابا واحدا ولا سلبا
واحدا ومثال ذلك حملنا على الانسان انه ابيض وانه يمشي فان هذين اذا حملا مجموعين
على الانسان فقيل الانسان ابيض يمشي لم يدل على معنى واحد الا بالعرض والحال
زيد كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدل على اكثر من معنى واحد اذا حمل على
موضوع واحد او كالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا حمل عليه محمول واحد ليس
يدل على معنى واحدا عنى انه كما ان القضية التي المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية
واحدة ولا القضية التي فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة كذلك الحال في القضية
التي يوجب فيها معان كثيرة باسماء متباينة لموضوع واحد والتي توجب فيها
محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها باسماء متباينة اذا لم يكن المجتمع من تلك
المحمولات او الموضوعات الكثيرة معنى واحدا والقضايا التي محمولها او موضوعها اسم
مشترك لما كانت قضايا كثيرة لم يكن ينبغي ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالا واحدا
ولا ان يجيب المجيب الجواب الجدلي جوابا واحدا ان كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم
المشترك الموضوع يصدق عليه المحمول الواحد او كانت جميع المعاني التي يدل عليها
الاسم المشترك المحمول يصدق على الموضوع الواحد او كانت المعاني الكثيرة من المحمول
او كان لفظ المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما على معان كثيرة الا ان جميع
المعاني التي يدل عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع
على ما تبين في كتاب الجدل فان المجيب على طريق الجدل ليس عليه ان يصلح على
السائل سؤاله بان يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك اذ كان المجيب
والسائل في رتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران وانما قصد السائل
على طريق الجدل ان يسلم من المجيب احد جزئي النقيض الذي يريد ان يضعه مقدمة

يبطل بها وضع المجيب فمتى سئل السائل المجيب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ فسلم
له المجيب احد جزئي النقيض فوضع السائل من احد تلك المعاني مقدمة يروم ان ينتج منها ما
قصد ابطاله على المجيب كان للمجيب ان يقول لم اسلم هذا المعنى وانما الذي سلمت معنى
كذا وكذا فلا ينتفع السائل بتسليم المجيب له احد جزئي النقيض واما السؤال على طريق
التعليم فقد يكون بالاسم المشترك عليه وكذلك لا يكون هذا السؤال سؤالا جدليا لان هذا
النوع من السؤال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم المشترك مثل ان يسال السائل ما هو
العين فان المجيب يقول له انه يدل على معان شتى على الجارحة وعلى عين الماء وعين
الشمس وغير ذلك واما السؤال الجدلي فلما كان انما يسئل السائل فيه لجزئي النقيض
ليسلم له احدهما مثل ان يسال هل كذا وكذا او ليس بكذا فقد ينبغي ان يكون السؤال
محدودا ليكون الجواب الذي يقع عليه محدودا وذلك انما يكون بالاسم المتواطئ
ولما كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد يوجد باربعة احوال
اما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت وكان المجتمع منها محمولا
واحدا وهو الذي قلنا ان المجتمع منها يكون قضية واحدة واما محمولات اذا افردت
صدقت واذا جمعت صدقت الا ان المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا الا
بالعرض واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت كان الكلام
هذرا وفصلا واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت فقد ينبغي
ان يعطي القانون الذي يبين هذه المحمولات بعضها عن بعض بعد ان تبين انه
ليس واجبا ان يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا من غير ان ينطوي في ذلك
كذب ولا فصل. فنقول انه ليس يلزم ان يكون جميع المحمولات التي يصدق
فرادى يصدق مجموعة من غير ان يلزم الكلام هذرا وفصلا وذلك بين من قبل المواد مما
يلحق هذا الموضع ان سلمناه من الشناعة اما من قبل المواد فانه قد يصدق على
زيد انه طبيب ويصدق عليه انه بصير حاذق وليس يلزم ان يصدق عليه الامران
جميعا حتى نقول فيه انه طبيب حاذق بصير واما الشناعة التي يلحق من قال ان كل
ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير ان يلحق القول هذر فاحسبها انه ان كان

قولنا في زيد انه انسان حقا وانه ابيض حقا فيجب ان يكون القول المجموع منهما حقا
اعني ان يكون زيد انسانا ابيض وان كان حملنا عليه ايضا انه انسان ابيض وانه
ابيض على انهما محمولان مفردان فقد يجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض ابيض وكذلك اذا
اخذنا القول بمنزلة محمول واحد مفردا واخذنا القول الاول بمنزلة محمول مفرد
صدق عليه انه انسان ابيض انسان ابيض ابيض من غير ان يكون في الكلام هذر
ولا فضل وان مر الامر الى غير نهاية وذلك شنيع وايضا فانه اذا حملت عليه مفردات
كثيرة لزم ان يصدق عليه جميع التراكيب التي يعرض عن تلك المفردات اعني اذا ركب
بعضها الى بعض وهي غير متناهية فيصدق على الموضوع الواحد اشياء غير متناهية
مثل انه ان صدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه يمشي فيجب ان يصدق عليه
انه انسان ابيض يمشي وانه انسان انسان ابيض يمشي وانه انسان انسان
ابيض ابيض وكذلك انه ابيض ابيض ويمشي يمشي فيكون المحمولات الصادق عليه
غير متناهية فقد تبين من هذا انه ليس كل ما يصدق عليه فرادى يصدق مجموعا
على ما كان يرى كثير من القدماء واذ قد تبين هذا فلننظر متى يكون من المعاني الكثيرة التي يحمل على موضوع واحد
معنى واحد من المعنى الذي يحمل على معان كثيرة قضية واحدة وذلك بان يكون
المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدا وصادقا ومتى لا يكون فنقول انه متى لم يكن
حمل تلك المعاني الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض ولا ما كان احدهما منطويا في الاخر
ومنحصرا فيه اعني ان يكون الشرط منحصرا في المشروط فيه داخلا في ذلك ان يكون الشرط
هو بعينه في الشرط مثل ان يقول ان زيدا الابيض ابيض ما لم يكن ذلك على جهة
التاكيد فان المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحدا فاما متى كان حملها بالعرض مثل
قولنا في زيد انه ابيض وانه يمشي فانه ليس منهما معنى واحد وكذلك متى كان الثاني محصورا
في الاول لان الكلام في يكون فصلا مثل قولنا في زيد انه انسان حي على جهة تقييد
الانسان بالحي فان لفظ الانسان قد انطوى فيه الحي ولذلك كان تقييدنا اياه بالحي
هذرا بخلاف تقييد الجنس بالفصل فمتى عريت المحمولات الكثيرة من هاتين الصفتين
اعني من الحمل الذي بالعرض ومن ان يكون احدهما منحصرا في الاخر فالقضية تكون واحدة

مثل قولنا في الانسان انه حيوان وانه ذو رجلين واما الاشياء التي يصدق مجموعه
في الحمل على شيء ما اذا قيد بعضها ببعض منها ما يصدق اذا افردت ومنها ما ليس
يصدق والصادقة منها هي التي يجتمع فيها شيئان احدهما ان لا ينحصر في الشيء المشروط
في القول شيء هو مقابل الشيء الذي اشترط فيه وقيد به وذلك اي نحو اتفق من انحاء
التقابل الاربعة كان ظهور ذلك التقابل اي بحسب ما يدل عليه اسمه مثل قولنا حيوان
ميت فان الميت ضد الحيوان من جهة دلالة هذا الاسم عليه اعني اسم الحيوان او كان
ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم بل من جهة دلالة الحد او الرسم مثل قولنا انسان
ميت فان الانسان انما يظهر انه مقابل للميت من جهة حده الذي يقال فيه انه حيوان
ناطق فمتى انحصر التقابل في امثال هذه المغيرات كذب لا اذا افردت فانه يصدق
على الميت انه انسان ميت وليس يصدق عليه انه انسان والشرط الثاني ان لا يكون
الحمل المقيد على الموضوع بالعرض اي من اجل غيره بل بالذات اي من اجل ذاته
فانه اذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب اذا افرد مثل قولنا امرؤ القيس
معدود شاعرا او موجود متوهما فانه اذا افرد هذا فقيل امرؤ القيس موجود كان
كذبا اذ هو الان معدوم والسبب في ذلك ان لفظ قولنا موجود وهو محمول
على امرئ القيس من جهة انه متوهم او شاعر لا حملا اولا من اجل ذاته او بالاطلاق وقولنا
فيه انه موجود من جهة ما هو في الذهن متوهما قول صادق ولذلك امكن فيها اذا اخذت
بهذه الجهة لفظ الموجود ان يصدق على المعدوم كما ان لفظة غير الموجود اذا حملت على
الشيء من اجل غيره صدقت على الشيء الموجود وليس يصدق عليه اذا حملت عليه
من اجله مثل قولنا في زيد المشار اليه انه غير موجود حالكا فانه ليس يصدق عليه انه
غير موجود بالاطلاق كما ليس يصدق على المعدوم انه موجود بالاطلاق فاذن متى
لم ينحصر في الشرط والقيد مقابل الشيء المقيد متى دل على الشيء المقيد بحده او اسمه
ولا كان هناك محمولا من اجل غيره فانه واجب متى افردت امثال هذه في الحمل

ان يصدق فرادى كما صدقت مجموعة **الفصل الرابع** ولما كانت القضايا منها ذوات
الجهات ومنها ما هي غير ذوات جهات والجهة هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود المحمول
للموضوع مثل قولنا الانسان واجب ان يكون حيوانا او ممكن ان يكون فيلسوفا وكانت
اجناس الفاظ الجهات جنسان احدهما الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد
معه وهو الواجب والممتنع الذي هو ايضا احد قسميه اذ كان الضروري اما ضروري
الوجود واما ضروري العدم وهو الممتنع والثاني الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم
ويعد معه مثل قولنا محتمل فقد ينبغي ان ينظر في المتقابلات في هذا الجنس اي
من وفي المتلازمة ايضا منها وذلك في المعدولة منها ايضا والبسيطة وانما جعلت
الفاظ الجهات جنسين لانه انما قصد بها ان يكون دلالتها مطابقة للموجود والموجود
قسمان اما بالقوة واما بالفعل والضروري يقال عليها بالفعل والممكن يقال
على ما بالقوة فلينظر في المتقابلة منها او لا ثم في المتلازمة فنقول انه يظهر في بادي
الراي ان حرف السلب ينبغي ان يوضع في امثال هذه القضايا مع اللفظة
الوجودية التي هي الرابطة لا مع المحمول كالحال في القضايا غير ذوات الجهات
وذلك ان سلب قولنا الانسان يوجد عدلا هو قولنا الانسان ليس يوجد
عدلا لا قولنا الانسان يوجد لا عدلا وذلك انه لما كان الايجاب والسلب
يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشيا فان وضعنا ان السلب لقولنا
الانسان يوجد عدلا قولنا الانسان يوجد لا عدلا وجب مثلا في هذين القولين
ان يقتسما الصدق والكذب على جميع الاشيا حتى يجب ان كان قولنا في
الخشبة مثلا انها يوجد عدلا كاذبا فيكون الصادق عليها انها توجد لا عدلا
لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتسمان الصدق والكذب على الانسان
فقط فقد يجب ان كان الصادق ان الخشبة يوجد لا عدلا ان يصدق
عليها ان الخشبة انسان لا عدلا وذلك في غاية الاستحالة واذا كان حرف السلب
انما يوضع في القضايا الثلاثية او الثنائية مع الكلمة فقد يظن ان الحال في القضايا

ذوات الجهات هي هذه الحال فيكون على هذا سلب قولنا في الشي انه يمكن ان يوجد
قولنا انه يمكن ان يوجد قولنا انه يمكن ان لا يوجد غير انه قد يظهر انه يصدق على
الشي بعينه ان يقال فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد ومثال ذلك ان ما يمكن ان
ينقطع فهو يمكن ان لا ينقطع وما هو ممكن ان يمشي فهو ممكن ان لا يمشي وذلك
ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد وان لا يوجد
ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما ان يجتمعا على الصدق في شي واحد تبين
انه ليس سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد واذ قد تبين ان حرف
السلب في هذه القضايا اعني ذوات الجهات لا ينبغي ان يوضع لا مع المحمول
ولا مع الكلمة الوجودية فقد يجب ان يوضع مع الجهة فيكون سلب قولنا في الشي
انه ممكن ان يوجد قولنا انه ليس يمكن ان يوجد وهكذا الامر في جميع الجهات التي عددناها
وذلك واجب فانه كان في القضايا التي ليست بذات جهة انما كان يقترن حرف
السلب بالشي الذي يتنزل في الحمل منزلة الصورة وهي الكلمة الوجودية لا بالشي
الذي يتنزل منزلة المادة وهو المحمول كذلك هاهنا انما يوضع حرف السلب في الشي الذي
يتنزل منه الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول
وهي الجهة وذلك ان الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة
تدل على كيفية حال المحمول من الموضوع صارت الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول
في هذه القضايا نسبة الصورة الى المادة ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة
الى الكلمة الوجودية وذلك انها قد تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع كانت نسبتها
ايضا الى الكلمة الوجودية نسبة الصورة الى المادة واذا كانت النسبتان واحدة
وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة فواجب ان يوضع هاهنا مع الجهة وبالجملة
فهو ظاهر بنفسه ان سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس يمكن ان يوجد اذ كان
هذان يقتسمان الصدق والكذب دائما واما قولنا يمكن ان يوجد وان لا يوجد فليست
متناقضات بل متلازمات وكذلك سلب قولنا يمكن ان لا يوجد وهي المعدولة الممكنة

هو قولنا ليس يمكن ان لا يوجد وسلب قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا ان
يوجد وسلب قولنا واجب ان لا يوجد وهي المعدولة الواجبة قولنا ليس واجبا ان
لا يوجد وكذلك سلب قولنا ممتنع ان يوجد قولنا ليس ممتنع ان لا يوجد فهذه هي القضايا
المتقابلة وهذا الجنس واما المتلازمة فعلى ما اقوله اما الموجبة الممكنة البسيطة وهي
قولنا يمكن ان يوجد فانه يلزمها اثنتان السالبة الممتنعة مثل قولنا ليس ممتنعا
ان يوجد وسالبة الواجب وهي قولنا ليس واجبا ان يوجد واما الموجبة
الممكنة المعدولة مثل قولنا يمكن ان لا يوجد فانه يلزمها بحسب الاشهر والاعرف اثنتان
سالبة الواجب المعدولة وهي قولنا ليس واجبا ان لا يوجد والثانية السالبة
الممتنعة المعدولة وهي قولنا ليس ممتنعا ان لا يوجد واما سالبة الممكنة البسيطة
وهي قولنا ليس يمكن ان يوجد فانه يلزمها اثنتان ايضا احديهما موجبة الواجب
المعدولة وهو قولنا واجب ان لا يوجد والثانية موجبة الممتنع البسيط وهو
قولنا ممتنع ان لا يوجد فليضع المتقابلات منها في عرض الصفح والمتلازمات
بعضها تحت بعض فيأتي ذلك على هذا الرسم فاذا تأملنا هذا اللزوم المشهورة
فعقبناه وجدنا قولنا ممتنع وقولنا ليس ممتنع يلزمان قولنا ممكن وليس ممكن
اعني ان النقيض منهما يلزم النقيض منهما يلزم النقيض اي الموجب فيهما يلزم السالب
الممكن الا ان ذلك على القلب اعني ان السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن
والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن فاما القضايا الواجبة فان اللازمة
عنها للممكنة ليس هو النقيض بل الضد اعني ضد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة
الواجبة وهي قولنا واجب ان لا يوجد وذلك انه ليس سلب هذه المقدمة التي
هي قولنا واجب ان لا يوجد اللازم عن قولنا ليس ممكنا ان يوجد قولنا ليس
واجبا ان يوجد الذي هو لازم عن قولنا ممكن ان يوجد على ما وضع وذلك انهما
قد يمكن ان يصدقا على شيء واحد بعينه فان ما هو واجب ان لا يوجد يصدق
عليه واجبا ان يوجد بل قولنا واجب ان لا يوجد ضد قولنا واجب ان يوجد

ان يوجد واما سالبة الممكنة المعدولة مثل قولنا ليس ممكنا ان لا يوجد فانه يلزمها اثنتان احديهما موجبة الواجب البسيط وهي قولنا واجب ان يوجد والثانية موجبة الممتنع المعدولة وهي قولنا ممتنع ان لا يوجد صح

ممكن ان يوجد	ليس يمكن ان لا يوجد
ليس واجبا ان يوجد	واجبا ان لا يوجد
ليس ممتنعا ان يوجد	ممتنع ان يوجد

ممكن ان لا يوجد	ليس يمكن ان لا يوجد
ليس واجبا ان لا يوجد	واجب ان يوجد
ليس ممتنعا ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد

الذي هو نقيض قولنا ليس واجبا ان يوجد والسبب في ان لزم الممكنة السالبة
البسيطة موجبة الواجب المعدولة ولزم سالبة الممكنة المعدولة موجبة الواجب البسيطة
ان الممتنع هو ضد الواجب الوجود وان كانت قوتهما في الضرورة قوة واحدة فلما
كانت السالبة الممكنة البسيطة يلزمها الممتنع الموجبة البسيطة وكانت الممتنعة الموجبة
البسيطة ضد الموجبة الواجبة البسيطة لزم ضرورة ان يتبعها ضد الموجبة الواجبة البسيطة
وهي الموجبة الواجبة المعدولة ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة يلزمها الممتنعة
المعدولة الواجبة وكانت الممتنعة المعدولة الموجبة ضد الواجبة المعدولة الموجبة
وجب ان يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة وهي الواجبة البسيطة
الموجبة لكن اذا تعقب هذا فقد نظر ان الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال
فيما يلزمه عن الممتنع اعني ان النقيض لكل منهما يلزم النقيض لكن على غير الجهة الاولى
التي بين جهاد وضعها فيكون اللازم عن قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس هو واجبا ان
لا يوجد الذي هو نقيض قولنا واجب ان لا يوجد اللازم عن قولنا ليس يمكن ان
يوجد لا قولنا ليس واجبا ان يوجد ويكون اللازم عن قولنا ليس يمكن ان لا يوجد من
الواجب قولنا ليس واجبا ان يوجد قولنا ليس واجبا ان لا يوجد كما وضعناه في
في الوضع الاول فاما كيف نظهر ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد قولنا ليس بواجب
ان لا يوجد لا قولنا ليس بواجب ان يوجد فانه ترتب على بيان ان قولنا ممكن ان يوجد
هو لازم عن قولنا واجب ان يوجد فاما كيف تبين هذا فيما اقوله وذلك ان قولنا
واجب ان يوجد اما ان يصدق عليه ممكن ان يوجد او قولنا ليس يمكن ان يوجد لان
قولنا ممكن ان يوجد وليس ممكنا ان يوجد متناقضان والمتناقضان تقتسمان
الصدق والكذب على جميع الاشياء فان لم يصدق عليه قولنا ممكن ان لا يوجد فيصدق
عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد لكن ان صدق عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد صدق
عليه قولنا ممتنع ان يوجد لزم عن ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممتنعا ان يوجد

ممتنعا ان يوجد وذلك خلف لا يمكن فاذن الصادق على قولنا واجب ان يوجد قولنا
ممكن ان يوجد لانه اذا كذب احد النقيضين صدق الاخر واذا تقرر ان قولنا ممكن ان
يوجد لزم قولنا واجب ان يوجد فلنقل ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد من مقدمات
الواجب هي السالبة المعدولة التي هي قولنا ليس واجبا ان لا يوجد برهان ذلك انه
لا يخلو ان يكون اللازم عن ذلك اعني عن الممكنة البسيطة الموجبة سالبة الواجب البسيط
او موجبة الواجب البسيط او موجبة المعدولة او سالبة الواجب المعدولة فان كانت
سالبة الواجب البسيط على ما وضعنا وهي قولنا ليس بواجب ان يوجد وقد كانت
الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الموجبة الواجبة البسيطة لزم ان يلزم عن الواجبة
البسيطة نقيضها وهي السالبة البسيطة لانه ياتي القول هكذا ما كان واجبا ان يوجد
ممكن ان يوجد وما هو ممكن ان يوجد فليس واجبا ان يوجد فاذن ما كان واجبا ان
يوجد فليس واجبا ان يوجد هذا لا يمكن فان النقيضين لا يمكن فيهما ان يصدقا معا
واذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة البسيطة فلم يبق ان يلزم عنها الا موجبة الواجب البسيط
او المعدولة او سالبة الواجب المعدولة لكن موجبة الواجب البسيط او المعدولة
ليس يصدق على واحدة منها مع الموجبة الممكنة وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن
ان يوجد وان لا يوجد فليس هو واجبا ان يوجد ما هو ممكن ولا واجب ان لا يوجد وذلك
بين بنفسه فاذا كان واجبا ان يلزم واحد من قضايا الواجب الاربعة الممكنة البسيطة
وقد تبين ان الثلاثة منها ليس يلزمها فلم يبق ان يلزم اللازمة لها الا قولنا ليس
بواجب ان لا يوجد وهي سالبة الواجب المعدولة وذلك واجب ايضا لانه لا يعرض
عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان غير الممكنة يلزم الواجب فانه ليس يلزم قولنا
واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا ان لا يوجد اذ كانا يصدقان معا على شيء
واحد لكن قد يعرض شيء لما بينا ان قولنا ممكن ان يوجد يلزم عن قولنا واجب ان
يوجد وذلك انه ان لم يكن يلزمه فنقيضه يلزمه ونقيضه اما ان يكون قولنا ليس ممكنا
ان يوجد واما قولنا ممكن ان لا يوجد لكن ان لزم قولنا ليس ممكنا ان يوجد لزم

الح المتقدم الذي فرغنا من ذكره وان لزم قولنا ممكن ان لا يوجد لزم ان يكون ما هو
واجب ان يوجد ممكن ان لا يوجد وذلك خلف لا يمكن فهذا القول يجب عنه ان يلزم
ان يلزم اللازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد لكن اذا فرضنا ان
اللازم عنه قولنا ممكن ان يوجد وكان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد يمكن فيه ان لا يوجد
وقد يلزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممكن ان لا يوجد وذلك خلف لا يمكن واذا كان
القول الاول يجب ان يلزم اللازم عنه قولنا واجب ان يوجد ممكن ان يوجد
والثاني يبطل ان يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه فبين انه يجب ان يلزم ما اثبت
القول الاول من طبيعة الممكن انه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثاني فالممكن اذن يقال
على اكثر من معنى واحد وذلك ايضا بين بالاستقراء فانه يظهر انه ليس كل ما يقال انه ممكن ان
ان ينفعل كذا ويقبل ففيه قوة على ان لا ينفعل وان لا يقبل وذلك ان الاشياء التي
تفعل ان فيها قوى فاعلة توجد على ضربين اما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها
بالاستطاعة واما قوى ليست مقرونة بنطق مثل تسخين النار وتبريد الثلج فاما القوى
المقرونة بالنطق فان فيها قوة على ان تفعل الاضداد اعني ان تفعل وان لا تفعل
ومثال ذلك المشي فان في الانسان قوة ان يمشي وان لا يمشي على السواء واما القوة التي
ليست مقرونة بنطق فان فيها قوة على احد الاضداد فقط ومثال ذلك النار فانها
انما فيها قوة على ان تسخن فقط لا على ان لا تسخن الا بالعرض وذلك اما عند ما لا تجد
موضوعا يقبل السخونة واما عند ما يعوقها عائق عن الفعل الذي لها بالطبع وذلك
الموضوع وقد يوجد في القوة المنفعلة الغير الناطقة ما يقبل المتقابلين على السواء
واذا كان هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لان يقبل الاشياء المتقابلة ولا ايضا الممكن
ما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعا واحدا بل رسم الممكن ما يقال باشتراك الاسم وذلك انا
قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل وقولنا فيه انه ممكن انما هو بمعنى ان هذه الحالة
الموجودة له بالفعل قد كانت ممكنة والا لم يكن ليقبلها وهذا قد يقع والا لم يتقدم
الامكان فيه الفعل بالزمان ان وجد شيء بهذه الصفة وعلى ما يقال فيه انه ممكن

بعض ان من شانه ان يوجد في المستقبل وهذا الامكان انما يوجد في الاشياء المتحركة وحدها
فاسدة كانت او غير فاسدة الا انه كان منه في الاشياء الغير الفاسدة لحدوثه واجب
مثل طلوع الشمس غدا وما كان منه في الاشياء الغير الفاسدة فليس كونه واجبا واما
الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الاشياء الغير المتحركة وهذا الصنف من الممكن
هو الذي يلزم الواجب واما الصنف الاول فليس يلزم الواجب وذلك ما كان
منه في الاشياء الفاسدة لكن قد يشبه ان يقال ان الممكن اذا كان اعم من الواجب
وذلك انه يقع على الواجب وغير الواجب فقد يجب ان يكون لازما عنه على جهة
ما يلزم الاعم الاخص اعني جهة ما يلزم الحيوان الانسان قال واذ قد بينت الحال
الممكن فقد يجب ان نضع الاول الذي يقع اليه المقايسة في هذا اللزوم فقولنا
واجب ان يوجد وليس واجبا ان يوجد اذ كان هذا هو المبدا لهذه كلها ثم تتلو
ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية قال وهذا شيء قد فعل في كتاب القياس فانتهى
الامر الى ذلك الموضع وانما كان الواجب هو المبدا لهذه لان الاشياء الواجبة هي الازلية
الموجودة بالفعل على ما تبين في العلوم النظرية ولما كانت الاشياء الازلية اقدم
وجب ان يكون الاشياء التي هي بالفعل اقدم الاشياء التي هي بالفعل تارة وبالقوة
تارة ولذلك بعض الموجودات يوجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الاول
وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة وهي الاشياء الكائنة الفاسدة وبعض الاشياء مع
القوة فقط من غير ان يفارقها مثل الحركة وبالجملة وجود غير المتناهي من جهة ما هو غير متناه
على ما تبين ايضا في العلم الطبيعي فهذه جملة ما تكلم به في القضايا ذوات الجهات

الفصل الخامس

قال ولما كانت الاقاويل المتقابلة اما متقابلة بالايجاب
والسلب واما متقابلة بان موادها متضادة وهي الاقاويل التي محمولاتها متضادة
ولو كانت توجد في التي محمولاتها متضادة ما يشبه الاضافة بجهة من المتقابلة التي
من جهة الايجاب والسلب التي تقع القول فيها فقد يجب ان ينظر بماذا على اي
هذه الاقاويل اشد تضادا او ابعد تنافيا في الاعتقاد هل المتضادة على طريق الايجاب

والسلب او المتضادة على طريق اعتقاد الضد مثال ذلك ان قولنا كل انسان عدل
يقابله قولان احدهما ولا انسان واحد عدل وهو المتقابل على جهة السلب والثاني
قولنا كل انسان جائر وهو المتقابل على جهة الضدية فاي هذين اشد مضادة لقولنا
كل انسان عدل هل قولنا ولا انسان واحد عدل او قولنا كل انسان جائر فنقول
انه لما كانت الالفاظ انما تدل على المعاني القائمة بالنفس وكان قد يوجد من ذلك
في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده او اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه فبين انه انما
يقال في القول انه ضد للقول او مقابل له من جهة ما تقابل الاعتقادات التي في النفس
اما باعتقاد الضد او باعتقاد السلب واذا كان الامر كذلك فقد ينبغي ان ينظر اي اعتقاد
هو الذي في الغاية من التضاد والتباين للاعتقاد الصادق او الكاذب وهذه او
اعتقاد سلبه ومثال ذلك اذا اعتقدنا في شيء ما انه خير وكان ذلك عقدا صادقا مثل
اعتقادنا في الحياة انه خير فلنكن اذن هاهنا عقدان كاذبان متقابلان له احدهما انها
شر والاخر انها ليست بخير فاي من هذين الاعتقادين الكاذبين في الحياة هو الذي
في الذهن للاعتقاد الصادق الذي هو قولنا الحيوة خير هل اعتقادنا انها شر او اعتقادنا
انها ليست بخير فنقول ان التضاد الموجود في الاعتقاد اعني الذي في غاية التباين
فيه يشبه التضاد الموجود خارج النفس في المواد فهل يجب ان يكون ما كان من
الاشياء اكثر تضادا خارج النفس هو اشد تضادا في الاعتقاد ام لا فنقول انه قد
لما كان الشيئان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين اقل تضادا في الاعتقاد
من الشيئين اللذين يتضادان بمضادة واحدة او كانا مع ذلك غير متضادين
في الاعتقاد بل اكثر ذلك هما متلازمان مثل اعتقادنا ان الحيوة خير والموت شر
فان هذين القولين متضادان بالموضوع والمحمول خارج النفس فبين انه
ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس اذ
لو كان سببه لكان ما هو اكثر مضادة خارج النفس احرى ان يكون مضادة في الاعتقاد
واذا كان ذلك كذلك فما كان مضادة في الاعتقاد من قبل المواد فقد احرى ان لا يكون

هو المضاد بالاطلاق في الاعتقاد واما التضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الايجاب
والسلب فليس ذلك موجودا فيه من قبل غيره بل من ذاته ومن قبل حالة موجودة فيه
في الذهن والذي التضاد فيه من قبل ذاته احرى ان يكون مضادا من الذي التضاد فيه
من قبل غيره وايضا فانه اذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء انه خير وكان عقدا صادقا
فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا
الاعتقاد الصادق مثل ان يكون عندنا فيه شيء اخر مما ليس هو موجودا له وانه ليس
لشيء اخر مما هو موجود له فان الاعتقادات هي بغير نهاية وانما الاعتقاد الذي يضاد
ذلك الاعتقاد فيا اعتقاد واحد وهو الاعتقاد الذي يرى انه يقتسم الصدق والكذب
وانما مع الاعتقاد الاول وهذان هما الاعتقادان اللذان مفهوماهما جزئي نقيض
في المط ثم يقع بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة اي منهما هو الصادق واي منهما هو الكاذب
واما الاعتقادان يمكن ان يكذبا معا على الموضوع الواحد بعينه او يصدقا معا فليس
يمكن ان يقع بينهما الشبهة والحيرة ولا يجعلان جزئي نقيض في المط على ان الحق
في احدهما محصل الوجود في نفسه وان لم يكن عندنا محصلا وبين ايضا ان الاعتقاد الذي
يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب
وذلك ان الكون من غير موجود الى ما هو موجود الخ من موجود الى غير موجود واما الاعتقاد
الذي يكون في الاشياء التي فيها الاستحالة وهو التغير الذي يكون من الاضداد فهو اقل
ضدية في الاعتقاد اذ كان العدم اشد مقابلة للموجود من الضد للضد لان الضد هو
موجود ما ولذلك ليس يكون الكون من موجود الا بالعرض وايضا فان العقد الذي
يكون بالسلب تقتضي رفع الاعتقاد الموجب بذاته اذ كانت ماهية السلب انما تقتضي
ارتفاع الايجاب الذي هو محال للشيء الموجود واما اعتقاد ضد المحمول في الشيء
الذي اعتقد فيه وجود المحمول فليست تقتضي ماهيته رفع الايجاب اذ كان ليس حد
الضد في الموضوع تقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له وانما هو شيء يعرض عن حدوثه
في الموضوع اعني ان يرتفع الضد بحلول الضد الاخر فيه مثال ذلك ان ارتفاع

الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب الى البرودة بالقصد الثاني او بالعرض
وذلك ان الارتفاع الحرارة ههنا انما هو حادث عن وجود بالعرض والارتفاع في السلب
انما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات والذي يلزم منه ارتفاع الايجاب بالذات
هو احرى بالضدية الموجودة في الاعتقاد من الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض او بالقصد
الثاني فهو اتم مضادة واشد فان كان الضدان هما المختلفان اللذان في غاية
الاختلاف وكانت المضادة التي في الذهن للشيء الموجب من قبل النقيض اشد
من المضادة التي تكون من قبل اعتقاد ضد الموجود خارج النفس فمن البين ان
اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للايجاب بالاطلاق وايضا فان الاعتقاد
في الشيء الذي هو خير انه شر هو اعتقاد يلزمه اعتقاد اخر هو انه ليس بخير واما الاعتقاد
فيما هو خير انه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد اخر يعني انه شر ولو كان ذلك لكى
لما وجد اعتقاد مضاد في الاشياء ليس لها ضد فاذن اعتقاد السلب هو اعم
مضادة للايجاب يعني اعتقاد الضد وهو المضاد بذاته اذ كان يوجد للاشياء التي
لها ضد والتي ليس لها ضد فانه يجب ان يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع
للايجاب هو الاعتقاد الموجود مضادا في كل موضع دون موضع فالاعتقاد
العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد هو اشد مضادة من الاعتقاد الذي
في موضع دون موضع اذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص ولذلك اذا وجد
الخاص وجد العام وليس ينعكس ذلك اعني اذا وجد العام ان يوجد الخاص فان
كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب فواجب ان يكون المضاد في كل
موضع هو السلب اعني الذي في الغاية وايضا فان العقد فيما هو خير انه خير والعقد
فيما ليس بخير انه ليس بخير هما اعتقادان كاذبان فاي عقد ليت شعري
هو المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير الذي هو عقد صادق وانه لا يخلو
ذلك من ثلثة احوال احدها ان يكون المضاد له هو اعتقاد ضده وهو العقد فيما

ليس بخير انه شر والثالث ان يلزم المضاد بسلب الضد وهو الاعتقاد فيما بخير انه ليس بخير
والثالث ان يلزم المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير انه خير واما اعتقاد ضده فليس يضاده
في الاعتقاد وذلك انه قد يمكن ان يصدقا معا فان كان كثير من الاشياء مما ليست بخير
بشر واما اعتقاد سلب ضده فليس ايضا باعتقاد مضاد له ان كان قد يصدقان
معا على شي واحد فان الخط يصدق فيه انه ليس بخير ولا شر وبالجملة ما ليس شانه ان
يتصف بواحد من هذين الضدين واذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد للاعتقادنا
فيما ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير انه خير واذا كان الاعتقاد الذي في غاية
المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير هو اعتقادنا فيه انه خير فاذن المضادة التي
في الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير انه خير ليس بخير لاعتقادنا فيه انه شر
لانه ان كان الايجاب هو المضاد الذي في الغاية للسلب فواجب ان يكون منه في غاية
البعد واذا كان ذلك كذلك وكان الضد انما له ضد واحد فالمضاد للايجاب الذي في الغاية
هو السلب قال ولا فرق في هذه المثالات التي استعملنا هنا من القضايا المضادة من
جهة السلب والايجاب بين ان اللفظ بالموضوع فيها معرفا بالالف واللام او بلفظ
به مسورا بالسور الكلي فان الالف واللام قد قلنا انها قد تدل على ما يدل عليه السور الكلي
فلا فرق على هذا المفهوم ان نقول ان ضد العقد فيما هو خير انه ليس بخير او نقول انه
ضد العقد فيما هو خير انه ولا واحد منه خير وذلك ان الايجاب والسلب الذي هو
الاعتقاد المضاد انما يوجد في النفس للمعنى الذي الكلي فان كان ما يخرج باللفظ دليلا
على ما في النفس من الاعتقادين فمن البين ان ضد الايجاب في اللفظ انما هو السلب
في اللفظ لذلك المعنى الكلي الذي دل عليه الايجاب اذا دل على ذلك المعنى الكلي في الايجاب
والسلب باللفظ الكلي وهو المسور ومثال ذلك ان ضد قولنا كل انسان خير قولنا
ولا انسان واحد خير ونقيضه ليس كل انسان خيرا وهو بين ان الاعتقادات
التي كيلى فيها هنا انما متضادة انه ليس يمكن ان يكون الاعتقادات الصادقة

اذ كان

اذ كان ليس يمكن ان يلزم حق ضد الحق للاعتقاد حق ولا للفظ مناقض للفظ اذ كان
كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق بل الاعتقادات المتضادة انما هي في المتقابلات
بالايجاب والسلب من تلك المتناقضة دون المتضادة في المادة الضرورية وذلك ان
الذي من المتقابلات قد يمكن فيها كما قيل ان يصدقا معا وهي المهملات وما تحت المتضادين
واما المتضادة فليس يمكن فيها ان يصدقا معا في شي واحد بعينه ولا يمكن فيها ان
يكذبا معا في المادة الضرورية اذ كان لا يتعرى الموضوع منها وهنا انقضى

تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب بانقضاء
المعاني التي تضمنها هذا الكتاب يتلوه
كتاب انالوطيقى وهو كتاب
القياس تم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

المقالة الاولى قال ينبغي ان نبتدئ اولا فنخبر بالشي الذي عنه الفحص في هذا الكتاب
وما المنفعة الحاصلة عن الشي المفحوص عنه ثم بعد ذلك نخبر بالاشياء التي تتنزل من
هذا الكتاب بمنزلة الاصول والمبادي لسائر ما نتكلم فيه وهو ان نعرف ما هي المقدمة
وما هو الحد وما هو القياس واي القياسات كامل وايها غير كامل وما المحمول
على كل الشي او ليس محمول على كله او ولا على شي منه فنقول اما الشي الذي
عنه الفحص في هذا الكتاب فهو البرهان لان القياس انما الفحص عنه من اجل الفحص
عن البرهان واما المنفعة الحاصلة منه فهو حصول العلم البرهاني في جميع الموجودات
على اتم ما في طباعه ان يحصل للانسان فاما المقدمة فهي قول موجب شيئا لشي
او سالب شيئا عن شي والمقدمة لها انقسام من جهة الكيفية وانقسام من جهة
الكمية فمنها كلية ومنها جزئية ومنها مهملة واما من جهة الكيفية فمن قبل انه كل

واحدة من هذه اما موجبة واما سالبة فالكلية الموجبة هي ما اوجب فيها المحمول لكل
الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول عن
كل الموضوع مثل قولنا ولا انسان واحد حجر والجزئية الموجبة هي ما اوجب فيها
المحمول لبعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان انسان والجزئية السالبة هي اما
سلب المحمول عن بعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان ليس بانسان واما سلب
الكلية عن الموضوع مثل قولنا ليس كل حيوان انسانا فان السالبة الجزئية لها عبارتان
احديهما رفع البعض والثانية رفع الكلية الموجودة فيها والمهملة هي التي لم يقترن
بها سور اصلا لا كلي ولا جزئي مثل قولنا العلم بالاضداد واحد واللذة ليست
بخير فهذه هي اقسام المقدمة من جهة الصورة اعني الاقسام النافعة في معرفة القياس
بالاطلاق واما انقسام المقدمة من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية اعني ذلك
من الاقسام التي تلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنايع المنطقية على ما نبين
بعد من هذه الصناعة والمقدمة البرهانية والجدلية يفترقان بالاشياء احدها
ان المقدمة البرهانية انما هي احد جزئي النقيض وهو الصادق واما المقدمة الجدلية
فقد يلزم كل واحد من جزئي النقيض اذ كانت انما يوخذ مسلمة من المجيب والمجيب
فقد يجيب بكل واحد من جزئي النقيض اذ كان السائل يفوض اليه في هذه الصناعة
عند السوال ان يجيب باي جزئي النقيض احب وليس الفرق الذي بين المقدمة
البرهانية والمقدمة الجدلية مما له تاثير في وجود القياس عنهما بل ليس بينهما في ذلك
فرق اصلا فان المبرهن والجدلي قد يقيس كل واحد منهما قياسا صحيحا
اذا اخذ شيئا محمولا على شي او غير محمول عليه اعني اذا وضع مقدمة من المقدمات
فيكون المقدمة القياسية التي هي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية وهي التي
ينظر فيها في هذا الكتاب هي التي قول موجب شيئا لشي او سالب شيئا عن شي والا
المقدمة البرهانية فهي التي تكون من المعلومات الاول بالطبع واما الجدلية اما للقايس
فمن المشهورات واما للسايل فمن المسلمة والفصول التي تنفصل بها هذه المقدمات

بعضها عن بعض هي مستوفاة في كتاب البرهان وكتاب الجدل والنظر فيها من هذه الجهة
هو هنالك وكذلك فصول ساير المقدمات هي مستوفاة في الصنايع الخاصة بها مثل المقدمات
السوفسطائية والخطابية والشعرية اما هاهنا فيكتفى من معرفة فصول المقدمات بهذا القدر
الذي ذكروا اما الحد فانه يدل به في هذا الكتاب على الشي الذي ينحل اليه المقدمة مما هو جزء
ضروري في كونها مقدمة وهو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا المقدمة الضرورية
في وجودها لا الاشيا التي تزاد في المقدمة لموضع الرباط وهي الكلم الوجودية
فان تلك ليست ينحل اليها المقدمة على انها اجزاء ضرورية فيها اذ كانت قد تكون
المقدمة مقدمة بالفعل وان كان الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير
على ما جرت عليه العادة عند العرب في الثلاثية وعلى ما عليه الامر في الثنائية اعني
من انه ليست بها حاجة الى الكلمة الوجودية وسوا في هذا المعنى المقدمات الموجبة
والسالبة واما القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشيا اكثر من واحد لزم من الحال
الاضطرار عن تلك الاشيا الموضوعة بذاتها لا بالعرض شي ما اخر غيرها فالقول
هاهنا هو جنس القياس وارادته القول الجازم وساير ما اخذ في الحد هي فصول
تميز القول القياسي بالحقيقة من غير القياسي وقولنا اذا وضعت فيه يريد به اذا
تسلمت واصطلح عليها وقوله اشيا اكثر من واحد يريد بها المقدمات وانما قال اكثر من
واحد لانه سيبين بعد انه لا يلتئم قياس من مقدمة واحدة وقوله شي ما اخر يعني به النتيجة
وذلك انه واجب ان يكون النتيجة غير المقدمات فان الشي لا يوخذ في بيان نفسه وقوله
لزم من الاضطرار انما اشترط فيه الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضروري ومنه غير
ضروري وبهذا الشرط ينفصل القياس عن الاقاويل التي يلزم عنها الشي لزوما غير ضروري
وهي الاستقراء والمثال والمقاييس التي تنتج المطلوب مرة والايجاب اخرى وقوله بذاتها
اراد به ان يكون القياس تاما وهو ان لا ينقصه شي يكون به قياسا وقوله لا بالعرض
تحفظا من الاشكال التي قد ينتج في بعض المواد على ما سنبين بعد مثل الانتاج من
موجبتين في الشكل الثاني اذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات في الحمل وبعض ما
اخذ في هذا الحد هو بين بنفسه اعني وجوده للقياس وبعضه سنبين وجوده وذلك
ان كون القياس قولا جازما هو بين بنفسه اذ كان القول الجازم هو الذي يصدق

او يكذب وكذلك ما قيل فيه من ان يلزم اللازم فيه شيئا غير المقدمات وان يلزم اللزوم ضرورتا
بين بنفسه وكذلك كون اللزوم بذاته لا بالعرض هو ايضا امر بين بنفسه اعني ان القياس يجب ان
يلزم بهذه الصفة والذي نعني ان نبين هو ان الواجب ان يوضع فيه اكثر من مقدمة
واحدة وذلك سيبين فيما بعد اذ تبين ان كل قياس فانما يأتلف من مقدمتين لا اكثر
ولا اقل والقياس منه كامل ومنه كما قلنا غير كامل والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور
ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر غيره مما تبين به انتاجه وغير الكامل هو الذي
يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر مما هو لازم عن المقدمات التي
وضعت فيه وذلك ان القياس بالجملة يجب ان يلزم ما هو ان لا ينقصه شيء يلزم به قياس
وهذا ينقسم قسمين فمنه ما ينقصه شيء تتبين بذاته بذاته قياس وهو الذي نخص هنا باسم
غير الكامل ومنه ما لا ينقصه شيء تبين به انه قياس وهو الكامل واما المقول على الكل
او المقول ولا على واحد فنعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول
وذلك بان يلزم المحمول موجودا لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد
فيه حتى يكون قولنا كل ما هو حيوان فهو جسم اذا اردنا به معنى المقول على الكل ليس معناه
كل واحد من الحيوانات فهو جسم بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها
فهو جسم وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل منها في هذا الكتاب وبين المقدمة
الكلية وكذلك المقول ولا على واحد انما نعني اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع ولا في الاشياء
التي يتصف بالموضوع فهذه هي الاشياء التي يجب ان يتقدم معرفتها قبل النظر في اصناف
المقاييس اي صنف كان وكل مقدمة فاما ان يلزم مطلقة اي موجودة بالفعل واما
اضطرارية واما ممكنة ولذلك تنقسم اجناس المقاييس بانقسام جهات المقدمات وكل
واحد من هذه اما موجبة او سالبة واما كلية واما جزئية واما مهملة وكذلك تتنوع المقاييس
الموجودة من قبل هذه الجهات اعني ما يكون من مقدمات الضرورية ووجودية
وممكنة كما تتنوع من جهة اختلاف المقدمات في الكمية والكيفية واعني بالكمية اختلافها
من قبل الاسوار وبالكيفية اختلافها من قبل الايجاب والسلب والجهة الضرورية
والممكنة قد عرفتهما من الكتاب المتقدم واما الوجودية فيشبه ان يكون اريد بها هنا الموجودة
بالفعل التي ليست بضرورة اعني التي توجد المحمول فيها بكل اشخاص الموضوع وذلك

في اكثر الزمان وهذا هو الفرق بين الضرورية والموجودة بالفعل اعني ان الضرورية
يوجد المحمول فيها بكل اشخاص الموضوع في كل الزمان واما تلك ففي اكثر الزمان ويشبه
ان يدخل في هذا الصنف من المقدمات التي يحمل امرها انها ضرورية او غير ضرورية لا الموجودة
بالفعل ما دام الموضوع موجودا او ما دام المحمول موجودا [illegible] الاسكندر
لان هذه شخصية وان وجد منها كلية ففي الاقل من الزمان وبالعرض وقد حذر ارسطو
من استعمال امثال هذه المقدمات الوجودية فيما بعد وان كان ارسطو قد يستعملها
لامور دعته الى ذلك ولان ايضا شيء يشمل الضروري والممكن على ما يذهب اليه
ثاوفرسطس وغيره الا ان يريد المطلقة الوجود المجمل له كونها ضرورية او ممكنة فان
المقصد هنا هو قسمة المقدمة الى اقسام الوجود او الى اقسام المعارف الاول الموجودة لنا
بالطبع في المقدمات وسيتبين هذا من قولنا بعد وهذه المقدمات الثلث اعني المطلقة والضرورية
والممكنة ومنها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس واعني بالانعكاس ان يتبدل ترتيب اجزاء القضية
فيصير محمولها موضوعا وموضوعها محمولا ويبقى صدقها وكيفيتها من الايجاب والسلب ايضا محفوظا
فاما اذا تبدل الترتيب ولم يبق الصدق محفوظا فهو الذي يسمى في هذه الصناعة قلب القضية
فاما المقدمات المطلقة الكلية فان السالبة تنعكس بحفظ الكمية مثال ذلك انه ان كان
ولا شيء من اللذة خير صادق وقولنا ولا شيء من الخير لذة صادق ايضا واما الموجبة الكلية
فانها تنعكس ايضا لكنها لا تنعكس بحفظ الكمية اعني كلية كالحال في السالبة بل تنعكس جزئية
وذلك انه ان كان قولنا ان كل لذة خير صادقا فقولنا بعض الخير لذة صادقا واما المقدمات
الجزئية المطلقة فان الموجبة منها تنعكس جزئية وذلك انه ان كان قولنا بعض اللذة خير
صادقا فواجب ان يكون قولنا بعض الخير لذة صادقا ايضا واما السالبة منها
فليس تنعكس دائما في كل مادة من هذا الصنف وهو الذي يشترط في المقدمات المنعكسة
وذلك انه ان كان صادقا قولنا بعض الحيوان ليس بانسان فليس بصادق عكس هذا
وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان فالاستقراء كاف في بيان ما لا ينعكس منها
السالبة الجزئية واما بيان الانعكاس ما ينعكس منها فقد يحتاج الى قوله فليكن اولا
مثال السالبة الكلية قولنا ولا شيء من ب ا على ان يكون ا مثالا للمحمول وب مثالا
للموضوع فان التمثيل بالحروف هو احرى الا يغلط بما يتبين من ذلك انه انما لزم من قبل
المادة اعني قبل المثال الموضوع فيه لا من قبل الامر نفسه مثل ان نضع بدل ا حيوانا

وبدل ب ج ا فاقول انه اذا كان قولنا ولا شيء من ا ب صادقا فانه يجب ضرورة ان يلزم ولا شيء
من ا ب صادقا فانه ان لم يكن قولنا ولا شيء من ب ا صادقا فنقيضه هو الصادق مما تبين
في الكتاب المقدم وهو قولنا بعض ب ا فلنفرض ذلك البعض شيئا محسوسا وهو ج مثلا فيلزم
ج التي هي بعض ب موجودة بالحس في ا فهي بعض ا فيلزم بعض ا موجودة بالحس في ب وقد
كنا فرضنا انه لا شيء من ا ب صادقا وذلك خلف لا يمكن فاذن قولنا بعض ب ا كاذب واذا
كذب هذا صدق قولنا ولا شيء من ب ا وهو الذي قصدنا بيانه واما الموجبة الكلية المطلقة
فانما تنعكس كما قلنا جزئية وذلك انه ان كان قولنا كل ب ا صادقا فاقول انه يجب ضرورة في كل
مادة ان يلزم بعض ا ب صادقا برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا بعض ا ب صادقا فنقيضه
هو الصادق وهو قولنا ولا شيء من ا ب واذا كان هذا صادقا فعكسه ايضا صادق
على ما تبين قبل هذا ان السالبة الكلية تنعكس وهو قولنا لا شيء من ب ا وقد كنا فرضنا ان كل
ب ا هف لا يمكن فاذن قولنا ولا شيء من ا ب هو كاذب واذا كذب هذا صدق نقيضه
وهو قولنا بعض ا ب واما الموجبة الجزئية فاقول انها تنعكس جزئية وذلك انه ان كان بعض
ب ا صادقا فبعض ا ب صادق ضرورة لانه ان لم يكن صادقا فنقيضه هو الصادق وهو لا شيء
من ا ب واذا صدق هذا فعكسه ايضا صادق وهو قولنا ولا شيء من ب ا وقد كنا فرضنا
بعض ب ا هف لا يمكن فاذن قولنا ولا شيء من ا ب كاذب ضرورة فنقيضه هو الصادق وهو قولنا
بعض ا ب واما الجزئية السالبة فانها لا تنعكس دائما مثال ذلك انا اذا جعلنا في موضع ب حيا
وفي موضع ا انسانا فيصدق قولنا ليس كل حي انسانا ولم يصدق نقيضه عكسه وهو
قولنا ليس كل انسان حيا وهذا كاف في الابطال كما قلنا فهذه هي المقدمات المنعكسة
وغير المنعكسة في المادة المطلقة واما المقدمات الاضطرارية فان الكلية السالبة منها
تنعكس كلية ايضا والكلية الموجبة جزئية وكذلك الجزئية الموجبة كالحال في المطلقة وبيان
ذلك انه ان كان ولا شيء من ب ا صادقا باضطرار فاقول انه يلزم ان يكون ولا شيء
من ا ب باضطرار صادقا ايضا برهان ذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا ولا شيء من ا ب
باضطرار فنقيضه اذن وهو اما الموجبة الجزئية التي في المادة الممكنة التي هي مضادة
للمادة الضرورية واما الجزئية الموجبة الضرورية اذ كان ليس هاهنا غير ما بين المادتين

فان

فان المطلقة هي من طبيعة الممكن والمحال الذي يعرض منه فرضنا هو واحد بعينه اذ كان
الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل لم يلزم معه عنه انزاله محال لكن ان انزلنا الجزئية الضرورية
تبين بالبيان المتقدم في السالبة المطلقة لزوم المحال عنها هذا الغرض وان انزلنا الجزئية
الممكنة مثل ان نفرض بعض ا ب بامكان فهو ظاهر انا ان انزلنا ان بعض ا ب
بالفعل انه ليس يعرض ان ذلك محال لكن ان انزلنا ان بعض ا ب بالفعل فبعض
ب ا بالفعل لان الجزئية المطلقة قد تبين انعكاسها وقد كنا وضعنا انه لا شيء من ب
ا بالضرورة هف لا يمكن فان الموجودة من طبيعة الممكن والممكن مضاد للضروري واذا كذب
الموجبة الجزئية الضرورية والممكنة فواجب ان يصدق السالبة الضرورية الكلية لانه
ما ليس موجودا بامكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة واما الموجبة الكلية الضرورية فانها
تنعكس ايضا جزئية ضرورية لانه ان كان كل ب ا باضطرار صادقا فاقول انه يجب ان يلزم
بعض ا ب باضطرار صادقا فان كان بعض ا ب بامكان لا باضطرار وجب ان
يلزم بعض ب ا بامكان وذلك ببيان الغرض المتقدم المستعمل في الوجودية وذلك انه
اذا فرضنا بعض ب الذي هو موجود في ا بامكان شيئا محسوسا كان ذلك الشيء بعض ا وبعض
ب فيلزم بعض ب ا بامكان وقد كنا وضعنا كل ب ا باضطرار هف لا يمكن فاذن وجب
ان يلزم الصادق مع قولنا كل ب ا باضطرار ان بعض ا ب باضطرار واما الموجبة الجزئية
الاضطرارية فانما تنعكس ايضا جزئية ضرورية لانه ان كانت بعض ب ا باضطرار فواجب
ان يلزم شيء من ا باضطرار هو ب والا لم يكن شيء من ب باضطرار هو ا فهذه هي المقدمات المنعكسة
في المطلقة والاضطرارية وهذا البيان الذي كشفناه هو البيان الذي اعتمده ارسطو فيها
وبه تنحل الشكوك التي شكك بها القدماء في هذا الباب القول في انعكاس الممكنة واما
المقدمات الممكنة اعني التي يقع عليها اسم الممكن بالحقيقة وهي التي يمكن ان يوجد والا ان
يوجد في الزمان المستقبل فان الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات
المطلقة والضرورية اعني ان الكلية الممكنة والجزئية تنعكسان جزئية وذلك بين انه ان كان

كل انسان بامكان او بعض ا ب بامكان فاقول ان بعض ب ا بامكان لانه ان لم يكن
بامكان بل باضطرار فبعض ا ب باضطرار على ما تقدم وقد كان وضع ان كل ا ب
بامكان هف لا يمكن واما المقدمات السالبة التي في هذه المادة فانعكاسها على ضد
الانعكاس في تلك وذلك ان الكلية السالبة في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس
على ما نبين ذلك عند القول في المقاييس التي تاتلف من المقدمات الممكنة والسبب في
ذلك ان السوالب في هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة على ما تبين في الكتاب المتقدم
وانما قوتها قوة الموجبات وذلك ان الجهة فيها نظير الكلمة الوجودية في القضايا التي
ليس فيها جهة بالكلمة الوجودية وانما يقرن بالمحمول من موجبة مثل قولنا زيد يوجد
لا حيا او يوجد لا ابيض لكن هذه القضايا لما كان حرف السلب لا يقرن فيها بالجهة
وانما يقرن بالمحمول مثل قولنا هذا ممكن ان لا يكون في شيء من هذا ويمكن ان لا يكون في بعض
هذا وسنبين هذا فيما بعد بيان اكثر واذ قد بينت هذه الاشيا فلنقل من اي شيء
ما ياتلف القياس الذي حده قبل وبماذا ياتلف وكيف جهة ايتلافه ومتى ياتلف ايتلافا
يلزم عنه شيء آخر غيره بالضرورة ثم من بعد ذلك ينبغي ان نتكلم في البرهان لان الكلام
في القياس يجب ان يتقدم على الكلام في البرهان لان القياس اعم من البرهان اذ
كان كل برهان قياسا وليس كل قياس برهانا وذلك اذا كان شكله منتجا ولم
يكن مقدماته صادقة فنقول ان القياس المطلق في هذا الكتاب انما هو القياس الذي
يولف على مطلوب محدود مثل قولنا هل كل ج هو ا ام ليس شيء من ج ا وهو بين انا
اذا اخذنا شيئا منسوبا الى ج وا اللذين هما طرفا المطلوب وهو مثل ب انه ياتلف من ذلك مقدمة
من ثلثة حدود متباينة لحدين مشتركان في حد واحد وانا اذا اخذنا شيئا مشتركا لطرفي
المطلوب بهذه الصفة انه يمكن ان تبين به المطلوب اعني ان ج هو ا او ان ج ليست هي ا او ليس فيها
امثال ذلك انا نقول ج هو ب و ب هو ا فيلزم ان يكون ا في ج او نقول ج هو ب و ب
ليست هي ا فيلزم ان لا يكون ا في ج وليسم موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة الذي هو ج
الطرف الاصغر ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية الذي هو ا الطرف الاكبر والحد المشترك بينهما

الذي

الذي هو ب الحد الاوسط ولتسم المقدمة التي فيها الطرف الاصغر الصغرى والتي فيها
الطرف الاكبر الكبرى وليسم ترتيب الحد الاوسط من الطرفين الشكل ولما كان الحد
المشترك من الطرفين له اوضاع اربعة احدها ان يكون موضوعا للطرفين او محمولا عليهما
او موضوعا للاكبر ومحمولا على الاصغر او عكس ذلك فلننظر في اي ترتيب منها يصح ان يكون
الاشكال الطبيعية للقوة الفكرية اعني التي يضع عليها الناس بالطبع لا بقوة صناعية
فان هذا هو القياس الذي تروم اعطاءه هذه الصناعة اعني التي تروم حصر اجناسه
وتميز الاصناف المنتجة من جنس منها من غير المنتجة ومن هذا الفحص يتبين لك ان
الاشكال الحملية ثلثة وان الشكل الرابع الذي وضعه جالينوس ليس بشكل طبيعي
وهو ان يكون الحد الاوسط محمولا على الطرف الاعظم موضوعا للاصغر لانه ليس يستعمله
فكرة بالطبع اعني انه ليس يوجد في كلام الناس ولو وجد لكان من جنس الشكل
الاول فلم يكن رابعا **الشكل الاول** فنقول اما اذا رتب الحد الاوسط من الطرفين
بان يكون محمولا على الاصغر والاكبر محمولا عليه مثل ان نقول كل ج هو ب وكل ب
هو ا فمن البين بنفسه ان هذا الترتيب قياس وانه موجود لنا بالطبع وارسطو
يسمي هذا الترتيب الشكل الاول ولما كان كل مقدمتين اما ان يكونا كليتين او جزئيتين
او مهملتين او يكون احديهما كلية والاخرى جزئية او احديهما كلية والاخرى مهملة او
احديهما جزئية والاخرى مهملة وكل واحدة من هذه الاصناف الثلثة ينقسم قسمين
اما ان يكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى او بالعكس وكذلك الكلية مع المهملة والجزئية
مع المهملة وكل واحد من هذه الاصناف التسعة من التركيب اما ان يكونا موجبتين معا او سالبتين
معا او يكون احديهما موجبة والثانية سالبة وهذان ضربان احدهما ان يكون الصغرى هي
السالبة والكبرى هي الموجبة والضرب الثاني عكس ذلك فبين انه اذا ضربت هذه الاربعة في
تلك التسعة حدث عنها في هذا الشكل ستة وثلثون اقترانا وارسطو يبين المنتج منها من
غير المنتج على ما اقوله اما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين فانه ينتج موجبة كلية
مثال ذلك من الحروف انه متى وضعنا كل ج هو ب وكل ب هو ا فاقول انه ينتج عن ذلك

ان كل ج هو ا وذلك ايضا دائما شال ذلك من المواد انا متى وضعنا ان كل انسان حيوان
وكل حيوان حساس فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل انسان حساس واللازم بمنا ظاهر
من معنى المقول على الكل الذي رسمناه في اول الكتاب وذلك ان معنى قولنا كل ب هو ا
او كل حيوان حساس وهي المقدمة الكبرى في هذا التاليف انما هو ان كل ما هو ب ويوصف
ب بالايجاب فهو ا فاذا اضفنا الى هذا الوضع ان ج يوصف ب ب بالايجاب لزم ضرورة ان يوصف
ج با وذلك قولنا كل حيوان حساس انما يريد به كل ما يوصف بانه حيوان فهو حساس فاذا
اضفنا الى هذا ان الانسان يوصف بانه حيوان فهو ظاهر انه يجب بالحساس فهذا هو احد
الضروب المنتجة في هذا الشكل وكذلك متى كانت المقدمتان كليتين وكانت الكبرى سالبة
والصغرى موجبة فهو ظاهر ايضا من معنى المقول ولا على واحد انه ينتج سالبة كلية مثال
ذلك قولنا كل ج هو ب ولا شيء من ب هو ا فيجب عن ذلك ولا شيء من ج ا لان معنى قولنا
ولا شيء من ب ا اي ولا شيء مما يوصف ب ب بالايجاب هو ا وج يوصف ب ب بالايجاب فيجب
ان لا يوصف بشيء من ذلك واما متى كانت المقدمتان الكليتان سالبتين معا او كانت
الكبرى موجبة والصغرى سالبة فانه لا يلزم عن ذلك قياس منتج لا كلي ولا جزئي وذلك ظاهر
من انه ينتج في المواد مرة موجبا صادقا ومرة سالبا صادقا ومن انه ايضا ليس فيه معنى المقول
على الكل اذ كان شرطا ما يقال على الكل انما هو ان يلزم ا سلوبا من كل ما يوصف ب ب وصف
ايجاب ولما كانت ج يوصف ب ب وصف سلب لم يجب ضرورة ان يوصف با وصف سلب سواء
كانت الكبرى موجبة او سالبة واما ان هذين الضربين ينتجان في المواد مرة موجبة صادقة
ومرة سالبة صادقة فذلك ظاهر متى جعلنا حدود المقدمتين الكليتين اللتين الكبرى
منهما موجبة والصغرى سالبة مرة الحي والانسان والفرس على ان الحي هو الحد الاكبر والاوسط
الانسان والاصغر الفرس ومرة الحي والانسان والحجر فانه اذا قلنا ولا فرس ولا واحد
انسان وكل انسان حي انتج موجبا كليا وهو ان كل فرس حي واذا قلنا ولا حجر واحد
انسان وكل انسان حي انتج سالبا كليا وهو قولنا ولا حجر واحد حي واذا كان هذا التركيب
مرة ينتج السالب ومرة ينتج الموجب فليس يلزم كل واحد عنه شيء آخر من الاضطرار دائما على ما اخذ
في حد القياس فاذا كان ذلك كذلك فليس بقياس وكذلك الحدود التي تنتج الموجب في المقدمتين

السالبتين الكليتين هي النطق والفرس والانسان والتي تنتج السالب هي النطق والفرس
والحمار وذلك انه ولا انسان واحد فرس ولا فرس واحد ناطق ينتج كل انسان ناطق
وايضا ولا حمار واحد فرس ولا فرس واحد ناطق ينتج ولا حمار واحد ناطق فاذن
هذا التاليف مرة ينتج الموجب ومرة السالب فليس هذا التاليف قياسا فهذه جمل المقاييس
التي تاتلف من مقدمتين كليتين في هذا الشكل اي ان اثنين منها منتج واثنين غير
منتج الا انه ينبغي ان يعلم ان اللذين من كليتين سالبتين في هذا الشكل ليس ينتج بتة
اصلا شيئا من الاشياء لا بقياس صناعي ولا بقياس طبيعي وهو الذي تلحقه الفكرة
من غير روية اما التي الصغرى فيه سالبة فقد يظن به انه سالبة جزئية اذا عكسنا
المقدمات لكن هذا النوع من الانتاج ليس هو عن قياس تقع عليه الفكرة بالطبع
دائما كانت يلزم منتجا لو كان الشكل الرابع يحيا طبيعيا والمقصود هنا كما قلنا انما
هو اختصار المقاييس التي تقع عليها افكار الناس بالطبع واما متى كانت احدى
احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه متى كانت الكلية هي الكبرى
موجبة كانت او سالبة وكانت الجزئية هي الصغرى وكانت موجبة فانه يلزم عن ذلك
قياس منتج كامل مثال ذلك انه متى وضعنا ان بعض ج هو ب وكل ب هو ا فانه يجب
ان يلزم بعض ج هو ا وذلك بين من معنى المقول على الكل لان معنى قولنا كل ب هو ا
كما قلناه غير مرة هو كل ما يصف ب ب وصف ايجاب فهو ا وبعض ج وضع موصوفا
ب ب فواجب ان يلزم ذلك البعض موصوفا بكل ا وكذلك متى وضعنا ان بعض ج هو
ب ولا شيء من ب ا فانه يجب عن ذلك ان بعض ج ليس ا وذلك ايضا بين من معنى
المقول على الكل السالب وعلى هذا النحو يلزم الامر متى جعل عوض الجزئية في هذين
الصنفين مهملة لان المهملة قوتها قوة الجزئية اذ كانت المهملة لا ينفك من ان يلزم
جزئية وذلك هو الدائم الضروري الوجود فيها واما كونها دالة على المعنى الكلي فليس
ملازم لها ولذلك جعلوا قوتها قوة الجزئية واما اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى

موجبة كانت او سالبة وكانت المقدمة الكبرى غير كلية اما مهملة واما جزئية سالبة كانت
او موجبة فانه لا ينتج عن ذلك قياس وذلك ظاهر فيها من انه ليس يوجد فيها معنى المقول
على الكل وظاهر ايضا عن المواضع اعنى انها موجبة ينتج في المواد مرة موجبا ومرة سالبا
ومثال ذلك متى وضعنا ان كل ج هو ب وا موجودة في بعض ب او غير موجودة
في بعض ب فانه ليس يلزم عنها ان يلزم ا مسلوبة عن بعض ج او موجودة في بعض
ج وذلك انه نقص هنا من شرط المقول على الكل الكلية الموجودة فيها وكان معنى
المقول على الكل ان يلزم المحمول بايجاب او بسلب على كل ما يوصف بب بايجاب فقط
وا هاهنا انما هي مقولة على بعض ب لا على كلها ومثال الحدود التي ينتج الموجب الصادق
في التي الصغرى منها كلية موجبة والكبرى جزئية موجبة الخير والقنية والحكمة
وذلك ان كل حكمة قنية وبعض القنية خير والنتيجة كل حكمة خير والتي ينتج السالب
الخير والقنية والجهل الذي على طريق الملكة اعنى المكتسب وذلك ان كل جهل قنية [illegible]
وبعض القنية خير ولا جهل واحد خير وهذا هو ايضا غير منتج بالطريق الطبيعي وذلك
متى وضعنا انه ولا لشيء من ج هو ب وبعض ب ا او بعض ب ليس هو ا فانه لا ينتج
نتيجة محفوظة الكمية وذلك بين ايضا من معنى المقول على الكل ومن المواد فمثال ذلك
حدود المقدمات التي ينتج الموجب منها الكبرى فيه موجبة جزئية والصغرى سالبة
كلية الابيض والفرس والققنس وذلك انه ولا ققنس واحد فرس وبعض الفرس
ابيض ينتج كل ققنس ابيض والحدود التي ينتج سالبة صادقة الابيض والفرس
والغراب وذلك انه ولا غراب واحد فرس وبعض الفرس ابيض ينتج ولا غراب
واحد ابيض وهو سالب صادق واذا تبين في امثال هذه المقاييس انها تنتج
الموجب الكلي مرة والسالب الكلي مرة وتبين انه ليس ينتج سالبا جزئيا ولا
موجبا جزئيا ومن جهة انها تنتج سالب الكلي فليس يمكن فيها ان تنتج دائما لا
كليا ولا جزئيا وهذه ليست مقاييس بالاضافة الى ما ينتج بطريق طبيعي وذلك

تلق الامران اخذ هنا بدل الجزئية مهملة او كانت قد تلا واحدة وذلك ايضا متى
كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت او سالبة وكانت المقدمة الصغرى
جزئية سالبة فانه لا يكون ايضا قياس ينتج البتة بطريق طبيعي لان الطرف الاصغر لما كان
ليس يوجد فيه الحد الاوسط اعني ليس هو محمولا عليه بايجاب على الشرائط المفروضة في
المقول على الكل امكن ان يوجد الطرف الاكبر فيه وان لا يوجد في شيء منه مثال ذلك انا
اذا وضعنا ان بعض ج غير موجود لشيء من ب وكل ب ا فانه يمكن ان ينتج ان ا موجودة
مرة لبعض ج ومرة غير موجودة ومثال حدود ذلك من المواد الحي والانسان والابيض
وذلك انه بعض الابيض ليس بانسان وكل انسان حي فان كان قولنا بعض الابيض
وذلك ان بعض الابيض ليس بانسان وكل انسان حي فان كان قولنا بعض الابيض
ليس بانسان وهي السالبة الجزئية يصدق مع السالبة الكلية وهي قولنا ولا واحد من الابيض
انسان كان القياس مؤتلفا من مقدمتين صغراهما سالبة كلية وكبراهما موجبة كلية وقد
تبين ان هذا غير منتج من جهة الحدود التي ينتج المتضادين وان كانت لا يصدق
مع قولنا بعض الابيض ليس بانسان السالبة الكلية فيلزم بعض الابيض هو انسان
وبعضه ليس بانسان فاذن لا يوجد في هذا الموضع حدود ينتج المتضادين اعني الموجب
والسالب اذ كان يجب ان يلزم بعض ج هما لانه اذا صدق مع قولنا بعض الابيض
ليس بانسان قولنا ان بعض الابيض انسان كان اللازم عن هذا التاليف بالمعنى
وهو الذي يلزم من موجبة صغرى جزئية وكبرى كلية وقد تبين انه ينتج ولا بد من موجبة جزئية
فلذلك لا يصح ان يوجد في مثل هذه المادة سالب كلي لانه نقيض للموجب الجزئي لكن
يتبين في مثل هذه المادة اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقة الموجبة الجزئية
وهي التي تسمى جزئية بالطبع ان هذا التاليف غير منتج فانه يمكن ان نجد في ذلك البعض
الذي سلب عنه الانسان ما يصدق عليه الحيوان وما يكذب عليه ذلك ان بعض الابيض
الذي ليس بانسان اذا فرضناه الثلج مثلا صدق قولنا ولا ثلج واحد حيوان واذا
فرضناه الققنس مثلا صدق قولنا ان كل ققنس حيوان فمن هذه الجهة قد يظهر لنا ان
هذا التاليف مرة ينتج موجبا كليا صادقا ومرة سالبا صادقا كليا وهما المتضادان

وقد يمكن ايضا ان يقال ان هذا الشكل غير منتج من جهة انه انما يطلب ههنا المنتج دائما لا بحسب
مادة من المواد لما كان هذا التاليف ان سلمنا انه ينتج موجبة جزئية فانما ينتجها في الموضع
الذي يلزم الجزئية السالبة فيه جزئية سالبة بالطبع اعني في المادة التي يصدق معها الموجبة
الجزئية لا في الموضع الذي يصدق معها السالبة الكلية وهي التي تسمى جزئية بالوضع وكما ان
المط في التاليفات المنتجة كما لا يعد الذي من موجبتين في الشكل الثاني منتجا وان كان قد
ينتج في بعض المواد لان المواد التي يتاتى فيها الانتاج من التي لا يتاتى فيها الانتاج قد يلزم
عندنا مجهولة وكذلك يتبين ايضا ان التاليف الذي يلزم المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية والصغرى
سالبة جزئية انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه وحدود ذلك من المواد غير الناطق والانسان
والابيض وذلك ان بعض الابيض ليس بانسان والانسان واحد غير ناطق فان اخذنا من
ذلك البعض الثلج وقعنس انتج لنا ان الثلج غير ناطق وان قعنس الذي هو الطائر ناطق فنجد
هذا التاليف ينتج المتقابلتين معا واذا كانت المقدمتان الماخوذتان في هذا الشكل كلتاهما
جزئية او مهملة واحديهما مهملة والثانية جزئية فانه لا يلزم من ذلك قياس موجبتين كانتا معا
او سالبتين معا او احديهما جزئية والاخرى سالبة وذلك بين من انه ليس يوجد فيهما معنى
المقول على الكل اذ كان ذلك يقتضي شرطين احدهما ان يلزم الكبرى كلية كيف ما
كانت في كيفيتها اعني موجبة او سالبة وان يلزم الصغرى موجبة ولا بد كيف ما كانت في
كميتها اعني كلية او جزئية وقد تبين انه غير منتج من الحدود التي ينتج المتضادات في
جميع هذه التاليفات والحدود العامة لها اما فيما ينتج الموجب الكلي فالحي والابيض
والانسان اعني ان يلزم الحي هو الطرف الاعظم والابيض الاوسط والانسان الاصغر
وذلك انا نجد في جميع هذه الحدود جميع اصناف تلك التاليفات وكلها ينتج موجبا وذلك
ان بعض الانسان ابيض وبعض الابيض حي وبعض الانسان ليس بابيض وبعض
الابيض ليس بحي وكلها يلزم عنها ان الانسان حي واما الحدود العامة لها التي ينتج فيها
السالب الكلي فالحي والابيض والحجر اعني ان يلزم الحي هو الاكبر والابيض الاوسط
والاصغر الحجر فقد تبين المنتج في هذا الشكل من غير المنتج وان المنتج منها اربعة فقط
وهو الذي يلزم من موجبتين كليتين ومن موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى ومن
كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى ومن كلية سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى

وانه ينتج جميع اصناف القضايا اعني انه ينتج موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية
وسالبة جزئية واما المقاييس المنتجة في هذا الشكل كاملة ولذلك تسمى بالشكل الاول والظاهر
القدماء من ان الثلاثة الاصناف التي في هذا الشكل قد ينتج نتيجتين اعني ان الصنف الذي
ينتج السالبة الكلية قد ينتج عكسها وكذلك الذي ينتج الموجبة الجزئية والذي ينتج الموجبة الكلية
اعني انهما ينتجان ايضا عكسيهما وهي موجبة جزئية فذلك جهل بغرض ارسطو ههنا وذلك
ان ارسطو انما قصد ان تعدد ههنا اصناف النتائج الموجودة بالذات واولا
للمقاييس الطبيعية المعدودة بالقصد الثاني وعلى غير مجرى الطبع القياس العقلي في

الشكل الثاني

واما متى حمل الحد الاوسط على الطرفين جميعا اعني على موضوع
المط وعلى محموله وذلك اما بان يلزم محمولا عليهما بايجاب او سلب او محمولا على احدهما
بايجاب وعلى الثاني بسلب كان الحمل في كليهما كليا او جزئيا او احدهما كليا وفي الاخر
جزئيا او مهملا فانه بين ان مثل هذا التاليف هو تاليف قياس وان الفكرة الانسانية
تقع عليه بالطبع لا بطريق صناعي مثال ذلك انه قد يقول القائل هذا السقط ليس بحي
فيقول له ولم ذلك فيقول لان الحي يستهل صارخا فانه من البين ان هذا القول قد حذف
منه قائله المقدمة الصغرى لبيانها وهي ان هذا الطفل لم يستهل صارخا وهذا هو اخذ
المستهل صارخا الذي هو الحد الاوسط محمولا على الطرفين فليسم هذا التاليف الشكل
الثاني ولنسم الحد المحمول عليهما ايضا الحد الاوسط وموضوع المط الاصغر ومحمول المط
الاكبر والمقدمة التي موضوعها موضوع المط المقدمة الصغرى والتي موضوعها محمول
المط المقدمة الكبرى ولنفرض الاول في هذا القول هو الطرف الاصغر ثم يليه الاوسط
ثم يليه الاعظم لتتميز لنا الطرف الاكبر من الاصغر لانهما في هذا الشكل لا يتميزان الا
بالاضافة الى المط وهذا الشكل ليس يوجد فيه قياس كامل ويوجد فيه قياسات منتجة
اذا كانت المقدمات كلية وغير كلية فاما اذا كانت كلية فان القياس انما يوجد فيه اذا
كان الاوسط محمولا على احد الطرفين ايهما كان بايجاب وكان محمولا على الاخر بسلب واما
اذا كان محمولا عليهما بايجاب فلن يلزم فيه قياس منتج فلتضع اولا مقدمتين كليتين
احديهما سالبة والاخرى موجبة وليكن الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة فاقول

انما ينتج سالبة كلية مثال ذلك كل ج هو ب ولا شيء من ا هو ب فاقول انه يلزم من ذلك ولا شيء
من ج هو ا لانه اذا عكسنا السالبة الكلية وهي قولنا ولا شيء من ا هو ب وقلنا ولا شيء من ب
هو ا وقد كان معنا ان كل ج هو ب انتجتا في الصنف الثاني من الشكل الاول على ما تبين
انه لا شيء من ج هو ا ولنضع السالبة هي الصغرى والموجبة هي الكبرى فاقول ان
هذا التاليف ينتج ايضا سالبة كلية مثال ذلك قولنا ولا شيء من ج هو ب وكل ا هو ب
فهذا ينتج انه ولا شيء من ج هو ا برهان ذلك انا نعكس المقدمة السالبة فيكون معنا ولا شيء
من ب هو ج وقد كان معنا ان كل ا هو ب فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الاول
انه ولا شيء من ا هو ج ثم نعكس هذه النتيجة فيكون معنا ولا شيء من ج هو ا وهذه النتيجة
بعينها كانت نتيجة القياس الاول من هذا الشكل واما اذا كانت المقدمتان الكليتان
موجبتين او سالبتين معا فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج ومثال ذلك انا اذا وضعنا
كل ج هو ب وكل ا هو ب فاقول انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون كل ج هو ا ولا بعض ج هو ا
وذلك بين من المواد التي تنتج المتضادات فمثال الحدود التي تنتج الموجب من المواد
الانسان والجوهر والحي على ان ناخذ الجوهر حدا الاوسط وذلك ان كل انسان جوهر وكل
حي جوهر وهذا ينتج في هذه المادة ان كل انسان حي ومثال الحدود التي تنتج السالب من
المواد الحجر والجوهر والحي وذلك ان كل حجر جوهر وكل حي جوهر ولا حجر واحد حي وكذلك
متى وضعنا انه ولا شيء من ج هو ب ولا شيء من ا هو ب فانه يوجد هذا التاليف ايضا في
المواد تنتج المتضادين معا ومثال الحدود التي تنتج الموجب الانسان والخط والحي
وذلك انه ولا انسان واحد خط ولا حي واحد خط فينتج وكل انسان حي ومثال الحدود
التي تنتج السالب الكلي الحجر والخط والحي وذلك انه ولا حجر واحد خط ولا حي واحد
خط فينتج ولا حجر واحد حي فيوجد هذان التاليفان مرة ينتجان الموجب ومرة
ينتجان السالب فليسا بقياس فقد تبين من هذا القول اذا كانت المقدمتان
الكليتان متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون وان القياسات المنتجة في هذا
الشكل ليست بكاملة اذ كانت انما تبين انها منتجة لغيرها لا بنفسها وهو ردها الى
الشكل الاول واما اذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه اذا

كانت

كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية وكانت احديهما مخالفة للاخرى في الكيفية اعني ان
كانت احديهما سالبة كانت الاخرى موجبة فانه يكون عن ذلك قياسات منتجة فليكن اولا الكبرى
سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية ومثال ذلك ان يكون بعض ج هو ب ولا شيء من ا هو ب
فاقول انه من الاضطرار ان يكون بعض ج ليس هو ا لانه ينعكس ولا شيء من ا هو ب فيكون
معنا بعض ج هو ب ولا شيء من ب هو ا فرجع هذا الى الشكل الاول وقد تبين انه يلزم في هذا
الشكل ان يكون بعض ج ليس هو شيء من ا وليكن ايضا المقدمة الكبرى الكلية الموجبة
والصغرى السالبة الجزئية مثال ذلك ان يكون بعض ج ليس ب وكل ا هو ب فاقول
انه يلزم منه جزئية سالبة وهي ان بعض ج ليس هو ا برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا ان
بعض ج ليس هو ا صادقا فليكن الصادق نقيضه وهو ان كل ج هو ا ونضيف اليها
المقدمة الثانية التي وضعناها وهي قولنا وكل ا ب فيلزم منه في الشكل الاول ان يكون كل ج
هو ب وقد وضعنا ان بعض ج ليس ب هف لا يمكن وما لزم عنه الكذب فهو كذب
والكذب انما لزم عن وضعنا ان كل ج ا فقولنا كل ج ا كذب فنقيضه اذن صادق وهو
قولنا بعض ج ليس ا وذلك ما اردنا بيانه واما اذا كانت المقدمة الكبرى في هذا الشكل
هي الجزئية والصغرى هي الكلية وكانت احديهما مخالفة في الكيفية للثانية فانه لا يكون
عن ذلك ايضا قياس فليكن اولا الكبرى جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية ومثال ذلك
ان يكون كل ج هو ب وبعض ا ليس هو ب وبيان ذلك انه يوجد ينتج في المواد المختلفة
المتضادين معا فالحدود التي تنتج الموجب الغراب والحي والجوهر والغراب هو
الاصغر والحي هو الاوسط فان كل غراب حي وبعض الجوهر ليس بحي ينتج كل غراب
جوهر وهو موجب صادق واما الحدود التي تنتج السالب فهي الغراب والحي والابيض
وذلك ان كل غراب حي وبعض الابيض ليس بحي فينتج ولا غراب واحد ابيض وذلك
صادق وكذلك ايضا لا يكون قياس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية
ومثال ذلك من الحروف ولا شيء من ج هو ب وبعض ا هو ب والحدود التي تنتج الموجب
في هذا التاليف هو الحجر والحي والجوهر والحجر هو الاصغر والجوهر هو الاوسط وذلك انه ولا
حجر واحد حي وبعض الجوهر حي يكون النتيجة كل حجر جوهر والحدود التي تنتج السالب هي
العلم والحي والجوهر والعلم هو الاصغر بحسب ترتيبنا والحي هو الاوسط وذلك ان

والجوهر هو الاكبر ظ

العلم ليس بحيوة وبعض الجواهر حية والنتيجة العلم ليس بجوهر فقد تبين اذا كانت المقدمة
الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية في كيفيتهما متى يكون قياس ومتى لا واما اذا كانت الكلية
والجزئية متوافقتين في الكيفية اعني اما سالبتين معا او موجبتين معا فلا يكون منهما
قياس البتة فليكن اولا سالبتين وليكن الكلية هي المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى
ومثال ذلك ان يكون ب ليست في كل ج ولا شيء من ا بوب ويرهان ذلك ان
قولنا ب ليست في كل ج هو غير محدود فقد يصدق معه السالبة الكلية لم يكن
منتجا على ما تبين ووجدت حدود منتج موجبة كلية واذا صدقت معها الموجبة
الجزئية لم يوجد حدود ينتج موجبة كلية وذلك انه لو وجدت حدود ينتج ان
كل ج ا هو وقد كان معنا ولا شيء من ا بوب لقد كان يجب ان يلزم ولا شيء من ج
بوب فيلزم الجزئية اي السالبة بالوضع لا بالطبع وقد كنا فرضنا السالبة
بالطبع وهي التي يصدق معها بعض ج بوا هف لا يمكن لكن بين ان هذا التاليف
غير منتج من قبل ان تلك السالبة الجزئية غير محدودة اعني انها مرة تلزم جزئية بالطبع
ومرة بالوضع فيلزم مرة ينتج ومرة لا ينتج وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج لم يعد قياسا
اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دائما وباضطرار وقد يمكن ان يستعمل في هذا البيان
المقدم الذي استعمل في نظيره من الشكل الاول بان يؤخذ من ذلك البعض شيء يصدق
عليه المحمول المطلق وشيء يكذب عليه مثال ذلك ان يقال بعض الابيض ليس بحي
ولا حجر واحد حي ثم ناخذ من بعض الابيض ما يكذب عليه الحجر وهو الغراب الابيض
البيض وما يصدق عليه الحجر وهو الرخام ولكن هذا البيان قوته قوة النقل الى
السالبة الصغرى الكلية ولذلك ما نظن ان ارسطو اضرب هاهنا عنه وليكونا موجبتين
وليكن الكلية هي الكبرى والجزئية الصغرى مثل ان يكون بعض ج ب وكل ا ب فانه
ايضا لا يلزم عن ذلك قياس وذلك انه ان صدقت مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية
كان ذلك غير منتج على ما تبين ووجدت حدود ينتج الموجب فيهما واي السالب وان
صدقت معها السالبة الجزئية لم توجد هنالك حدود ينتج الموجب الكلي للسبب الذي

قلناه في الذي يكون من سالبتين لكن بين انه غير منتج بذلك الوجه بعينه الذي تبين به ذلك واما
ان كانتا جميعا سالبتين كانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى مثل ان
يكون ولا شيء من ج ب وبعض اليس هو ب فانه لا يلزم عن ذلك قياس والحدود التي ينتج
الموجب الكلي فيه هي الغراب والابيض والحي فالغراب هو الاصغر والابيض هو
الاوسط والحي الاكبر وكذلك لا يكون قياس وان كانتا موجبتين معا ويكون المقدمة الكلية
هي الصغرى والجزئية هي الكبرى لانه ينتج المتضادين فمثال الحدود التي ينتج الموجب
هو الابيض والحي والقعنس هو الاصغر والابيض الاوسط وذلك ان كل قعنس
ابيض وبعض الحي ابيض والنتيجة كل قعنس حي والتي ينتج السالب الكلي الثلج
والابيض والحي وذلك ان كل ثلج ابيض وبعض الحي ابيض والنتيجة ولا ثلج واحد
حي فقد تبين انه اذا كانت المقدمتان متشابهتين في الكيفية ومختلفتان في
الكمية فانه لا يلزم في هذا الشكل قياس واما اذا كانت كلتاهما جزئية او مهملة واحدتهما
جزئية والثانية مهملة فانه لا يكون ايضا منهما قياس كانتا موجبتين معا او احدتهما
موجبة والثانية سالبة لان جميعها ينتج في المواد المختلفة الموجبة تارة والسالبة
تارة والحدود العامة التي انتج الموجب في جميعها هي الانسان والابيض والحي
الانسان هو الاصغر والابيض الاوسط والحي الاكبر ولن يخفى عليك تاليفها وكلها
ينتج ان الانسان حي والحدود العامة لجميعها التي ينتج السالب غير الناطق والابيض
والحي والاصغر غير الناطق والاوسط الابيض وكلها ينتج ان غير الناطق ليس بحي فقد
تبين من هذا القول انه اذا وجد في هذا الشكل قياس ينتج فمن الاضطرار ان يكون
المقدمات على ما وضعنا اعني ان يكون الكبرى كلية والثانية مخالفة لها في الكيفية
وانه اذا وجدت المقدمات بهذه الصفة فمن الاضطرار ان يكون في هذا الشكل قياس
وبين مع هذا ان كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل اذ كان انما بين فيه انه قياس
اذا زيد فيه اشيا اعني الامور اللاحقة باضطرار المقدمات مثل انعكاسها ورجوعها الى
الى الشكل الاول واما باستعمال بيان الخلف في ذلك وهو بين انه لا يكون في هذا الشكل
نتيجة موجبة وانما يكون سالبة كلية او جزئية **الشكل الثالث** واذا كان
الحد الاوسط موضوعا للطرف المطلق والطرفان محمولان عليه فانا نسمي هذا الشكل الشكل الثالث

مثل ان يلزم ا و ج محمولتان على ب وهو بين ان هذا الشكل ايضا شكل طبيعي وذلك انه قد
يقول القائل ان ج يلزم ب وهو ج وهو ا ومن المواد الجسم محدث لان الحائط جسم ولان
الحائط محدث والمقدمة التي فيها موضوع المطلوب يسمى الصغرى وهو الذي يسمى
الحد الاصغر والتي فيها محمول المطلوب الذي هو الطرف الاكبر يسمى الكبرى ولنجعل مثال
الطرف الاصغر ج والاوسط ب والاكبر ا ولنجعل ترتيبها في القول بان نبتدئ اولا
بالحد الاوسط ثم يليه الاصغر ثم يليه الاوسط ثم يليه الاكبر وليس يلزم ايضا في هذا
الشكل قياس كامل وقد يمكن ان يلزم فيه قياس اذا كانت مقدمتاه كليتين او
احديهما كلية والاخرى جزئية وقد يمكن ان لا يلزم بينهما قياس فليكن اولا المقدمتان
كليتين ولتكونا موجبتين مثال ذلك قولنا كل ب هو ج وكل ب هو ا فاقول انه ينتج
بعض ج هو ا لانه ينعكس الصغرى الكلية وهي قولنا كل ب هو ج جزئية فيصير بعض
ج هو ب ومعنا ان كل ب هو ا فينتج في الشكل الاول ان بعض ج هو ا على ما تبين
هنالك وقد تبين هذا بالخلف وبالافتراض اما بالخلف فبان ناخذ نقيض النتيجة
ونضيف اليها احدى المقدمتين فيلزم عنهما نقيض المقدمة الثانية وما لزم عنه
الكذب فهو كذب واما بالافتراض فبان نفرض بعض ب هو د ولان ج في كل ب
ود هو جزء من ب فبالضرورة جزء من ج ولان ا في كل ب ود جزء من ب فبالضرورة جزء
منه او قد كانت ج وا من ج فبعض ج هو ا وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى سالبة والصغرى
موجبة فانه يلزم ايضا قياس مثال ذلك قولنا كل ب هو ج ولا شيء من ب هو ا فاقول
انه ينتج بعض ج ليس هو ا اعني سالبة جزئية لانه اذا عكسنا الموجبة الكلية جزئية
ائتلف القول هكذا بعض ج هو ب ولا شيء من ب هو ا فبعض ج ليس هو ا وذلك
في الشكل الاول واما اذا كانت الكلية السالبة هي الصغرى والكلية الموجبة هي الكبرى
مثل قولنا ولا شيء من ب هو ج وكل ا ب فانه لا يلزم في ذلك قياس ينتج المطلوب لانه ينتج
المتضادين عند استعماله في المواد فمثال الحدود التي ينتج الموجب الفرس والانسان
والحي والاصغر هو الفرس والاوسط هو الانسان وذلك انه ولا انسان واحد فرس
وكل انسان حي ينتج كل فرس حي وهو موجب صادق والحدود التي ينتج السالب
غير النامي والانسان والحي والانسان والحي ليس بغير نامي والانسان حي وينتج

ان غير النامي ليس بحي واما اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين فانه لا يلزم
قياس اصلا فالحدود التي ينتج الموجب الفرس وغير النامي والحي والفرس هو الاصغر
وغير النامي الاوسط وذلك ان غير النامي ليس بفرس وليس بحي ينتج الفرس حي
والتي ينتج السالب الفرس وغير النامي والانسان والفرس الاصغر وغير النامي
الاوسط والانسان الاكبر وذلك ان غير النامي ليس بفرس وغير النامي ليس بانسان
والفرس ليس بانسان فقد تبين متى يلزم قياس في هذا الشكل اذا كانت المقدمتان
كليتين ومتى لا يلزم وذلك انه اذا كانتا موجبتين كان قياسا ينتج موجبا جزئيا
وكذلك متى كانت الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة كان قياس ينتج سالبا جزئيا
واما اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة
فانه لا يلزم قياس واما اذا كانت احديهما كلية والاخرى جزئية ايهما اتفق وكانتا
موجبتين فانه يلزم قياس ينتج موجبة جزئية ومثال ذلك انه اذا وضعنا ان كل ب
هو ج وبعض ب هو ا فاقول ان بعض ج هو ا اعني اذا كانت الصغرى هي الكلية
والكبرى هي الجزئية وذلك انه ينعكس بعض ب هو ا فيلزم معنا بعض ا هو ب وكل
ب هو ج فينتج في الشكل الاول ان بعض ا هو ج ثم نعكس هذه النتيجة فينتج المطلوب وهو ان
بعض ج هو ا وهذا ينتج بعكسين وكذلك ايضا ان كانت الجزئية هي الصغرى والكلية
هي الكبرى فانه يلزم قياس منتج ومثال ذلك ان نضع ان بعض ب هو ج وكل ب هو ا
فاقول انه ينتج ان بعض ج هو ا وذلك انه ينعكس هذه الجزئية فيلزم معنا بعض ج
هو ب وكل ب هو ا فينتج في الشكل الاول ان بعض ج هو ا ثم ينعكس هذه النتيجة فينتج
المطلوب وهو ان بعض ج هو ا وهذا ينتج بعكسين وكذلك ايضا ان كانت الجزئية هي الصغرى
والكلية هي الكبرى فانه ايضا يلزم قياس منتج ومثال ذلك ان نضع ان بعض ب هو ج
وكل ب هو ا فاقول انه ينتج ان بعض ج هو ا وذلك انه ينعكس هذه الجزئية فيلزم معنا
بعض ج هو ب وكل ب هو ا فينتج في الشكل الاول ان بعض ج هو ا وقد تبين هذا بالافتراض
وذلك انه اذا فرضنا بعض ب مثلا هو د كان كل د هو ج وكل د هو ا ويرجع الى الضرب
كليتين موجبتين في هذا الشكل اعني ان بعضه ينتج بعض ج هو ا وقد تبين بسياقة
الكلام الى المحال وهو الذي يسمى الخلف وذلك بان ناخذ نقيض النتيجة فنضيف

اليها احدى المقدمتين فيلزم ان يكذب الثانية مثال ذلك انا ناخذ ولا شيء من ج هو ا الذي
هو نقيض النتيجة ونضيف اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا بعض ب هو ج فينتج لنا
في الشكل الاول ان بعض ب ليس ا وهو نقيض المقدمة الكبرى التي وضعنا وهو
ان كل ب هو ا فقد ساق الكلام بوضع نقيض تلك النتيجة فيه الى المحال فذلك النقيض
اذن محال فالنتيجة صادقة فاما اذا كانت احديهما موجبة والثانية سالبة وكانت
المقدمة السالبة هي الكبرى والموجبة هي الصغرى فقد يلتئم قياس مثال ذلك انا نفرض
اولا ان السالبة الكبرى هي الجزئية والموجبة الصغرى هي الكلية مثل ان يلتئم
كل ب هو ج وبعض ب ليس ا فاقول انه ينتج ان بعض ج ليس هو ا وذلك
لسياقة الكلام الى المحال وذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا بعض ج ليس ا
فليكن الصادق نقيضه وهو كل ج هو ا فانا اذا اضفنا الى هذه المقدمة الصغرى
وهي ان كل ب ج انتج لنا ان كل ب هو ا وذلك محال لانه نقيض المقدمة
الكبرى لانا قد كنا وضعنا ان بعض ب ليس ا فنقيضه هو الصادق وهو ان
بعض ج ليس ا وقد تبين ذلك بالفرض اذا فرض بعض ب شيئا محسوسا وليكن
مثلا ز فليكن معنا ولا شيء من ز هو ا وكل ز هو ج لان ز هو جزء من ب فيعود الى
الصنف المنتج من هذا الشكل بعينه الذي من كليتين الكبرى سالبة والصغرى موجبة
وينتج بعض ج ليس ا فهذا الصنف ليس يتبين بالانعكاس وذلك اذا كانت
السالبة الكبرى هي الكلية والموجبة الصغرى هي الجزئية فانه يلتئم ايضا قياس منتج
ومثال ذلك بعض ب هو ج ولا شيء من ب هو ا فينتج بعض ج ليس هو ا وذلك
اذا عكسنا الموجبة فيه رجع الى الشكل الاول واما ان كانت المقدمة الكبرى هي
الموجبة والصغرى هي السالبة فانه لا يلتئم من ذلك قياس على الخط وهذا صنفان
كالاول احدهما ان يكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية والصنف الثاني
عكس هذا فلنضع اولا الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية مثال ذلك قولنا
بعض ب ليس هو ج وكل ب هو ا فاقول ان هذا غير منتج وذلك انه ينتج في المواد
المختلفة المتضادين معا فمثال المواد التي ينتج فيها الموجب الانسان والحي والنام
والانسان هو الاصغر والحي هو الاوسط والنام هو الاكبر وذلك ان بعض الحي ليس

بالانسان وكل حي نام وكل انسان نام واما الحدود التي ينتج السالب فليس يوجد اذ كان
قد يصدق مع السالبة الجزئية الموجبة فليكن بعض ب هو ج وكل ب هو ا فبعض ج اذن هو ا
فاذن ليس يصدق ولا شيء من ج هو ا لكن هذا الصنف تعد في غير المنتج من قبل انه انما ينتج
في بعض المواد وهي المادة التي يصدق فيها مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية مثال ذلك
ان يلتئم ولا شيء من ب هو ج وبعض ب هو ا فاقول انه غير منتج فالحدود التي ينتج الموجب
المائت والانسان والحي وذلك انه ولا شيء واحد انسان وبعض المائت حي وكل انسان
حي وهي النتيجة والحدود التي ينتج السالب المائت والعلم والحي وذلك انه ولا مائت واحد له
علم وبعض المائت له حيوة فلا علم واحد حيوة وذلك ايضا لا يلتئم قياس اذا كانتا سالبتين
معا اعني الكلية والجزئية ومثال الحدود التي ينتج السالب اذا كانت الصغرى كلية
النام والعلم والحي والنام هو الاوسط والعلم هو الاصغر والحي هو الاعظم وذلك ان
النمو ليس بعلم وبعض النمو ليس بحيوة والعلم ليس بحيوة وهي النتيجة ومثال الحدود
التي ينتج الموجب المائت والانسان والحي وذلك ان المائت ليس بانسان وبعض
المائت ليس بحيوان وكل انسان حيوان وهي النتيجة والحدود التي ينتج السالب اذا
كانت المقدمة الكبرى هي السالبة الكلية البياض والثلج والغراب وذلك ان بعض
الابيض ليس بثلج ولا ابيض واحد غراب والنتيجة ولا ثلج واحد غراب واما الحدود
التي ينتج الموجب فيه فليس يوجد للعلة التي تقدمت اعني لانه قد يصدق فيه مع
السالبة الجزئية الموجبة الجزئية وذلك انه كان كل ج هو ا وقد كان معنا بعض ب
هو ج انتج لنا ان بعض ب هو ا وقد وضعنا في مقدمات هذا القياس ولا شيء من
ب هو ا هف لا يمكن فاذن لا يمكن في هذا الصنف ان ينتج موجبا اصلا لكن يعلم انه
ليس بقياس لانه ليس ينتج نتيجة واحدة دائما وذلك انه لا يدري الموضوع الذي
يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية من الموضوع الذي يصدق فيه مع
السالبة الكلية واما اذا كانت المقدمتان في هذا القياس جزئيتين او مهملتين
او احديهما جزئية والاخرى مهملة موجبتين كانتا معا او سالبتين معا او احديهما
موجبة والاخرى سالبة فانه لن يلتئم في ذلك قياس والحدود التي ينتج الموجب
العامة لهذه الضروب كلها البياض والانسان والحي والتي ينتج السالب الابيض

وغير الناس والحي والابيض هو الحد الاوسط فيهما والحي هو الاكبر فيهما فقد تبين من هذا القول
متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون قياس وانه اذا كانت الصغرى في هذا القياس
موجبة وكانت فيه مقدمة كلية اما الصغرى واما غيرها انه يكون قياس منتج وانه اذا
قياس ينتج فمن الاضطرار ان يكون المقدمات بهذه الصفة وتبين ايضا ان القياسات
في هذا الشكل غير كاملة وان منها ما تبين بالانعكاس وبالافتراض والخلف ومنها
ما يبين بالافتراض والخلف وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية لا سالبة ولا
موجبة وانه يعم الاشكال كلها انه لا ينتج فيها من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من
مهملتين ولا من مهملة وجزئية اذ كانت المهملات في قوة الجزئيات وتبين
انه اذا كان في كل واحد من اصناف المقاييس مقدمتان احديهما كلية سالبة
والاخرى موجبة انه قد يكون قياس منتج دائما اعني انه ينتج مطلوبا مفروضا وغير
مفروض اما المطلوب المفروض فمتى كانت السالبة الكلية هي الكبرى في الشكل
الاول فاما غير المفروض فمتى كانت الصغرى هي الكلية السالبة وكذلك الحال في الشكل
الثاني الذي يكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية وفي الشكل الثالث الذي يكون فيه
الصغرى سالبة وذلك انه اذا كان لا شيء من ج هو ب وكل ب هو ا فاذا عكس
ما بين المقدمتين فقيل بعض ا هو ب ولا شيء من ب هو ج فانه ينتج بعض ا ليس هو
ج لكن لم يعد امثال هذه المقاييس في المقاييس المقصودة هاهنا اذ كان المط
هاهنا انما هو القياس الذي يقع عليه الفكرة بالطبع بالاضافة الى المط المحدود
فاما القياس ينتج غير المط فليس يعتمد القوة الفكرية بالطبع ولا يتولد اصلا
لانه مثلا اذا طلبنا هل ا في ج فقلنا ا في ج لان ا في ب وب في ج كان ذلك قياسا طبيعيا
موجودا في كلام الناس كثيرا وهذا هو الشكل الاول وكذلك اذا قلنا ا في ج لان ب في ج
و في ا فهو بين ان هذا التاليف موجود لنا بالطبع وهذا هو الشكل الثاني وهو موجود
كثيرا في كلام الناس بالطبع وكذلك اذا قلنا ا في ج لان ا وب في ج هذا ايضا قياس موجود
لنا بالطبع وهذا هو الشكل الثالث واما ان نقول ان ا في ج لان ج في ب وب في ا

فينتج شى لا نعقله بالطبع احد لان الذي يلزم منه هو غير المط وهو ان ج في ا فكان هذا بمنزلة
من قال ا في ج لان ا في ب وب في ز وز في د وهذا شي لا يفعله الفكرة بالطبع ومن هاهنا تبين ان
الشكل الرابع الذي يذكره جالينوس ليس بقياس يقع عليه الفكرة بالطبع وذلك انا
طلبنا هل ج فيها ا فقلنا ج فيها الان ب في ا وج في ب فنحن بين احد امرين اما ان نلحظه
اللازم عن هذا التاليف ونطرح ذلك المط بالجملة وهو ان ج في ا وذلك خلاف ما طلبنا
واما ان يكون عندها ما في هذا التاليف يبقى المط واذا ما اتينا على ما كان عليه عند الطلب
وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعا والمحمول محمولا وذلك ان كل مطلوب واحد فالموضوع
فيه موضوع بالطبع والمحمول فيه محمول بالطبع فاذا بقي الموضوع موضوعا عندنا
في المط والمحمول محمولا وذلك موجود فاذا ما اتينا بهذه الصفة ما دام المط مطلوبا ثم اتينا
بحد اوسط يكون محمولا على محمول المط وموضوعا لموضوع المط على ما يرى جالينوس ان
هذا الشكل الرابع بالاضافة الى المط والا فما هاهنا شكل رابع وانما هو شكل اول اما
على المط واما على عكسه لكنه لتنزل هاهنا ان الشكل الرابع انما نتصوره على هذه الجهة اعني
بالاضافة الى المط المحدود والذي هو الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع
فانه ليس يتصور شكل رابع على هذا الوجه فمتى طلبنا وجود شي واخذنا حدا اوسط
فحملناه مرة على محمول المط ومرة حملنا عليه موضوع المط فانه يلزم منه ان يكون الشي
الواحد بعينه كانه محمول على نقيضه فانه من جهة ما يحمل على محمول المط ويوضع لموضوعه ما في
كانه محمول على نقيضه وذلك في غاية الاستكراه فهذا هو السبب في ان لم تولفه فكرة بالطبع على
مط محدود حتى يكون هاهنا قياس ينتج المط المحدود بعكسين كما يراه جالينوس في هذا
الشكل الرابع والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمله ارسطو في رد كثير من
اصناف الشكل الثاني والثالث الى الاول ان ذلك العكس انما هو في تبيين الانتاج
في قياس صناعي لا طبيعي وانما لم يلتفت ارسطو الى المقاييس الصناعية لانها غير
محاكية للموجود ويكاد ان يكون غير متناهية ولذلك ظن قوم انه يوجد نتايج كثيرة في كل واحد
من الاشكال غير النتايج التي ذكرها ارسطو وذلك انها جزئيا تما واما عكوسها وتلك ان جعلت
مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتايج الاول وذلك انتاج بطريق غير طبيعي بل صناعي وارسطو
تبين ان الصنفين الكليين من الشكل الاول اعني اللذين ينتجان نتيجة كلية الكل الاشكال
كلها الان جميع اصناف المقاييس المنتجة التي في الشكل الثاني يرجع الكلية منها الى الكلية

نخه

في هذا الشكل ويرجع الجزئية التي في الجزئية وجميع اصناف الشكل الثالث الى الجزئية
التي في الشكل الاول وذلك ان جميع اصناف الشكل الثالث انما ينتج جزئية والجزئية التي
في الشكل الاول يمكن فيها ان تتبين على طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني التي تتبين
بالكلية التي في الشكل الاول فيلزم هذان الصنفان من الشكل الاول اكمل من جميع اصناف
المقاييس المنتجة اذ كلها يمكن ان تتبين بهذين الصنفين واما كيف تتبين جزئيته
التي في الشكل الاول على طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني فعلى ما اقول وذلك
انه ان كانت ا موجودة في كل ب و ب في بعض ج فاقول ان ا موجودة في بعض ج فان
لم يكن كذلك فنقيضها هو الصادق وذلك انه لا شيء من ا في ج وقد كان معنا ان ا موجودة
في كل ب ينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج وقد كنا فرضناها في بعض ج
هف لا يمكن وبمثل هذا يتبين انتاج السالب الجزئي في الشكل الاول بالكلي والجزئي السالب
من الشكل الثاني على طريق الخلف فقد تبين من هذا القول اصناف القياسات المطلقة
التي يوجب اثبات شيء وابطاله **القول** في القياسات الاضطرارية قال ولان المقدمات
المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضها بعضا في الجهة والمادة التي يدل عليها الجهة
وذلك ان ههنا اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير ان يكون وجودها باضطرار وهذه هي المطلقة
واشياء ليست بمضطرة ان يكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي ممكنة ان يوجد في المستقبل
وان لا يوجد وهذه هي الممكنة واشياء هي موجودة دائما وهذه هي المضطرة فهو بين انه يجب
ان يكون القياس المؤلف من صنف صنف من هذه مختلفة من قبل اختلاف مقدماتها فيكون القياس
الاضطراري مؤلفا من مقدمات اضطرارية والقياس المطلق من مقدمات مطلقة والممكن
من مقدمات ممكنة واما المقاييس التي تأتلف من المقدمات الاضطرارية فقريبة من المقاييس
التي تأتلف من المقدمات المطلقة وذلك ان الاشياء التي تشترط في النتيجة من المطلقة بعينها تشترط
في النتيجة من الضرورية والاشياء التي هي سبب عدم الانتاج في غير المنتج منها هي بعينها سبب عدم
الانتاج في الضرورية اذ كان لا فرق بينهما الا زيادة الاضطرار فقط ولذلك كانت
الاصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدد المنتجة وغير المنتجة من الضرورية وانما الفرق
بينهما ان المطلقة يقال على ما كان موجودا بالفعل من غير ان يشترط في ذلك وجود ضرورة
وان الضرورية يقال على ما كان موجودا بالفعل ومشترطا فيه هذه الزيادة وجهة البيان

فيما

فيما يأتلف من المنتج في الشكل من الاضطرارية هو بعينه جهة البيان فيما يأتلف من المطلق
وذلك انه لا فرق بين المقول على الكل والمقول لا على شيء وهو الشرط الذي يكون القياس
في الشكل الاول منتجا في المادة المطلقة او الضرورية وذلك ان معنى المقول على الكل
فيهما انما هو ان يكون ا مقولة بايجاب وسلب على كل ما هو بالفعل ب سواء كان ما هو
بالفعل موجود بزيادة شرط الضرورة او بغير زيادة ذلك واما شرط المقول على الكل
المستعمل في المادة الممكنة فمعنى لفظ شرط المقول على الكل المستعمل في هاتين المادتين
وهذا هو ظاهر كلام ارسطو وهو الحق في نفسه على ما سنبين بعد ذلك جهة البيان فيما
يأتلف من المنتج في الشكل الثاني والثالث من المقدمات الاضطرارية هي بعينها جهة البيان
فيما يأتلف من ذلك في الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة وذلك فيما كان منها يتبين
برجوعه الى الشكل الاول بعكس احدى مقدمتيه وذلك ان وجود العكس في المقدمات المطلقة
والضرورية هو واحد وكذلك ما كان منها يتبين بالفرض واما ما كان منها يتبين بالخلف
وهو متى كانت المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة فليس الامر فيه واحدا وذلك ان
القياس الذي يؤدي الى الاستحالة يكون مؤلفا من احدى مقدمتي القياس ومن نقيض النتيجة
في الجهة والسلب فيكون مختلطا من مقدمة ضرورية ومطلقة او ممكنة ولم يتبين بعد جهة
النتيجة اللازمة عن هذا التاليف ولكن هذا الذي يتبين بالخلف هنالك يتبين ههنا
بالافتراض بالفرض [illegible] البعض المسلوب عنه شيئا مشارا اليه ويكون المحمول مسلوبا
عن جميعه فيرجع الى الصنف الذي يكون في ذلك الشكل من كليتين احديهما موجبة والثانية
سالبة **القول** في المقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية والمقاييس المنتجة من
في هذه المختلطة هي بعينها المقاييس المنتجة في غير المختلطة الا انها ضعفها وذلك ان
الصنف الواحد بعينه يكون صنفين مثال ذلك ان الذي من كليتين مثلا في الشكل
الاول يكون صنفين احدهما ان يكون الكبرى هي الضرورية والصغرى الوجودية
والصنف الثاني عكس هذا فيكون المقاييس المنتجة في كل شكل ههنا ضعف المنتجة
في كل شكل من الصرفة والشيء الذي به يتبين المنتج من غير المنتج هنالك هو الذي به يتبين
ههنا اعني في المختلط واما الذي يجب علينا ان ننظر فيه ههنا من امر هذه المختلطة هو جهة
نتائجها اعني لاي جهة يكون تابعة من جهتي المقدمتين وارسطوطاليس يقول انه

اذا كانت المقدمة الكبرى في الشكل الاول ضرورية فان النتيجة تكون ضرورية وان لم تكن
ضرورية لم يكن النتيجة ضرورية فليكن كل ما هو ج فهو ب بالفعل وكل ما هو ب فهو ا بالضرورة
او ليس ا بالضرورة فاقول ان هذين الصنفين من الشكل الاول ينتج احدهما ان ا بالضرورة
في كل ج والاخر ولا شيء من ج ا بالضرورة برهان ذلك ان ج هو جزء من ب اذ كان من
شرط الشكل الاول ان يكون الصغرى فيه موجبة ومن شرط هذا الاختلاط ان يكون ج جزءا
من ب بالفعل وب كالكل ج بالفعل لا بالامكان كالحال في المقاييس الممكنة واذا حمل شيء على الكل
فهو يحمل على الجزء بالجهة التي بها يحمل على الكل وذلك بين بنفسه فان الجزء منطو في الكل
وداخل تحته واما اذا كانت الكبرى ليست الضرورية لكن كانت الضرورية الصغرى فانه
ليس يكون النتيجة ضرورية مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب باضطرار وكل ب فهو ا بالفعل
او ولا شيء من ب ا بالفعل فاقول انه ليس ينتج في هذا التاليف ان كل ج هو ا باضطرار
او ليس ا باضطرار برهان ذلك انه ان كان ذلك ممكنا فلنضع ان كل ج هو ا باضطرار
وقد فرضنا ان كل ج هو ب باضطرار فينتج لنا في الشكل الثالث ان بعض ب هو ا
باضطرار وقد وضعنا ان كل ب هو ا لا باضطرار هذا خلف لا يمكن وبمثل هذا يتبين
اذا وضعنا المقدمة الكبرى سالبة ليست ضرورية وقد يتبين ايضا ذلك من ان ج هو جزء
من ب فاذا كانت المحمولة على كل ما هو جزء لب التي هي الكل بغير ضرورة فهي محمولة
على ج بغير ضرورة اذ كانت ج جزءا من ب وهو ايضا بين من الحدود ان النتيجة ليست
ضرورية مثال ذلك ان نضع عوض ا متحركا وعوض ب حيا وعوض ج انسانا فيكون
كل انسان حي باضطرار وكل حي متحرك لا بالضرورة فيكون النتيجة كل انسان متحرك لا بالضرورة
الا ان الحدود انما يعطي انها ليست ينتج ضرورية دائما لا انها ليست ينتج ضرورية
اصلا كما يعطي ذلك قياس الخلف ومعنى المقول على الكل واما المقاييس الجزئية
في هذا الشكل اعني التي ينتج نتائج جزئية فانه اذا كانت المقدمات الكلية اضطرارية وهي
الكبرى فالنتيجة اضطرارية موجبة كانت الكبرى او سالبة والبرهان على ذلك هو البرهان
على المقاييس الكلية اعني من جهة المقول على الكل ومن جهة الخلف ومن جهة المواد
وذلك انا اذا وضعنا بدل ا متحركا وبدل ب حيا وبدل ج ابيض فيأتلف القياس هكذا
بعض الابيض حي بالضرورة وكل حي متحرك لا بالضرورة فينتج بعض الابيض متحرك لا

بالضرورة

لا بالضرورة وارسطو بين من امره انه يرى في هذا الصنف ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة
الكبرى ان كانت المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية
وثاوفرسطس وداوديمس من قدماء المشائين وثامسطيوس من متاخريهم ومن
تبعهم يرون ان جهة النتيجة تابعة لاخس الجهتين اعني انها تجد ابدا في مثال هذا
التاليف تابعة للمقدمة المطلقة فان الوجود المطلق اخس من الوجود الضروري
ومن اقوى ما يتمسكون به في ذلك انهم يرون ان كل شيء كان فيه شيء يجري مجرى الجزء والكل
فانه متى حمل شيء حملا ما على الكل فيجب ان يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها ومتى حمل الجزء
على شيء ما حملا بجهة ما فيجب ان يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها ولما كان
كل قياس فيه شيء يجري مجرى الكل ومجرى الجزء فمتى كانت احدى المقدمتين مطلقة
والاخرى ضرورية فلا يخلو ذلك من ان يكون الضرورية هي الصغرى والمطلقة هي الكبرى او
الضرورية هي الكبرى والمطلقة هي الصغرى قالوا فان كانت الضرورية هي الصغرى ففيها
شيء يجري مجرى الكل وفيها شيء يجري مجرى الجزء اما الذي يجري مجرى الكل فالحد الاوسط واما
الذي يجري مجرى الجزء فالحد الاصغر فيجب متى حمل شيء بجهة ما على الكل الذي هو الحد الاوسط
ان يكون تلك الجهة بعينها تحمل على الجزء الذي هو الطرف الاصغر ومتى كانت الضرورية
هي المقدمة الكبرى كانت الكل والجزء موجودا فيها ايضا اما الذي يجري مجرى الكل فالطرف
الاكبر واما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الاوسط فيجب متى حمل الجزء الذي هو الحد الاوسط
على الطرف الاصغر بجهة ما ان يكون تلك الجهة بعينها هي جهة حمل الكل الذي هو الطرف
الاكبر عليه قالوا فكيف ما كان يجب ان يكون جهة الحمل والنتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة
وهذا القول فيه اختلال بين وذلك ان اعتبار الكل والجزء في القياس من جهة ما هو قياس
منتج في الشكل الاول بحسب المقول على الكل انما هو في المقدمة الصغرى ولذلك اشترط
فيها ان يكون موجبة واشترط في الكبرى ان يكون كلية ولم يشترط فيها ان يكون موجبة واذا كان
ذلك كذلك فلا اعتبار بالكل والجزء الموجود في المقدمة الكبرى ان وجد سواء كان ضروريا
او لم يكن بل الواجب اعتبار الكل والجزء في الموضع الذي هو شرط في وجود القياس وهو الكل
والجزء الموجود في المقدمة الصغرى واذا كان ذلك كذلك فيلزم جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة
الكبرى على ما راه ارسطو ولو سلمنا لهم ان الجزء والكل يعتبر في كل واحدة من المقدمتين
لم يكن لنا ان نجعل في موضع الاعتبار بالجزء والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى وهي موضع

الاعتبار بالجزء والكل الموجود في الكبرى حجة تتحكم على القياس بهذا التحكم وايضا فمتى اعتبر
بالجزء والكل في المقدمة الكبرى ولم يعتبر في الصغرى لم يكن قياسا الا بالعرض لانه ليس يجب
ان يكون الطرف الاصغر منطويا في الحمل تحت المقدمة الكبرى وذلك بين بنفسه
واما ما يحتجون به من انه يجب ان يكون جهة النتيجة تابعة لاخس جهتي المقدمتين
كالحال في الايجاب والسلب اعني انه متى كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى
سالبة ان النتيجة تتبع السالبة التي هي الاخس فان هذا قياس شبهي وذلك ان
النتيجة ليست تتبع المقدمة السالبة دون الموجبة من جهة ان السالبة اخس من الموجبة
بل من جهة ما هي سالبة والمطلقة وان كانت اخس فهو موجبة لا سالبة واختلال هذا
القول ظاهر بنفسه واما ما يحتجون به ايضا من انه قد يوجد في بعض المواد ما ينتج المطلق
وهو مؤلف من مطلقة صغرى وضرورية كبرى مثال ذلك قولنا كل انسان يمشي اي
بالفعل وكل ماش متحرك باضطرار فكل انسان متحرك لا باضطرار فان وجه التغليط
في ذلك ان الماشي ليس هو متحركا بالاضطرار من جهة ما هو انسان وانما هو من جهة
ما هو ماش فاذا اشترط هذا الشرط الماخوذ في المقدمة الكبرى في النتيجة كانت ضرورية
وهو ان كل انسان متحرك باضطرار من جهة ما هو ماش وليس ينبغي ان يجاب في هذا
بان يقال انما عرض في هذا التاليف ان يكون النتيجة مطلقة والكبرى ضرورية من اجل
ان هذه المقدمة الضرورية ليس يوجد فيها شرط المقول على الكل الذي استعمل
ارسطو على العموم في هذا الكتاب وهو ان يكون المحمول بالضرورة على كل ما يوصف بب
بالايجاب سواء كان موصوفا بب بالفعل او بالضرورة او بامكان فانه لا فايدة في هذه الاشتراط
اذا لم يكن صادقا في جميع المواد دائما ينبغي ان يشترط الشي الصادق في جميع المواد ونحن
اذا استقرينا المواد ظهر لنا ان قولنا كل ما هو ب هو ا بالضرورة او هو ا بالاطلاق ان في بعض
المواد او معناه كل ما هو ب بالفعل فهو ا باضطرار مثل قولنا كل ماش متحرك باضطرار
وفي بعض المواد معناه كل ما هو ب بالقوة او بالفعل فهو ا باضطرار مثل قولنا كل
متحرك جسم وذلك الامر في القضية المطلقة واذا كان الامر هكذا فاذن المقول على الكل الصادق
في كل مادة في المقدمة الضرورية والمطلقة هو ان يكون ا موجودة بالضرورة او بالاطلاق
على ما هو بالفعل ب اذ كان في بعض المواد يصدق على كل ما هو بالقوة وبالفعل ب
وفي بعضها على ما هو بالفعل فقط لانه اذا صدقت على كل ما هو بالقوة وبالفعل فهي

يصدق على ما هو بالفعل وليس ينعكس هذا اعني انه ليس اذا صدقت على كل ما هو بالفعل
ب فهي يصدق على كل ما هو بالقوة ب ولهذا ما يجب ان يكون شرط المقول على الكل في
الضرورية والمطلقة ان يكون الطرف الاكبر محمولا على كل ما هو الحد الاوسط بالفعل اعني كل
ما يحمل عليه الحد الاوسط بالفعل لا بالامكان ولذلك متى كانت المقدمة الصغرى ممكنة
والكبرى ضرورية او مطلقة لم يكن القياس منتجا بحسب المقول على الكل في كل مادة على ما
صرح به ارسطو بعد لانه انما يكون منتجا بحسب المقول على الكل في بعض المواد وهي التي
يصدق فيها ان ا بالاطلاق او بالضرورة على كل ما هو ب بالفعل او بالقوة وما يكون من قبل المواد
فغير معتبر ههنا فقد بان ان ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه واما المقدمة الممكنة الكبرى فانه
يوجد فيها في جميع المواد الشرط الذي ظن ابو نصر انه شرط ارسطو في جميع اصناف المقدمات
وذلك ان قولنا كل ما هو ب فهو ا بامكان يصدق على ما كان بالقوة او بالفعل ب
ولذلك متى كانت الكبرى ممكنة كانت النتيجة ممكنة في اي ضرب كان من الاختلاط على
ما سنبين بعد فليس اذن شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلث اعني
المطلقة والضرورية والممكنة هو واحد على ما ظنه ابو نصر من ان يكون المحمول بالاطلاق
او بالضرورة او بامكان على ما يلحقه كل ما هو ب باي واحد كان من هذه الاصناف الثلثة
اعني بامكان او باضطرار او بالفعل ولا هو ايضا ما ذكره عن الاسكندر من ان شرط المقول
على الكل المستعمل في هذا الكتاب هو ان يكون المحمول له باضطرار او بامكان او بالفعل على كل
ما هو بالفعل ب فقط فانه لو كان الامر هكذا لم ينتج التي من ممكنتين بحسب المقول على الكل
وهذا واضح فتدبره والاستقراء شاهد لمذهب ارسطو فانه لا فايدة في شرط لا يطابق
المواد على ما ذهب اليه ابو نصر ولان شرطه لا يعم جميع اصناف المقدمات على ما ذهب
اليه الاسكندر ولهذا تنحل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب ارسطو في اختلاط
الممكن مع الوجودي والضروري على ما سنبين من قولنا اذا وصلنا الى ذلك الموضع
ان شاء الله تعالى فقد تبين ان الحكم في اختلاط الضرورية مع المطلقة للمقدمة الكبرى
في الشكل الاول

في اختلاط المطلقة والضرورية في الشكل الثاني

واما في الشكل الثاني فانه متى كانت المقدمة السالبة فيه هي الضرورية فان النتيجة ضرورية وان
كانت الموجبة اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية فلنكن اولا السالبة الكلية الكبرى
اضطرارية والموجبة الكلية الصغرى مطلقة مثال ذلك قولنا كل ج هو بالفعل ب ولا شي

من ا هو ب بالضرورة فلان السالبة ينعكس فيعود هذا الضرب الى الصنف الثاني من الشكل الاول
الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه مطلقة والنتيجة لا محالة ضرورية على ما تبين وكذلك
يعرض هذا بعينه ان صرت السالبة الكلية الاضطرارية صغرى والمطلقة كبرى لانه ينعكس
قولنا ولا شي من ج هو ب فيصير معنا ولا شي من ب هو ج بالضرورة وكل ا هو ب بالاطلاق
فينتج في الشكل الاول ولا شي من ا هو ج بالضرورة على ما تبين قبل فاذا انعكست
هذه النتيجة حصل المط فان كانت المقدمة الموجبة هي الاضطرارية وكانت
السالبة هي المطلقة انتجت مطلقة لان السالبة المطلقة هي التي يلزم اذا انعكست
كبرى في الشكل الاول وقد تبين انه اذا كانت الكبرى في الشكل الاول غير ضرورية
ان النتيجة غير ضرورية بل مطلقة وقد تبين بطريق الخلف ان النتيجة ليست ضرورية
بل مطلقة متى كانت الموجبة هي الضرورية وذلك انه ان وضع ان نتيجة هذا القياس
هو ولا شي من ج هو ا بالضرورة وقد كان معنا في مقدمات هذا القياس ان كل ج هو ب
بالضرورة فاذا عكسنا الموجبة الكلية كان معنا بعض ب هو ج ولا شي من ج هو ا
بالضرورة فالنتيجة على ما تبين في الشكل الاول ان بعض ب ليس هو ا بالضرورة وقد كان
معنا ان الليس هو ب بالاطلاق فاذن عكسها صادق ايضا وهو ان ليس هو ا
بالاطلاق واذا كانت ب ليست هي ا بالاطلاق فقد يمكن ان يكون كل ب هو ا بالاطلاق
لان المطلق من طبيعة الممكن وقد كانت النتيجة ان بعض ب ليست ا بالضرورة هف
لا يمكن وبهذا البيان بعينه تبين ذلك متى كانت الاضطرارية الموجبة هي الكبرى
والسالبة المطلقة الصغرى وهو الذي ينتج بعكسين وكذلك يتبين ايضا من الحدود
ان النتيجة في هذين الصنفين ليست اضطرارية فليكن بدل الابيض وبدل
ب حي وبدل ج انسان فيأتلف القياس هكذا كل انسان بالضرورة حي ولا
ابيض واحد بالفعل حي فينتج ولا انسان واحد ابيض وذلك ليس بضروري
لانه قد يمكن الانسان ان يكون ابيض وان لا يكون وكذلك يوجد جهة النتيجة في
القياسين الجزئيين من هذا الشكل تابعة لجهة المقدمة السالبة وبيان
ذلك بهذا الطريق بعينها اعني بالعكس وبالخلف في الموضع الذي استعمل الخلف
فيه في القياسين الكليين من هذا الشكل وبتلك الحدود باعيانها

تأليف الوجودية والاضطرارية في الشكل الثالث واما الشكل الثالث
فان جهة النتيجة يلزم فيه ابدا تابعة لجهة المقدمة التي لا ينعكس لان تلك المقدمة هي
بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل الاول وقد تبين ان جهة النتيجة في الشكل الاول تابعة
للمقدمة الكبرى بخلاف ما عليه الامر في الشكل الثاني اعني ان جهة النتيجة فيه تابعة لجهة المقدمة
المنعكسة اذ كانت المنعكسة في هذا الشكل هي بالقوة الكبرى في الشكل الاول وذلك ان
الصغرى في الشكل الثاني هي بعينها كما هي في الشكل الاول والكبرى التي ينعكس فيه
والكبرى في الشكل الثالث هي بعينها كما هي في الشكل الاول والصغرى هي التي ينعكس
فيه وهذا القانون مطرد فيما تبين منها انتاجه بالعكس وما تبين بالافتراض فان
الاصناف التي يتبين بالافتراض ايضا قوتها قوة الاصناف التي يتبين بالعكس
فاذا صحت لنا هذه الجملة فانه متى كانت المقدمتان في هذا الشكل كما يقول
ارسطو كلية وموجبة فانها كانت ضرورية فان النتيجة قد يكون ضرورية وذلك
يتعمد عكسنا المطلقة الكلية جزئية فيصير في الشكل الاول ما كبراه كلية ضرورية
وصغراه مطلقة جزئية فينتج نتيجة جزئية ضرورية على ما تبين فان كانت التي
عكسنا هي الصغرى من هذا الشكل وذلك اذا كانت الضرورية هي الكبرى منه والامر
في ذلك بين اعني انه ينتج من غير عكسنا للنتيجة وان عكسنا الكبرى لكونها مطلقة كان
الكلية الضرورية في هذا الشكل هي الصغرى تبين ذلك بعكسين عكس المقدمة وعكس
النتيجة على ما تبين وان كانت احدى الكليتين موجبة والاخرى سالبة فجهة
النتيجة تابعة ضرورة لجهة السالبة لان العكس انما يكون في الموجبة فيصير السالبة
كبرى في الشكل الاول فان كانت ضرورية كانت النتيجة ضرورية على ما تبين
وان كانت مطلقة فمطلقة وان كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل
اعني في المنتج منها كلية والاخرى جزئية وكانتا موجبتين فان النتيجة تابعة
للكلية منها لانها التي لا تنعكس في هذا الشكل لانها ان انعكست كان القياس من
جزئيتين وقد تبين انه غير منتج واذا لم ينعكس فهي التي تكون كبرى في الشكل
الاول وان كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة فان جهة النتيجة تابعة
لجهة السالبة لان السالبة ان كانت في هذا الشكل هي الكلية فهي الكبرى في
الشكل الاول اذ كانت الصغرى لا يمكن ان يكون في الشكل الاول سالبة

وان كانت الجزئية فعو[illegible] عند البيان بالافتراض قوة السالبة الكلية على ما تبين من الافتراض

القول في المقاييس التي يأتلف من المقدمات الممكنة

قال وينبغي الآن ان يبين متى يأتلف القياس من مقدمات ممكنة وكيف يأتلف وبماذا يأتلف والممكن بالجملة هو الذي ليس بالضروري ومتى وضع موجودا لم يعرض من ذلك محال ونعني بالذي ههنا ما يشتمل الشيء الموجود بالفعل والمعدوم وبالضروري جميع اصناف ما يقال عليه الضروري اعني الضروري المطلق والضروري بالاضافة الى وقت ما اما في الماضي واما في الحاضر واما في المستقبل لا ما يقال عليه الضروري باشتراك الاسم وهو الممكن الذي قصد تحديده فاما ان هذا حد للممكن فذلك يظهر من انه ليس بممكن ان يصدق المتناقضان معا لان القول بان الشيء لا يمكن ان يكون ومحال ان يكون وباضطرار ان لا يكون يناقضه قولنا يمكن ان يكون وليس بمحال ان يكون ولا باضطرار ان لا يكون وذلك لان هذه يلزم بعضها بعضا اعني انه يلزم قولنا لا يمكن ان يكون قولنا محال ان يكون وقولنا باضطرار ان لا يكون كما يلزم قولنا ممكن ان يكون ليس بمحال ان يكون ولا ضروري ان لا يكون واذا كان ذلك كذلك وكان كل واحد من الكيفيات واجبا اما ان يصدق على السالبة او الموجبة فاذن قولنا ممكن ان يكون واجب ان يصدق عليه قولنا ليس بالضرورة يكون اذ كان يكذب عليه قولنا بالضرورة يكون ولذلك ينعكس هذا حتى يقال كل ممكن ليس بضروري وما ليس بضروري فهو ممكن ولذلك يشبه ان يكون جنس هذا الحد ما يدل عليه لفظ الذي وهو الشيء الذي يشمل الموجود والمعدوم كما قلنا وفصله قولنا ليس بضروري ويكون ما زيد فيه من انه اذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال خاصة من خواص الممكن لا فصلا من فصوله وهذا هو مذهب ابي نصر في هذا الحد ويحتمل ان يكون هذا القول هو الفصل الاخير في الحد ويكون المفهوم من قولنا ليس بضروري اي ما هو غير موجود لكن ليس بالضرورة هو غير موجود بل متى انزل موجودا لم يعرض عنه محال فيكون على هذا جنس الممكن هو المعدوم والفصل الذي يخصه هو اذا وضع موجودا لم يلزم منه محال وهذا هو مذهب جل المفسرين من المشائيين ومما يخص المقدمات

الممكنة ان الموجبة منها يلزم السالبة والسالبة يلزم الموجبة اعني السالبة الممكنة لا السالبة الممكنة وهي تجب الامكان وتسلب الوجود لا التي تسلب الامكان لان تلك هي المناقضة للممكنة على ما تبين في باري ارمينياس وذلك انه يلزم قولنا ممكن ان يكون قولنا ممكن ان لا يكون اذ كانت هذه هي طبيعة الممكن اعني انه يتهيأ ان يوجد الشيء وان لا يوجد وهذا اللزوم موجود في جميع اصناف المتقابلة الموجودة في هذه المادة وذلك انه يلزم قولنا ممكن ان يكون في كل الشيء ممكنا ان لا يكون في شيء منه وقولنا ممكن ان يكون في كله قولنا ممكن ان لا يكون في بعضه وعكس هذين والبرهان على ذلك هو ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود وما ليس بضروري الوجود فيمكن ان لا يوجد فاذن ما يمكن ان يوجد يمكن ان لا يوجد وما يمكن ان لا يوجد يمكن ان يوجد اذ كان ليس بضروري ان لا يوجد وهذه المقدمات التي تعد ههنا سوالب هي في الحقيقة موجبات معدولة على ما تبين في باري ارمينياس اذ كان حرف لا لا يقترن فيها بالجهة وانما يقترن بالكلمة الوجودية وذلك مثل ما يقترن بالموضوع في القضايا التي ليست بذات جهة والممكن يقال على ثلثة اضرب احدها الممكن على الاكثر مثل ان يشيب الانسان في سن الشيخوخة وينمو في سن الشباب والثاني الممكن على الاقل وهو الذي يقابل الممكن على الاكثر مثل ان لا يشيب الانسان في سن الاكتهال ولا ينمو في سن الشباب والثالث الممكن على التساوي وهو الذي يمكن ان يكون وان لا يكون على التساوي مثل تمزق هذا الثوب او لا تمزقه فاما الممكن الذي على التساوي فانه يلزم الموجبة منه السالبة والسالبة منه الموجبة على التساوي واما على الاكثر فانه يلزم الموجبة منه السالبة والسالبة منه الموجبة على الاقل واما الذي على الاقل فانه يلزم الموجبة منه السالبة والسالبة منه الموجبة على الاكثر وذلك انه ان كان يمكن ان يشيب الانسان على الاكثر في سن الاكتهال فيمكن ان لا يشيب على الاقل والممكن الذي على الاقل وعلى التساوي فليس يستعمله صناعة البرهان وقد يستعمله صنائع كثيرة مثل الخطابة فانها قد تستعمل الممكن على التساوي واما الزجر والتكهن فانها قد تستعمل الذي على الاقل والغرض ههنا انما هو القول في تعريف متى يكون قياس ومتى لا يكون

[margin, red:] [illegible]

[margin:] [illegible]

من المقدمات الممكنة باطلاق اى من جهة ما هى ممكنة سواء كانت فى الاكثر او فى الاقل على التساوى
او فى الاقل اذ كان هذا الكتاب انما ينظر فيه فى صورة القياس لا فى مادته واذ قد تقرر
هذا فلنقل فى المقاييس التى يأتلف من المقدمات الممكنة فى الشكل الاول ولنبدأ من هذه
اولا بالصرفة ثم بالمختلطة فنقول ان عدد المقاييس الكاملة المنتجة فى هذه المادة
هى باعيانها عدد المقاييس المنتجة فى المادة المطلقة والضرورية وذلك انه ان كان ما هو
ج فهو ب بامكان وكل ما هو ب فهو ا بامكان فواجب ان ينتج كل ج هو ا بامكان
وذلك بين ايضا من معنى المقول على الكل والمسلوب عن الكل وذلك ان معنى قولنا
كل ب ا بامكان اى كل ما يوصف بب بامكان او بالفعل اى كل ما هو ب بالفعل
او بالقوة فانه ا بامكان اى فان ا محمولة عليه بامكان فاذا وضعنا ان ج موصوفة
بب بامكان فيجب ان ينتج ج هى ا بامكان وكذلك ان كانت المقدمة الكبرى كلية
سالبة والصغرى موجبة كلية مثل قولنا كل ج هو ب بامكان ولا شىء من ب هو ا
بامكان يجب ايضا من جهة ان ج جزء بامكان لب ان ينتج ا مسلوبة عن كل ج
بامكان واما اذا كانت الموجبتين من المقدمتين الكليتين الكبرى والسالبة
الصغرى فانه لا ينتج قياس اذ كان لا يوجد فيها شرط المقول على الكل وهو ان
يلحق الطرف الاصغر متصفا بالاوسط وصف ايجاب على ما قيل واما من جهة لزوم
المقدمة الموجبة فى هذه المادة عن السالبة فقد ينتج قياس الا انه غير تام اذ كان تبين
لشىء زايد على معنى المقول على الكل وهو اللزوم الذى يسميه ارسطو فى هذه المادة
عكسا وذلك انه اذا وضعنا بدل المقدمة السالبة اللازم عنها وهى الموجبة كان
واجبا ان ينتج عن ذلك الصنف الاول فى هذا الشكل وهو الذى ينتج من موجبتين
كليتين واكثر ما ننتفع بمثل هذا القياس اذا كانت السالبة الكلية اقلية فانها
تنعكس الى الاكثرية وهى المستعملة اكثر ذلك وكذلك اذا كانت المقدمتان الكليتان
فى هذا الشكل سالبتين فلن ينتج قياس تام اذ كان ليس يوجد فيها معنى المقول
على الكل وقد ينتج قياس غير تام اذا عكست السالبتين الى الموجبتين اللازمة
او عكسنا السالبة الصغرى الى الموجبة اللازمة لها واكثر ما ننتفع بهذا العكس اذا كانت
السالبة اقلية فان امثال هذه المقاييس هى نافعة فى الجدل وهى حيلة جيدة

فى تلك الصناعة وذلك ان السائل قد يقصد ان يستسلم مقدمات موجبة اكثرية
لينتج منها موجبة اكثرية فيجاب بان هو صرح بالسؤال عن المقدمات التى ينتج له تلك
النتيجة ان لا يسلمها له المجيب فيسئل عن سالبتها الاقلية فلا يشعر المجيب بما يلزم
عن ذلك فيسلمها واما اذا كانت احدى المقدمتين فى هذه المادة كلية والثانية جزئية
وكانت الكلية هى الكبرى والصغرى هى الجزئية فانه اذا كانت الصغرى موجبة ينتج
قياس تام كانت الكلية الكبرى سالبة او موجبة وذلك بين من معنى المقول على
الكل واما اذا كانت الصغرى سالبة فانه لا ينتج قياس تام لكن ينتج غير تام
اذا عكست الصغرى الى الموجبة اللازمة عنها واما اذا كانت المقدمة الكبرى
جزئية والصغرى كلية فانه لا ينتج منه قياس لا تام ولا غير تام موجبتين كانتا
معا او سالبتين او احديهما موجبة والاخرى سالبة وذلك انه لا يوجد فيها معنى
المقول على الكل لا بانعكاس ولا من نفس المقدمات وذلك انه اذا قلنا كل ج
هو ب وبعض ب هو ا لم يمتنع ان يكون ج داخلة تحت النقيض الذى تنفصل به ب على
ا اعنى الذى يسلب عنه ا سلبا ضروريا فلا يلزم لذلك ان ينتج كل ج هو ا بامكان ولا
ان لا يكون فى شىء منها بامكان لانه اذا لم يكن كل ج ا بامكان فليس يصدق كل ج ليس
هو ا بامكان وكذلك اذا لم يصدق ايضا ان ينتج بعض ج هو ا بامكان فلن يصدق ايضا
ان بعض ج ليس هو ا بامكان وقد تبين فى جميع هذه الاصناف انها غير منتجة
جزئيتين كانتا معا او الكبرى جزئية والصغرى كلية من الحدود لانها تنتج الموجب
تارة والسالب تارة لمعنى السالب الضرورى والموجب الضرورى فالحدود
التى ينتج الموجب مثل الانسان والابيض والحى وذلك ان بعض الناس ابيض
بامكان وبعض الابيض حى بامكان وبعض الناس وهى النتيجة حى بالضرورة
والتى ينتج السالب الثوب والابيض والحى وذلك ان بعض الثياب ابيض
بامكان وبعض الابيض حى بامكان ولا ثوب واحد حى وهى النتيجة وكذلك
يعرض متى اخذنا الصغرى كلية مثل ان نقول كل انسان ممكن ان يكون ابيض
وبعض الابيض ممكن ان يكون حيا فكل انسان حى وكل ثوب ممكن ان يكون

ابيض وبعض الابيض حي بامكان ولا شيء واحد حي وهي النتيجة وكون الحدود الماخوذة
في هذا التاليف ينتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية يدل على ان هذا التاليف
ليس بقياس اصلا لان النتيجة من النتايج من اي مادة كانت اعني مطلقة كانت او
ضرورية او ممكنة وذلك ان باستنتاجه السالب الضروري تارة والموجب الضروري
تارة يدل على انه ليس ينتج نتيجة واحدة ضرورية ولكونه ينتج الضرورية يدل
على انه ليس ينتج نتيجة لا مطلقة ولا ممكنة لان المطلقة والممكنة ليست بضرورية
فتلك المقاييس المنتجة في هذا الشكل في هذه المادة ثمانية اصناف اذا لم يعد المهملة
غير الجزئية اربعة تامة وهي التي ينتج في المواد الاخر واربعة غير تامة وهي الخاصة
بهذه المادة وما يقوله ثامسطيوس في ان هذه الاربعة الغير التامة لا غناء
لها اصلا لانه ان كانت السوالب التي وضعت او الاكثرية انعكست الى
الاقلية وتلك لا تستعمل في صناعة اصلا وان كانت اقلية فتلك مقدمات
غير مشمول عنها في صناعة من الصنايع التي تضع المقدمات بالسوال ولا موضوعة
ايضا ابتداء في الصنايع التي لا يستعمل للسوال فهو قول باطل لانا قد بينا القصد
الذي يستعمل وينتفع بها في صناعة الجدل هذا ان سلمنا ان المقدمات الاقلية
لا يستعملها صناعة فانه يشبه ان يكون الفحص عن هذه الطبيعة يحتاج الى استعمالها
وذلك هو صاحب العلم الالهي **تاليف الممكن والوجودي** في الشكل الاول
ونقول انه اذا كانت احدى المقدمتين مطلقة والثانية ممكنة فان كانت المقدمة
الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة فان اصناف المقاييس التي توجد في هذا
التركيب تامة اي بينة الانتاج بحسب المقول على الكل وهي اربعة اصناف
اعني الاربعة التي ينتج الموجب الكلي والسالب الكلي والجزئي السالب الجزئي
الموجب وتكون نتايجها ممكنة حقيقية واما اذا كانت الكبرى هي الوجودية
والصغرى هي الممكنة فان المقاييس المنتجة في هذا النوع من الاختلاط تكون في
هذا الشكل غير تامة وتكون النتيجة الموجبة منها ممكنة كانت او جزئية والسالبة
اما ممكنة واما ضرورية جزئية كانت او كلية فلنكن اولا الكبرى هي الممكنة

الذي جر

كلية جر

والصغرى

والصغرى هي المطلقة ولنكونا كليتين فاقول انهما ينتجان نتيجة ممكنة مثال ذلك ان
يكون كل ج ب بالفعل وكل ما هو ب فهو ا بامكان فهذا ينتج ان كل ج هو ا بامكان
وذلك ان معنى قولنا كل ما هو ب فهو ا بامكان اي كل ما هو ب بالقوة او بالفعل
فهو ا بامكان وذلك ان هذا هو شرط المقول على الكل الماخوذ في الكبرى الوجودية
او الاضطرارية وذلك انه متى قلنا ان كل ب هو ا بالفعل او بالضرورة فهو بين ان
في كثير من المواد انما يصدق هذه المقدمات على كل ما هو بالفعل فقط مثل قولنا
كل انسان يمشي وكل انسان ناطق فان هاتين المقدمتين انما يصدقان
على ما هو انسان بالفعل لا على ما هو انسان بالقوة وفي كثير منها يصدق على الامرين
جميعا اعني على كل ما هو بالقوة وما هو بالفعل وبخاصة الضرورية مثل قولنا
كل متحرك جسم فانه يصدق على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة واذا كان الامر
كذلك فالعام في كل مادة في هاتين المقدمتين اعني الضرورية والمطلقة انما هو ان
ان يكون المحمول موجودا لما هو بالفعل الحد الاوسط اعني ان يكون ا موجودة بالفعل
او بالفعل لكل ما هو ب بالفعل وكذلك ما يقول ارسطو في هذا الاختلاط انه متى كانت الكبرى
مطلقة والصغرى ممكنة ان القياسات تكون غير تامة لان الصغرى اذا كانت ممكنة
والكبرى مطلقة او ضرورية لم يتضمنها شرط المقول على الكل العام في كل مادة فوجب
ان يتحفظ ما ينتج بحسب بعض المواد كما يتحفظ انتاج الموجبتين في الشكل الثاني
وان كانت قد ينتج في بعض المواد واما المقدمة الممكنة الكبرى فالامر فيها بخلاف
ذلك اعني انه في كل مادة يصدق فيها ان ا مقولة بامكان على ما هو ب بالقوة او
بالفعل وذلك ان قولنا كل ما هو انسان فهو ممكن ان يمشي يصدق على كل ما هو
انسان بالقوة وانسان بالفعل وكذلك الامر في سائر المواد وهذا امر ظاهر بنفسه
من استقراء المواد ولا ادري كيف خفي هذا على المفسرين والامر في ذلك في غاية
البيان واذ قد تقرر هذا فنقول انه متى كان معنى قولنا ان كل ما هو ب فهو ا
بامكان اي ان كل ما هو ب بالفعل وبالقوة ان ا محمولة عليه بامكان ثم وضعنا
ان ج هو ب بالفعل فظاهر ان ا تكون مقولة على ج بامكان وكذلك يتبين الامر متى
كانت الكلية الممكنة الكبرى سالبة والصغرى المطلقة موجبة كلية ان النتيجة تكون

وليس يلزم التاليف مقولا على الكل الا ان القول
هو الذي يوجد دائما في كل مادة من ان لنفس
بعينه فنقول ابو نصر انه قد يوجد فيها انه
مقول على الكل لا لمعنى
ويجب ان ينتج الى ان وصف العقد اي له
بالفعل فقط والقايل الى انه
بالامكان فقط يريد الفاضل
ان يشير الى ان ليس كل واحد
كليا بل تارة هذا واخرى
سمع من مولانا رجب على

سالبة ممكنة من معنى المقول على الكل بعينه المشترط في المقدمة الكبرى السالبة الممكنة وذلك
ان معنى قولنا انه ولا شيء من ب هو آ بامكان اي ولا شيء مما هو ب بالقوة كان او بالفعل
هو آ بامكان ثم نضع ان ج هو ب بالفعل فيجب ان يلزم ج ليس شيء منه آ بامكان
واما اذا كانت الكبرى من المطلقة والصغرى من الممكنة فانه لا يلزم قياس تام لان
شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة كما قلنا هو ان يلزم على اشياء موجودة
بالفعل لا بالقوة فمتى وضعنا ان كل ب هو آ بالفعل فهو آ بالفعل واضفنا
الى ذلك ان ج هو ب بالامكان فبيّن ان ج ليست داخلة تحت شرط المقول
على الكل وان هذا النوع من المقاييس غير بيّن الانتاج بنفسه عن المقدمات انفسها
بل من شيء اخر ولكنه هو ماخوذ من المقدمات الموضوعة فيه وهذا هو شرط القياس
الغير الكاملة فلذلك ما قال ارسطو في اصناف المقاييس التي يلزم الكبرى فيها في هذا
الاختلاط مطلقة والصغرى ممكنة انها مقاييس غير تامة ورام بيانها بالخلف وهو
يفتقر لبيان انتاج هذه المقاييس الغير التامة ان الكذب المحال ليس يلزم عن
الكذب الممكن وهو ايضا يفتقر اولا لبيان هذا المعنى انه متى كان شيئان يلزم وجود
احدهما عن الاخر مثل لزوم النتيجة عن القياس عن المقدمات يجب ضرورة متى وجدت المقدمات
ان يوجد النتيجة فانه يلزم في ذلك الشيئين اذا وجد الاول منهما بالضرورة الذي هو
متبوع فان الثاني يوجد الذي هو تابع بالضرورة واذا وجد الاول بامكان فان
اللازم يوجد ايضا بامكان اعني بالامكان العام وهو الذي يقابل الممتنع مثال
ذلك انه اذا فرضنا انه متى كانت آ موجودة فان ب يلزم موجودة بالذات عن
وجود آ ولتوهمنا بدل آ مثلا القياس المنتج وبدل ب النتيجة فاقول انه متى كان
وجود آ ضروريا كان وجود ب ضروريا ومتى كان وجود ب ممكنا فليكن اولا
ممكنة فاقول ان ب اللازم وجودها عن وجود آ يلزم ممكنة برهان ذلك انه ان
كانت ب غير ممكنة واعني ههنا بغير الممكن رفع جميع المعاني التي يدل عليها اسم
الممكن وهو السلب الذي يصدق على الممتنع وكان الممكن في وقت ما هو ممكن هو
الذي يجوز ان يخرج الى الفعل فان آ اذا فرضناها ممكنة و ب غير ممكنة فانه قد

ركل ما هو ب بالفعل صح

والممكن هو الذي لا يجوز ان يخرج الى الفعل صح

يمكن ان يوجد آ ويخرج الى الفعل من غير ان يوجد ب وقد كنا وضعنا انه اذا وجدت آ وجد ب
فيجب ان يلزم ب موجودة وغير موجودة معا وهذا خلف لا يمكن فاذن واجب متى كانت آ ممكنة ان
يلزم ب ممكنة اعني اي نوع اتفق مما يقع عليه اسم الممكن واذا تقرر هذا فاقول انه ليس يلزم
عن الكذب الممكن كذب مستحيل ومثال ذلك انا اذا فرضنا وجودا كاذبا ممكنا وهو الممكن الذي لم يزل
موجودا في الوقت الذي غير موجود فاقول ان وجود ب يلزم كاذبا ممكنا لا كاذبا ممتنعا
وهو الدائم الكذب ومثال ذلك ان يلزم مقدمات القياس او احديهما كاذبة فانه ليس
يمكن ان يلزم النتيجة كاذبة مستحيلة وذلك انه آ اذا كانت كاذبة فهي في وقت كونها ممكنة
حقيقية وقد كنا فرضنا انه اذا كانت ممكنة حقيقية ان ب يلزم ممكنة والممكن ليس بكاذب
مستحيل فاذا كانت ب كاذبة مستحيلة فيلزم ب ممكنة وغير ممكنة معا وذلك خلف لا يمكن
فاذن متى كانت احدى مقدمات القياس او كلتاهما كاذبة ممكنة فليس يلزم النتيجة كاذبة مستحيلة بل كاذبة
ممكنة فاذا تقرر هذا فلنضع مقدمتين كليتين كبراهما موجبة مطلقة وصغراهما موجبة
ممكنة مثل ان يلزم كل ج هو ب بامكان وكل ب هو آ بالفعل فاقول ان هذا التاليف ينتج
دائما ان ج ممكنة ان يلزم آ برهان ذلك انه ان لم يكن كل ج ممكنة ان يلزم آ فليكن نقيضها وهي
قولنا ليس يمكن ان يلزم كل ج آ ونضعنا ان كل ج ممكنة ان يلزم ب فاذا انزلنا هذه المقدمة
موجودة بالفعل وهو ان كل ج هو ب بالفعل كانت كذبا غير محال فاذا اضفناها الى اللازم
عن قولنا ليس يمكن ان يلزم كل ج آ انتج لنا في الشكل الثالث ان بعض ب ليس آ بالضرورة فيلزم
معنا في الشكل الثالث مقدمتان احديهما وجودية موجبة والثانية سالبة ضرورية جزئية
فهي ينتج ضرورة سالبة ضرورية جزئية على ما تقدم وهو بعض ب ليس آ بالضرورة لكن قد كان
موضوعا لنا ان كل ب هو آ بالفعل وهو نقيض النتيجة فالكذب المحال انما لزم عن
المقدمة التي اضفناها الى المقدمة الكاذبة الممكنة فهي قولنا ليس يمكن كل ج هو آ بالضرورة
او كان الكاذب الممكن الملزوم منه كاذب مستحيل على ما تبين وما لزم عنه محال فهو محال
واذا كذب قولنا بعض ج ليس آ بالضرورة اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يلزم كل ج آ
فقولنا ليس يمكن كل ج آ كاذب فاذا كان هذا كاذبا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا
كل ج ممكنة ان يلزم آ فقد تبين من هذا ان نتيجة هذا القياس هي ممكنة وانما يعرض لهذا
التاليف ان يلزم منتجا لهذه الجهة اعني ان لا ينتج مرة الايجاب الضروري ومرة السلب

ممكنة حقيقية صح

بل كاذبة مستحيلة صح

ان يلزم

ان يلزم

الضروري كالحال في المقاييس الغير المنتجة متى اخذت المطلقة الحقيقية وهي التي يصح فيها
الحمل الكلي المطلق اعني الذي يشهد بالحس وجود المحمول فيها لجميع الموضوع وفي جميع
الزمان او في اكثره وهذه هي المقدمات التي تنشأ عن الاستقراء التي تستوفى فيه جميع الجزئيات
مثل ان كل غراب اسود وكل ثلج ابيض والفرق بينها وبين الضرورية ان هذه يخطر بالبال
امكان عدمها في الاقل من الزمان المستقبل والضرورية لا يخطر ذلك فيها بالبال لان
الذهن يشعر فيها بالنسبة الذاتية التي بين المحمول والموضوع ومن هذه المطلقة كان يقول
ارسطو يعمل اكثر المقاييس واما المطلقة التي يوجد في الاقل من الزمان مثل ان كل متحرك
انسان فهو بين انه لا يعمل منها قياس وبخاصة مع الممكنة كما لا يعمل في الممكنة الا قليلا قياس
وهذه المطلقة اعني التي لا يصح الحمل الكلي الا في اقل الزمان متى جعلت الصغرى والكبرى ممكنة
فانما توجد مرة ينتج الموجب ومرة ينتج السالب والسبب في ذلك ان هذه المطلقة انما تصدق
الكلية منها في الزمان الحاضر والمقدمة الصغرى من جهة ما هي ممكنة ليست بمنطوية تحت
الكبرى اذ كان الممكن هو الموجود في الزمان المستقبل فهذا هو عندي معنى ما قاله ارسطو ان
بعض المقدمات الكلية المأخوذة صادقة على الازمنة الثلثة لا كما ظنه ابو نصر من ان هذه
الوصية هي في معنى المقول على الكل فانه ليس يمكن ان يوجد المقول على الكل في المقدمة الكبرى
الوجودية الحقيقية عاما في الازمنة الثلثة الا في بعض المواد وهي التي يصدق انها موجودة فيها
بالفعل لكل ما هو بالقوة او بالفعل واذا وجد الامر بهذه الصفة فالتاليف من ذلك يلزم
منتجا بحسب المقول على الكل لان ارسطو صرح انه لا يستعمل المقدمات المطلقة الا
في هذه المادة فما باله قد قال انها غير منتجة بحسب المقول على الكل اعني المطلقة اذا
اختلطت مع الممكنة وبين انتاجها بالخلف وما باله قد قال فيها انها تنتج الموجب
مرة والسالب اخرى فاذن وجب ان يكون هذه المطلقة هي غير المطلقة التي بين انها
تنتج بطريق الخلف وبين السبب في اضرابه عن المنتج بحسب المقول على الكل العام صدقه
في بعض المواد لا في كلها وليس هذه الوصية الخ مما نفهم منها ان المقدمة الوجودية
عنده هي التي تشمل الضروري والممكن كما فهم ذلك عنه ثامسطيوس فان هذه المقدمة
اعني المطلقة التي بهذه الصفة ليس لها وجود خارج الذهن والقصد هنا انما هو احصاء

جهات

جهات المقدمات المطابقة للاصناف الوجود او للمعارف الاول فاما ان كان قصد
ارسطو بالجهات احصاء فصول المقدمات من جهة الوجود والمعرفة فليس ينتفع بالمطلقة
على راي ثاوفرسطس وثامسطيوس وان كان اراد احصائها من جهة المعارف الاولى التي لنا
بالطبع فقد ينتفع بها فان كثيرا ما يعلم ان المحمول موجود للموضوع ويجهل هل هو موجود بامكان
او باضطرار ويشبه ان يكون قصد بالمطلقة الامرين جميعا اعني المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة
بحسب الوجود والمعرفة وهي التي حددناها لا التي يذكرها الاسكندر فان تلك لا يأتلف منها
قياس الا بالعرض اي في وقت مخصوص واذا خلطت مع الممكنة فليس يأتلف منها قياس اصلا
اعني ان يكون الصغرى ممكنة فعلى هذا التاليف يرتفع الشكوك الواردة على كلام هذا الرجل
مع انه التاويل الحق اللائق بمذهب هذه الصناعة وارسطو يتبين من الحدود المأخوذة
من المواد انه اذا اخذت في مثل هذا الاختلاط المطلقة الموجودة في الاقل من الزمان بالفعل
انه لا يلزم قياس منتج اصلا لانه ينتج حينا سالبا ضروريا وحينا موجبا ضروريا والحدود التي
تنتج السالب هو الانسان والمتحرك والفرس والاصغر هو الانسان والاوسط هو المتحرك والاكبر
هو الفرس وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون متحركا وكل متحرك قد يكون في وقت ما فرسا اذا
لم يوجد شيء متحرك الا فرس والنتيجة سالبة ضرورية وهي ولا انسان واحد فرس والحدود
التي تنتج الموجب الانسان والمتحرك والحي فان كل انسان يمكن ان يكون متحركا وكل متحرك
في وقت ما قد يكون في وقت ما حيا اذا توهمنا انه لا يتحرك في ذلك الوقت شيء الا الحيوان
والنتيجة موجبة ضرورية وهي ان كل انسان حي واذا كان الامر هكذا فليكن المطلقة المأخوذة
هنا هي التي لا تختص بزمان دون زمان وسواء علم من امرها انها ليست ضرورية او جهل ذلك
فان اكثر المقدمات بهذه هي حالها ولتكن المقدمة الكلية الكبرى سالبة مطلقة والصغرى الكلية
الموجبة ممكنة فاقول انه ينتج سالبة ممكنة باشتراك الاسم اعني التي تقال على الممكن والضرورية
ومعنى قولنا في امثال هذه المقاييس انها منتجة ان ليست ينتج الموجب مرة والسالب مرة بل
انما ينتج اما الموجب فقط واما السالب لكن السالب والموجب فيها هو مقول على اكثر من معنى
واحد فهذا هو احد الاسباب التي من اجلها قيل فيها انها غير تامة مثال ذلك قولنا كل ج ممكن ب
بامكان ولا شيء من ب هو ا باطلاق فاقول انه ينتج هذا انه ولا شيء من ج هو ا بامكان مرة

يلزم النتيجة ولا شيء من ج هو ا بالضرورة مرة يلزم ولا شيء من ج هو ا فليكن نقيضه هو الصادق وهو انه
ليس يمكن ان يلزم ولا شيء من ج هو واذا لم يكن ان يلزم ولا شيء من ج هو ا فبعض ج هو ا بالضرورة
وذلك بين اللزوم بنفسه فاذا كان معنا ان بعض ج هو ا بالضرورة وان كل ج هو ب بالفعل
وذلك بنقل المقدمة الممكنة في هذا الشكل الى الوجودية كان معنا قياس في الشكل الثالث
من مقدمتين موجبتين احديهما جزئية ضرورية كبرى والثانية كلية مطلقة صغرى وقد تبين
ان هذا قد ينتج جزئية ضرورية بالافتراض وذلك انه يرجع من موجبتين كليتين في الشكل
الثالث كبراهما ضرورية وهي ان بعض ب هو ا باضطرار وقد كان موضوعا لنا في القياس
انه ولا شيء من ب ا بنفسه لا يمكن فالخلف لم يلزم عن الكذب الممكن وانما لزم عن وضعنا ان
بعض ج ا بالضرورة لكن اذا كذب هذا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا ليس بالضرورة ج هو ا وهذا
يصدق معه ان يلزم ج ليس ا بالامكان وليس ا بالضرورة فلذلك يلزم نتيجة هذا القياس مرة
سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة وقد تبين هذا المعنى في الحدود فليكن بدل ج انسان
وبدل ب منكر وبدل ا غراب فتاتلف هكذا كل انسان يمكن ان يلزم منكرا ولا منكر واحد
غراب ينتج ولا انسان واحد غراب وهي سالبة ضرورية وليكن ج ايضا انسانا وب عالما
وا متحركا فياتلف القياس هكذا كل انسان يمكن ان يلزم عالما ولا عالم واحد متحرك لعلمه
فيلزم النتيجة كل انسان يمكن ان لا يلزم متحركا بالعلم وهي سالبة ممكنة وينبغي اذا اريد ان يحصل
من هذا يقين او ما يقارب اليقين ان يستقرئ الامر في هذا التاليف في اكثر من مادة
واحدة فانه سيوجد الامر فيه هكذا اعني انه ينتج مرة سالبة ممكنة فان كانت الصغرى في
هذا الشكل سالبة ممكنة فانه لا يلزم قياس تام اذ كان من شرط الانتاج في هذا الشكل ان
يلزم الصغرى موجبة لكن اذا عكست السالبة الممكنة الى موجبة ممكنة كان القياس الذي
يقع وكذلك يعرض متى كانت المقدمتان في هذا الاختلاط سالبتين وكانت الصغرى
هي الممكنة اعني انه لا ينتج شيئا حتى يعكس الممكنة الى موجبة فان كانت الصغرى في هذا
الشكل سالبة مطلقة فانه لن يلزم قياس منتج كانت الكبرى سالبة ممكنة او موجبة ممكنة
والحدود التي ينتج الموجب الضروري هي الثلج والحي والابيض وذلك انه ولا ثلج واحد

حي وكل حي يمكن ان يلزم ابيض والنتيجة كل ثلج ابيض وهي موجبة ضرورية والحدود التي ينتج السالب
هي القار والحي والابيض وذلك ان كل قار ليس بحي وكل حي يمكن ان يلزم ابيض والنتيجة ولا
قار واحد يمكن ان يلزم ابيض وهي سالبة ضرورية فقد تبين اذا كانت المقدمتان كليتين
في هذا الاختلاط متى يلزم قياس منتج ومتى لا يلزم واذا كان فما منه تام وما منه غير تام وتبين
ان يلزم بين الانتاج ما يلزم من غير التام بقياس الخلف وما يلزم بينا بالانعكاس فاما اذا
كانت احدى المقدمتين من هذا الاختلاط والاخرى جزئية وكانت المقدمة الكبرى ممكنة
كلية سالبة كانت او موجبة والصغرى الجزئية موجبة فانه يلزم قياس تام على نحو ما كان الامر اذا
المقدمتان كليتين وكانت الكبرى ممكنة والصغرى مطلقة ويلزم جهة النتيجة هي جهة تلك
النتيجة بعينها اعني ممكنة الا ان هذه جزئية وتلك كلية وذلك بين من معنى المقول على الكل
كما كان الامر في تلك فان كانت المقدمة الكبرى كلية ومطلقة غير ممكنة وكانت المقدمة الصغرى
جزئية ممكنة كانت المقدمتان موجبتين او احديهما موجبة والاخرى سالبة فانه يلزم عن ذلك
قياس منتج غير تام فمنهما ما يتبين بالخلف وهي نظيرها بان بالخلف في هذا الاختلاط الذي فيه المقدمتان
كليتان ومنها ما يتبين بالعكس وهي متى كانت الصغرى الجزئية سالبة ممكنة وكالحال فيها اذا كانت
سالبة كلية واما اذا كانت الصغرى سالبة مطلقة فانه لن يلزم قياس والحدود التي ينتج الموجب
هي الثلج والحي والابيض وذلك ان بعض الثلج ليس بحي وكل حي يمكن ان يلزم ابيض والنتيجة
بعض الثلج ابيض والتي ينتج السالب فالقار والحي والابيض وذلك ان بعض القار ليس بحي
وكل حي يمكن ان يلزم ابيض والنتيجة بعض القار ليس بابيض وهي سالبة ضرورية جزئية واذا
اخذت هذه الحدود مهملة قامت مقام الحدود ولم يوهم ما توهم الجزئية في مثل قولنا بعض الثلج
ليس بحي ان بعض الثلج حي وهذا شيء ينبغي ان يعتمد في الحدود التي يوخذ عامة للجزئية والمهملة
فان كانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى سالبة كانت او موجبة ممكنة او مطلقة
فانه ليس يلزم من ذلك قياس وكذلك اذا كانت المقدمتان جزئيتين او مهملتين فانه لا يلزم
قياس كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى هي الممكنة او بالعكس والبرهان على ذلك هو البرهان
المتقدم على هذه الاصناف في المواد الغير المختلطة والحدود التي ينتج الموجبة الضرورية في هذه اذا
كانت الكبرى جزئية الانسان والابيض والحي والاصغر هو الانسان والابيض الاوسط والحي

الاكبر والتي ينتج السالبة الثوب والحي والان فقد تبين من هذا اما المنتج من هذا النوع من
الاختلاط في هذا الشكل عن الاول وما غير المنتج وما كان من المنتج تاما وما لم يكن تاما
واذا كانت احدى مقدمتي القياس

ممكنة والثانية اضطرارية فان انواع المقاييس المنتجة بلغت على عدد المقاييس المنتجة في المختلط من
الممكنة والوجودية التامة منها وغير تامة والتامة ههنا اذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة
كما كانت هنالك وغير التامة اذا كانت الكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة واما النتائج
منها فانه اذا كانت المقدمتان موجبتين ممكنة تامة كانت المقاييس او غير تامة كلية
كانت النتائج او جزئية واما اذا كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وكانت
الموجبة اضطرارية والسالبة ممكنة فانه النتيجة مرة سالبة ممكنة ومرة سالبة مطلقة كما انه
اذا كانت السالبة في اختلاط الممكنة والوجودية وجودية كانت النتيجة مرة سالبة ضرورية
ومرة سالبة وهذا كله سواء كانت المقدمتان كليتين او احديهما كلية والاخرى جزئية
اعني اذا كانت الكلية هي الكبرى والجزئية هي الصغرى فانه اذا كانت الجزئية هي الكبرى
لم يكن منتجا اصلا ولم يقل ان ههنا قياسا لم ينتج ضرورية لان ذلك جزئي وبعض المواد
وان كان يوجد قياس ينتج سالبة الاضطرار فان سالبة الاضطرار كانه لم يقل ان ههنا قياسا
ينتج موجبة ضرورية فان ذلك ايضا جزئي وفي بعض المواد كالحال في انتاج الشكل الثاني موجبة
فلتكن المقدمتان موجبتين كليتين ولتكن الكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة
فاقول انه ينتج نتيجة ممكنة لا ضرورية وان القياس في ذلك غير تام مثال ذلك قولنا
كل ج ب بامكان وكل ب ا بالضرورة فاقول ان النتيجة هي كل ج هو ا بامكان وانه قياس
غير تام لان شرط المقول على الكل في المقدمة الضرورية ان يكون المحمول على ما هو ب
بالفعل لا بالقوة فاما ما تبين ان النتيجة ممكنة فبقياس الخلف على النحو الذي بان في نظير
هذا من الاختلاط الاخر وذلك بان ناخذ نقيض النتيجة وهي سالبة ضرورية لان غير الممكن
يصدق على السالبة الضرورية ونضيف اليها المقدمة الممكنة من القياس وهي الصغرى
بعد ان ننقلها الى الوجود فيلزم عنه نقيض المقدمة الكبرى وهي السالبة الضرورية لان

الكبرى كانت موجبة ضرورية فاما اذا كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى الضرورية فانه يلزم
في ذلك قياس تام وذلك بين من معنى المقول على الكل على ما تقدم ويلزم النتيجة ممكنة فان
كانت احدى المقدمتين الكليتين موجبة والاخرى سالبة وكانت السالبة اضطرارية وكبرى
وصغرى ممكنة فانه يلزم قياس منتج ينتج نتيجتين احديهما سالبة مطلقة والثانية سالبة ممكنة
ولم يقل انه ينتج سالبة ضرورية اذ كان ذلك انما يكون اذا كان الطرف الاصغر داخلا بالفعل
او بالقوة تحت الاوسط وذلك لا يصدق الا في بعض المواد ولكن يتبين ايضا بقياس الخلف انه
ينتج نتيجة مطلقة سالبة وممكنة فليكن معنا ان كل ج هو ب بامكان وانه لا شيء من ب هو ا بالضرورة
فاقول انه ينتج ولا شيء من ج هو ا بالفعل او بامكان برهان ذلك انه ان لم يكن هذه النتيجة صادقة
فليكن نقيضها هو الصادق وهو ان بعض ج هو ا باضطرار وذلك ان هذه هي المناقضة في الكيفية
والكمية والجهة ولنضف اليها المقدمة السالبة الكلية الضرورية من القياس وهو انه ليس
ولا شيء من ب هو ا فينتج في الشكل الثاني ان ب غير ممكنة ان يلزم بعض ج وقد كان موضوعا ان كل ج هو
ب بامكان هذا لا يمكن واذا كذبت الموجبة الضرورية صدق نقيضها وهي السالبة المطلقة فاذا
صدقت السالبة الوجودية امكن ان يصدق معها السالبة الممكنة اذ المطلق ممكن الوجود
فان كانت المقدمة الكبرى سالبة ممكنة والصغرى موجبة اضطرارية فانه يلزم قياس تام ويلزم
النتيجة ممكنة على ما تبين من معنى المقول على الكل وارسطو يقول انه ليس يمكن ان تبين
بقياس الخلف انه ينتج مطلقة فان كانت المقدمة السالبة صغرى وكانت ممكنة فانه لا يلزم
قياس تام لكن قياس غير تام بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة على ما تقدم فان كانت
الصغرى السالبة اضطرارية لم يكن قياس ولا اذا كانتا جميعا سالبتين وكانت الصغرى
هي الاضطرارية والحدود التي تنتج الموجب الثلج والحار والابيض وذلك انه ولا ثلج واحد
حار والحار ابيض بامكان والنتيجة موجبة ضرورية وهي ان كل ثلج ابيض والحدود التي تنتج
السالبة القار والحار والابيض وذلك ان النتيجة ولا قار واحد ابيض وهي سالبة وكذا اذا
اخذناها سالبتين وذلك ان القار ليس بحار والحار ليس بابيض ايضا والقار ليس بابيض
وايضا فان الثلج ليس بحار والحار ليس بابيض بامكان والثلج ابيض واما اذا كانت احدى
المقدمتين جزئية وكانت الكبرى سالبة كليتين ضرورية وسالبة فان النتيجة يكون

سالبة مطلقة وسالبة ممكنة كما كانت الحال اذا كانت كليتين الكبرى سالبة ويتبين ذلك
بالخلف كما بان ذلك في الكليتين واما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة ضرورية وكانت الكبرى
سالبة ممكنة فان النتيجة تكون ممكنة جزئية وذلك بين من معنى المقول على الكل واما اذا كانتا
موجبتين معا وكانت الكبرى كلية وضرورية فان النتيجة تكون ممكنة والبرهان على ذلك هو البرهان
الذي تقدم اذا كانتا معا كليتين فان كانت المقدمة الكبرى الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى
وكانت الجزئية اضطرارية والكلية ممكنة موجبة كانت او سالبة فانه لا يكون قياس والحدود
التي تنتج الموجب الانسان والابيض والحي وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض
الابيض ليس بحي والانسان حي بالضرورة واما الحدود التي تنتج السالب فالثوب والابيض
والحي وذلك ان الثوب يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس بحي والثوب ليس بحي
وايضا فان الثوب يمكن ان لا يكون ابيض وبعض الابيض حي والثوب لا يمكن ان يكون
حيا سواء كانت الصغرى سالبة او موجبة اذا كانت كلية وممكنة فانها غير منتجة وكذلك اذا كانت
الصغرى كلية اضطرارية سالبة كانت او موجبة والكبرى ممكنة جزئية فانه لا ينتج اصلا والحدود
التي تنتج الموجب اذا كانت سالبة الغراب والابيض والحي وذلك ان الغراب ليس بابيض
بالضرورة وبعض الابيض حي لا مكان فالغراب حي بالضرورة وهي النتيجة واما الحدود التي تنتج السالب
فالقار والحي والابيض وذلك ان القار ليس بابيض وبعض الابيض حي والقار ليس بحي
واما الحدود التي تنتج الموجب اذا كانت الصغرى كلية موجبة اضطرارية فمثل القعنس
والابيض والحي وذلك ان كل قعنس ابيض بالضرورة وبعض الابيض حي والنتيجة وكل
قعنس حي وهي ضرورية والتي تنتج السالب فالثلج والابيض والحي وذلك ان الثلج ابيض
وبعض الابيض حي فالثلج ليس بحي بالضرورة وهي النتيجة وكذلك لا يكون قياس في هذا الصنف
ايضا اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين او احديهما مهملة والاخرى جزئية كانت
الكبرى هي الممكنة والصغرى هي الضرورية او بالعكس والحدود التي العامة لهذه الاصناف
كلها اما التي تنتج الموجب فالانسان والابيض والحي واما التي تنتج السالب فالثوب المنتفش
والابيض والحي وتركيبها قريب على تأملها فقد تبين من هذا القول ان اصناف المقاييس

المركبة في هذا الشكل من اختلاط الممكن والمطلق هي مساوية لاصناف المقاييس المركبة من الممكن
والضروري المنتج منها للمنتج وغير المنتج لغير المنتج والمنتج التام للمنتج التام والمنتج غير التام
لغير التام والطريق الذي تبين به غير التام هو فيهما واحد بعينه وتبين ان النتائج هنا في الموجبات
ممكنة وكذلك في السوالب اذا كانت المقدمات الكبرى فيها هي الممكنة واما اذا كانت الضرورية
او الوجودية فانها تكون اما في المختلطة من الممكنة والضرورية فسالبة مطلقة او سالبة ممكنة
القول في تأليف الممكن في الشكل الثالث واذا كانت كلتا المقدمتين ممكنة في الشكل الثالث فانه
لن يكون قياس منتج موجبتين كانتا ام سالبتين ام احديهما موجبة والثانية سالبة كليتين
كانتا او جزئيتين معا واحديهما موجبة كلية والاخرى جزئية واما اذا كانت احديهما مطلقة
والاخرى ممكنة فانه ان كانت الموجبة هي المطلقة والسالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس منتج
واما اذا كانت السالبة المطلقة وكانت كلية فانه يكون قياس منتج ومثل هذا يعرض اذا كانت
احدى المقدمتين ايضا ضرورية والاخرى ممكنة والممكن هاهنا ينبغي ان نفهم في نتائج هذه المقاييس
على نحو ما فهم فيما تقدم وينبغي ان تبين هاهنا اولا ان الكلية السالبة الممكنة لا تنعكس بحسب حقيقة
الكمية والكيفية كما تنعكس السالبة الضرورية والسالبة المطلقة فلنضع ان كل ج يمكن ان لا يكون
شيئا من ا فاقول انه ليس يلزم عن هذا ان يكون كل ا ممكنا ان لا يكون شيئا من ج برهان ذلك
انه ان امكن ذلك فيصدق معها الموجبة الممكنة الكلية من قولنا كل ا يمكن ان يكون ج لان
الموجبات الممكنة ترجع على سوالبها الكلية والجزئية للجزئية وذلك ان قولنا كل ج يمكن
ان يكون ا وقولنا كل ا يمكن ان يكون ج فالموجبة الممكنة الكلية تنعكس كلية وقد تبين انها لا
تنعكس بحسب الامكان وايضا فان كونها لا تنعكس دائما يظهر من المواد وذلك انه اذا كان كل
ج يمكن ان لا يكون شيئا من ا فقد يمكن ان يكون بعض ا ليس هو ج بالضرورة مثال ذلك ان كل انسان
يمكن ان لا يكون ابيض وبعض الابيض ليس هو انسانا بالضرورة مثل الثلج والقعنس واذا امكن ان
ان يكون بعض ا بالضرورة ليس هو ج فليس يصدق مع ذلك ان كل ا يمكن ان لا يكون ج لان
بعضه واجب ضروري ان لا يكون ج وقد يظن ان السالبة الممكنة قد تبين انعكاسها

بطريق الخلف ومثال ذلك ان يقول قائل ان قول القائل كل ا يمكن ان لا يكون شيئا من ب
ينعكس صادقا وهو ان كل ب يمكن ان لا يكون شيئا من ا برهان ذلك انه ان لم يكن صادقا فقولنا
كل ج ب يمكن ان لا يكون ا فنقيضه اذن هو الصادق وهو كل ب غير ممكن ان لا يكون ا وقد
كان قولنا كل ب غير ممكن ان لا يكون ا يلزم ان بعض ب بالضرورة ا وكان هذا قد تبين انه
ينعكس او كانت جزئية ضرورية فبعض ا ب بالضرورة وقد كنا فرضنا ان كل ا ممكن ان لا يكون
هف لا يمكن لكن في القول مغالطة وذلك انه ليس اللازم عن قولنا كل ب غير ممكن ان لا يكون
في شيء من ا قولنا ان بعض ب بالضرورة ا بل وقد يلزم ان بعض ب بالضرورة ليست ا لانه يناقض
قولنا كل ب يمكن ان لا يكون ا قولنا بعض ب بالضرورة ليست ا كما يناقض قولنا بعض ب
بالضرورة ا قولنا كل ب يمكن ان يكون ا ولما كان قولنا ان كل ب يمكن ان يكون ا يلزم ان كل
ب يمكن ان لا يكون ا وكان قولنا كل ب يمكن ان يكون ا يناقضه قولنا كل ب يمكن ان يكون
ا يناقضه قولنا بعض ب بالضرورة ا وبعض ب بالضرورة ليست ا وكل يناقض هاتين الجزئيتين
المعدولة اي السالبة الممكنة وهو قولنا كل ب يمكن ان لا يكون ا والذي يناقض هذا يلزم نقيضه
فاذن قولنا كل ب يمكن ان لا يكون ا يناقضه شيئان احدهما بعض ب بالضرورة ليست ا
والثاني بعض ب بالضرورة هو ا فقولنا في قياس الخلف كل ب غير ممكن ان لا يكون ا قد يلزم
مرة ان بعض ب بالضرورة ا وبعض ب بالضرورة ليست ا فان كان اللازم هو السالبة الجزئية
الضرورية لم يعرض القول المحال لانه ليس ينعكس السالبة الضرورية بل قد يكون كل ا يمكن
ان لا يكون ب وبعض ب ليس بالضرورة ا مثل قولنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض
الابيض ليس هو انسانا بالضرورة مثل الثلج والعقعق فاذ قد تبين ان السوالب الممكنة
لا تنعكس فلنضع مقدمتين كليتين ممكنتين احدهما موجبة والاخرى سالبة في الشكل
الثاني مثل قولنا كل ج هو ب بامكان وكل ا يمكن ان لا يكون ب فاقول ان هذا التاليف
لا ينتج شيئا لانه لا يمكن ان ينعكس السالبة الممكنة كما امكن ذلك في المادة المطلقة والضرورية
ولا بقياس الخلف تبين ايضا انه ينتج قياسا لانه انا اخذنا نقيض النتيجة الموجبة الممكنة

الحقيقية لم يعرض عن ذلك محال او كانتا متلازمتين اعني الموجب الممكنة والممكنة السالبة وكذلك
ان اخذنا النقيض جزئية ضرورية موجبة او سالبة وبالجملة ان كان عن هذا التاليف قياس
فانه انما ينتج بالذات نتيجة ممكنة اذ كانت المقدمتان ممكنتين لا نتيجة مطلقة ولا ضرورية
اذ كان ليس في القياس مقدمة بهذه الصفة فان كان ينتج نتيجة ممكنة فاما ان يكون سالبة
ممكنة واما موجبة ممكنة ويتبين من الحدود انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية
وبكل واحدة من هاتين النتيجتين يبطل ان ينتج سالبة ممكنة او موجبة ممكنة وذلك ان
السالبة الضرورية تناقض الموجبة الممكنة والسالبة الممكنة وكذلك الموجبة الضرورية يناقض كليهما
فالحدود التي ينتج في هذه المادة سالبة الانسان والابيض والفرس والابيض هو الحد
الاوسط والانسان الاصغر وتاليف هكذا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وكل فرس يمكن
ان لا يكون ابيض والنتيجة ولا انسان واحد فرس وهي سالبة ضرورية واذا كانت السالبة
عن ج باضطرار لم يصدق ان كل ا يمكن ان يكون في ج ولا كل ا ممكنة ان لا يكون في بعض ج لانها
تنعكس على الموجبة فمن ههنا تبين ان هذا التاليف ليس ينتج نتيجة ممكنة لا سالبة ولا موجبة
وقد تبين ذلك ايضا من انه ينتج في بعض المواد موجبة ضرورية وليس يمكن ان يصدق معها لا
الموجبة الممكنة ولا السالبة الممكنة وذلك ان مناقضها اي السالبة الممكنة بين بنفسه وما يناقضها
للموجبة الممكنة من اجل لزومها للسالبة الممكنة وكذلك تبين انه لا يكون قياس في هذا الشكل
وان غير مكان السالبة اعني ان جعلت صغرى بعد ان كانت كبرى او بالعكس وكذلك
تبين انه لا يكون قياس وان اخذت كلتا المقدمتين موجبتين [illegible] السالبتين ه
والبرهان على ذلك فهذه الحدود باعيانها ولن يعسر ذلك [illegible]
واذا كانت احدى المقدمتين شكل مطلقة
والاخرى ممكنة وكانت السالبة هي الممكنة وكانتا كليتين فانه لا يكون قياس عن ذلك اصلا كلية كانت
كلتا المقدمتين معا او جزئية والبرهان على ذلك هو البرهان الذي يستعمل اذا كانتا معا
ممكنتين وبتلك الحدود بعينها اعني انه يوجد مرة ينتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية

فان كانت المقدمة السالبة هي المطلقة والموجبة هي الممكنة وكانتا معا كليتين فانه يلزم قياس وذلك
ان السالبة المطلقة تنعكس فيلزم الشكل الاول على ما تقدم وسواء كانت السالبة هي الكبرى او الصغرى
تبين ذلك بعكسين عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما سلف فان كانت كلتاهما اعني كليتين سالبتين
وكانت احديهما ممكنة والاخرى مطلقة فانه يلزم قياس غير تام اذا انعكست السالبة الكلية الى
الموجبة التي تلزمها لانها تكون مؤتلفة من مقدمتين مطلقة سالبة وممكنة موجبة وان كانت كلتا
المقدمتين موجبتين فانه لن يلزم قياس وذلك بين منها انها تنتج مرة موجبة ومرة سالبة
اما الحدود التي تنتج الموجب فهي الانسان والصحة والحي وذلك ان كل انسان يمكن ان يلزم صحيحا
وكل حي هو صحيح وكل انسان حي باضطرار وهي النتيجة اما التي تنتج السالب فالانسان والصحة
والفرس وذلك ان كل انسان يمكن ان يلزم صحيحا وكل فرس هو صحيح والنتيجة ولا انسان واحد
فرس وهي سالبة ضرورية واذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية فانه يعرض في ذلك
مثل ما عرض فيما اذا كانت كليتين معا اعني ان شرط المنتج فيها هو شرط المنتج في ذلك وغير المنتج
فيها هو غير المنتج في هذه وذلك انه تبين كما تبين ذلك اذا كانتا كليتين وبتلك الحدود باعيانها
واما اذا كانت الكلية هي المطلقة وكانت سالبة فانه يلزم قياس بالعكس الى الشكل الاول وان
كانتاهما سالبتين وكانت احديهما مطلقة فانه يلزم قياس ايضا غير تام واذا انعكست السالبة
الممكنة الى الموجبة الممكنة كما تبين فان كانت السالبة المطلقة جزئية فانه لا يلزم قياس موجبة
كانت المقدمة الاخرى ام سالبة وكذلك لا يلزم قياس اذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين
او جزئيتين او احديهما مهملة والثانية جزئية موجبتين كانتا معا ام سالبتين والبرهان
المتقدم وبعينه واحده باعيانها واذا كانت
احدى المقدمتين في هذا الشكل ممكنة والثانية اضطرارية وكانتا كليتين معا وكانت السالبة
هي الضرورية فانه يلزم قياس بعكس السالبة الى الشكل الاول الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه
موجبة ممكنة وقد تبين انه ينتج سالبة مطلقة وممكنة سالبة سواء كانت السالبة الضرورية
هي الكبرى او الصغرى فاما اذا كانت الموجبة هي الضرورية فانه لا يلزم قياس وبيان ذلك

من الحدود ان نفرض الطرف الاصغر انسانا والاوسط ابيض والاكبر قعنس وذلك ان
كل انسان يمكن ان لا يلزم ابيض وكل قعنس فهو ابيض بالضرورة والنتيجة ولا انسان واحد
قعنس وهي سالبة ضرورية وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دائما ممكنة لا موجبة
ولا سالبة وهو بين ايضا انه لا ينتج نتيجة سالبة ضرورية دائما لان الضرورية انما تلزم عن مقدمتين
ضروريتين او عن قياس يلزم الضرورية فيه سالبة والموجبة وجودية لا ممكنة على ما تبين وكذلك
تبين ايضا انه لا ينتج مطلقة لان المطلقة من طبيعة الممكن وقد يظهر ايضا من الحدود انه لا
ينتج سالبة ضرورية فانه مرة ينتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية فالحدود التي تنتج
سالبة ضرورية وهي التي تقدمت واما المقدمة التي تنتج موجبة ضرورية فهي اليقظان
والمتحرك والحي وذلك ان كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي يمكن ان لا يلزم متحركا وكل يقظان
متحرك بالضرورة وكل حي يمكن ان لا يلزم متحركا وكل يقظان حي بالضرورة فاذن لا يلزم في هذا التاليف
قياس منتج اصلا وسواء كانت الموجبة الضرورية هي الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان
متشابهتين في الكيفية فانهما ان كانتا سالبتين فانه يلزم قياس اذا انعكست السالبة
الممكنة الى الموجبة التي تلزمها لانه يلزم تاليف من مقدمتين الموجبة ممكنة والسالبة ضرورية
وقد تبين ان هذا منتج سواء كانت السالبة هي الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان
الكليتان موجبتين فانه لن يلزم قياس لانه يتبين ان النتيجة ليس يمكن ان يلزم سالبة
لا مطلقة ولا اضطرارية لانه لم يوجد في القياس مقدمة سالبة لا اضطرارية ولا مطلقة
ولا ايضا سالبة ممكنة ولا موجبة اضطرارية لانه تبين من الحدود انما تنتج سالبة ضرورية
وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دائما لا موجبة ضرورية ولا ممكنة ولا مطلقة وكذلك لا
يمكن ان ينتج سالبة ممكنة فاما الحدود التي تنتج السالب الضروري فالانسان والابيض
والقعنس فان كل انسان يمكن ان يلزم ابيض وكل قعنس ابيض والنتيجة ولا انسان
واحد قعنس فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل في هذا الضرب من الاختلاط وغير المنتجة اذا
كانت المقدمتان كليتين فان كانت احديهما كلية والاخرى جزئية فانه ان كانت

المقدمة السالبة هي كلية واضطرارية فانه يلزم قياس منتج واما سالبة ممكنة واما سالبة مطلقة لان
السالبة الاضطرارية تنعكس فيرجع الى الشكل الاول الذي يأتلف من موجبة ممكنة صغرى وسالبة
كبرى ضرورية واما اذا كانت الموجبة هي الاضطرارية فانه لا يلزم ايضا قياس البتة والبرهان
على ذلك هو البرهان بعينه اذا كانتا كليتين وبتلك الحدود باعيانها التي سلفت وكذلك لا
يلزم قياس اذا كانتا كلتاهما موجبتين والبيان في ذلك هو البيان الذي تقدم اذا كانتا
كليتين فان كانت كلتا المقدمتين اعني الكلية والجزئية سالبتين وكانت احديهما كلية
اضطرارية فانه يلزم في ذلك قياس كما يلزم اذا كانتا كليتين على ما تقدم وكذلك لا يلزم
قياس اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين والبرهان في ذلك هو البرهان
الذي استعمل فيما تقدم وبتلك الحدود باعيانها فقد تبين انه متى وضعت المقدمة
السالبة الكلية اضطرارية فانه يلزم ضرورة قياس منتج اما سالبة مطلقة واما سالبة
ممكنة وانه متى وضعت الموجبة اضطرارية انه لا يلزم قياس وهو بين ان ترتيب واحد
للحدود في المقاييس المطلقة والضرورية يلزم قياس او لا يلزم وهو بين ان هذه المقاييس
كلها غير تامة   واذا كانت المقدمتان في هذا الشكل
ممكنتين كليتين فانه يلزم قياس ويلزم النتيجة جزئية ممكنة على نحو ما يلزم في المطلقة
الصرفة والضرورية اعني بتلك الشروط باعيانها والبرهان على ذلك هو البرهان على تلك
ويخص هذه المادة انه متى كانتا سالبتين فانه يلزم من جميعها قياس غير تام اذا انعكست
احدى السالبتين الى الموجبة اللازمة لها لانه يعود من ممكنتين احديهما موجبة
والثانية سالبة فان كانت احديهما كلية والاخرى جزئية فان المقاييس المنتجة منها وغير
المنتجة يلزم كما كانت في المادة المطلقة والضرورية وبتلك الشروط باعيانها ويخص هذا انه
اذا كانتا معا سالبتين كان قياس بالانعكاس اعني بانعكاس السالبة الى الموجبة
اللازمة لها لانه لا يلزم قياس من سالبتين في شيء من التاليفات لا البسيطة ولا
المركبة واما اذا اخذت المقدمتان مهملتين او جزئيتين فانه لا يلزم ايضا قياس

لانه ينتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية واما الحدود التي تنتج الموجبة فان
وابيض وحي وذلك ان بعض الابيض ممكن ان يلزم انسانا والابيض ممكن ان يلزم
انسانا والابيض ممكن ان يلزم فرس والنتيجة ولا انسان واحد فرس وبهذه الحدود
باعيانها تبين ذلك اذا كانتا سالبتين او احديهما موجبة والاخرى سالبة لانها يمكن
ان تؤلف هذا التاليف
واذا كانت احدى المقدمتين
في هذا الشكل مطلقة والثانية ممكنة وكلاهما موجبتان كليتان فان النتيجة يلزم ممكنة جزئية
وذلك يتبين بانعكاس الصغرى فان كانت هي الممكنة عادت في الشكل الاول الى ما
صغراه ممكنة وكبراه مطلقة وقد تبين فيما سلف ان نتيجته ممكنة فان كانت الصغرى
هي المطلقة عادت الى ما صغراه في الشكل الاول مطلقة وكبراه ممكنة وقد تبين ان
هذا ايضا ينتج ممكنة فان كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة وكان ايهما اتفق
مطلقة اعني الكبرى او الصغرى وكانت السالبة هي الكبرى فان النتيجة يلزم ممكنة وان
كانت السالبة هي الممكنة كانت النتيجة سالبة ممكنة باشتراك الاسم اعني انه ينتج سالبتين
سالبة ضرورية وسالبة ممكنة فان كانت السالبة هي الصغرى وكانت ممكنة او كانت
جميعا سالبتين فانه لا يلزم قياس الا اذا انعكست الممكنة السالبة الى الممكنة
اللازمة عنها لانه يعود اما الى ما هو من موجبتين والى ما كبراه سالبة وصغراه موجبة
واما اذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية وكان كلاهما موجبتين او كانت
الكلية هي السالبة الكلية والجزئية الموجبة فانه يلزم قياس برجوعها الى الشكل الاول
بانعكاس الجزئية الموجبة على ما تبين ونتيجته يلزم على ما كانت نتيجة المقدمتين
الكليتين فان كانت الموجبة هي الكلية والسالبة الجزئية وكانت هي الممكنة المطلقة
الموجبة والكبرى السالبة الجزئية الممكنة فانه يلزم قياس وبيان ذلك يلزم بقياس
الخلف فليكن كل ب فهو ج وبعض ب ليس هو ا بامكان فاقول ان بعض ج ممكن
ان لا يكون ا لانه ان لم يكن هذا صادقا فنقيضه هو الصادق وهو ان كل ج هو ا بالضرورة

لان هذه من المنا قضة في الجهة والكمية وقد كان هنا ان كل ج فهو ج باطلاق فاذن ينتج
في الشكل الاول ان كل ب هو ا بالضرورة وقد كان معنا ان بعض ج ليس هو ا بامكان هذا
لايكن فاما اذا كانت الكبرى الجزئية من الوجودية والصغرى من الممكنة فانه يلزم قياس يتبين
بالافتراض فان كانت الصغرى من السالبة وكانت مطلقة فانه لايلزم قياس لان خاصة
الشكل الثالث ان لايكون صغراه سالبة وان كانت ممكنة فانه لايلزم قياس اذا انعكست الى
الموجبة على ماسلف واذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين فانه لايلزم قياس
وذلك هو البرهان المستعمل في الاصناف الكلية وهذا الباب اعني في الممكنة الصرفة ويتبين ذلك
بالحدود باعيانها واذا كانت كلتا المقدمتين كليتين وكانت
احديها اضطرارية والاخرى ممكنة وكانتا معا موجبتين فانه يلزم عن ذلك قياس ينتج نتيجة
ممكنة وذلك يتبين بالانعكاس الى الاول فان كانت احديها موجبة والاخرى سالبة وكانت
الموجبة من الضرورية وهي الصغرى فان النتيجة يلزم سالبة ممكنة وذلك بانعكاس الموجبة
ورجوع التاليف في الشكل الاول الى ما كبراه سالبة ممكنة وصغراه موجبة ضرورية فان
كانت السالبة من الاضطرارية الكبرى فان النتيجة يلزم سالبة ممكنة وسالبة مطلقة برجوعها
بالعكس الى ما كبراه في الشكل الاول سالبة ضرورية وصغراه موجبة ممكنة فان كانت الصغرى
سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية فانه لايلزم قياس الا بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة
الممكنة وان كانت الصغرى سالبة ضرورية فانه لايلزم قياس فالحدود التي ينتج الموجب
من الانسان والنايم والفرس وذلك انه ولا فرس واحد انسان وكل فرس يمكن ان
يكون نايما والنتيجة فكل انسان يمكن ان يكون نايما والحدود التي ينتج السالب الانسان
واليقظان والنايم والفرس وذلك انه ولا انسان واحد فرس وكل انسان يمكن ان
يكون نايما والنتيجة ولا فرس واحد يقظان هو نايم فان كانت احدى المقدمتين كلية
والثانية جزئية وكانت كلتاهما موجبتين فانه يلزم الرجوع الى الشكل الاول ويلزم النتيجة
ممكنة كالحال في الاصناف التي يرجع اليها من الشكل الاول فان كانت احدى المقدمتين
سالبة والاخرى موجبة وكانت السالبة هي الكبرى فانه ان كانت اضطرارية فان النتيجة

يلزم مطلقة او ممكنة لانها يرجع بالعكس الى الصنف من الشكل الاول الذي ينتج ما تين
النتيجتين ان كانت كلية وان كانت جزئية فبالافتراض والخلف وان كانت السالبة
من الممكنة فانها تلزم النتيجة ممكنة حقيقية كالحال في الصنف من القياس الذي يرجع اليه في الشكل
الاول فاما ان كانت السالبة من الصغرى فانه ان كانت ممكنة كان قياس بعكسها الى الموجبة
الممكنة وان كانت من الضرورية لم يكن قياس وذلك بين على نحو ما تبين اذا كانتا كليتين ويتبين ذلك
بالحدود باعيانها فقد تبين متى يكون في هذا الضرب قياس وكيف يلزم واي نتيجة ينتج اي شكل
واي منها تام واي منها غير تام كالحال في الاصناف التي تقدمت في هذا الشكل وههنا انقضى القول
في جميع المقاييس الحملية قال وتبين بنحو ما قيل في الاشكال الموجودة في انتاج
جميع المقاييس التي في هذه الاشكال ايضا يرتقي الى الشكل الاول الذي فيها فاما ان جميع
اجناس المقاييس الموجودة على الاطلاق ترجع كلها باسرها الى الشكل الاول فذلك
بين اذا تبين ان جميع اجناس المقاييس التي ليست بحملية فكلها مضطرة الى الحملية
فنقول ان كل قياس بالجملة فهو انما يبين اما ان الشي موجود او غير موجود وكل واحد
من هذين اما ان يلزم كليا واما جزئيا وكل ما يبين ان الشي موجود او غير موجود فاما ان
يبينه على جهة الحمل واما ان يبينه على جهة الاشتراط واما ان يبينه بقياس مركب من هذين
وهو الذي يدعى بقياس الخلف والغرض لان انما هو التكلم في المقاييس الحملية وشروطها
المنتج منها من غير المنتج على الاطلاق فانه اذا تبينت المقاييس المضطرة في الانتاج
الى هذه وهو قياس الخلف والقياس الذي يلزم بشرائط فنقول انه متى احتجنا ان نبين
ان شيا موجود في شي مثلا ان نحتاج ان نبين ان المحمول على ب اما على جهة السلب واما
على جهة الايجاب فهو من الظاهر انه يجب ان ناخذ في بيان ذلك امرا على جهة الحمل ان
شيا موجود الشي او محمول على شي فان اخذنا في ذلك ان ا محمول على ب فهو البين
انا قد اخذنا الشي في بيان نفسه وذلك مستحيل وغير مفيد علما زايدا في المطلوب وكذلك ان
اخذنا في ذلك قضية مناسبة بالمحمول والموضوع للمطلوب فهو بين ايضا انه ليس يلزم عن شي

في المط لا الايجاب ولا السلب مثل ان نقول ان ا محمولة على ب لان ج محمول عليه وانا
امتنع هذان الوجهان فلم يبق الا ان يكون الماخوذ في بيان ا موجودا في ب اما قول
مشارك له في احد الطرفين او مشارك لهما معا ثم ان كان مشاركا لاحد الطرفين
فلا يخ ان يكون محموله هو محمول المط بعينه وموضوعه غيره او يكون موضوعه موضوع المط
ومحموله غيره او يكون محمول المط هو موضوعه او موضوع المط هو محموله فانه لا يخ القول
المشارك لاحد الطرفين من هذه الاقسام ثم لا يخ ايضا هذا المشارك الاخر لاحد الطرفين
من هذه الاقسام اما ان يوجد حكما واحدا بعينه بنفسه من غير ان يشاركه حكم اخر او قضية
اخرى واما ان يوجد مشاركا لقضية اخرى وذلك من غير ان تتصل بالمط فان اخذ المشارك
لاحد طرفي المط الذي هو ا و ب قضية واحدة فقط مثل ان ناخذ ان ا مشاركة لج بحمل
احدهما على صاحبه فقد بين انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون ا مشاركة لج بحمل احدهما على
صاحبه فقد بين انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون ا مشاركة لب اي محمولة بايجاب او
بسلب على ب ما لم يشارك ج ب وان اخذنا مشاركة لج و ج مشاركة له بحمل بعضها
على بعض فقد بين ايضا انه يلزم عن ذلك قياس الا انه لا يكون قياسا على المط الذي طلب
اعني وجودا في ب او سلبها عنه ولو اخذنا الامور المشاركة لاحد الطرفين الى غير
نهاية من غير ان يشارك الطرف الاخر مثل ان ناخذ ا مشاركة للج والج لد والد لـه
فانه ليس يلزم عن ذلك ان يكون ا مشاركة لب اما بحمل ايجاب او بسلب ما لم يكن الج المشارك
للالف مشاركا للب فان القياس الغير المحدود انما يكون عن مقدمات غير محدودة اعني
ان القياس يكون على غير مطلوب محدود واما القياس المحدود الذي يكون على مطلوب
محدود فانه يجب ان ياتلف من مقدمات محدودة مشاركة لطرفي المط ولذلك ما يجب
ان يكون اقل القياس المحدود دائما ياتلف من مقدمتين مشتركتين بحد اوسط وبحيلتين
لطرفي المط والا لم يكن ان تبين ان شيا محمولا على شيء من اجل حمل شيء على شيء مثل ان
يكون ا مشاركة للجيم والجيم مشاركة للباء فيجب ان يكون ا مشاركة للباء فقد تبين من

فانه يكون من مقدمتين وثلثة حدود
حد اصغر وحد اوسط وحد اكبر واما ان يكون
قياس حملي يدل على مطلوب محدود وهو

هذا ان كل قياس فانه يكون احد هذه الثلثة الاصناف من المقاييس الحملية اعني الشكل الاول
والثاني والثالث وانه ليس يوجد شكل رابع فهو ظاهر فيما نالحد الاوسط الذي يوجد مشاركا
للطرفين مثل ان ناخذ الجيم مشاركا للباء والالف اللذين هما طرفا المطلوب لا يخ من ثلثة احوال
اما ان يكون موضوعا للطرف الاكبر محمولا للاصغر مثل ان يكون ا مقولة على ج و ج مقولة على ب
فهذا هو الشكل الاول او يكون محمولا عليهما جميعا وهو الشكل الثاني او يكون موضوعا لهما فهذا
هو الشكل الثالث واما ان يؤخذ محمولا على الاكبر موضوعا للاصغر فليس يمكن لان المحمول
على الاكبر محمول على الاصغر او كان الاكبر محمولا في الطلب بالطبع على الاصغر فيكون الشي
بعينه محمولا على نفسه وذلك مستحيل هذا اذا اعتبر الحد الاوسط بحسب المط المفروض واما اذا
اعتبر بحسب المشاركة فانه ينتج غير المط الذي هو عكسه فقد بهذه الجهة ان عد هذا التاليف شكلا
رابعا كما يضعه جالينوس فانما يكون قياسا على غير المط المفروض ولذلك ليس يقع عليه
فكره بالطبع ولا يوجد في كلام قياسي برهاني ولا ظني فقد تبين من هذا القول ان كل قياس
حملي فانه انما يكون في احد هذه الاصناف الثلثة وان كان المط الواحد بعينه تبين باوساط
كثيرة مثل ان يتبين ان ا موجودة في ب بوجود ا في ج و ج في د و د في الهاء والهاء
في الب واما ان قياس الخلف ايضا فانه مركب من واحد من هذه الاشكال الثلثة ومن القياس
الشرطي وذلك بين من ان قياس الخلف اما ان يكون بسياقة الكلام فيه الى المح بقياس حملي
ومنا ان المط فيه الاول انما يلزم وسين بقياس شرطي مثل ان نقول ان القطر اما ان يكون
مشاركا لضلع المربع او مباينا ثم يتبين المستثنى من هذا القياس الشرطي وهو انه لا يكون
الاخر نسبة عدد مربع الى عدد مربع فيلزم عن ذلك ان يكون نسبة مربع الضلع الى مربع القطر
نسبة عدد مربع الى مربع وقد تبين في كتاب الاسطقسات ان نسبة المربعين احدهما الى
الاخر ليست كنسبة عدد مربع الى عدد مربع ومن نسبة الاثنين الى الواحد فاذا لا يمكن فاذا
تبين انه غير مشارك استثنيناه من القياس الشرطي الذي استعملناه اولا وهو قولنا
القطر اما مباين واما مشارك فقلنا لكنه غير مشارك فهو اذن مباين وهذا هو القياس
الشرطي المنفصل الذي ياتلف من المتعاندات التامة العناد الذي متى استثني احدهما انتج

متقابل التالی علی ما قیل فی المقاییس الشرطیة فالحال کما قلنا فی هذا القیاس بیین بقیاس حملی
والمط بیین بقیاس شرطی واما القیاس الشرطی فانه بیین ایضا من امره انه لا یستغنی عنه
القیاس الحملی وذلک ان القیاس الشرطی جنسان اولان احدهما قیاس المتصل وهو الذی
یترکب من المتلازمات ویرتبط بحروف الشرط الذی یعطی الاتصال مثل قولنا ان کانت الشمس
طالعة فالنهار موجود والشیء الذی یلزم عنه الشیء یسمی المقدم واللازم التالی وهو صنفان
احدهما یستثنی فیه المقدم بعینه فینتج التالی بعینه مثل قولنا لکن الشمس طالعة فالنهار
موجود والثانی یستثنی فیه مقابل التالی فینتج مقابل المقدم مثل قولنا لکن النهار غیر موجود
فالشمس لیست بطالعة والجنس الثانی الشرطی المنفصل وهو یترکب من المتعانده التامة
العناد ویقرن به حروف الشرط التی یدل علی الانفصال مثل قولنا هذا الوقت اما لیل
واما نهار وهذه اربعة اصناف وذلک انه یستثنی فیه المقدم بعینه فینتج مقابل التالی ویستثنی
فیه مقابل التالی فینتج مقابل المقدم وذلک انا قد نقول لکنه لیس لیل فهو نهار ولکنه
لیس نهار فهو لیل او لکنه لیل فلیس نهارا ولکنه نهار فلیس بلیل واما اذا کانت
اجناس القیاسات الشرطیة الاولی هی هذان الجنسان فکلاهما اذا تومل الامر فیها
ظهر ان المط فیها هو الذی یتبین فیها بجهة الشرط واما المستثنی فانه یحتاج الی ان
یبین بقیاس حملی فی الشرطی المنفصل والمتصل اذا کان التعاند والاتصال بینا بنفسه
وذلک انه اذا کان الاتصال فیها بینا بنفسه والمستثنی بینا بنفسه کان اللازم بینا بنفسه
وذلک ظاهر جدا فی الشرطی المنفصل فانه اذا کان التعاند بینا بنفسه والمستثنی بینا بنفسه
فالمطلوب بین بنفسه لانه ان کان بینا ان العالم لا یخلو اما محدثا واما قدیما
وکان بینا بنفسه انه لیس بقدیم فکونه محدثا بین بنفسه ضرورة وشبه ان هذا الامر کذلک فی
الشرطی المتصل فانه اذا کان وجود الحرکة بینا بنفسه ووجودها عن الطبیعة بینا بنفسه
من غیر وسط فوجود الطبیعة بین وکذلک ان کانت افعال النفس بینة الوجود
بنفسها وبینة الوجود عن النفس بنفسه فالنفس بینة الوجود بنفسها وکذلک ان کانت
الحرکة معلومة الوجود ومعلوم بنفسه وجودها عن محرک فالمحرک معلوم الوجود

بنفسه وان کان عدم الحرکة فی شیء مابین الوجود بنفسه فعدم المحرک هنالک بین
الوجود بنفسه وبالجملة فانت اذا تاملت البراهین التی تخرج مخرج الشرطیة فی العلوم
وذلک فی المطلوبات بالطبع وجدت اما الاتصال فیها بینا بوسط واما الاستثنا
وهذا انما یلزم فی المقاییس الشرطیة التی لیست هی حملیة بالقوة وهی الشرطیة الحقیقیة
واما التی هی بالقوة حملیة فتلک حملیة اخرجت مخرج الشرط ولذلک امکن فی
هذه ان نبین بها المط بدأتها ومفردة بزیادة مقدمة وهذا النوع من الشرطیات
هو الذی یشارک المقدم التالی بحد واحد وقد لخصنا ذلک فی قول افردناه لـ
ذلک واما اذا کان الامران فی القیاس الشرطی معلومین بانفسهما فانه لا یستعمل
اصلا فی بیان شیء مجهول بالطبع وان کانت قد یستعمل فی بیان ما هو اقل حقا منه
المجهول بالطبع مثل استعمال الاستقراء وما اشبهه ولیس لقائل ان یقول انه
قد یکون المقدمتان فی القیاس الحملی معلومتین بانفسهما والنتیجة مجهولة کذلک قد یتفق
ان یکون الامر فی القیاس الشرطی اعنی ان یکون المقدمتان معلومتین بانفسهما
الشرطیة والمستثناة ویکون النتیجة مجهولة فانه انما یتفق ان کانت المقدمتان فی
القیاس الحملی والنتیجة مجهولة لان المقدمتین لم یتالف بعد فی الذهن التالیف الذی
یلزم عنه النتیجة واما المقدمتان فی القیاس الشرطی فانها لیست محتاجة الی التالیف
فی لزوم ما یلزم عنها فکذا ینبغی ان نفهم هذا الموضع عن ارسطو لا علی ما یقوله فی ذلک ابو نصر
ولا علی ما یشکک علیه ابن سینا وبالجملة فبالاستقراء الذی ارشدنا الیه نظهر ما یقوله
ارسطو فی هذا الامر ظهورا بینا لانه قد تبین من قولنا ان کثیرا من الاشیاء المعلومة بانفسها
مثل وجود النفس وغیرها انما علمنا بهذا النحو من البیان ومحال ان یکون طریق واحد
بعینه یستعمل فی الوقوف علی المعلوم بنفسه والمجهول بالطبع فقد تبین ان جمیع
اصناف اجناس المقاییس انما یتم بالشکل الاول وانها ینحل الی الکلیة منها علی ما سلف
وذلک ان ما عدا الحملیة یتم بالحملیة والحملیة یتم بالشکل الاول والجزئیة التی فی الشکل الاول

المقاييس الكلية التي فيه على ما تبين وبين انه واجب ان يكون في كل قياس منتج مقدمة
موجبة كيف كانت في كميتها ومقدمة كلية كيف ما كانت في كيفيتها وذلك انه اذا لم يكن هنالك
مقدمة كلية فاما ان لا يكون هنالك قياس واما ان يكون على غير المط واما ان يكون المقدمة
نفسها هي المط مثال ذلك ان كان المط هل اللذة بالموسيقى خير فان ما يمكن ان يوجد
في بيان هذا المط لا يخ من ان يكون المط نفسه او غيره ثم ان كان غيره فانه لا يخ من ثلثة
احوال اما ان يكون المقدمة الماخوذة في ذلك مهملة وهي ان اللذة خير او يكون جزئية
وهي ان بعض اللذات خير او يكون كلية وهي ان كل لذة خير فان اخذت المقدمة مهملة
وهو ان اللذة خير لم يامن ان يكون هذه المهملة تصدق من اللذات على غير اللذة الموسيقية
فلا ينتج المط وهو ان اللذة الموسيقية خير وكذلك ان صرحنا ايضا بالسور الجزئي فقلنا
بعض اللذات خير صادقا على لذة العلم وكل المهملة يصح عن ذلك ان لذة العلم خير لانه
ليس هو المط واما ان اخذ المط نفسه فهو بين انه ليس يكون قياس فلا بد في القياس المنتج
ان يكون الطرف الاصغر منطويا تحت الاوسط انطواء الجزء في الكل حتى يكون نسبة احدهما
الى الاخر نسبة الجزء الى الكل وذلك بالفعل في الشكل الاول وبالقوة في الشكل الثاني والثالث
وقد تبين انه واجب ان يكون المقدمة المنطوية تحت المقدمة الكلية موجبة لانها ان
كانت سالبة لم ينطو تحتها ولا وجدت فيها هذه النسبة ولذلك كان معنى المقول على الكل
الذي يتضمن هذه النسبة موجودا بالفعل في الشكل الاول وفي الثاني والثالث بالقوة
وقد تبين من هذا القول ان كل قياس فواجب ان يكون فيه مقدمة كلية موجبة وان النتيجة
الكلية انما تتبين عن مقدمات كلية وان النتيجة الجزئية قد تبين عن مقدمتين احديهما
جزئية وذلك في الشكل الثالث واذا كان ذلك كذلك فالنتيجة الكلية لا تتبين الا عن
مقدمتين كليتين واما النتايج الجزئية فقد تبين عن الصنفين جميعا اعني عن
الكليتين وعن الكلية والجزئية وهو بين ايضا انه واجب ان يكون كلتا المقدمتين
او احديهما شبيهة في جهتها وكيفيتها بالنتيجة اعني انه ان كانت النتيجة ضرو[ر]ية او ممكنة

او مطلقة

او مطلقة فانه اما ان يكون كلتا المقدمتين بتلك الجهة او احديهما وذلك في المقاييس
التي تنتج نتيجة واحدة وهي النتيجة بما يتضمن من معنى المقول على الكل وهو بين ايضا ما قيل
هل يكون قياس منتج ومتى يكون غير منتج والمنتج ايضا متى يكون ناقصا ومتى يكون تاما وانه
متى كان قياس حمليا فبالضرورة ان يكون الحدود فيه مرتبة احد تلك الانحاء الثلثة التي وصفنا
وهو بين ايضا ان كل نتيجة فانما يكون بثلثة حدود لا اقل من ذلك ولا اكثر ان لم يكن النتيجة
الواحدة بعينها تتبين بمقاييس كثيرة وذلك يكون على ضربين احدهما ان يكون النتيجة
الواحدة بعينها المقاييس كثيرة كل واحدة منها كاف في انتاج النتيجة اعني مفردا وبذاته والمستعمل
ان ذلك يكون بنحوين احدهما مثل ان يبين نتيجة مثلا بمقدمتي اب على حدة وبمقدمتي
ج د على حدة او بمقدمتي اب وبمقدمتي اد على حدة او بمقدمتي ب ل على حدة والضرب الثاني
ان يكون المقدمتان المنتجتان للنتيجة المفروضة نتايج عن مقدمات اخر اما كلاهما واما احديهما
مثال ذلك ان يكون مقدمة ا منتجة بمقدمتي د ه ويكون مقدمة ب حينئذ بالاستقراء وبينة
بنفسها من اول الامر فعلى الجهة الاولى يكون المقاييس الكثيرة والنتيجة واحدة وعلى هذه
الجهة يكون المقاييس كثيرة والنتايج كثيرة لانها في هذا المثال ثلثة وهي التي هي النتيجة الاخيرة
و ا و ب اللذان هما مقدمتا نتيجة ه ونتيجتا مقدمتي د ه وفي ما متى لم يكن مقاييس كثيرة
لنتيجة واحدة وانما هو قياس واحد فانه لا يكون نتيجة واحدة عن اكثر من حدود ثلثة لانه يمكن ان ه
قد تبين انه لا يكون قياس عن اقل من مقدمتين ولننزل انه يكون عن قياس واحد نتيجة
واحدة من اربع مقدمات وستة حدود مثل ان ننزل ان ه مثلا نتيجة عن مقدمتي اب ج د
ان يكون نسبة احديهما الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل فانه يكون عنهما ضرورة نتيجة فان كانت
عنهما نتيجة فلا يخ من ثلثة احوال اما ان يكون عنهما نتيجة ه المفروضة واما ان يكون النتيجة
احدى مقدمتي ج د واما ان يكون شيئا اخر غير هذين ثم في كل واحد من هذه الاحوال الثلثة
لمقدمتي اب لا يخ ايضا مقدمتا ج د من ان يكون نسبة احديهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء
او لا يكون فان كانت فيحدث عنهما ضرورة نتيجة ثم هذه النتيجة ايضا لا يخ من تلك الثلثة الاحوال

اما ان يلزم نتيجة المطلوبة واما ان يلزمها النتيجة احدى مقدمتى اب واما ان يلزمها النتيجة شيئا
اخر غير هذين فان كانت النتيجة الحادثة من مقدمتى اب هى نتيجة المطلوبة وكانت غير مقدمتى
ج د نتيجة ما بان يلزم نسبة احدهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فانه ان كانت تلك النتيجة
نتيجة او هى احدى مقدمتى اب فانه يلزم قياسات كثيرة على نتيجة واحدة و ذلك شئ غير ممتنع
وان كانت نتيجة مقدمتى ج د غيره نتيجة وغير احدى مقدمتى اب فانه يلزم مقاييس كثيرة
على مطالب كثيرة غير متصل بعضها ببعض واما ان لم يكن نسبة مقدمتى ج د احدهما الى
الاخرى نسبة الكل الى الجزء فانه ليس يلزم لهما غناء فى نتيجة الا ان يوخذ على جهة الاستقراء
بتصحيح مقدمتى القياس او لستر النتيجة واخفائها او لغير ذلك من الاشيا التى يوخذ لها المقدمات
التى ليست ضرورية فى الانتاج على ما قرضنا سن فى الثامنة من الجدل فهذا ما يلزم متى فرضنا
ان نتيجة مقدمتى اب هى ه واما ان كانت نتيجة مقدمتى اب غيره وغير احدى مقدمتى ج د
فانه ايضا لا يخ ان يلزم نتيجة مقدمتى ج د اما نتيجة واما احدى مقدمتى اب غيره وغير احدى
مقدمتى ج د وكانت نتيجة مقدمتى ج د غيره وغير احدى مقدمتى اب فانه ليس يلزم تحليل
على مطلوب واحد فضلا على المطلوب ويلزم مقاييس كثيرة وان كانت نتيجة مقدمتى
ج د هى ه فانه ايضا يلزم مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة وان كانت نتيجة مقدمتى ج د
احدى مقدمتى اب فانه يلزم ايضا مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب
وان كانت مقدمتا ج د غير منتجة فانه لا يلزم لهما غناء فى نتيجة مقدمتى اب مع ان نتيجة
مقدمتى اب غير المط واما ان كانت نتيجة مقدمتى اب احدى مقدمتى ج د فان مقدمتى
ج د لا تخلو ايضا من تلك الثلثة الاحوال اما ان يلزم منتجة له واما لاحدى مقدمتى اب واما
لشئ اخر غيرهما فان كانت نتيجتهما ه فانه يلزم مقاييس كثيرة على المط الواحد وقد
سن ان ذلك غير ممتنع وان كانت نتيجتهما احدى مقدمتى اب فانه يلزم البيان دورا
ولا يلزم هنالك قياس على المط وان كانت نتيجتهما اخرى مقدمتى ج د غيره وغير احدى مقدمتى
اب فانه يلزم ايضا مقاييس كثيرة على مط واحد الا انه غير المط واما ان كانت مقدمتا ج د

غير منتج

غير منتجة اصلا فانه ليس يلزم لهما غناء فى الانتاج ويلزم باطلا ويلزم هنالك قياس واحد
لكن على غير المط فقد تبين ان جميع الوجوه التى يمكن ان يتصور لهما ان مطلوبا واحدا
بين عن قياس واحد مركب منها اكثر من مقدمتين مستحيلة لهذا بعينه سن انه لا يمكن ان سن
مطلوب واحد بقياس واحد هو مركب من اكثر من ثلثة حدود و ذلك ما قصدنا بيانه واذ
قد تبين ان كل قياس بسيط فانه لا يلزم من اكثر من ثلثة حدود وكانت الثلثة الحدود
هى مقدمتان فقط فكل قياس بسيط لا يلزم باكثر من مقدمتين وثلثة حدود وقد كان
تبين انه لا يلزم باقل فكل قياس بسيط او مركب من مقاييس بسيطة تام التركيب غير ناقص منه
مقدمة من المقدمات الضرورية فى النتيجة الاخيرة فهو مؤلف من مقدمات ازواج وحدود ازواج الا ان
الحدود اكثر من المقدمات بواحد وانه اى قياس كان بهذه الصفة ولم يكن مقدماته ازواجا فانه
غير منتج الا ان يلزم اخذ فيه مقدمة ليست ضرورية فى الانتاج او حذف منه بعض المقدمات
الضرورية خاصة هذا القياس ان يلزم النتائج فيه نصف المقدمات لان لكل مقدمتين نتيجة
والقياس المركب الذى يقع بهذه الصفة يسمى الموصل وهو الذى يصرح فيه كما قلنا بجميع المقدمات
الضرورية فى انتاج المط ويصرح فيه بمقدمات الوسط مرتين مرة من حيث هى نتائج ومرة من
حيث هى مقدمات واعنى بالوسائط المقدمات التى بين المط الاول وبين المقدمات
الاولى التى ائتلف منها الاقرب البسائط التى اليها ينحل القياس المركب وهى المعروفة بنفسها
مثال ان يبين ان ا موجودة فى ب بمقدمتى ج د ويبين كل واحدة من هاتين المقدمتين بمقدمتين
ايضا مثال ذلك ان نبين مقدمة ج بمقدمتى ه ح ر ومقدمة د بمقدمتى ح ك ويلزم مقدمات
ه ح ر ك الاربعة بنفسها بينة فيلزم جميع مقدمات هذا القياس ما خلا هذه الاربع مرة هى نتائج
ومرة هى مقدمات اعنى نتائج بالاضافة الى ما تحتها مقدمات بالاضافة الى ما فوقها واما القياس
المركب الذى يسمى المفصول وهو الذى انما يصرح فيه اما بجميع المقدمات فقط دون النتائج
اللازمة عنها واما ببعض المقدمات فانه من جهة انه ليس يصرح فيه بجميع المقدمات يلزم لها
خاصة ان الحدود التى فيه يزيد ابدا على المقدمات بواحد الا انه ليس يلزم المقدمات
ابدا ازواجا والحدود [illegible] والحدود افرادا كما كانت فى القياس المركب بالموصول بل

خاصة انه متى كانت المقدمات ازواجا كانت الحدود افرادا ومتى كانت المقدمات افرادا
كانت ازواجا لان هذه هي خاصة الاعداد التي يزيد احدهما على الاخر بواحد فمتى كانت المقدمات
افرادا والحدود ازواجا وزيد هنالك فردا اخر انعكس الامر فصارت المقدمات ازواجا والحدود
افرادا ولما كان يلحق بهذا القياس ان المقدمات فيه تتصل بعضها ببعض اذ ليس تحول عنها
النتائج التي انما يصرح بها في القياس الموصول بل تحذف ههنا حذفا وجب ان يحدث فيه
مع كل ثلثة حدود نتيجة فمنها ما لها غناء في انتاج المط ومنها ما ليس لها غناء وهي النتائج
المسماة فوائد واذا كان هذا هكذا كانت النتائج الحادثة في هذا القياس اكثر كثيرا من الحدود
والمقدمات اعني متى كانت الحدود اكثر من اربعة ومتى زيد حد واحد يزيد نتائج اقل من الحدود
التي زيد عليها الحد بواحد لانه لا يجتمع من الحد المزيد ومن الحد الذي يليه نتيجة وانما تجتمع منه ومن
الحد الثالث ثم منه ومن الرابع وهكذا الى اخر الحدود وسواء كان الحد المزيد في الطرف الاسفل
وهو ان يلزم موضوعا للموضوع الاول او في الطرف الاعلى وهو ان يلزم محمولا على المحمول
الاخير او كان ايضا مزيدا في الوسط وذلك انه اذا كان في الوسط عمل ايضا مع الحدود التي
فوقه والتي تحته نتائج ما خلا الحدين اللذين يليانه اللذين احدهما من فوق والاخر من
اسفل مثال ذلك انه اذا كان معنا حدود اربعة وهي حدود ا ب ج د فانه يلزم عن
هذه الحدود ثلث نتائج نتيجة لحدود ا ب ج د ونتيجة لحدود ا ج د ونتيجة لحدود ب ج د فان
زيد عليها حد واحد وهو مثلا ه حدثت ثلث نتائج نتيجة لحدود ه د ج ونتيجة لحدود ه ج ب
ونتيجة لحدود ه ب ا فيلزم اكثر من الحدود ويلزم النتائج الحادثة عن الحد المزيد اقل من الحدود
التي اضيف اليها الحد المزيد بواحد فهذه البيانات يمكن ان توقف على معرفة نوع القياس
المركب الموصول والمفصول فانه اذا لم يكن فيه هذه الخواص لم يكن هنالك مقدمات زيدت
لغرض من الاغراض التي تزاد فيه المقدمات التي ليس لها غناء في انتاج المط فهو بين
ان القول ليس بقياس مركب اصلا موصولا ولا مفصولا وما وجدت فيه خواص الموصول
فهو موصول وما وجدت فيه خواص المفصول فهو مفصول   ولان ضروب
النتائج التي تلزم عن المقاييس عندنا معلومة وذكر كم من شكل يلزم النتيجة الواحدة بعينها

ونها

وذكر من صنف من ذلك الشكل بعينه قد ظهر لنا من ذلك اي ضرب من الضروب النتائج والمطلوبات
يلزم وجود القياس عليه اصعب واي ضرب من ضروب النتائج يلزم وجود القياس عليه اسهل
اسهل لانه من البين ان الضرب الذي تبين عن مقاييس اكثر اشكالا واكثر اصنافا من
اصناف الشكل الواحد بعينه اسهل من التي تبين عن مقاييس اقل اشكالا واقل اصنافا
فاما بالموجب الكلي فقد تبين ايضا انه لا تبين الا في الشكل الاول وذلك من صنف
واحد واما السالب الكلي فقد تبين ايضا انه تبين في شكلين في الاول والثاني وتبين
في الاول في صنف واحد فقط والثاني في صنفين اثنين واما الموجب الجزئي فقد تبين
ايضا انه ينتج في الشكل الاول والثالث اما في الشكل الاول ففي صنف واحد منه واما في
الثالث ففي ثلثة اصناف منه وكذلك تبين ان السالب الجزئي ينتج في الاشكال كلها اما
في الاول ففي صنف واحد واما في الثاني ففي صنفين واما في الثالث ففي ثلثة اصناف
واذا كان هذا كله كما وصفنا فظاهر ان اعسرها اثباتا هو الموجب الكلي اذ كان يثبت
بطريق واحد فاما اسهلها كلها ابطالا اذ كان يبطل اثبات السالب الجزئي والسالب
الجزئي اسهلها اثباتا اذ كان ثبت باكثرها طرقا وايضا فانه يثبت بان السالب الكلي وبالجملة
فابطال الكلي اسهل من اثباته اذ كان يبطل بثبوت نقيضه وهو الجزئي وبثبوت ضده
وهو الكلي والسالب الكلي يثبت في شكلين ويبطل في شكلين الا ان ابطاله اسهل من اثباته
وذلك انه يبطل باثبات الجزئي الموجب والكلي الموجب ويثبت بجهة واحدة وهي انتاج
نفسه واما المطلوبات الجزئية فاثباتها اسهل من ابطالها وذلك انها يثبت من جهة انفسها
وهي تتبين باشكال كثيرة وفي اصناف كثيرة ومن جهة اثبات الكلي الذي يشتمل عليها
ويبطل من جهة الكلي المناقض لها فقط ولذلك كان اعسرها ابطالا هو السالب الجزئي
اذ كان انما يبطل باعسرها اثباتا وهو الموجب الكلي وبالجملة فاثبات الموجب اعسر من
اثبات السالب وذلك ان السالب الجزئي يتبين بطريق اكثر من التي يتبين بها
الموجب ولان اثبات السلب هو ابطال الوجود فعلى هذه الجهة قد يصح ان يقال
ان الابطال اسهل من الاثبات واما اذا اخذ الاثبات والابطال للكلي والجزئي كان

ابطال الكل اسهل من اثباته والجزئي بالعكس فقد تبين مما قيل كيف ينبغي ترتيب الحدود
في المقاييس ومن كم من حد ومن كم من مقدمة وكيف ينبغي ان ينسب المقدمات بعضها الى
بعض واي مطلوب يبين في اي شكل وما يبين منها في اشكال قليلة وما يبين
منها في اشكال كثيرة هنا انقضى الفصل الاول من هذه المقالة   قال وينبغي ان
يعلم كيف يستنبط القياس على كل مطلوب يقصد معرفته وباي سبيل ناخذ مقدمات كل
قياس فانه ليس ينبغي لنا ان نكون عالمين بالقياس فقط بل وان يكون عندنا قوانين
نقدر بها على ان نكون عالمين بالقياس وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين احدهما
معرفة القوانين التي بها يستنبط القياس والثاني معرفة القوانين التي بها يستنبط
يستخرج مقدمات القياس فنقول ان الاشياء الموجودة منها ما لا يحمل على شيء البتة الا
بالعرض وعلى غير المجرى الطبيعي ويحمل عليها غيرها وهي اشخاص الجواهر المحسوسة مثل زيد
وعمرو وخالد فانا نقول ان زيدا هذا هو انسان وهو حيوان فيحمل عليه غيره ولا يحمل هو على غيره
الا بالعرض مثل ان نقول هذا الابيض هو زيد ومنها ما يحمل على شيء ويحمل هو على شيء وهذه
مثل حملنا الانواع على الاشخاص وحمل الاجناس على الانواع مثال ذلك حمل الحيوان على الانسان
وحمل الانسان على زيد وعمرو وهذان الصنفان بين وجودهما بنفسه ومنها صنف ثالث وهي
الاشياء التي يحمل على شيء ولا يحمل عليها شيء اصلا وذلك على المجرى الطبيعي وسنبين وجود هذا
الصنف من المحمولات في كتاب البرهان فان هنالك يتبين ان الاشياء المحمولة بعضها على بعض
ينتهي بالحمل الى محمول اخير ليس يحمل عليه شيء محمول اصلا واذا تقرر هذا وكان بينا ان اكثر
الفحص والطلب انما هو في الاشياء المتوسطة بين هذين الطرفين اعني التي تحمل على شيء وتحمل عليها
عليها شيء فقد تبين ان كل مطلوب يكون في هذا الجنس ان المحمول فيه والموضوع يلحقه ان يحمل كل واحد
منهما على شيء ويحمل عليه شيء واذا تقرر هذا ايضا فالسبيل التي بها نصل في الحمل الى مقدمات كل مط
يكون داخلا في هذا الجنس من الموجودات اعني المتوسطة يكون بان نقسم اولا المط الى حديه اللذين هما
الموضوع والمحمول اذ كل مط ينقسم الى هذين الحدين ثم ننظر في الاشياء التي توجد لكل واحد من هذين
الحدين اعني الاشياء التي توجب المحمول المطلوب والتي توجب المحمول لموضوعه وتلك هي

الحدود والاجناس والفصول والخواص والاعراض اللاحقة للشيء وفي الاشياء ايضا التي
يوجد لها كل واحد من جزئي المط اعني الاشياء التي يوجب لها موضوع المط والاشياء التي
يوجب لها المحمول وفي الاشياء ايضا التي يسلب عنها كل واحد من هذين الحدين وهي باعيانها الاشيا
التي يجب ان يسلب عنها كل واحد من هذين الحدين اذ كانت السوالب قد تبين انها تنعكس
وينبغي عند ما يفعل هذا ان نميز اي من هذه المحمولات هي حدود لاحد الحدين او لكليهما واي
هي اجناس واي هي خواص واي هي اعراض لاحقة وكذلك ينبغي ان نميز ايضا اي منها هو اي
من هذه الحقيقة حدا او جنسا او خاصة او عرضا واي منها هو حد بحسب الراي المشهور او جنس
او خاصة او عرض ليستعمل من ذلك اللائق بصناعة صناعة فما كان من ذلك بالحقيقة استعمل
في صناعة البرهان وما كان من ذلك بحسب الراي المشهور استعمل في صناعة الجدل وبالجملة
فكلما كان اكثر ما من اكتساب انواع المقدمات كان اسرع لوجود المط وينبغي ان لا يؤخذ
من اللواحق الا اللواحق العامة لكلا الحدين وهي المحمولة على كل واحد منهما لا اللواحق
الخاصة وهي الجزئية اعني المحمولة على بعضها مثال ذلك ان كان المط هل الانسان كذا فانه ليس
ينبغي ان نختار ما هو لاحق لانسان ما بل ما هو لاحق لكل انسان لانه لا يكون قياس الا من
المقدمات الكلية كما تبين وكذلك لا ينبغي ان يوخذ المقدمات مهملة لان المهملة قوتها
قوة الجزئية على ما تبين وليس يبين من امرها هل كلية ام ليست بكلية وكذلك ينبغي ان نختار من
الاشيا التي يلحقها كل واحد من الحدين الاشيا الكلية مثال ذلك ان نختار ما يلحقه الانسان
كله لا بعضه والسور ابدا انما يجب ان يقرن بموضوع المقدمة المستنبطة لا بمحمولها لانه اذا
قرن بمحمولها كان اما مستحيلا واما غير نافع في القياس على ما تبين في الكتاب المتقدم واذا
كان احد الحدين من المط الذي يلتمس احد لاحقه محاطا بامر كلي فلا فرق في هذا الموضع
بين ان يلتمس لاحقه في نفسه او لاحقا ذلك الكلي المحيط به مثال ذلك انه اذا التمسنا لواحق
الانسان على طريق المثال مثل الحي وقد علمنا ان الحي محيط بالانسان لم يكن في هذا الموضع
فرق بين ان يلتمس لاحقا من لواحق الانسان او لاحقا من لواحق الحي لان كل ما لحق
المحيط بالانسان فقد يلحق الانسان وكذلك ايضا متى التمسنا لاحق احد الحدين وكان

الحد الذي التمس لاحقه محيطا بموضوعات ما فلسين ينبغي ايضا هيهنا ان نشتغل بتصحيح ان ما هو
لاحق لذلك الحد فهو لاحق لموضوعه اذ كان معلوما ان ما لحق الشي فهو لاحق لما يحيط
ذلك الشي دائما ينبغي ان يصح ان ذلك الحد الذي اخذ لاحقه محيط بذلك الموضوع مثال
ذلك انه اذا كان الحي لاحقا للانسان ومحيطا فهو بين انه احق بكل ما يحيط به الانسان
فاما الذي ينبغي ان يصح ان هذا الشي يحيط به الانسان اوليس يحيط به وينبغي ان نختار
من هذه اللواحق المناسبة للمط فان كان المط في الممكن الاكثر احد ناما من اللواحق الممكنة
والاكثرية لان قياس المطالب التي هي في الممكنة الاكثرية انما يكون من مقدمات اكثرية
كما ان القياس المطالب التي هي في المادة الضرورية انما يكون من مقدمات ضرورية فهذه
من القوانين التي يلتمس بها اكتساب المقدمات في كل قياس يقصد عمله واما القوانين
التي بها يلتمس القياس نفسه اعني صورته فهي على ما اقوله وذلك ان كل مط يلتمس قياسه فاما
ان يكون موجبا كليا او سالبا كليا او موجبا جزئيا او سالبا جزئيا فان كان المط موجبا
كليا واردنا انتاجه فانه ينبغي ان ننظر في موضوعات محموله ومحمولات موضوعه فان
الفينا بعض موضوعات المحمول فيه باعيانها بعض محمولات موضوعه فبالضرورة ان يكون
المحمول منه في كل الموضوع وذلك بين من ان هذا الوضع بعينه هو وضع الشكل الاول
اذ كان الموجب الكلي انما ينتج في هذا الشكل ومثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل كل جزء
من اجزاء العالم محدث فنجد العالم موضوعا بالمولف ونجد المولف موضوعا للمحدث
فيأتلف القياس هكذا كل جزء من اجزاء العالم مولف وكل مولف محدث فكل جزء من
اجزاء العالم محدث فان اردنا ان ننتج موجبة جزئية من مقدمات كلية فان ذلك يمكننا
بان ناخذ موضوعات الحدين معا فان الفينا شيا واحدا بعينه موضوعا لكليهما فبالضرورة
ما يجب ان يكون المحمول منه موجودا لبعض الموضوع وذلك بين من وضع الشكل
الثالث مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل حركة ما ازلية فنجد شيا ما موضوعا للحدين
الحدين وهو الجرم السماوي فيأتلف القياس هكذا الجرم السماوي متحرك والجرم
السماوي ازلي فينتج بعض المتحرك ازلي وقد يتفق ذلك في الشكل الاول متى الفينا

احد موضوعات المحمول هو بعينه احد المحمولات على بعض موضوع المط فان اردنا ان
ننتج سالبا كليا فان ذلك يتفق باحد وجهين اما ان ننظر في لواحق موضوع المط كلها
وفيما لا يمكن ان يكون موضوعا لمحمول المط فان الفينا لاحق موضوع المط هو بعينه الموضوع
الذي لا يمكن ان يوضع للمحمول انتج لنا ذلك في الشكل الاول ان محمول المط ليس يمكن
ان يوجد في شي من موضوع المط مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل النفس غير مائتة فنجد
المتحرك من تلقاء ذاته لاحقا من لواحق موضوع هذا المط هو بعينه الموضوع الذي لا يمكن
ان يوجد فيه محمول هذا المط فيأتلف القياس هكذا كل نفس متحركة من ذاتها ولا شي
متحرك من ذاته مائت فينتج عن ذلك ان كل نفس غير مائتة والوجه الثاني ان ننظر في لواحق
الحد المحمول فان الفينا فيها ما هو مسلوب عن الموضوع انتج لنا عن ذلك في الشكل الثاني
ان المحمول مسلوب عن جميع الموضوع مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل الخلاء احد
الموجودات الطبيعية فنجد الموجود المحسوس موجبا للموجودات الطبيعية مسلوبا عن
الخلاء فيأتلف القياس هكذا الخلاء ليس بمحسوس والموجودات الطبيعية محسوسة
النتيجة فالخلاء ليس في احد من الموجودات الطبيعية فان اردنا ان ننتج سالبا جزئيا
فان ذلك يتفق على وجوه ثلثة اذ قد تبين ان هذا المط ينتج في الاشكال الثلثة احدها
ان ننظر في لواحق الموضوع وفيما لا يمكن ان يكون في المحمول فان كان بعض اللواحق
هو بعينه لا يمكن ان يكون في المحمول فانه ينتج في الشكل الثاني ان المحمول ليس في بعض
الموضوع مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل بعض الانفس غير مائتة فنجد بعض الانفس
يلحقها ان يكون فعلها جوهرها والمائت ليس فعله جوهره فيأتلف القياس في الشكل
الثاني هكذا بعض الانفس فعله جوهره وكل مائت ليس فعله جوهره فيرجع الى الشكل
الاول بعكس السالبة فينتج فيه ان بعض الانفس غير مائتة وقد تبين ذلك في الشكل
الثالث بان ناخذ موضوعات موضوع المط في الاشيا التي يسلب عنها المحمول فان
وجدنا من هذه شيا واحدا بعينه انتج لنا في الشكل الثالث ان المحمول مسلوب عن بعض
الموضوع وقد يتفق هذا في الشكل الاول بان نجد لواحق الموضوع هي بعينها ما لا يمكن

ان يوجد فيها المحمول الا انه ينتج هذا المط بمقدمات كليه في الشكل الثالث فقط وقد كانت
الوصية ههنا ان نتخير المقدمات الكليه وينبغي ان نختار من اللواحق للطرفين والموضوعات
لهما ما هو اكثر عموما واكثر كليه لانه اذا وجد القياس من امثال هذه المقدمات فقد
وجد القياس لما هو اقل عموما منها اذ هو منطوق فيها واذا لم يوجد القياس مما هو
اكثر عموما فقد يمكن ان يوجد مما هو اقل عموما وقد يمكن ان لا يوجد مثال ذلك انه
اذا وجدنا القياس على ان الالان مركب من الاضداد من جهة انه متغذ فقد وجدنا
القياس على ذلك من جهة انه حساس اذ كان الحساس اخص من المتغذي ومنطويا
فيه ومتى وجدنا الاضداد في المتغذي فقد وجدناها في الحساس ومتى وجدنا المتغذي في
الحساس فقد وجدنا المتغذي في الالان فاذن متى وجدنا الاضداد في الالان
بتوسط المتغذي فقد وجدناها فيه بتوسط الحساس وان لم نجد القياس على ذلك من
جهة انه حساس وقد يمكن ان لا نجد وهو بين ان هذا النظر ليس يتجاوز ان يكون
بمقدمتين وثلثة حدود على ما نبين من امر القياس فانه لا يلتئم قياس الا في الاشكال
الثلثة التي ذكرت من هذه في النتيجة منها وكل ما ينبغي ان نتجنب في اكتساب المقدمات
واخذ اللواحق والموضوعات ما يأتلف منه شكل غير منتج مثل انه ليس ينبغي
ان ناخذ اللواحق للطرفين اذا كانا امرا واحدا بعينه لانه يلتئم من ذلك موجبتان
في الشكل الثاني وقد تبين انه غير منتج وكذلك لا ينبغي ان ناخذ ما هو مسلوب عن الطرفين
لانه قد تبين انه لا ينتج من سالبتين وكذلك ايضا ان كان موضوع المحمول المط وما يسلب
عن موضوع المط شيا واحدا فليس ينبغي ان ناخذه لانه يلتئم المقدمة الصغرى سالبة
في الشكل الاول وقد تبين ان ذلك غير منتج وهو بين انه انما يلتئم قياس اذا اخذ
شيء واحد مكررا مرتين اعني انه اذا نسب الى الحدين نسبة حمل او وضع وهو الحد
الاوسط وانه ان كان الحد الاوسط شيئين لم يكن قياس او لا يلتئم قياس يوجب
ان احد الطرفين موجود للاخر او مسلوب عنه واما ما يظن انه قد يلتئم قياس اذا
اخذ شيئان للطرفين مختلفين كالاضداد وبالجملة ما لا يمكن ان يجتمعا في شيء

واحد فان ذلك راجع الى ان قوة ذلك قوة اخذ شيء واحد موجب لاحدهما ومسلوب
عن الاخر ولولا ذلك لم يكن منتجا مثال ذلك انه ان تبين مبين ان اللذة ليست لغاية
الانسان من قبل ان اللذة شر والغاية للانسان خير فانه انما ينتج من هذا ان اللذة ليست بغاية
الانسان من جهة انه ينتج او لان اللذة ليست بخير من جهة انها شر فاذا اضاف الى هذه
النتيجة ان الغاية للانسان خير انتج له ان اللذة ليست بغاية الانسان فاذن امثال
هذه المقاييس مركبة من اكثر من كل واحد لا انها قياس رابع بسيط فمن اعتقد في مثل
هذا انه قياس واحد فهو بمنزلة من اعتقد فيما هو مركب انه بسيط ومن اعتقد ذلك لم يعرف
ما هو القياس البسيط ومن لم يعرف ما هو القياس البسيط لم يعرف القياس بالاطلاق
واقتبس الخلف انما يلتئم بهذا النحو من النظر اعني بالاشيا التي تتنسب الى كل واحد من الحدين
وهي ثلثة كما قلنا اما اشيا يوضع له واما اشيا يحمل عليه واما اشيا يسلب عنه اما على
جهة الحمل واما على جهة الوضع اذ كان ذلك غير محتاج في السلب على ما قيل وذلك
من ان كل مط يبين بقياس حملي يمكن ان يبين بتلك الحدود باعيانها بقياس الخلف
وكذلك كل مط يبين بقياس الخلف يمكن ان يبين بتلك الحدود باعيانها بقياس حملي
مثال ذلك انه اذا كان عندنا ان ب موجودة في كل ا وغير موجودة في شيء من ه
واردنا ان نبين بهاتين المقدمتين ان ا غير موجودة في شيء من ه بطريق الخلف
قلنا ان ا غير موجودة في كل ه فليصح لنا ان ب موجودة في بعض ه وقد كانت
غير موجودة في شيء من ه هف لا يمكن وان اردنا ان نبين ذلك على طريق الحمل قلنا
ان ا غير موجودة في شيء من ه لان ب غير موجودة في شيء من ه وموجودة في كل ا وكذلك
تبين الامر في جميع المطالب وذلك ان كلا القياسين اعني الحملي والذي يسوق الى
المحال انما يكتسبان باحد لواحق الطرفين او لموضوعاتهما وناخذ شيء واحد مكرر
فيهما وانما الفرق بينهما ان القياس السايق الى المحال يأتلف من مقدمتين احديهما
المقدمة الحقة والاخرى كذب فينتج نقيض المقدمة الحق الثانية والقياس الحملي يأتلف

من المقدمتين الحق لا غير فلابد في كل قياس منهما من الاعتراف بمقدمتين وذلك يلزم بالطريق
التي وضعنا فان اكتفى بها كان القياس حمليا وان اخذ نقيض المط واضيف اليه احديهما كان
قياس خلف وتبين ذلك اكثر اذا بنيت انواع المقاييس الحملية الواقعة في القياس الخلف وكل
المقاييس الشرطية مضطرة الى هذا النحو من النظر اذ قد تبين انه لا تبين مط ما بالطبع بقياس شرطي
دون ان يقترن بها قياس حملي وهو الذي يبين به اما صحة المستثنى واما صحة الاتصال فبهذا
النحو من النظر يتبين كل مطلوب كان في مادة ضرورية او في مادة ممكنة وهو بين ايضا انه ليس فقط
بهذا السبيل يمكن ان يستخرج كل قياس بل وانه ليس يمكن ان يستخرج قياس بغير هذا السبيل
لانه قد تبين ان كل قياس انما يلتئم بواحد من الاشكال الثلثة وان هذه الاشكال الثلثة
انما تلتئم من الامور المحمولة على الطرفين او الموضوعة للطرفين او من المحمول على احد الطرفين
وموضوعة للاخر فاذن ليس يمكن ان يوجد قياس الا من النظر في هذه الاشياء اعني اللاحقة
والموضوعة فان كان ايضا بين ان كل قياس انما يلتئم من النظر في هذه الاشياء فهو بين من
ذلك ان كل قياس انما يلتئم بواحد من الاشكال الثلثة ومن مقدمتين وثلثة حدود وهذا الطريق
في اكتساب المقدمات والمقاييس على المطلوبات هو عام في جميع الصنايع وفي كل تعليم كان
حقيقيا او مشهورا الا انه يوجد اللواحق والموضوعات في الحقيقي حقيقية وفي المشهوري مشهورية
وبين ان هذا الطريق نافع لنا معرفته في اكتساب المقدمات في جميع المطالب والا كنا
جدلا متى لم يكن عندنا هذا الطريق ان نقصد في استنباط اي مطلوب اتفق الى اي شي
اتفق من المقدمات ولا مقدمات واحدة بعينها في المطلوبات الموجبة والمطلوبات
السالبة وليس هذا فقط بل وكان يمكن ان يعرض لنا ان نروم استنباط جميع انواع المطالب
الاربعة اعني الايجاب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي بطريق واحد
من مقدمات واحدة باعيانها واما متى كان عندنا هذا الطريق كان قصدنا في مطلوب
مطلوب الى اشيا محدودة معروفة قليلة العدد وينبغي اذا استعملنا هذا الطريق ان نختار
في كل مط المقدمات الخاصة بالجنس الذي فيه ذلك المط المناسبة له مثل انه ان كان

المط علمنا ان نختار المقدمات المناسبة للامور الارادية وان كان علمنا اعتبرنا الاشيا
المناسبة للامور النظرية الخاصة بذلك الجنس الذي ننظر فيه تلك الصناعة النظرية ولذلك ما
نحتاج في معرفة المقدمات الاوائل في كل جنس اعني الخاصة المناسبة له الى التجربة مثال
ذلك انا نحتاج في معرفة علم النجوم اعني علم الهيئة الى التجربة المتوقفة على حركات النجوم
ولذلك لما علمنا بالتجربة والرصد حركات الكواكب المتحيرة امكن ان توجد البراهين على
معرفة افلاكها وكذلك الامر في كل صناعة وفي كل علم الحاجة فيه الى التجربة ضرورية فانه اذا
اكتسبنا بالتجربة جميع الاوايل والمقدمات الموجودة في ذلك الجنس امكننا بسهولة ان
نجد البراهين على جميع الاشيا المطلوبة في ذلك الجنس وان نعرف ما يمكن ان يبرهن في
ذلك الجنس مما لا يمكن فقد قلنا على العموم كيف ينبغي ان نكتسب المقاييس والمقدمات
واما القول على الاستقصاء والخصوص تحت جنس من اجناس المطالب فسيقال في كتاب
الجدل قال واما طريق القسمة فانه جزء صغير من هذا النحو من النظر لانه قد يعين في اكتساب
المقدمات التي يلتئم من الفصول اللاحقة والسبب في انه جزء صغير لان القسمة يضع فيها ما ينبغي
ان يبرهن بالقياس ويصح فيه ابدا اشياء خارجة عن المقدمات غير منطوية فيها وذلك بخلاف
ما عليه الامر في القياس قال والقدماء لما كانوا يظنون بطريق القسمة انه قياس يبرهن
به حدود الاشيا كان غلطهم في طريق القسمة في موضعين احدهما في ظنهم ان التحديد يبرهن والثاني
في ظنهم ان طريق القسمة قياس فاذن لم يعلموا ما يمكن ان يبرهن مما لا يمكن ان يبرهن ولا
علموا ان ما تبين بالقياس فانما يتبين بهذه المقاييس التي ذكرناها وانما كانت القسمة
ليست قياسا في الحقيقة لان الحد الاوسط في القياس ابدا اخص من الطرف الاول والطرف
الاول الذي هو محمول المطلوب اعم منه وفي القسمة الامر بالعكس اعني الحد الاوسط اعم من
الطرف الاعظم الذي هو محمول المط مثال ذلك ان كان عندنا مجهولا ان الانسان مائت
او غير مائت وكان معلوما عندنا بمقدمتين احديهما ان الانسان حيوان والمقدمة الثانية
ان الحيوان اما غير مائت واما مائت فاذا اردنا ان نبين من هاتين المقدمتين ان الانسان
اما حيوان مائت واما غير مائت اعني احد هذين المتقابلين ليحصل لنا من ذلك حد

وهما انه حيوان مائت او غير مائت فالنعنا القول بهكذا الانسان حيوان والحيوان اما مائت
واما غير مائت فالذي يلزم عن هاتين المقدمتين ان الانسان اما مائت واما غير مائت لا انه
احد هما على التحصيل الذي كان مطلوبا لنا الان كان بينا بنفسه ومعلوما بالقياس من الاقيسة
المذكورة فاذن الحد الاوسط في هذا القياس الذي هو الحيوان اعم من المط الذي هو المائت او
غير المائت ولكن ان كان معلوما عندنا ان الانسان حيوان مائت وان المائت منه ذو
رجلين ومنه ذو ارجل كثيرة واردنا ان نعرف اي الانسان من هاتين لم يستفد ذلك من
طريق القسمة بوجه من الوجوه لان مطلوب مطلق مثل ان الشي موجود او غير موجود ولا
في مطلوب بحقيقه مثل ان يطلب هل الشي عرض او جنس او خاصة او حد ولكنها نافعة في القياس
فقد قيل من اي شي يكتب المقايس وكيف يكتب والى اي شي ينبغي ان يقصد في كل
نوع من انواع المطالب قال وقد بقي علينا بعد ذلك ان نقول كيف
يكون لنا قدرة على رد المقايس المستعملة في الكتب والمخاطبات الى هذه الاشكال وتحليلها
اليها اذ كانت ليست تستعمل في الكتب والمخاطبات على الطريق الذي ذكرناه لان هذا
هو الامر الثالث الذي بقي علينا ان ننظر فيه من امر المقايس لانه اذا عرفنا انواع المقايس
وكانت لنا قدرة على عملها وقدرة على ان نرد جميع ما يقع منها في الكلام والمخاطبة الى الاشكال
التي ذكرناها وقد تم لنا غرضنا الاول من معرفة المقايس مع انه يعرض لنا عندما نتكلم في حل
القياس الى الاشكال التي ذكرت ان نزداد يقينا بما قيل من ان كل قياس انما يكون بواحد
من الاشكال المتقدمة لانا اذا وجدنا جميع المقايس المستعملة في الكتب والمخاطبات يرجع
الى هذه الاشكال حصل لنا نوع من الاستقراء ان هذه الاشكال هي اسطقسات جميع المقايس
وهذا هو شان الشي الذي تقدم عليه البرهان اعني ان يوجد حقا من كل وجه يتامل منه
ومتفقا من كل جهة من جهاته فان الحق كما يقول ارسطو شاهد لنفسه ومتفق من كل جهة
يعني انه يشهد منه جهة لجهة ... ولما ينبغي ان نفعله من رد حل المقايس الى هذه الاشكال
ان نروم وجود المقدمتين في ذلك القول القياسي فان المقدمتين هما اعظم اجزاء القياس
وقسمة الشي الى اعظم اجزائه اسهل من قسمته الى اصغر اجزائه ثم من بعد ذلك ينبغي ان

اما المقدمة الكبرى واي هي الصغرى وذلك بين من طرف المط وهل يصرح بهما معا في ذلك الكلام
القياسي ام انما صرح بواحد منهما وان كان صرح بواحدة وسكت عن واحدة فاي هي المسكوت
عنها المحذوفة هل الكبرى او الصغرى فان كثيرا ما يعرض في الكلام المتلو والمقران يصرحوا بالكبرى
ويحذفوا الصغرى او يصرحوا بالصغرى ويحذفوا الكبرى وكثيرا ما ليط يضعون في القياس من مقدمات
ليست نافعة لا في اثبات النتيجة ولا في ابطالها وذلك اما للايضاح واما للاقناع واما لغير ذلك
من الوجوه التي عددت في الثانية من الجدل فينبغي لذلك ان نفحص هل احدث في ذلك القول
القياسي مقدمة زائدة او نقص منها مقدمة ضرورية لنرفض الزائد ونضع الناقص حتى
نجد المقدمتين منهما ائتلف القياس لانه متى لم نجد المقدمتين لم يمكن ان نرد القول
القياسي الى احد الاشكال المتقدمة ومن الكلام القياسي ما يسهل معرفة ما فيه من الزيادة
والنقصان ومنها ما يعسر منه ما يظن انه قياس من جهة انه يلزم عنه شي باضطرار
وليس بقياس اذ ليس كل ما لزم عن شي باضطرار فهو لازم لزوما قياسيا بل ما لزم
باضطرار عن مقدمة نسبة احديهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فهو قياس فمثال ذلك ما هو
ناقص ويعسر معرفة ما نقص عنه قول من قدم للانتاج ان اجزاء الجواهر جواهر لان بطلان
غير الجواهر ليس يبطل الجوهر وبطلان اجزاء الجوهر فان هذه النتيجة لازمة عن هذا القول
لكن يقتضيه المقدمة الكبرى وهي ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر وهذه المقدمة
التي صرح بها في هذا القول وهو ان ما ليس بجوهر فليس يبطل الجوهر ببطلانه وذلك انه
اذا صحت لنا هذه المقدمة صح لنا عكس نقيضها وهو ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر
فاذا اضفنا الى هذه الصغرى وهو ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر انتج لنا في الشكل
الاول ان اجزاء الجوهر جوهر وقد يمكن ان نحمل هذا القول الى غير هذا الشكل مثل ان نقول كل
اجزاء الجوهر ببطلانها يبطل الجوهر وما هو غير جوهر فلا يبطل ببطلانه الجوهر فينتج
في الشكل الثاني ان اجزاء الجوهر ليست غير جوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جوهر ومثال ما
نقص منه بعض المقدمات ومعرفة ذلك يسهل قولنا ان كان الانسان موجودا

فالحي موجود وان كان الحي موجودا فالجوهر موجود فان كان الانسان موجودا فالجوهر
موجود وذلك انه نقص من هذا كل انسان حي وكل حي جوهر وسبب الغلط في هذا هو ان يظن
بما لزم باضطرار انه لازم لزوما قياسيا فاذن متى وجدنا شيئا قد لزم عن شيء فليس ينبغي ان نتوهمه
قياسا تاما الا اذا وجدنا فيه المقدمتين معا فاذا وجدنا فيه مقدمتي القياس بهذا الفعل فينبغي
ان نقسم المقدمتين ايضا الى الثلثة الحدود ونميز الحد الاوسط الذي هو الحد المشترك للحدين
اللذين هما طرفا المطلوب فانه لابد في كل قياس من حد اوسط فان الفينا الحد الاوسط محمولا على الاصغر
وموضوعا للاكبر او محمولا على الاصغر ومسلوبا عن الاكبر فانه يلزم الشكل الاول فان كان الحد
الاوسط محمولا في احدهما مسلوبا عن الاخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع فانه يلزم الشكل
الثاني وان كان الحد الاوسط موضوعا للطرفين اما على طريق الايجاب او لاحدهما على
طريق الايجاب وللاخر على طريق السلب فانه يلزم الشكل الثالث لانه قد تبين انه ليس
هيهنا رابع للحد الاوسط الى الطرفين والطرفان على المجرى الطبيعي في الحمل وسواء كانت
المقدمتان كليتين او كانت احديهما كلية والثانية جزئية مالم يقع الجزئية في الشكل الاولى الكا
فان الحد الاوسط في ذلك وضعه واحد واذا كان هذا هكذا فمعروف ان اي قول لم يوجد
فيه شيء واحد مكرر مرتين فليس فيه حد اوسط واذا لم يكن هناك حد اوسط فليس هناك
قياس ولانه قد تبين انه ليس يتبين كل مطلوب في كل شكل وان منها ما تبين في شكل
واحد وهو الكلي الموجب ومنها ما يتبين في شكلين وهو السالب الكلي والموجب الجزئي
ومنها ما يتبين في الثلثة الاشكال وهو السالب الجزئي فقد بين انه ليس ينبغي ان
يتبين المطلوب في اي شكل اتفق لكن في الشكل الخاص به فكل ما كان من المطلوبات يتبين
باكثر من شكل واحد فانما يعرف الشكل الذي به يتبين بوضع الحد الاوسط فيه من الطرفين
وكل ما كان انما يبين في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذي به يبين من المطلوب كما
نعرفه من وضع الحد الاوسط وما كان منها يبين في شكلين فانما يلتمس فيه ان نحو وضع
فيه الموضوع الذي نعرف في ذلك الشكلين فقط فمنه بما التي منهما ما يمكن ان يقف على شكل

القياس الذي انتج المطلوب القول القياسي المكتوب او المتلو وقد يعرض لنا مرارا كثيرة
الغلط والخدعة بان يظن عند تحليل القول فيما ليس بقياس انه قياس وعكس ذلك لاسباب
شتى احدها اذا ظننا ان المقدمات كلية وليست في الحقيقة كذلك يعرض اذا اخذت مهملة
فان شكل القياس يغلطنا في ذلك مثل ان ناخذ الانسان حيوان وان الحيوان غير كائن
ولا فاسد فيظن انه يلزم عن ذلك ان الانسان غير كائن ولا فاسد وذلك كذب والمقدمة
الصغرى صادقة بالكل وهو ان الانسان حيوان واما الكبرى فانما يصدق هي صادقة
بالجزء لا بالكل وذلك انه ليس كل حيوان هو غير كائن ولا فاسد وانما يصدق ذلك
على الحيوان الكلي المعقول لا على كل واحد من اشخاص الحيوان وقد يعرض الكذب والخدعة
قبل فساد نسبة الحدود بعضها الى بعض في الوضع حتى يظن فيما هو قياس انه ليس بقياس
وذلك بان يوخذ على الجهة التي بها صادقة مثال ذلك ان نقول كل انسان قابل
للمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة فالانسان ليس يمكن ان يقبل الصحة وذلك كذب وسبب
ذلك ان الحدود في هذه المقدمات لم يوخذ في الحمل على ما ينبغي وذلك انه اذا اخذ بدل موضوع
الصحة والمرض نفسه اعني انه اخذ بدل قولنا صحيح صحة وبدل قولنا مريض مرض ولذلك اذا
غير ذلك فقلنا الانسان يمكن ان يلزم مريضا والمريض يمكن ان يصح انتج لنا امرا صادقا
وهو ان الانسان يمكن ان يصح فمتى لم يتحفظ بهذا في امثال هذه المقدمات فلن يلزم
قياس فاذا اخذت الاحوال والملكات بدل القابل للملكات فليس يظن انه قياس
في الشكل الاول فقط ولا في الثلثة الاشكال لانه قد يقول قايل الانسان يمكن ان يقبل
الصحة والمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة ولهذا تاليف في الشكل الثاني غير منتج اذ كان
ينتج كذبا وهو ان الانسان ليس يمكن ان يقبل المرض وكذلك يمكن ان لا يوجد لهذا
التاليف نتيجة في الشكل الثالث وذلك انه المرض والصحة والجهل والعلم يوجدان في شيء
واحد وليس يوجد احدهما في الاخر وهذا ما يلف الشكل الثالث فلذلك يظن ان
لهذه العلة ان الاشكال الثلثة غير منتجة والسبب في ذلك انه اخذ بدل الموضوع ه

للملكات والاحوال انفسها والملكات ولذلك كان واجبا في امثال هذه المقدمات ان
ناخذ المقابل للحال مع الحال وح يصير حدا موضوعا او محمولا والحدود التي يتحلل اليها القياس
وبخاصة الحد الاوسط فليس ينبغي ان نطلبها ابدا من حيث يدل عليها اسم مفرد لان كثيرا ما
يدل عليها بقول مركب وبخاصة اذا كان ذلك الحد ليس له اسم مفرد ولذلك قد يعسر ان
يرد امثال هذه الاقاويل الى الاشكال المتقدمة ويغلط في ذلك فيظن انه قد يكون قياس من غير
حد اوسط مثال ذلك قولنا انما صار المثلث زواياه مساوية لقائمتين لان الخارجة
منه مساوية للداخلتين فلذلك ما ينبغي ان لا يطلب الحد الاوسط في كل قياس قولا ولا لفظا
مفردا بل احيانا يكون قولا واحيانا بان يكون لفظا مفردا وايضا ليس يجب ان نطلب الحدود
الموجودة في القياس اذا حمل بعضها على بعض اما جهة السلب واما على جهة الايجاب بنحو واحدة
من الحمل مثل انه اذا اخذنا ان الطرف الاكبر موجود في الاوسط صفة في الاخر فانه ليس ينبغي
والاوسط م
ان نفهم من ذلك في كل موضع ان الاول صفة للاوسط والاوسط صفة للاخير وان الاول
في الاخير ايضا صفة وكذلك متى سلبنا حدا عن حد فليس ينبغي ان نفهم منه سلبه على انه صفة
وموصوف بل انما ينبغي ان نفهم من ذلك واحدا من انحاء النسب التي بها يوجب شيء لشيء
او يسلب شيء عن شيء او اكثر من نوع واحد منها ان كان يوجد منها اكثر من نحو واحد من
انحاء النسب مثال ذلك انه يصدق قولنا للاضداد علم واحد وقولنا الاضداد علمها واحد
وقد يتفق ان يكون الطرف الاول صفة للاوسط ولا يكون الاوسط صفة للثالث مثال
ذلك قولنا الحكمة علم والحكمة للفاضل والنتيجة ان العلم للفاضل وقد يكون عكس هذا اعني ان
يكون الحد الاوسط صفة للاخير والاول ليس صفة للاوسط مثل انه ان وضعنا ان في كل
ضد علما والخير ضد فان النتيجة يكون ان في الخير علما وقد يتفق ان لا يكون الاول صفة
للاوسط ولا الاوسط للاخير ويكون الاول صفة للاخير وهي النتيجة مثال ذلك ان في الخير
علما والعلم لم جنس فالخير جنس وعلى هذا ينبغي ان نفهم الامر في السلب فانه ليس متى سلب شيء
عن شيء يدل على ان هذا هو غير هذا بل احيانا على ان هذا ليس لهذا وليس في هذا ما

وما اشبه ذلك من ضروب النسب مثال ذلك انه يصدق قولنا ليس للحركة حركة ولا يصدق
قولنا الحركة ليست هي حركة وكذلك نقول ان الكون ليس له كون ولا نقول الكون ليس
كونا فاذا اضفنا الى هذا ان اللذة كون انتج لنا انه ليس للذة كون لا ان اللذة ليست كونا
قال وبالجملة وبالقول الكلي اما الحدود الموضوعة فينبغي ان يوخذ بالجهة التي بها
يوخذ مفردة يريد بالرفع لانه بهذه الجهة يستدل على المقدمات منها واما المقدمات
فينبغي ان توخذ على النحو الذي يكون به صادقة سواء كانت مرفوعة او غير مرفوعة فغير
المرفوعة مثل العشرة ضعف الخمسة والثوب غير كتاب والحدود الموجبة للشيء ليست
يكون ابدا مفردة ولا مطلقة بل قد يكون مركبة كما يكون مقيدة فينبغي ان يوخذ كل على النحو
الذي هو به صادق من تركيب وافراد او اطلاق وتقييد وكذلك الحدود المحمولة على جهة
السلب واما الحدود التي تكرر في المقدمات في بعض المواضع ثلث مرات فينبغي
ان تكرر الثالث مع الحد الاكبر لا مع الاوسط مثال ذلك قولنا الان محسوس
والمحسوس يتلف من جهة ما هو محسوس ~~مع الحد الاوسط~~ فان الان يتلف من جهة
ما هو محسوس فانا ان كررنا قوله من جهة ما هو محسوس مع الحد الاوسط فقلنا الان
محسوس من جهة ما هو محسوس كان ذلك كذبا وكذلك كان قولنا العدل خير والخير يعلم من
جهة انه خير فالعدل يعلم من جهة انه خير فان وضعناه مع الحد الاوسط فقلنا ان
العدل خير من جهة انه خير كان كذبا وغير مفهوم وانما يحتاج الى هذا التكرار لان يكون
المقدمة صادقة لانه متى قلنا ان الان يتلف ولم يشترط من جهة ما هو محسوس كان
كذبا وليس وضع الحدود في مقدمات القياس التي نتيجته مطلقة مثل وضعها
في القياس الذي نتيجته مقيدة ويشترط فيها شرط ما مثال ذلك انه اذا بين بتين
ان الخير معلوم وانه معلوم بما هو اسطه انه موجود فينبغي ان نبين انه معلوم بان
ناخذ في بيان ذلك انه موجود ما لا موجود على الاطلاق وان كان قصده ان يبين

انه معلوم على الاطلاق وذلك انه متى قلنا الخير موجود ما وذلك المعلوم الموجود معلوم كانت
النتيجة ان الخير معلوم ما يخصه وذلك ان ما المشددة انما تدل على الذات الخاصة بالشي ومتى
قلنا ان الخير موجود والموجود معلوم فانما ينتج لنا ان الخير معلوم من جهة انه موجود لا من جهة
ما يخصه وينبغي ان يتبدل اسماء الحدود اذا كانت غير واضحة باسماء اوضح منها وكذلك تبدل
القول المركب بالقول المركب الذي هو اوضح منه اذا كان يدل عليها بقول مركب واذا
كان الحد الذي يدل عليه بقول مركب له اسم فينبغي ان ناخذ اسمه مكان ذلك القول لانه
اسهل واخص مثال ذلك انه اذا كان لا فرق بين قولنا ان المتوهم ليس جنس المظنون
وبين قولنا ان المتوهم ليس هو مظنونا فينبغي ان يستعمل في القياس قولنا المتوهم ليس
هو مظنونا بدل قولنا المتوهم ليس جنس المظنون وبالجملة فينبغي ان تتحفظ بان
يكون العبارة في المقدمات على النحو الذي يكون في النتيجة اعني ان لا يزاد في النتيجة حرف
ليس يوخذ في المقدمات ولا ينقص منه حرف قد اخذ في المقدمات وذلك انه ان كانت
النتيجة ان اللذة هي الخير مع تعريف فينبغي ان يوخذ الخير في المقدمات التي تنتج هذه
النتيجة معرفا بالالف واللام وان كانت النتيجة ان اللذة هي خير بغير تعريف فينبغي ان
يوخذ الخير في المقدمات على هذا النحو لان بونا كثيرا بين قولنا اللذة خير وبين قولنا
اللذة هي الخير وذلك ان القول الاول يدل على ان اللذة من الخير والقول الثاني يدل
على ان اللذة وحدها هي الخير واذا اخذت الحدود محمولة بعضها على بعض فينبغي
ان يحفظ فيها بالمقول على الكل وذلك انه فرق كثير بين ان نقول في المقدمة الكبرى
ان الذي يوجد فيه الباء يوجد الالف في كله او بين ان نقول ان الالف توجد في
كل ما يوجد فيه الباء فانه اذا اضفنا الى قولنا ان الالف يوجد في كل ما فيه الباء والباء
موجودة في كل الجيم انتج لنا بالضرورة ان الالف موجودة في كل الجيم واما متى اضفنا الى قولنا
ان الذي توجد فيه الباء يوجد الالف في كله ان الباء يوجد في الجيم لم يلزم عن ذلك ان

ثلثه الالف موجودة في كل الجيم اذ كان الشرط انما هو ان الشي الذي يوجد فيه الباء
يوجد الالف في كله فقد يكون ذلك الشي بعض ما يوجد فيه الباء لا كله فليس يلزم عن
ذلك ان يكون الالف موجودة في كل الجيم اذ قد يمكن ان يكون الجيم من البعض الذي
يتصف بالباء ولا يوجد فيه الالف وكذلك متى كانت الكبرى سالبة اعني انه فرق كثير
بين ان نقول ان الالف مسلوبة عن كل الشي الذي يوجد فيه الباء وبين ان نقول
ان الالف مسلوبة عن كل ما فيه الباء فهو بين انه اذا اخذ الحدود ان امقوله على كل
الشي الذي يقال على الباء وان الباء مقولة على كل الجيم انه ليس يلزم ان يكون
امقوله على كل الجيم انه ليس يلزم ان يكون امقوله على كل الجيم وان اخذ ان الالف
مقوله على كل ما يقال عليه الباء لزم ان يكون الالف مقوله على كل الجيم قال وليس
ينبغي ان يتوهم ان انا نتخيل في قولنا ان الالف هو ب والباء هو الجيم اي يلزم ذلك
القول مستحيل فانا لسنا نستعمل هذه الحروف على انها الشي المشار اليه المطلوب
بيانه وانما ناخذها بدل المواد كما ياخذ المهندس الخط الذي يقصد البرهان عليه
ولذلك قد يضع المهندس ان هذا الخط هو طول مقدار قدم وان هذا الخط
هو طول لا عرض له وليس كذلك في الحس ولذلك قد كانت الالف المكتوبة
ليست هي الباء ولا الباء هي الالف فلسنا نريد بقولنا انه متى لم يكن امقوله على كل
ما هو ب وكانت الجيم موضوعة للباء انه ليس يلزم ان يكون امقوله على الجيم الا
انه اذا لم يكن شي نسبته الى اخر كنسبة الكل الى الجزء واخر نسبته الى هذا كنسبة
الكل الى الجزء فانه لا يكون عن ذلك قياس لكن اخذنا بدل الامثلة الداخلة تحت
هذا القول لانه اسهل في التعليم اذ كان اعطاء الامثال ضرورة في التعليم قال فهذا
النحو من النظر يمكننا ان نحل المقاييس وليس ينبغي ان نطلب على هذا النحو القياس
الشرطي لانه ليس يمكن ان نحل القياس الذي يبين على جهة الشرط لان ذلك انما
يكون على جهة الوضع والاصطلاح بين المتكلمين مثل انه اذا وضع واضع على جهة

الاصطلاح انه ان كانت توجد قوة واحدة غير قابلة فيلزم عنه ان لا يلزم للاضداد
علم واحد فالذي يمكن ان يحل من هذا القول ليس هو ما وضع على جهة الشرط وهو
قولنا ليس للاضداد علم واحد لكن الذي يمكن ان يحل هو الشيء الذي يبين على جهة
القياس الحملي وهو قولنا انه يوجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد لانه قد كان على
ذلك قياس وهو قولنا المرض والصحة ليست قوتهما واحدة فيجب عن ذلك
في الشكل الثالث ان ليس كل الاضداد قوتهما واحدة لانه لو وجد ذلك لوجد
الشيء صحيحا مريضا معا وانما كان ذلك لان القياس الشرطي انما يبين فيه المستثنى
بقياس حملي وكذلك قياس الخلف ليس يحل منه الا القياس الحملي الذي يسوق
الى المحال لا القياس الشرطي لانه قد تبين انه مركب من النوعين من القياس
وهو ايضا بين ان ما كان من المطالب يبين في اكثر من شكل واحد انه قد يمكن
ان يحل القول الذي استعمل في بيان المطالب اكثر من شكل واحد والقانون
في ذلك ان ما كان من اصناف القياسات التي في الشكل الثاني والثالث التي
يشارك الاول في بعض انواع المطالب مثل مشاركة الصنف الاول والثاني
من الشكل الثاني للصنف من الشكل الاول في انتاج السالب الكلي ومثل مشاركة
الاصناف التي تنتج الجزئي السالب من الشكل الثاني والثالث الذي ينتج السالب
الجزئي من الشكل الاول فما كان من هذه الاصناف من الشكل الثاني والثالث
مما تبين انتاجه بالعكس سواء كان بعكسين او بعكس واحد فقد يمكن
ما يلزم منه من الشكل الثاني والثالث ان يرد الى الاول وما كان من ذلك في الاول
فقد يمكن ان يرد الى الثاني والثالث واما ما تبين انتاجه من هذه الاصناف
في الشكل الثاني والثالث بطريق الخلف او الافتراض فانه لا يمكن رجوع ذلك
القول الى الشكل الاول مثل الضرب الرابع من الشكل الثاني الذي ينتج السالب
الجزئي فليس يمكن رجوعه الى الصنف من الشكل الاول الذي ينتج السالب

الجزئي ولذلك ما ترى ان ما كان من سالب كلي فيمكن فيه ان يحل القول المنتج له الى
الشكل الثاني والى الشكل الاول واما السالب الجزئي الذي ينتج في الشكل الثاني وفي
الشكل الثالث فليس يرجع منه الى الشكل الاول ولا ما كان في الشكل الاول منه
يرجع الى هذين الا في التي لا يبين انتاجها بالافتراض واما الذي يبين انتاجها
بالافتراض في الشكلين فلا يمكن ذلك فيها فاما رجوع ما كان في الشكل الثاني الى الثالث
اعني من التي ينتج السالب واما رجوع ما كان من ذلك كلي في الثالث الى الثاني فانما يمكن
ذلك في ~~الاصناف~~ الاصناف التي يمكن فيها عكس المقدمتين معا وذلك متى
كانت المقدمة السالبة كلية اعني ان كل واحد منهما يرجع الى صاحبه لان السالبة
الكلية تنعكس الى الموجبة الجزئية تنعكس واما متى كانت السالبة في الشكل الثاني جزئية
فان الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية ايضا ان انعكست فلا تنعكس الا جزئية وكذلك التي في الشكل
الثالث اذا كانت السالبة هي الكلية امكن رجوع مقدمتها الى الشكل الاول لان
السالبة الكلية تنعكس والموجبة تنعكس جزئية كانت كلية او جزئية وان كانت السالبة
هي الجزئية فان القياس هي الجزئية فان القياس لا ينحل الى الشكل الثاني لان السالبة
الجزئية لا تنعكس فقد تبين ايضا من هذا القول ان اصناف القياسات التي تشترك
في مطلوب واحد من الاجناس الثلثة من اجناس القياس يمكن فيها ان ينحل
بعضها الى بعض وانما لا يمكن فيها ان ينحل بعضها الى بعض وانما لا يمكن ذلك فيها
وقد تقع خدعة في القياس ان يظن بالقضية المعدولة انها السالبة قضية
واحدة بعينها وذلك انه يعرض في ذلك احد امرين اما ان يظن بالمنتج انه غير منتج
وذلك اذا وقعت القضية المعدولة في الموضع الذي اذا وقعت فيه السالبة
يمنع القياس ان يلزم قياسا وظن بالمعدولة انها سالبة فانه يظن فيما هو قياس
انه ليس بقياس واما ان يظن به بالنتيجة المعدولة انها سالبة وهي في الحقيقة
معدولة وذلك اذا وقعت المقدمة المعدولة التي يظن بها انها سالبة في موضع

لا يمنع القياس ان يلزم منتجا والذي يرفع هذه الخدعة ان يعلم ان قولنا في الشيء انه لا ابيض
وانه ليس بابيض ليس يدلان منه على معنى واحد وانه ليس نسبة قولنا زيد ابيض قولنا زيد
لا ابيض بل قولنا زيد ليس بابيض وذلك ان نسبة قولنا زيد ابيض الى قولنا زيد لا ابيض هي
نسبة قولنا زيد يمكن ان يمشي الى قولنا زيد يمكن ان لا يمشي ونسبة قولنا زيد يوجد ابيض الى
قولنا ليس يوجد ابيض هي نسبة قولنا زيد يمكن ان يمشي الى قولنا زيد ليس يمكن ان
يمشي فكما ان الممكنتين قضيتان موجبتان على ما تبين في الكتاب المتقدم كذلك قولنا
زيد ابيض زيد لا ابيض فان كان قولنا زيد لا ابيض بمنزلة قولنا زيد ليس بابيض
فيجب ان يلزم كل شيء اما ابيض واما لا ابيض واما لا ابيض كما يجب
ان يلزم كل شيء اما ابيض واما ليس بابيض وهو بين ان الاشياء المعدومة وكثيرا
من الاشياء الموجودة لا يصدق عليها انها ابيض ولا انها لا ابيض واما انها ابيض
او ليست بابيض فيصدق على جميع الاشياء وايضا لو كان قولنا زيد هو قادر ان
لا يمشي بمنزلة قولنا زيد ليس هو قادرا ان يمشي لكان الايجاب والسلب مجتمعين
في شيء واحد بعينه لان كما ان قولنا في زيد انه قادر ان يمشي وان لا يمشي يصدقان
معا كذلك كان يجب ان يلزم قولنا فيه انه قادر وانه ليس بقادر لا يجتمعان معا
في شيء واحد بعينه فالقضية المعدولة تفارق السلب اما حينا فبانها توجد هي
ومقابلها معا في شيء واحد واما حينا فبانها قد يخلو من كل واحد منهما الموضوع
واما القضية السالبة والموجبة فيخصهما انهما لا يجتمعان في شيء واحد ولا يخلو من
احدهما شيء من الاشياء ولذلك كان قولنا في سقراط انه عادل وانه لا عادل
كاذبان معا لو كان سقراط ميتا وقولنا انه عادل او ليس بعادل يقتسمان الصدق
والكذب اعني انه ليس يخلو سقراط من ان يوصف بواحد منهما كان ميتا
او حيا وكذلك قولنا في زيد انه يقدر ان يمشي ويقدر ان لا يمشي المتقابلان صادقين
معا وقولنا فيه انه لا يقدر ان يمشي وليس يقدر ان يمشي احدهما صادق
والاخر كاذب واذا كانت القضايا المعدولة موجبات فلها سوالب اذا

قيست القضايا البسيطة والمعدولة الموجبات فيما والسوالب ظهر بعضها الى
بعض نسبتان نسبة تقابل ونسبة لزوم فلنفرض بدل الموجبة البسيطة وهي قولنا
زيد خير حرف ا وبدل سالبتها وهي قولنا زيد ليس بخير حرف ب وبدل الموجبة
المعدولة وهي قولنا زيد لا خير حرف ه وبدل سالبتها وهي قولنا زيد ليس هو لا خير
حرف د لنضع تحت ا ج وتحت ب د فكل شيء اما ان يوجد فيه ا او ب وليس
يمكن ان يجتمعا في شيء واحد اذ كان احدهما موجبة والاخر سالبة وكذلك حال ج مع د
اذ كانت احديهما ايضا موجبة والاخرى سالبة وهو بين ايضا ان كل ما يوجد فيه د
فبالضرورة يوجد فيه ب لانه ان كان قولنا في زيد انه لا خير صادقا فواجب ان يكون
قولنا فيه انه ليس بخير ايضا صدقا لانه واجب ان يصدق عليه قولنا انه خير
او ليس بخير واذا كذب عليه انه خير فواجب ان يصدق عليه انه ليس بخير فاذن
كل ما يوجد فيه د يوجد فيه ب فب لاحقة لد وموجودة حيث وجد ب وليس
ينعكس هذا حتى يلزم د موجودة في كل ما يوجد فيه ب لانه اذا كان زيد معدوما صدق
عليه انه ليس بخير ولم يصدق عليه انه لا خير فهذه هي حال د مع ب في اللزوم واما
حال ا مع ج فينعكس هذا اعني ان ج لاحقة للالف وموجودة حيث وجد ا
وليس ينعكس حتى يلزم ا لاحقة لج وموجودة حيث وجد ب لان ما يصدق عليه
قولنا انه خير فيصدق عليه انه لا خير لانه اما ان يصدق عليه قولنا انه ليس لا خير
او انه لا خير وليس ينعكس هذا حتى يلزم ما صدق عليه قولنا ليس لا خير او كان
لا بد ان يصدق عليه انه لا خير او انه ليس لا خير لان هذين القولين احدهما موجب
والاخر سالب وليس يخلو من احدهما شيء ولا يجتمعان في شيء واحد واذا كان
هذا هكذا فبين انه ليس يمكن في ا وهي الموجبة البسيطة وفي د وهي الموجبة المعدولة
ان تجتمعا على الصدق لان ما صدق عليه ا صدق عليه ج وما صدق عليه ج
كذب عليه د اذا كان احديهما موجبة والثانية سالبة فاذا ما صدق عليه الكذب

عليه د و اما ج وهي السالبة المعدولة و ب وهي السالبة البسيطة فلا يجتمعان على الصدق
وذلك حيث يكذب الموجبتان البسيطة والمعدولة ولا يجتمعان على الكذب اصلا لانهما
لو اجتمعا على الكذب لصدق مقابل كل واحد منهما لكان يلزم اجتماع الموجبتين
المعدولة والبسيطة على الصدق وقد بين امتناع ذلك ويحصل من هذا انه اذا صدقت
احديهما لم يلزم صدق الاخرى ولا كذبها واذا كذبت احديهما صدقت الاخرى ضرورة
وقد يتوهم ان ا وهي الموجبة البسيطة و د وهي الموجبة المعدولة متقابلتان وذلك
انه لما كنا وضعنا ان د متى كانت موجودة ان ب موجودة و ب و ا متقابلتان
اي متى وجد احدهما ارتفع الاخر وليس يخلو من احدهما شيء من الاشيا فاذن د و ا
بهذه الصفة لكن لو كان د و ا متقابلتان على جهة السلب والايجاب للزم متى وجد
ب ان يوجد د وذلك كذب وخلاف ما بين لانه كان واجبا ان يصدق على ب
د اذ كان كذبا عليها وقد يمكن متى وضعنا ان ج لازمة للالف وان الف ليس يلزم
ج ان نبين من ذلك ان ب لاحقة لد وان ذلك غير منعكس وانه لا يمكن ان يجتمع
د و ا ويمكن ان يجتمع ج و ب وذلك انه اذا كان هذا هكذا فبين انه ليس يمكن في ا و د
ان يجتمعا في شيء واحد لان د محصورة في ب وحيث وجدت ب فليس يوجد
الا ان احديهما موجبة والاخرى سالبة واما ج و ب فقد يمكن ان يجتمعا في شيء
واحد لانه ليس ج محصورة في ا فقد يوجد ج حيث لا يوجد ا واذا كان كل
شيء اما ان يوجد فيه ا واما ب فقد يوجد ج مرة في ا وتارة في ب وقد يمكن ان نبين
ببرهان اخر انه متى كانت ج لاحقة للالف ان ب لاحقة لد وان د و ا لا يمكن
ان يجتمعا معا وان ب و ج قد يمكن ان يجتمعا وذلك انه اذا كانت ا محصورة
في ج وكان كل شيء اما ان يصدق عليه د او ج فواجب ان يكون الصادق منهما على
ا ج هو د ولان ج ليست محصورة في مقابل ب الذي هو ا فاذن متى كانت ا
محصورة في ج فان د محصورة في ب فاذا كانت د محصورة في ج و د محصورة

في ب فبين ان د و ا ليس يمكن فيهما ان يجتمعا في شيء واحد وانه يمكن ذلك في ج و ب
وهذا الذي يعرض في القضايا الشخصية المعدولة والبسيطة يعرض مثله في العدمية مع
البسيطة وكما انه ليس سالبة البسيطة الشخصية الموجبة الشخصية المعدولة كذلك ليس سالبة
الموجبة الكلية البسيطة الموجبة الكلية المعدولة مثال ذلك انه ليس سلب قولنا كل انسان
ابيض قولنا كل انسان لا ابيض بل قولنا ليس كل انسان ابيض والعلة في ذلك هي العلة
التي ذكرنا وذلك ان قولنا كل انسان ابيض وكل انسان لا ابيض يكذبان معا وليس يوجد احدهما
بالضرورة في اي شيء كان من الاشيا في قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض فاذن القياس
الذي ينتج به قولنا كل انسان لا ابيض هو غير القياس الذي ينتج به انه ولا انسان واحد
ابيض وذلك ان قولنا كل انسان لا ابيض هي موجبة وقد تبين انه لا ينتج الا في الشكل
الاول وقولنا ولا انسان واحد ابيض هي سالبة كلية ينتج في الاول والثاني وذلك في صنف
واحد من الاول وصنفين من الثاني فهي ينتج في ثلثة اصناف من المقاييس وكذلك متى كانت المقدمة
الصغرى في الشكل الاول معدولة فليس ينبغي ان يظن به انه غير منتج كحالها اذا كانت سالبة
ولا متى كانت المقدمتان معدولتين كحالهما اذا كانتا سالبتين والمقدمة المعدولة يتميز
من السالبة بان حرف العدل هو جزء من المقدمة ولذلك يدخل عليه ايضا حرف السلب وليس
حرف السلب جزءا من المقدمة ولذلك محمول الموجبة وموضوعها هو بعينه محمول السالبة
وموضوعها انقضت المقالة الاولى من القياس

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال واذ قد بينا في كم شكل يلتئم الاقاويل القياسية وباي صنف من اصناف المقدمات يكون
وهي المقدمات التي فيها معنى المقول على الكل وبكم مقدمة يلتئم وانهما اثنتان ومتى يلتئم منهما قياس
ومتى لا يلتئم وذلك اذا لم يلف بينهما حد مشترك وقلنا في كيفية شكل شكل من الاشكال الثلثة الذي
هو ترتيب الحد الاوسط بين الطرفين وقلنا مع ذلك اي شكل من الاشكال ملتئم في مطلوب مطلوب

من المطالب الاربعة اعني الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب
الجزئي واخرنا بعد ذلك عن كيفية البحث عن المط على الاطلاق وفي اي صناعة كانت
وباي سبيل ناخذ مقدمات القياس ونعلمها وكيف نحل كل قول قياسي الى القياس
الذي تركب منه فنقول الآن انه لما كانت المقاييس منها ما ينتج نتايج كلية ومنها ما ينتج
نتايج جزئية فان المقاييس التي تنتج كلية قد يلحقها ويعرض لها ان تنتج سوى النتيجة الاولى
نتايج كثيرة واما المقاييس التي تنتج نتايج جزئية فان التي تنتج منها الموجبة الجزئية قد يعرض
لها ان تنتج مع النتيجة الاولى نتايج كثيرة واما التي تنتج سالبة جزئية فليس تنتج غير النتيجة
الاولى والسبب في ذلك ان النتايج الكلية والجزئية الموجبة تنعكس والسالبة الجزئية ليس
تنعكس والقياس الذي ينتج نتيجة كلية موجبة يعرض له ان ينتج الجزئية المنطوية تحت تلك
الكلية والجزئية التي تنعكس اليها الكلية الموجبة والذي ينتج سالبة كلية يعرض له ان
ينتج عكسها واما الذي ينتج السالبة الجزئية فليس يعرض له ان ينتج غيرها اذ كانت غير
منعكسة ولا محيط بغيرها فمن هذه الجهة يعرض للقياس الواحد بعينه ان ينتج اكثر من نتيجة
واحدة الا ان الذي ينتج بالذات واولا هي واحدة وساير ما ينتجه انما ينتجه من جهة انه يلحق
النتيجة الاولى وبوساطتها فكانها نتايج بالعرض ولذلك لم تعد امثال هذه من نتايج المقاييس
في المقالة الاولى وغلط في ذلك قدماء المفسرين فعددوها وقد يمكن ان يظن انه قد يلزم
عن القياس الواحد بعينه نتيجة اكثر من واحدة على جهة اخرى الا ان ذلك في الظن لا في الحقيقة
وذلك انه في الشكل الاول فانه يعرض ذلك على وجهين احدهما متى بينا ان محمولا ما موجود
لموضوع ما وكان ظاهرا عندنا ان شيا ما موضوع لموضوع المط فقد يظن انه اذا تبين
ان محمول المط موجود في موضوعه انه قد تبين انه مع ذلك انه موجود في موضوع
الموضوع مثال ذلك ان يكون المط هل العالم محدث فانه اذا تبين لنا ان العالم محدث

تبين لنا ان السماء محدثة وذلك انه ظاهر بنفسه ان السماء جزء من اجزاء العالم فهذا
احد ما يظن انه قد يلزم عن قياس واحد بهذه الجهة اكثر من نتيجة واحدة وليس ذلك حقيقيا
فان قولنا السماء محدثة في هذا المثال انما ينتج لمقدمتين احدهما ان السماء جزء من
اجزاء العالم والثانية ان جميع اجزاء العالم محدث فيلزم عن ذلك ان السماء محدثة
والوجه الاخر متى بينا ان شيا ما موجود لموضوع بمقدمتين وكان ظاهرا بنفسه ان الحد
الاوسط في المقدمتين منطو تحته موضوع اخر مع موضوع المط فقد يظن انه ينتج عن
موضوع ذلك نتايج اكثر من واحدة احديها النتيجة المطلوبة والاخرى التي موضوعها منطو
تحت الحد الاوسط مع موضوع المط مثال ذلك ان نبين ان العالم محدث بمقدمتين
احدهما ان العالم مؤلف والثانية ان المولف محدث فانه قد يظن انه ينتج لنا من هاتين
المقدمتين نتيجتان احدهما ان العالم محدث والثانية ان الجسم محدث لانه ظاهر
بنفسه ان الجسم منطو تحت المؤلف على مثل انطواء العالم تحته واكثر ما يعرض هذا
اذا كانت الكبرى بينة عن قياس وهو في الحقيقة قياسان يشتركان في المقدمة الكبرى
ويفترقان في الصغرى وهذا بعينه يعرض في الشكل الاول الذي ينتج السوالب الكلية
كما يعرض في الذي ينتج الموجبة الكلية واما الذي ينتج الجزئيات فليس يعرض فيه الصنف
الثاني لكون المقدمة الكبرى كلية في جميع اصناف المقاييس في هذا الشكل الكلية والجزئية
واما الشكل الثاني فانه يعرض في الاصناف الكلية منه ان يظن به انه ينتج نتيجة وما هو
منطو تحت موضوع النتيجة لقرب ذلك في بادي الراي وفي الحقيقة انما هي نتيجة قياس
في الشكل الاول اعني وجود الطرف الاعظم لموضوع موضوعه وليس يظن فيه انه ينتج
مع نتيجة ما هو موضوع للحد الاوسط لان ذلك ان انتج فانما ينتج بترتيب الشكل الثاني والفكرة
لا تقع بالطبع على شعورها لانتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول

فلذلك يظهر ان وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط في الشكل الثالث لقياس ثان
وليس يظن انه ينتج ما للقياس الاول بخلاف ما هو موضوع لموضوع النتيجة مثال ذلك
قولنا الجسم السماوي ليس بمحدث والجسم المركب محدث فانه يلزم عن هذا القياس ان
الجسم السماوي ليس بمركب وان تلك الكواكب الثابتة غير مركب اذ كان انطواؤه
تحت الجرم السماوي ظاهر فيه بنفسه واما ان يظن انه يلزم عن هذا القياس وجود الطرف
الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط فيه مثل ان يلزم بينا بنفسه ان الاسطقسات ليست
بمحدثة فانه ليس يلزم عن ذلك ان الاسطقسات ليست بمركبة الا بقياس هو غير القياس
الذي لزم به ان الجسم السماوي ليس بمركب وذلك في الحقيقة في بادي الراي وكذلك
الحال في الشكل الثالث ايضا انه ليس يلزم يظن به انه ينتج مع نتيجته لا وجود
الطرف الاكبر لما هو موضوع للطرف الاصغر الا ما هو موضوع للحد الاوسط لذلك
ليس يظن بالمقاييس الجزئية منها انها تنتج غير نتيجتها اذ موضوع المطلوب جزئي
في انه قد يمكن ان يلزم من المقدمات الكلية نتيجة صادقة ومتى يلزم ذلك وكيف والمقدمتان
الكاذبة
اللتان يلزم منهما القياس قد يكونا معا صادقتين وقد يكونا معا كاذبتين وقد يكون
احديهما صادقة والاخرى كاذبة والكاذبة ربما كانت كاذبة بالكل وهي التي يصدق ضدها
وربما كانت كاذبة بالجزء واما النتيجة فيلزم اما صادقة باضطرار واما كاذبة واما المقدمتان
الصادقتان اعني المقدمات الصادقة فليس يمكن ان يلزم عنها نتيجة كاذبة واما المقدمات
الكاذبة فقد يمكن ان يلزم عنها نتيجة صادقة لكن ليس يعرض ذلك من قبل المقدمات
بل ذلك لعلة اخرى سنبين بعد فاما انه لا يمكن ان يلزم عن مقدمات صادقة نتيجة كاذبة
وذلك يتبين على الوجه لنا خذ بدل المقدمتين الصادقتين ا و نا خذ بدل النتيجة
ب وهو بين من حد القياس انه اذا وضعت ا موجودة ان يلزم ب موجودة لانه

ا يلزم

ا يلزم بمنزلة المقدم في القياس الشرطي المتصل وب بمنزلة التالي وهو بين انه اذا
وجد المقدم وجد التالي وانه اذا ارتفع التالي ارتفع المقدم والا لزم ان توجد
المقدم دون التالي وقد فرض انه اذا وجد المقدم وجد التالي فيلزم ان يكون التالي موجودا
وجوده
وغير موجود معا وهذا لا يمكن فاذن ان كانت ا صادقة فباضطرار ان يلزم ب صادقة
لانه ان كانت غير صادقة عرض ان يلزم ب غير موجودة وقد تبين استحالة ذلك
وليس ينبغي ان يتوهم هنا شيئا واحدا وانما اخذت بدل المقدمتين الصادقتين
التي نسبة احديهما الى الاخرى كنسبة الكل الى الجزء وذلك انه اذا كان قولنا ا مقولة
على كل ب صادقا و ب مقولة على كل ج صادقا ايضا فباضطرار ان يلزم قولنا ا مقولة
على كل ج صادقا ايضا والا عرض ان يلزم الصادق غير صادق ولما كان ليس يلزم
عن ارتفاع المقدم ارتفاع التالي لم يلزم اذا كانت ا كاذبة ان يلزم ب التي هي النتيجة كاذبة
لان لزوم النتيجة عن القياس ليس لزوما متكافيا اعني منعكسا وهذا البرهان هو
بعينه عام للقياس الذي ينتج ا في كل ب او الموجب اعني انه لا يمكن ان يلزم فيه من مقدمات
صادقة نتيجة كاذبة واما اذا كانت المقدمات في القياس كذبا فقد يمكن ان يلزم عنها
نتيجة صادقة الا انه ليس يعرض ذلك من ايها اتفق ان يلزم الكاذبة ولا باي نوع اتفق
من نوعي الكذب اعني الكلي والجزئي ولكن متى اخذت الكبرى وحدها كاذبة بالكلية فانه
ليس يلزم عن القياس الذي هذا شانه نتيجة صادقة اصلا واما متى اخذت كاذبة بالجزء
او اخذت كلتا المقدمتين كاذبة او اخذت الصغرى كاذبة فقط فقد يمكن ان يلزم
عنها نتيجة صادقة فليكن اولا المقدمتان كاذبتين بالكلية فاقول يظهر من المواد انها
تنتج نتيجة صادقة وذلك انه ليس يمنع مانع من ان يلزم مثلا التي هي الطرف الاعظم
محمولة حمل صدق على ج التي هي الطرف الاصغر ويلزم ا غير موجودة لب و ب ايضا
التي هي الحد الاوسط غير موجودة لج الذي هو الطرف الاصغر فاذا اخذنا ان ا محمولة

على كل ب ومحمولة على كل ج كانت المقدمتان كاذبتين وكانت النتيجة صادقة وهي ان
المحمولة على كل ج مثال ذلك قولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان فكل انسان حيوان
فهاتان مقدمتان كاذبتان بالكلية نتيجة صادقة ومثال هذا بعينه يعرض في القياس
الكلي الذي ينتج ا ليس في الشكل الاول لانه قد يجوز ان يكون ا غير موجودة لشيء
من ج الذي هو الطرف الاصغر ويكون ا موجودة لب الذي هو الاوسط وب غير موجودة
لج فاذا اخذ ان ا غير موجودة لشيء من ب وب موجودة لكل ج كانتا كاذبتين الا انه
ينتج ان ا غير موجودة لج وهو صادق مثال ذلك قولنا كل انسان حجر ولا حجر واحد
صنم فلا انسان واحد صنم وكذلك تبين الحال متى اخذت المقدمتان كلتاهما
كاذبتين بالجزء فان كانت المقدمة الواحدة كذبا وكانت المقدمة العظمى وكانت
كاذبة بالكل فاقول ان النتيجة لا تكون ايضا صادقا بيان ذلك ان يكون ا غير موجودة
في شيء من ب وب موجودة في كل ج فانا ان اخذنا ان ا موجودة في كل ب وذلك
كذب واخذنا ان ب موجودة في كل ج وهو صدق فمحال ان يكون ا موجودة اعني
ان يكون قولنا ا في كل ج صدقا وذلك انه قد كان الصادق ان ليست توجد ا
في شيء مما هو موضوع لب وج موضوعه لب فاذن ليس يمكن ان يكون حمل ا على ج صادقا
وذلك بين بنفسه من معنى المقول على الكل وسواء كانت المقدمة الكبرى اذا اخذت
كاذبة بالكل سالبة او موجبة واما اذا كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء فقد
يكون النتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون ا موجودة في كل ج وفي بعض ب ويكون ب في
كل ج فاذا اخذت المحمولة على كل ب وب على كل ج كان حمل ا على كل ب كاذبا
بالجزء وحمل ب على ج صادقا بالكل والنتيجة صادقة بالكل مثال ذلك قولنا كل
ققنس ابيض وكل ابيض حي فكل ققنس حي والنتيجة صادقة والكبرى كاذبة بالجزء
وهي قولنا كل ابيض حي وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى سالبة اعني الكلية واخذت

كاذبه

كاذبة بالجزء مثال ذلك كل ثلج ابيض ولا ابيض واحد حي وهي صدق فاذا اخذت
المقدمة الصغرى كلها كاذبة والكبرى كلها صادقة فان النتيجة قد يكون صدقا لانه
ليس شيء يمنع ان يكون ا موجودة في كل واحدة من ب وج ويكون ب غير موجودة في شيء من ج
فاذا اخذت ا موجودة في كل ب وب موجودة في كل ج ينتج ان ا موجودة في كل ج وهي صدق
والصغرى كاذبة وهي قولنا ب موجودة في كل ج وهذا يعرض في النوعين اللذين تحت
جنس واحد اعني ان الجنس يحمل عليهما جميعا ولا يحمل احدهما على الثاني فمتى اخذ ان الجنس
موجود في احدهما بوجوده في الثاني الذي اخذ ان الجنس فيه اولا موجود فقد
اخذت نتيجة صدق عن مقدمتين كبراهما صادق وصغراهما كاذبة بالكلية مثال ذلك قولنا
كل انسان فرس وكل فرس حي فكل انسان حي وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى
سالبة وهذا يعرض في الجنس مع الانواع التي تحت جنس اخر اعني ان يكون الجنس
مسلوبا عن كل واحد من النوعين وكل واحد من النوعين مسلوب عن صاحبه فاذا اخذ
احدهما موجودا في الثاني واحد الجنس غير موجود فيه انتج لنا ان الجنس مسلوب عن الذي
اخذ عنه مسلوبا من اجل سلبه عن الثاني مثال ذلك قولنا كل موسيقي طبيب ولا طبيب
واحد حيوان فلا موسيقي واحد حيوان وهو حق من مقدمتين صغراهما كاذبة بالكل
وكبراهما صادقة وكذلك ان كانت المقدمة الصغرى كاذبة بالجزء فان النتيجة ايضا قد يكون
صادقة لانه قد يمكن ان يكون ا موجودة في كل واحد من ب ويكون ب موجودة في بعض
ج او يكون ا غير موجودة في شيء من ب وج ويكون ب ايضا موجودة في بعض ج فاذا اخذ
ان ب موجودة في كل ب انتج ان ا موجودة في كل ج وتلك نتيجة صادقة من مقدمتين
كبراهما صادقة بالكل والاخرى كاذبة بالجزء وهذا يعرض للجنس الذي يوجد للنوع وفي الفصل
كالحي فانه موجود في كل انسان وفي كل مشاء والانسان موجود في بعض المشاء لا
في كله فاذا قيل كل مشاء انسان وكل انسان حي لزم عن ذلك نتيجة صادقة وهي ان كل مشاء
حي ويعرض ان يكون ا غير موجودة في شيء من ب وج وب في بعض ج كالحال في الجنس

مع الفصل والنوع الذي تحت جنس اخر كالنبات فانه ليس في شيء من الانسان ولا في شيء من
المتخيل وبعض المتخيل انسان فاذا قلنا كل متخيل انسان واحد ولا انسان نبات انتج لنا ولا متخيل
واحد نبات فهذا ما يعرض النتيجة مع المقدمات الكاذبة في الصنفين الكليين من الشكل الاول
واما في الصنفين الجزئيين منه فقد يمكن اذا كانت المقدمة الكبرى كلها كذبا والاخرى كلها
صدقا ان تكون النتيجة صادقة وذلك خلاف ما عرض في الاصناف الكلية من هذا
الشكل وقد يمكن ذلك ايضا اذا كانت كاذبة بالجزء او كانت كلتا هما كاذبتين اما بالكل واما
بالجزء اما كون النتيجة صادقة مع ان الكبرى كاذبة بالكل وذلك يمكن لانه ليس ممتنع ان تكون
أ غير موجودة في ب وموجودة في بعض ج وتكون ب موجودة في بعض ج كالحي فانه غير
موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض الابيض والثلج موجود في بعض الابيض فاذا
قيل بعض الابيض ثلج وكل ثلج حي انتج ان بعض الابيض حي وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين
كبراهما كاذبة بالكل وصغراهما صادقة لكن يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى صادقة سالبة فانه
يمكن ان تكون أ موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض ج وتكون ب موجودة في بعض ج
مثل الحي فانه موجود في كل انسان وغير موجود في بعض الابيض واما الانسان فموجود
في بعض الابيض فاذا قيل بعض الابيض انسان ولا انسان واحد حي انتج ان بعض الابيض
ليس بحي وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالكل وصغراهما صادقة وكذلك يعرض
ان كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء لانه ليس يمنع مانع ان تكون أ في بعض ب وفي بعض
ج وتكون ب موجودة في بعض ج مثال ذلك الحي فانه موجود في بعض الجيد وفي بعض
الكبير والجيد في بعض الكبير فاذا قيل بعض الكبير جيد وكل جيد حي انتج ان بعض الكبير
حي وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالجزء وصغراهما صادقة وكذلك يعرض اذا كانت
المقدمة الكبرى سالبة وذلك بين بهذه الحدود بعينها بان نقول بعض الكبير جيد ولا جيد
واحد حي ينتج لنا بعض الكبير ليس بحي وذلك صدق عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالجزء
وصغراهما صادقة وكذلك ان كانت الكاذبة هي المقدمة الصغرى فقد تكون عن ذلك نتيجة صادقة
لانه يمكن ان تكون أ موجودة في كل ب وموجودة في بعض ج وتكون ب غير موجودة في شيء

من ج مثال ذلك الحي فانه موجود في كل قَقْنُس وفي بعض الاسود والقَقْنُس غير موجود
في شيء من الاسود فاذا قيل بعض الاسود قَقْنُس وكل قَقْنُس حي انتج ان بعض الابيض
حي وذلك صدق عن مقدمتين صغراهما كاذبة وكبراهما صادقة وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى
سالبة لانه قد يمكن ان تكون أ غير موجودة في شيء من ب وغير موجودة في بعض ج وتكون ب
غير موجودة في شيء من ج مثل الجنس ينسب الى نوع من جنس اخر وكذلك والى العرض
الموجود في انواع ذلك الجنس المنسوب مثال ذلك الحي فانه غير موجود في شيء من العدد
وغير موجود في بعض الابيض والعدد غير موجود في شيء من الابيض فاذا قيل بعض
الابيض عدد ولا عدد واحد حي انتج ان بعض الابيض ليس بحي وذلك نتيجة صادقة
عن مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما كاذبة وكذلك يعرض ان تكون النتيجة صادقة وان كانت
المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء والصغرى كاذبة بالكل لانه يمكن ان تكون أ موجودة في بعض
ب وفي بعض ج وتكون ب غير موجودة في شيء من ج وذلك يعرض اذا كانت بعضها اضداد
لج وكانا معا عرضين في جنس واحد مثل الحي فانه في بعض الابيض وفي بعض الاسود
والابيض غير موجود في شيء من الاسود فاذا قيل بعض الابيض اسود وكل اسود حي انتج
ان بعض الابيض حي وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين كبراهما كاذبة بالجزء وكذلك
يعرض ان كانت المقدمة الكبرى سالبة وذلك يبين من هذه الحدود بعينها وذلك انه
اذا اخذ بعض الابيض اسود ولا اسود واحد حي انتج ان بعض الابيض ليس بحي
وذلك صدق لكن اذا كانت المقدمتان كاذبتين وكانت الكبرى كاذبة بالكل فقد
يعرض ان تكون النتيجة صادقة لانه قد يمكن ان تكون أ غير موجودة في شيء من ب وموجودة
في بعض ج وتكون ب غير موجودة في شيء من ج مثل الجنس فانه غير موجود في شيء من النوع
الذي من جنس اخر وهو موجود في العرض الذي يوجد لانواعه وذلك العرض غير موجود
في النوع مثال ذلك قولنا بعض الابيض عدد وكل عدد حي فبعض الابيض حي وذلك
نتيجة صادقة عن مقدمتين وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة مثال ذلك قولنا

بعض الاسود تغنس ولا تغنس واحد حي فانه ينتج ان بعض الاسود حي وذلك
صدق عن مقدمتين كاذبتين فهذه هي انتاج اصناف ما ينتج في الشكل الاول عن مقدمات
كاذبة نتيجة صادقة في الشكل الثاني قال واما في الشكل الثاني فقد يمكن ان تلزم فيه صادقة
عن مقدمات كاذبة كانت كل واحدة من المقدمتين كاذبة وذلك اما بالكل واما بالجزء
واما احدهما بالكل والاخرى بالجزء او كانت احديهما كاذبة والاخرى صادقة كانت
الكاذبة بالكل او كانت بالجزء وذلك يظهر فيه في القياسات التي تنتج الكلي والجزئي
وذلك انه قد يلزم ب مثلا الذي هو الحد الاوسط غير موجودة في شيء من ا الذي هو الطرف
الاعظم وموجودة في كل ج الذي هو الطرف الاصغر فيلزم ا غير موجودة في شيء من ج
على ما تبين مثال ذلك قولنا كل انسان حي ولا حجر واحد حي فلا انسان واحد حجر
فان وضعت هذه المقدمات على ضدها هو ان يؤخذ ب موجودة في كل ا اعني بان
يؤخذ ان كل حجر حي وغير موجودة في شيء من ج اعني بان يؤخذ انه ولا انسان واحد
حي فانه ينتج عن هاتين المقدمتين الكاذبتين النتيجة بعينها التي كانت عنهما اذا
وضعت صادقتين وهي انه ولا انسان واحد حجر وكذلك يعرض اذا كان الصادق
ان ب موجودة في كل ا وغير موجودة في شيء من ج اعني انه اذا قلبت هذه ايضا الى
ضدها انتج ما كان ينتج اولا قبل القلب الى الكذب وهو ان ليس في شيء من ج وكذلك
يعرض اذا كانت المقدمة الواحدة كذبا كلها والاخرى صدق ان ينتج ايضا نتيجة صادقة
لانه يمكن ان تلزم مثلا التي هي الحد الاوسط موجودة في كل واحد من ا وج اللذين هما
طرفا المط ويلزم ا غير موجودة في شيء من ج وذلك يعرض للجنس مع الانواع القسيمة
التي تحته مثل الحي فانه موجود في كل انسان وفي كل فرس والفرس غير موجود
في واحد من الناس فمتى اخذنا ان الحي موجود في الواحد وغير موجود في الاخر فان
المقدمة الواحدة تلزم كلها كذبا والاخرى كلها صدقا ويلزم النتيجة كلها صدقا في اي

اذا صرت السالبة اعني كبرى او صغرى مثال ذلك قولنا ولا فرس واحد حي وكل انسان
حي فانه ينتج انه ولا فرس واحد انسان وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين احديهما كاذبة
والاخرى صادقة ويعرض اذا كانت بعض المقدمة الواحدة كذبا وكانت الاخرى كلها
صدقا لانه قد يمكن ان تلزم ب موجودة في بعض ا وفي كل ج ويلزم ا غير موجودة في شيء
من ج كالحي فانه موجود في بعض الابيض وفي كل غراب والابيض غير موجود في واحد من
الغربان فاذا اخذ انه ولا ابيض واحد حي وكل غراب حي فانه ينتج ولا غراب واحد ابيض
وهي نتيجة صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة وللنقيض بالجزء وهو قولنا ولا ابيض واحد
حي والثانية كاذبة بالكل وهي قولنا كل غراب حي وكذلك يعرض ان كانت الكاذبة بالجزء
هي الموجبة وكانت السالبة صادقة بالكل مثل قولنا كل ابيض حي ولا رقب واحد حي
فانه ينتج ولا ابيض واحد رقب وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين احديهما موجبة كاذبة
بالجزء وهي قولنا كل ابيض حي والثانية سالبة صادقة بالكل وهي قولنا ولا رقب واحد
حي وكذلك يعرض ان تلزم النتيجة اذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين بالجزء ومثال ذلك
قولنا كل ابيض حي ولا اسود واحد حي فانه ينتج عن هذا انه ولا ابيض واحد اسود وذلك
نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء وذلك ان بعض الابيض حي وبعض الاسود
حي وسواء فرضت السالبة الكبرى او الصغرى بان نقول ولا ابيض واحد حي وكل
اسود حي اعني في انه تلزم نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء فهذه حال هذه
المقاييس الكلية مع المقدمات الكاذبة في هذا الشكل واما المقاييس الجزئية فانه قد يعرض
فيها ايضا مثل ما عرض في الكل وذلك انه قد يلزم الكبرى كاذبة بالكل والجزئية صادقة
فيلزم النتيجة صادقة مثال ذلك قولنا بعض الابيض حي ولا انسان واحد حي فينتج
عن ذلك ان بعض الابيض ليس بانسان وهو صدق عن مقدمتين الجزئية صادقة لها
والكلية كاذبة بالكل وكذلك يعرض ان صرت الكلية الكاذبة هي الموجبة مثال ذلك

قولنا بعض الابيض ليس بحي وكل متنفس حي فينتج عن ذلك ان بعض الابيض غير متنفس
وهو صدق عن جزئية سالبة وموجبة كلية كاذبة وكذلك يعرض ان وضعت المقدمة
الصادقة هي الكلية والكاذبة الجزئية مثال ذلك قولنا بعض غير المتنفس حي ولا عدد
واحد حي فانه ينتج عن هذه ان بعض غير المتنفس ليس بعدد وهو صدق عن جزئية
كاذبة وكلية سالبة صادقة وكذلك يعرض اذا اخذت الكلية الصادقة موجبة والجزئية
الكاذبة سالبة وذلك شيء يعرض للجنس مع الانواع الموجودة فيه وفصول تلك
الانواع وذلك انه لا يصدق ان نقول بعض المشاء ليس بحي وكل انسان حي
فينتج عن ذلك ان بعض المشاء ليس بانسان وذلك صدق عن مقدمة صادقة كلية
وكاذبة جزئية وكذلك اذا كانت المقدمتان كلتاهما كاذبة الجزئية والكلية فانه قد ينتج
عن ذلك نتيجة صادقة سواء كانت السالبة الجزئية او الكلية مثال ذلك قولنا كل
علم هو قوة حيوانية وبعض الانسان ليس له قوة حيوانية فانه ينتج عن ذلك ان بعض
الانسان ليس له علم وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين وكذلك يعرض ان كانت
السالبة الكلية والجزئية الموجبة مثل ان نقول ولا انسان واحد له قوة حيوانية
وبعض العلم هو قوة حيوانية فانه ينتج عن ذلك ان بعض العلم ليس للانسان الذي
ليس بعالم او ليس له علم في الشكل الثالث وقد يتفق ايضا في هذا الشكل ان تكون
النتيجة صادقة وكلتا المقدمتين كاذبتان اما بالكل واما بالجزء واما احديهما بالكل والثانية
بالجزء وكذلك اذا كانت احديهما صادقة والاخرى كاذبة بالكل كانت او بالجزء وذلك انه
ليس يمنع مانع من ان يكون شيئان غير موجودين في شيء آخر واحد منهما موجود في الشيء
فيتفق اخذنا ان كل واحد منهما موجود في ذلك الشيء الآخر حدث هنالك نتيجة صادقة عن
مقدمتين كاذبتين بالكل مثال ذلك قولنا كل متنفس مشاء وكل غير متنفس انسان فانه
ينتج في هذا الشكل ان بعض المشاء انسان وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل

ومثال ذلك ما يعرض اذا كانت الواحدة سالبة والاخرى موجبة لانه قد يمكن ان
يكون ج من النتيجة مثال الطرف الاصغر غير موجودة في شيء من ب الذي هو الاوسط ويكون
التي هي الحد الاكبر موجودة في كل ب وغير موجودة في ج فانا اخذنا ان ج موجودة في كل ب
وا غير موجودة في شيء من ب انتج لنا ا غير موجودة في بعض ب مثال ذلك قولنا كل ققنس
اسود ولا ققنس واحد حي الى الذي هو الاوسط ويكون التي هي الحد الاكبر موجودة في
كل ب فانه ينتج ان بعض الاسود ليس بحي وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين
بالكل وكذلك ان كانت كل واحدة من المقدمتين كاذبتين بالجزء فقد يمكن ان يكون
النتيجة فيهما صادقة لانه يمكن ان يكون ا و ج موجودتين في بعض ب ويكون ا موجودة
في بعض ج كالابيض والجيد فانهما موجودان في بعض الحي والجيد موجود في بعض
الابيض فاذا وضعنا كلتا ا و ج موجودتين في كل ب فانه يعرض ان يكون ا في بعض
ج وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء مثال ذلك قولنا كل حي ابيض وكل حي
جيد فانه ينتج ان بعض الابيض جيد وهو صدق وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى
سالبة وهي مقدمة ا ب لانه لا شيء ايضا يمنع ان يكون ا غير موجودة في بعض ب ويكون
ج موجودة في بعض ب ويكون ا غير موجودة في بعض ج التي هي النتيجة مثال ذلك
قولنا ولا حي واحد جيد وكل حي ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس بجيد
وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء لكن قد يكون النتيجة صادقة اذا كانت
احدى المقدمتين كاذبة بالكل والاخرى صادقة لانه قد يمكن ان يكون كلتا ا ج موجودة في بعض
في ب ويكون ا غير موجودة في شيء من ب و ج موجودة في كل ب انتج لنا ان ا غير موجودة
في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة مثال ذلك قولنا كل ققنس حي
ولا ققنس واحد ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الحي ليس بابيض وذلك صدق عن
مقدمتين احديهما كاذبة وكذلك يعرض اذا كانت مقدمة ا ب التي هي الكبرى صادقة والحدود
التي يبين ذلك منها هي الاسود وققنس وغير المتنفس وذلك انه اذا وضعنا ان كل ققنس

اسود ولا قفنس واحد متنفس انتج لنا ان بعض الاسود غير متنفس وذلك صدق عن مقدمتين
كاذبتين بالجزء مثال ذلك قولنا كل حي ابيض وكل حي جيد فانه ينتج ان بعض الابيض
جيد وهو صدق وذلك يعرض اذا كانت بعض الكبرى سالبة وهي مقدمة اب لانه لا شيء الذي
يمنع ان يلزم ا غير موجودة في بعض ب ويلزم ج موجودة في بعض ب ويلزم ج موجودة
في بعض ب ويلزم ا غير موجودة في بعض ج التي هي النتيجة مثال ذلك قولنا ولا حي واحد
جيد وكل حي ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس بجيد وذلك صدق عن
مقدمتين كاذبتين بالجزء وكذلك قد يلزم النتيجة صادقة اذا كانت احدى المقدمتين كاذبة
بالكل والاخرى صادقة لانه قد يمكن ان يلزم كلتا ا ج موجودتين في ب ويلزم ا غير
موجودة في شيء من ب و ج موجودة في كل ب انتج لنا ان ا غير موجودة في بعض ج وذلك
صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة مثال ذلك قولنا كل قفنس حي ولا قفنس واحد ابيض
فانه ينتج عن ذلك ان بعض الحي ليس بابيض وذلك صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة
وذلك يعرض اذا كانت مقدمة اب التي هي الكبرى صادقة والحدود التي تبين ذلك منها
الاسود وقفنس وغير المتنفس وذلك انه اذا وضعنا ان كل قفنس اسود ولا قفنس
واحد غير متنفس انتج لنا ان بعض الاسود غير متنفس وذلك صدق عن مقدمتين صغراهما
كاذبة بالكل وذلك يعرض اذا اخذت كلتا المقدمتين موجبتين اعني الصادقة والكاذبة
والحدود التي يتبين منها ذلك هي الحي والقفنس والاسود وذلك انا نقول كل
قفنس اسود وكل قفنس حي فينتج لنا عن ذلك ان بعض الاسود حي وهو صدق عن
مقدمتين موجبتين احديهما كاذبة وسواء كانت الصادقة هي الكبرى او الصغرى
والبرهان على ذلك هو بهذه الحدود باعيانها وكذلك قد يلزم النتيجة صادقة اذا كانت
احدى المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة بالجزء لانه قد يمكن ان يلزم ج موجودة في
كل ب ويلزم ا موجودة في بعض ب ح التي هي النتيجة مثال ذلك في الرجلين فانه موجود
في كل انسان والجيد غير موجودة في كل انسان والجيد موجودة في بعض ذي الرجلين

فان اخذت ا و ج موجودتين في كل ب فان مقدمة ج يلزم كاذبة كلها وبعض
مقدمة اب كاذبة والنتيجة صادقة مثال ذلك قولنا كل انسان ذو رجلين وكل
انسان جيد والنتيجة ان بعض ذي الرجلين جيد وذلك يعرض اذا اخذت مقدمة
اب اعني الكبرى صادقة ومقدمة ب ج اعني الصغرى كاذبة بالجزء وبيان ذلك
هو بهذه الحدود باعيانها اذا صيرنا الطرف الاصغر اكبر وفرضنا مطلوبنا المنتج عكس
الاول وهو ان بعض الجيد ذو الرجلين وكذلك ان اخذت المقدمة الواحدة سالبة
والاخرى كاذبة موجبة فاذ قد تبين في الشكل الثالث انه اذا كانت ج في كل ب وا غير
موجودة في بعض ب فا غير موجودة في بعض ج فان اخذت ج في كل ب وا غير
موجودة في شيء من ب فانه يعرض ان يلزم المقدمة السالبة كذبا او يلزم الاخرى كلها
صدقا ويبقى النتيجة صادقة بعينها وكذلك يعرض ان كان الكذب الجزئي في الموجبة
وذلك انه قد تبين في الشكل انه اذا كانت ا غير موجودة في شيء من ب و ج موجودة
في بعض ب ان ا غير موجودة في بعض ج فانا عرض ان ناخذ ان ا غير موجودة
في شيء من ب و ج موجودة في كل ب بقيت النتيجة بعينها صادقة وهي ان ا غير موجودة
في بعض ج فيلزم نتيجة صادقة عن مقدمتين احديهما كاذبة بالكل وهي الجزئية الاخرى
كاذبة بالجزء وهي الموجبة وهذا الذي قلنا انه يعرض في القياسات الكلية في هذا الشكل
هو بعينه يعرض في القياسات الجزئية وبيان ذلك يلزم تلك الحدود التي بينا الامر بها
في المقاييس الكلية وذلك بان يستعمل في السالبة منه تلك في الموجبة وبهذه ما استعملنا
في الموجبة لان المقدمة الكلية الكاذبة بالكل هي كاذبة بالجزء وسواء كانت سالبة
او موجبة فاذا استعملنا تلك المقدمات الكلية الكاذبة التي تمثلنا بها هنالك كلية
جزئية في هذا الموضع تبين بها ههنا ما تبين بها هنالك واذ قد تبين هذا فهو بين
انه اذا كانت النتيجة كاذبة فباضطرار ان يلزم في المقدمات مقدمة كاذبة والا لكانه
ليس يحصل عن المقدمات الصادقة نتيجة صادقة وذلك خلاف ما اخذ في حد القياس

وما يبين من حاله واما اذا كانت النتيجة صادقة فليس يجب ان تكون المقدمات صادقة
والسبب في ذلك ان الصادق اعم من الصادق الذي يتبين على طريق القياس يتبين
ايضا عن اكثر من قياس واحد ولذلك ليس يلزم متى ارتفع القياس ان يرتفع النتيجة
اعني اذا كذبت المقدمات ان يكذب النتيجة ويلزم اذا ارتفعت النتيجة او كذبت
ان يرتفع القياس اي يكذب المقدمات او يكون شكل القياس فاسدا وهذه هي
حال اللازم مع الشيء الذي يلزمه اذا لم يكن لزومهما متكافيا مثل وجود الحيوان والانسان
فان الانسان لما كان اخص من الحيوان لزم متى وجد الانسان ان يوجد الحيوان
ومتى ارتفع الانسان ان لا يرتفع الحيوان ومتى ارتفع الحيوان ان يرتفع الانسان
والانسان هاهنا هو مكان القياس والحيوان هو مكان النتيجة وكذلك يظهر ايضا انه
ليس يجب ولا بد اذا كذبت المقدمات ان يكذب النتيجة ولا ان يصدق والبرهان
على هذا هو ما اقوله لنفرض شيئين احدهما اول والاخر ثان ونفرض ان الثاني يلزم عن
الاول اعني متى وجد الاول وجد الثاني وليكن على الاول علامة ا وعلى الثاني علامة ب مثل
ان يكون ا ابيض و ب عظيما فنقول انه متى كان من شان ا اذا وجد ان يوجد ب
فانه ليس يلزم متى ارتفع ا ان يوجد ب وذلك انه قد تبين انه متى ارتفعت ب
فواجب ان يرتفع ا وذلك انه ان لم يرتفع ا فليكن موجودة واذا كانت ا موجودة
ثانيا قد فرضنا ان ب تكون موجودة فيكون ب اذا ارتفعت لزم ان يوجد ب وذلك
خلف لا يمكن واذا تقرر هذا الاصل فنقول انه متى كانت ثلثة حدود اول وثان
وثالث كان الثاني يلزم الاول والثالث يلزم الثاني فان الثالث يلزم الاول واذا
تقرر هذا فاقول انه ليس يلزم ان يرتفع ا او يوجد ب وذلك انه قد تبين ان ب
لما كانت لازمة عن ا ان ب متى ارتفعت ارتفع ا فان انزلنا ان ا اذا ارتفعت
وجدت ب ~~فذلك انه قد تبين ان ب لما كانت لازمة عن~~ وقد كان معنا ان ب اذا

ارتفعت

ارتفعت ارتفع ا فيلزم اذا ارتفعت الباء ان يوجد الباء وذلك خلف لا يمكن
فلذلك ليس يلزم اذا كذبت المقدمات ان يصدق النتيجة بل الصدق لها انما هو بطريق
من العرض وذلك ما اردنا بيانه وكذلك يظهر انه ليس يلزم عن ارتفاع ا ان يرتفع ب لانه
يلزم ان يكون وجود ا لازما عن وجود ب وقد كانت ب لازمة عن وجود ا فيكون اللازم
متكافيا ومنعكسا وذلك مستحيل فلذلك ليس يلزم اذا كذبت المقدمات ان يكذب
النتيجة فاما ان كذبت النتيجة فانه يكذب المقدمات لانه اذا ارتفعت ب ارتفع ا

القول في البيان بالدور ويعرض للقياس ان يقع فيه البيان

بالدور وهو ان يوجد نتيجة وعكس احدى مقدمتيه فيبين منها المقدمة الثانية مثال ذلك انه
اذا انتج لنا ان ا موجودة في كل ج بتوسط ب بان نضع ا في كل ب و ب في كل ج فينتج
له عن ذلك ان ا موجودة في كل ج فاراد ان يبين بهذه النتيجة التي هي ا في كل ج ان ا في
كل ب فانه ياخذ ان ا في كل ج و ج في كل ب وهو عكس المقدمة الثانية فينتج له من ذلك ان
ا في كل ب وهي المقدمة الاولى التي قصد تبيينها وكذلك يعرض له اذا اراد ان يبين بهذه النتيجة
بعينها المقدمة الاخرى التي هي ب في كل ج اعني انه ياخذ النتيجة التي هي ا في كل ج ويضيف
اليها عكس المقدمة الاخرى التي هي ا في كل ب فيلزم معه في كل ا و ا في كل ج فيلزم النتيجة ب في
كل ج وهي المقدمة المقصود انتاجها من مقدمتي القياس ويتبين انه ليس يمكن ان يبين
المقدمات من النتائج بجهة غير هذه الجهة لانه متى اخذ احد مقدمة غريبة فاضافها الى
النتيجة وذلك بان ياخذ حدا اوسط ليس هو واحدا من الحدود التي في المقدمات لم ينتج له
من ذلك شيء من المقدمات الماخوذة في تلك النتيجة مثال ذلك انه ان اضاف الى النتيجة
التي هي ا في كل ج ان ج في كل ه لم ينتج له الا ان ا في كل ه وذلك غير قولنا ا في كل ب و ب في
كل ج اللتان هما مقدمتا هذه النتيجة واذا لم يمكن ان يوجد مع النتيجة مقدمة غريبة فقد
بقي ان ناخذ معها احدى مقدمتي القياس لانه ان اخذنا المقدمتين بعينهما عادت

النتيجة التي كنا وضعناها مقدمة لكن متى اخذنا ايضا احدى مقدمتي القياس على ما هي عليه
مع النتيجة لم ينتج لنا ايضا عن ذلك المقدمة الاخرى وذلك انه ان اضفنا الى النتيجة التي هي قولنا
ا على كل ج قولنا ا على كل ب وهي المقدمة الكبرى لهذه النتيجة فانه يأتي القول من موجبتين
في الشكل الثاني وذلك غير منتج وان اضفنا اليها الصغرى وهي قولنا ب على كل ج الذي
هو ذلك قياس من موجبتين في الشكل الثالث ينتج ان ا في بعض ب فلذلك يجب ان
ناخذ المقدمة التي نضيفها الى النتيجة معكوسة مثل ان نضيف كما قلناه الى نتيجة ان
كل ج ب في كل ج انتج لنا الصغرى وهي ب في كل ج وكذلك ان اضفنا اليه عكس الصغرى
انتجت المقدمة الكبرى ولذلك ما نظهر ان هذا النوع من البيان انما يمكن في المقدمات
المنعكسة فمتى كانت المقدمتان منعكستين والنتيجة منعكسة كان هنالك ست مقدمات
مقدمتا القياس وعكسهما والنتيجة وعكسها وامكن ان نبرهن كل واحدة من هذه المقدمات
بانفسها بعضها من بعض حتى لا يبقى فيها شيء الا يتبين بقياس ماخوذ منها انفسها فتتولد
هنالك ست مقاييس ينتج ست اصناف من النتائج مثال ذلك حدود ا ب ج الثلثة
منعكسة بعضها على بعض وكذلك النتيجة المتولدة عنها مثل ان نقول كل ا ب وكل ب ا وكذلك
كل ب ج وكل ج ب وكذلك كل ا ج وكل ج ا فانه اذا برهنا ان ا موجودة في ج ناخذ ا في
كل ب و ب في كل ج فانه يمكن ان نبرهن ايضا مقدمة ا في كل ب وهي الكبرى بالنتيجة وعكس مقدمة
ب ج وهي الصغرى بان نقول ا في كل ج و ج في كل ب فينتج لنا ان ا في كل ب وهي الكبرى
من هذا القياس وكذلك تبين مقدمة ب ج التي هي الصغرى بالنتيجة بعينها وعكس المقدمة الكبرى
واذا كان هذا هكذا فقد امكننا ان نبرهن كل واحدة من مقدمتي هذا القياس وبقي لنا
ان نبرهن ما اخذناه في برهان هاتين المقدمتين هو عكس كل واحدة من المقدمتين
لان النتيجة هي التي قد تبرهنت من اول الامر وذلك يتبين لنا بان نعكس النتيجة
ونضيف اليها المقدمة الاخرى اعني انه ان اردنا ان نبرهن عكس الكبرى وهو ان

بان كل

ب في كل ا اخذنا عكس النتيجة والمقدمة الصغرى بعينها فقلنا ب موجودة في كل
ج وهي الصغرى و ج في كل ا وهي عكس النتيجة انتج لنا من ذلك ان ب موجودة في كل ا وهو
عكس الكبرى الذي استعملناه انما هو غير مبرهن وكذلك ايضا متى اخذنا عكس النتيجة واضفنا
المقدمة الكبرى انتج لنا عكس الصغرى وهو الذي اخذناه قبل غير مبرهن بان نقول ج
في كل ا وهي عكس النتيجة و ا في كل ب فينتج لنا من ذلك ج في كل ب وهو العكس الذي
استعملناه غير مبرهن فاذن لم يبق في هذه المقدمات شيء لم يبرهن الا عكس النتيجة
وهو القياس الذي ليس وذلك بين بعكس المقدمتين اللتين انتجتاها في اول الامر
مثال ذلك ان نقول ا في كل ب و ب في كل ا فج في كل ا وهذا هو عكس النتيجة فاذن لم يبق
لنا من هذه المقدمات شيء ماخوذ الا وقد برهنا عليه وهو بين ان هذا كما قلناه انما يعرض
في المقدمات المنعكسة بعضها على بعض الا ان هذا النحو من البيان اعني اخذ الشيء في بيان
نفسه نوع من المصادرة ولذلك لا يستعمل في البراهين الا ان يكون ذلك مستعملا بجهتين
وذلك بان يكون المقدمات اعرف من النتيجة بجهة والنتيجة اعرف منها بجهة اخرى مثل ان
يكون المقدمات اعرف من النتيجة معرفة الوجود والنتيجة اعرف من جهة معرفة السبب والذي
يخص هذا النحو من البيان من الصناعة السفسطة فهكذا يعرض البيان بالدور كما قلنا
في الصنف الاول من الشكل الاول وهو الذي ينتج الكلي الموجب واما الصنف الثاني منه
فانه قد يمكن ايضا ان يعرض فيه هذا النحو من البيان فليكن ا غير موجودة في شيء من ب و ب
موجودة في كل ج فيلزم النتيجة في الشكل الاول ان ا غير موجودة في شيء من ج فاذا اردنا
ان نبين في هذا الصنف المقدمة الكبرى بالنتيجة وعكس الصغرى فانا ناخذ ان ا غير موجودة
في شيء من ج و ج في كل ب فينتج ا غير موجودة في شيء من ب وهي المقدمة الكبرى واما اذا
اردنا ان نبين الصغرى من النتيجة وعكس ~~الصغرى~~ المقدمة الكبرى فانه ليس يتاتى لنا
ذلك من المقدمات انفسها وذلك انه ليس يكون قياس من سالبتين ولو كان لم ينتج الا

سالبة والذي يطلب انتاجه وهي الصغرى وهي موجبة فلذلك اذا اردنا ان نبين المقدمة
الصغرى من النتيجة على حالها من غير عكس المقدمة الكبرى فانا نضع النتيجة على حالها
من غير ان نغيرها وهي قولنا ا غير موجودة في شيء من ب فيجب ان يلزم عنها ان ا غير موجودة
في كل ما فيه ب موجودة فنضع عكس هذا وهو ان ب موجودة في كل ما ليس فيه ا موجودة
فاذا كان معنانا ان ب موجودة في كل ما ليس فيه ا موجودة فاذا كان معنانا ان ب موجودة
في كل ما ليس يوجد فيه ا واضفنا الى هذه المقدمة ان ا مسلوبة عن ج فهو بين انه ينتج لنا عن
ذلك ان ب موجودة في كل ج وهي المقدمة الصغرى التي قصدنا انتاجها وليس هذا اصلا ثانيا
من المعول على الكل غير الاصل الذي استعمل في اول هذا الكتاب كما نجد ابا نصر يومي الى
ذلك وذلك انه يقول ان هذا الاصل مناقض لذلك الاصل الاول وانه اذا استعمل هذا
الاصل وجد الغير المنتج بحسب ذلك الاصل منتجا بحسب هذا الاصل وذلك انه ان هذا الاصل
هو ان نضع مثلا ان ا موجودة لكل ما سلب عنه ب وان ا مسلوبة عن كل ما يسلب عنه
ب بخلاف ما وضعنا في الاصل الاول وهو ان ا اما موجودة او مسلوبة عن كل ما هو ب فقط
وعلى هذا منتج ما صغراه سالبة في الشكل الاول وينتج ايضا ما هو من سالبتين وذلك ان الاصل
الذي استعمل في هذا الكتاب ليس هو بالوضع وانما هو مفهوم المقدمة الكلية بعينها ودلالتها الطبيعية
واما هذا الاصل الثاني فشيء لازم عن المقدمة الكلية السالبة مثل ذلك ليس ينتفع به في الانتاج
من سالبتين الا انا اذا وضعنا مقدمتين سالبتين وانما ينتفع به لو لزم عن قولنا ا ولا شيء من ب
ان ا اما موجودة في كل ما ليس هو ب ولا بد ذلك شيء غير لازم كما انه ليس يلزم ايضا هذا
العكس الذي وضعه هنا اعني انه ليس يلزم في كل مادة اذا كانت ا مسلوبة عن كل ما هو ب ان يلزم
ب موجودة لكل ما ليس هو ا فان الابيض مسلوب عن كل ما هو اسود وليس الاسود موجودا
لكل ما ليس بابيض وانما يلزم هذا العكس في الاشيا المتقابلة التي ليس يخلو من احدهما موجود
من الموجودات لكن انما يستعمل هذا العكس هنا ارسطو وان كان جزئيا كما استعمل
عكس الموجبة الكلية كلية فلذلك لم يخرج في هذا المعنى عن اصله وذلك ان عكس اللازم

هو بقوة عكس المقدمة فكانه لم يخرج عما اخذ في بيان الدور من انه يلزم بالنتيجة وعكس
احدى المقدمتين لان قوة عكس اللازم قوة عكس المقدمة فهذا يلزم بيان الدور في
الاصناف القياسية الكلية من الشكل الاول واما القياسات الجزئية التي في هذا الشكل فانه
ليس يمكن فيها ان يبرهن على طريق الدور المقدمة الكلية من النتيجة والمقدمة الجزئية لان
القضية الكلية انما تبين بمقدمات كلية لا جزئية وايضا فانه لا يلزم قياس عن جزئيتين اذ كان
البرهان بالدور عن النتيجة وعكس احدى المقدمتين واما المقدمة الصغرى فقد يمكن ان تبين
على طريق الدور فليكن ا موجودة في كل ب و ب موجودة في بعض ج والنتيجة ا موجودة في
بعض ج فاذا اردنا ان نبرهن وجود ب في بعض ج على طريق الدور فانا ناخذ ا موجودة
في بعض ج وهي النتيجة وعكس المقدمة الكبرى الكلية وهو قولنا ب في كل ا فينتج لنا في الشكل الاول
ان ب في بعض ج فيكون الحد الاوسط فيها ا وكذلك لما كان القياس بجزئي سالبا فليس يمكن
ان يبرهن المقدمة الكلية للعلة التي قلنا واما الجزئية فقد يمكن ان يبرهن على طريق
الدور اذا فعلنا في المقدمة السالبة الكلية ما فعلنا في القياس السالب الكلي اعني ان
نبين انه يلزم عن قولنا ا ولا شيء من ب ان يلزم ب موجودة لكل ما يسلب عنه
فاذا اضفنا الى هذه المقدمة وهي ان ا مسلوبة عن بعض ج انتج لنا ان ب موجودة
لذلك البعض فهذا هو وجه البيان بالدور في الشكل الاول واما الشكل
الثاني فليس يمكن ان يبرهن بجهة الدور به المقدمة الموجبة لانه لا ينتج الا سالبا واما السالبة
فيمكن ان يبرهن على هذه الجهة فليكن ا موجودة في كل ب و ا غير موجودة في شيء من ج على
ان الحد الاوسط هو ا فان اضفت الى هذا ان ب موجودة في كل ا وهو عكس الكبرى
فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في شيء من ج وهي الصغرى في القياس
الاول والحد الاوسط في هذا القياس هو ب وكان في الشكل الاول ا فان اخذنا المقدمة
الكلية الكبرى في الشكل الثاني السالبة فانه يمكن بيانها بالدور لكن في الشكل الاول لانه اذا قلنا
ان ا غير موجودة في شيء من ب و ا موجودة في شيء من ب و ا موجودة في كل ج فبين

انه ينتج لنا في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج اذ كان هو الحد الاوسط فاذا اضفنا
الى قولنا ب غير موجودة في شيء من ج وهي النتيجة قولنا ج موجودة في كل ا وهي عكس الصغرى
انتج لنا في الشكل الاول ان ب غير موجودة في شيء من ا لان ج هي الحد الاوسط فاذا عكسنا
هذه النتيجة حصل معنا ا ولا في شيء من ب وهي المقدمة الكبرى السالبة في الشكل الاول ولذلك يخص
البيان بالدور في هذا الصنف من الشكل الا انه لا يتحفظ فيه هذا الشكل بعينه بل يعود الى الشكل
الاول ولا يمكن ان يتبين المقدمة الموجبة في هذا الشكل اذا كانت هي الصغرى بطريق
الدور الا اذا استعملنا الاصل المتقدم وهو عكس لازم السالبة واما اذا كانت كبرى
فليس يمكن الا بعكس النتيجة وذلك خارج عن طريق البيان بالدور واما المقاييس التي
تنتج الجزئية في هذا الشكل فليس يمكن ان يبرهن فيها المقدمة الكلية على جهة الدور اذ كانت
انما تنتج ابدا جزئية واما المقدمة الجزئية فيمكن ان يبرهن اذا كانت الكلية موجبة والجزئية
هي السالبة مثال ذلك ان نفرض ان ا موجودة في كل ب وا غير موجودة في بعض ج فينتج
النتيجة ان ب غير موجودة في بعض ج فاذا اضفنا الى ذلك عكس المقدمة الكبرى وهو
قولنا ب موجودة في كل ا حصل معنا ب غير موجودة في بعض ج و ب موجودة
في كل ا فينتج لنا ان ا غير موجودة في بعض ج وذلك في هذا الشكل بعينه اذ كان ب هو
الحد الاوسط وهو محمول في هذا التاليف محمول على الطرفين جميعا فان كانت المقدمة
الكلية هي السالبة وهي مقدمة اب فانه لا يمكن ان يبرهن الصغرى الموجبة التي هي مقدمة
اج اذا انعكست مقدمة اب لانه لا ينتج موجبة عن مقدمتين سالبتين او احدهما
سالبة ولكن قد يمكن اذا استعمل الاصل المتقدم ان ينتج الموجبة الجزئية وذلك انه
اذا كان معنا ان ب غير موجودة في بعض ج وهي النتيجة وكان معنا ا ولا في شيء من ب
ثم عكسنا هذا فكان معنا ب ولا في شيء من ا ثم اخذنا اللازم عن هذا وهو ان كل ما فيه
ا فليس فيه ب ثم عكسنا هذا وهو ان كل ما ليس فيه ب فيه ا انتج لنا ان ا موجودة
في بعض ج فهكذا هو بيان الدور في الشكل الثاني

الدور في الشكل الثالث

فانه

فانه اذا كانت كلتا المقدمتين كليتين فليس يمكن ان يبرهن بالنتيجة احدى المقدمتين
في هذا الشكل لان النتيجة تكون جزئية والمقدمة التي يقصد برهانها كلية فان كانت المقدمة
الواحدة كلية والاخرى جزئية فاحيانا يمكن ان نبرهن الجزئية واحيانا لا يمكن ان
نبرهن وذلك اذا كانت المقدمتان موجبتين وكانت الصغرى هي الكلية فانه
يمكن ان نبرهن على طريق الدور واما اذا كانت الكبرى هي الكلية فانه لا يمكن ان نبرهن
على طريق الدور ومثال ذلك ان نضع ا موجودة في كل ج التي هي الكبرى و ب في بعض ج
التي هي الصغرى فينتج النتيجة ا في بعض ب فاذا اضيف اليها عكس المقدمة الكبرى
وهي ان ج موجودة في كل ا ينتج لنا من ذلك ان ج موجودة في بعض ب وذلك لم يكن مطلوبنا
وانما كان مطلوبنا عكس هذا وهو ب في بعض ج وهو شيء وان كان لازما اذ قد تبين
ان الجزئية الموجبة تنعكس فليس هو الشيء الذي يبين بطريق الدور بذاته اولا بل انما
فبتوسط العكس اذ كان البيان بالدور كما قيل هو ان يبين المقدمة الواحدة
بالنتيجة وعكس الثانية فان كانت الكلية هي الصغرى مثل ان نضع ب موجودة في
كل ج وا في بعض ج فانه يتبين انه يمكن على طريق الدور ان نبين ان ا موجودة
في بعض ج وهي المقدمة الجزئية الكبرى وذلك ان نتيجة هذا القياس هي ا في بعض ب فاذا
اضفنا اليها عكس الصغرى وهي قولنا ج في كل ب فانه بين انه يلزم ان يكون ا في بعض
ج اذ كانت ب هي الحد الاوسط وهي موضوعة للطرفين جميعا واما اذا كانت احدى
المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة الكلية والسالبة جزئية فانه تبين
لنا برهان الجزئية ومثال ذلك ان نضع ب موجودة في كل ج وا غير موجودة في بعض
ج فان النتيجة تكون ا غير موجودة في بعض ب فاذا اضفنا الى هذه النتيجة موجودة
في كل ب فانه يلزم عنه ان تكون ا غير موجودة في بعض ج على ما تبين في الشكل الثالث
اذ كانت الباء هي الحد الاوسط واما اذا كانت السالبة الكلية فان الموجبة الجزئية

لايبرهن على طريق الدور الا ان يستعمل ذلك الاصل مثال ذلك ان يلزم ا غير موجودة
في شيء من ج و ب في بعض ج ويلزم النتيجة ان ا غير موجودة في بعض ب فان اخذنا بدل
ا غير موجودة في شيء من ج ان ج موجودة في كل ما ليس فيه ا واضفنا الى هذا ان اليس في
بعض ب فهو بين ان ب يجب ان يلزم في بعض ج وهي المقدمة الجزئية الموجبة فقد
تبين ان البيان الذي يلزم بالدور اما في الشكل الاول فيلزم بالشكل الاول ويلزم
بشيء يشبه الشكل الثالث وهو اذا استعملنا ذلك الاصل المتقدم اعني ان نأخذ
بدل قولنا ا ولا على شيء من ب ان ب موجودة في كل ما ليس فيه ا ووجه شبهه بالشكل الثالث
ان ا و ب محمولان على شيء واحد احدهما بايجاب والاخر بسلب وهذا الوضع هو
وضع الحد الاوسط في الشكل الثالث من الطرفين فعلى هذه الجهة قال ارسطو في
هذا انه شكل ثالث لا على انه في الحقيقة واما البيان بالدور في الشكل الثاني فيلزم ايضا
بالشكل الثاني نفسه ويلزم بالاول ويلزم بالبيان الذي يشبه الشكل الثالث وكذلك البيان
الذي بالدور في الشكل الثالث يلزم بالاول والثالث والاصل الذي يشبه الثالث
وهو بين ان المقدمات التي قلنا ان انها لا يتبين على طريق الدور وذلك في الشكل
الثاني والثالث ان قولنا ذلك فيها اما من قبل انه لا يمكن في بعضها ان يتبين على طريق
الدور واما من قبل ان فيها ما يمكن ان يتبين بطريق الدور لكن نوعا من طريق الدور
ناقصا في القياس المنعكس والعكس يقال في هذه الصناعة على ضروب شتى
وهو الذي ارهنا ان يبطل بمقابل النتيجة واحدى المقدمتين المقدمة الاخرى من
القياس وكانه ضد البيان بالدور وذلك انه يجب ضرورة اذا اخذ نقيض النتيجة
فاضيف الى احدى مقدمتي القياس ان يبطل المقدمة الثانية ضرورة لانها ان لم يبطل
النتيجة لان المقدمات اذا لم يبطل فلم يبطل النتيجة على ما تبين لكن النتيجة قد بطلت
بوضع نقيضها هف لا يمكن والابطال الذي يلزم لاحدى المقدمتين بمقابل النتيجة

يختلف اذا كان المقابل الماخوذ ضدا او نقيضا على ما تبين بعد والمناقضات كما
قيل هي كل ولا كل وبعض ولا واحد والمتضادة هي قولنا كل ولا واحد وبعض ولا
ولا بعض فليكن مثالنا في الشكل الاول ان ا على كل ب و ب على كل ج فالنتيجة ان ا على
كل ج فاذا اخذنا المضاد لهذه النتيجة وهو ان ا على كل ج ولا على شيء من ج واضفنا اليها
المقدمة الكبرى من القياس وهي ان ا على كل ب كل ا ب فهو بين انه ينتج في الشكل الثاني
ولا في شيء من ج وهو ضد المقدمة الصغرى الماخوذة في القياس وكذلك ان اضفنا الى ضد
هذه النتيجة بعينها المقدمة الصغرى فانه ينتج نقيض المقدمة الكبرى وذلك انه يلزم معنا
او ولا في شيء من ج الذي هو ضد النتيجة فاذا اضفنا اليها الصغرى وهي قولنا ب في كل ج فهو
بين انه ينتج في الشكل الثالث في بعض ب وهو نقيض المقدمة الكبرى لا ضدها والشكل الثالث
لا يمكن ان ينتج كليه والمقاومة بالضد هي كليه فالمقدمة الكبرى في الصنف الاول من الشكل
الاول انما يقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا الطريق اعني انه اذا اخذ ضد النتيجة لكن
ان يقاوم الصغرى مقاومة كلية واما الكبرى فانما يمكن ان يقاوم مقاومة جزئية لانه
يأتلف القياس عند مقاومة هذه في الشكل الثالث واما اذا اخذ نقيض النتيجة في
هذين الصنفين من الشكل الاول فانه لا يمكن ان يقاوم كل واحدة من مقدمتي القياس
الا مقاومة جزئية لان احدى مقدمتي القياس المقاوم يلزم جزئية او كان النقيض
جزئيا ولذلك يجب ان يلزم النتيجة جزئية فيلزم المقاومة جزئية فاخذ ذلك الصنف
الاول من القياس وهو ان يلزم ا في كل ب و ب في كل ج فيلزم النتيجة ا في كل ج فان اخذنا
نقيض هذه النتيجة وهو ا غير موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الكبرى
وهي ان ا موجودة في كل ج وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها وكذلك ان اضفنا
الى قولنا ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في كل ج فانه
ينتج عن ذلك ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض الكبرى فاذن متى اخذ النقيض
لم يكن المقاومة كلية بل جزئية ومثل هذا يعرض بعينه في الصنف الثالث الكلي من هذا

الشكل لانه اذا اخذنا نقيض نتيجته وهو قولنا ا موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة
السالبة الكلية وهي ان ا غير موجودة في شيء من ب فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في بعض
ج وذلك بعرض ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان نقول ا في بعض ج وب في كل ج فانه يلزم
عنه ان ليس ا في بعض ج وذلك نقيض السالبة الكلية واما في الصنفين الجزئيين من
هذا الشكل فانه اذا اخذنا فيهما نقيض النتيجة امكن ان يبطل المقدمتان فيهما جميعا واما
اذا اخذ الضد فانه ~~اذا اخذنا~~ ليس يمكن ان يبطل ولا واحدة منهما بهذا الطريق فليكن
النتيجة ان ا موجودة في بعض ج بتوسط ب فان اخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في
شيء من ج واضيف اليها المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في بعض ج فانه ينتج
عن ذلك في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض الكبرى وان اضفنا
الى قولنا ا غير موجودة في شيء من ج المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب فانه ينتج
لنا ان ب غير موجودة في شيء من ج وذلك نقيض الصغرى فاذن تلك المقدمتين
يبطلان اذا عكسنا الى النقيض وان عكسنا بها الى الضد فانه ليس يبطل ولا واحدة
من المقدمتين لانه ان كان عكس النتيجة الموجبة الجزئية ان ا غير موجودة في بعض ج
واضفنا اليها الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجودة
في بعض ج لكن قولنا ب موجودة في بعض ج فقد يمكن ان يصدقا معا فلذلك ليس
تبطل ولا بد بهذا الفعل المقدمة الصغرى فان اضفنا الى هذا العكس الذي هو قولنا ا غير
موجودة في بعض ج المقدمة الجزئية الصغرى وهي قولنا ب موجودة في بعض ج لم يكن
عن قياس لانه يكون من جزئيتين وذلك غير منتج في الاشكال الثلثة ومثل هذا يعرض
في الصنف الجزئي الذي ينتج السالبة من هذا الشكل اعني انه ان عكست النتيجة الى
النقيض امكن ان يبطل المقدمتان جميعا وان عكست الى الضد فانه ليس يبطل
واحدة منها وبيان ذلك هو البيان الذي تقدم في الجزئي الموجب في انعكاس
الشكل الثاني واما في الشكل الثالث فانه لا يمكن ان يبطل المقدمة الكبرى منه ابطالا كليا لا باخذ

مضادة

مضادة كلية النتيجة جزئية ولا اخذ نقيضها اما باخذ نقيضها فبين ولا باخذ الضد فبان
القياس يأتلف في الشكل الثالث فيلزم النتيجة جزئية واما المقدمة الصغرى فيمكنها ابطالها على
النحوين اعني انه ان عكست النتيجة الى الضد وان عكست الى النقيض وبيان ذلك
ان يلزم ا موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ج فيلزم النتيجة ان ب غير موجودة
في شيء من ج فان اخذ ضدها وهو ان ب موجودة في كل ج واضيف اليها المقدمة الكبرى وهي ان
ا في كل ب فهو بين انه يلزم عن ذلك في الشكل الاول ان ا موجودة في كل ج وذلك ضد المقدمة
الصغرى فان استعملنا هذا العكس بعينه في ابطال المقدمة الكبرى بان ناخذ ان ب موجودة
في كل ج وهو ضد النتيجة ونضيف اليها ا ولا في شيء من ج وهي الصغرى فان تاليف القول
يلزم في الشكل الثالث فينتج ان ليست ا موجودة في بعض ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى
لا ضدها فيلزم الا ابطالها غير كلي فان عكست نتيجة ب ج الى النقيض فان المقدمتين يبطل
بالنقيض اعني ابطالا جزئيا وذلك انه ان اخذنا نقيض نتيجة الصنف من القياس المتقدم وهو قولنا
ب موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي ان ليست ا في شيء من ج فبين انه ينتج في
الشكل ~~الاول~~ الثالث ان ليست ا موجودة في بعض ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى وايضا
ان اخذنا هذا النقيض بعينه وهو قولنا ب موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي
قولنا ا في كل ب فقد بين انه ينتج في الشكل الاول ان ا في بعض ج وذلك نقيض الصغرى وقد تبين
بهذا القول ان المقاييس التي تستعمل في ابطال مقدمات هذا الصنف من الشكل الثالث كلها جزئية
وابطالها ابطال جزئي ما عدا المقدمة الصغرى فانه يمكن ان يبطل كليا وجزئيا ومثل هذا يتبين
ذلك في الصنف الكلي الاخر من الشكل الثالث اعني الذي كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية
واما الصنفان الجزئيان من هذا الشكل فانه اذا عكست النتيجة فيهما الى الضد لم يكن هنالك ابطال
ولا واحدة من المقدمتين والسبب في ذلك هو السبب بعينه الذي من اجله عرض في الشكل الاول فان
عكست النتيجة الى المناقض فانه يلزم هنالك ابطال كل واحدة من المقدمتين وبيان ذلك انا
نضع ان ليست ا موجودة في شيء من ب وايضا ان ا موجودة في بعض ج فيلزم النتيجة
ان ب ليست في بعض ج فان وضع مضادها وهو ان ب في بعض ج واضيف الى ذلك المقدمة
الكبرى وهي ا ولا في شيء من ب فانه يلزم النتيجة في الشكل الاول ان ليست ا موجودة في بعض ج

ولكن هذا ليس ناقض المقدمة الثانية وهي ان في بعض ج اذ قد يمكن ان يلزم ا موجودة في بعض
ج وغير موجودة في بعض اخر فان اضفنا الى هذه المقدمات الجزئية فانه لا يلزم قياس لانه
يلزم المقدمتان كلتاهما جزئيتين فمن هذا يتبين انه متى عكست النتيجة الى الضد فانه لا
لا يمكن ابطال واحدة من المقدمتين واما اذا عكست الى النقيض فانه قد يبطل كل واحدة
من المقدمتين فانا ناخذ نقيض النتيجة وهي ان ب موجودة في كل ج فمتى اضفنا اليها البيت
في شيء من ب انتج في الشكل الاول ان اليت موجودة في شيء من ج وهي نقيض قولنا ا
موجودة في بعض ج التي هي المقدمة الصغرى وان اضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا
ا موجودة في بعض ب وهي نقيض قولنا ا ولا في شيء من ب التي هي المقدمة الكبرى وبهذا بعينه
يتبين هذا في الصنف الذي كبراه كليه موجبة اعني الصنف الجزئي الثاني من الشكل الثالث
في انعكاس الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه اذا عكست نتيجته الى
الضد لم يمكن ان يبطل بذلك كل ولا واحدة من مقدمتيه وذلك في جميع الاصناف التي
في هذا الشكل واما اذا عكست الى النقيض فانه يمكن ان يبطل بذلك كل واحدة من مقدمتي
القياس باضافة نقيضها الى العكس وذلك في جميع اصناف هذا الشكل فليكن ا ولا
موجودة في كل ج و ب موجودة ايضا في كل ج فهو بين انه ينتج عن ذلك ان ا موجودة
في بعض ب وذلك ان هذا هو الصنف الاول من الشكل الثالث فان اخذنا ضد هذه
النتيجة وهو قولنا ا غير موجودة في بعض ب واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي
قولنا ب في كل ج فان ذلك يلزم غير منتج لان الكبرى يلزم جزئية في الشكل الاول
ولا ايضا ان اضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي قولنا ا في كل ج لانه يلزم قياس في
الشكل الثاني كبراه جزئية وذلك انه يلزم معنا ا غير موجودة في بعض ب و ا موجودة
في كل ج وبمثل هذا تبين اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية اعني انه لا يمكن
ان يبطل فيها واحدة من المقدمتين بعكس النتيجة الى الضد وذلك انه ان رام ابطال
المقدمة الكبرى الكلية كان القياس من جزئيتين وان رام ابطال الجزئية اتت

الكبرى جزئية وعلى هذا لا يلزم قياس في الشكل الاول ولا الثاني وهما الشكلان اللذان
بهما يبطل مقدمات هذا القياس فقد تبين انه متى عكست النتيجة الى الضد في الاصناف
الموجبة من هذا القياس انه يمكن ان يبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين فاما ان
عكست النتيجة الى النقيض فانه يمكن ان تبطل كل واحدة من المقدمتين بالمقدمة الثانية
والعكس وبيان ذلك انا اذا عكسنا قولنا ا موجودة في بعض ب وهي التي فرضنا النتيجة
الصنف الاول من هذا الشكل اعني الثالث الى نقيضها وهي قولنا ا موجودة في بعض ب
ولا في شيء من ب فانه متى اضفنا اليها قولنا ب في كل ج وهي احدى مقدمتي القياس فانه
ينتج عن ذلك في الشكل الاول ان ا غير موجودة في شيء من ج وذلك نقيض قولنا ا موجودة
في كل ج التي هي المقدمة الثانية من القياس المفروض وكذلك ان اضفنا الى قولنا ا غير موجودة
في شيء من ب المقدمة الثانية وهو قولنا ا موجودة في كل ج فهو بين انه ينتج في الشكل الثاني
ان ب ولا في شيء من ج وذلك نقيض قولنا ب في كل ج التي هي المقدمة الصغرى ومثل هذا
يعرض اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية لانه ان دل ان كانت ا غير موجودة
في شيء من ب التي نقيض النتيجة واضفنا اليها ب موجودة في بعض ج التي هي المقدمة الجزئية
انتج لنا في الشكل الاول ان ا غير موجودة في بعض ج فان اضفنا الى هذه النتيجة المقدمة
الكلية كان معنا ا ولا في شيء من ب و ا موجودة في كل ج وذلك ينتج في الشكل الثاني ان ب
غير موجودة في شيء من ج وذلك نقيض المقدمة الموضوعة الجزئية وكذلك يعرض في القياس
الكلي السالب من هذا الشكل اعني الذي يلزم من مقدمتين كليتين احديهما سالبة وفي القياس
الجزئي السالب اعني القياس الذي احدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية واحديهما سالبة
مثل ما عرض بعينه في الموجب الكلي والجزئي اعني انه متى عكست النتيجة فيهما الى الضد
لم يمكن ان يبطل بذلك كل ولا واحدة من المقدمتين وان عكست الى النقيض امكن ان
تبطل بذلك كل واحدة من المقدمتين والسبب في ذلك بعينه هو السبب في الصنف
الموجب الكلي والجزئي والبرهان على ذلك هو ذلك البرهان بعينه فقد تبين مما قيل كيف
يكون القياس في كل شكل اذا عكست النتيجة الى الضد والى النقيض ومتى يلزم ابطال

ومتى لا يلزم واذا كان فمتى يلزم كليا ومتى يلزم جزئيا وان المقاييس المبطلة لكل واحدة
من مقدمتي الشكل الاول اذا انعكست نتيجته يلزم في الشكل الثاني والثالث اما الذي
يبطل منه بالشكل الثاني فالمقدمة الصغرى واما الذي تبطل منه بالشكل الثالث فالمقدمة
الكبرى وكذلك يتبين ان المقاييس التي تبطل كل واحدة من مقدمتي الشكل الثاني
اذا انعكست نتيجته في الشكل الاول والثالث اما ابطال الصغرى فبالشكل
الاول واما ابطال الكبرى فبالشكل الثالث وان المقاييس ايضا المبطلة لمقدمتي
القياس الذي في الشكل الثالث اذا انعكست نتيجته يلزم في الشكل الاول والثاني
اما الكبرى فيبطل بالشكل الاول واما الصغرى فبالشكل الثاني

في قياس الخلف

واما قياس الخلف فانه يلزم اذا وضعنا نقيض النتيجة المقصود بيانها واضفنا الى ذلك
مقدمة اخرى معترفا بها ما انتج لنا امرا مستحيلا وهذا النوع من القياس قد تبين انه
مركب من حملي وشرطي وهو ان يؤدي الى المحال وهذا القياس يقع في قياس الخلف
في الاشكال الثلثة كلها وقياس الخلف شبيه بعكس القياس لان كليهما يبطل بها
واما الفرق بينهما ان القياس المنعكس يلزم من القياس اخذ النقيض فيه والمقدمة
المضافة اليه بعد وجود القياس حتى يلزم النقيض هو صحة نتيجة ذلك القياس والمقدمة
المضافة هي احدى مقدمتي ذلك القياس واما القياس على طريق الخلف فانما ناخذ
نقيض المقصود بيانه لا نقيض نتيجة قياس ونضيف اليه مقدمة صادقة لا مقدم قياس
مفروض وايضا فان عكس القياس انما ياتي به ابطال الشي الكاذب بان تسلم نقيض
المحال الذي مع الصادق وفي قياس الخلف انما تبين النتيجة بوضع المحال نفسه وكل ما
يتبين بقياس حملي وهو الذي يسمى المستقيم يمكن ان يتبين تلك المقدمات بعينها بقياس
الخلف وكل ما يلزم قياس الخلف اشبه شي بالقياس المنعكس وذلك ان صورته هي تلك
الصورة بعينها وسبب ذلك ان القياس المستقيم اذا رد الى الخلف يلزم الحدود ه

والمقدمات فيها واحدا بعينه مثال ذلك ان يفرض ان ا موجودة في كل ب بقياس المستقيم
وان يلزم ا موجودة في كل ج و ج موجودة في كل ب فينتج لنا ان ا موجودة في كل ب
فان اردنا بيان هذه النتيجة بالخلف قلنا ان لم يكن في كل ب فليكن عكسها الى النقيض
صادق وهو ان ا ليست في بعض ب ونضيف اليها ان ا موجودة في كل ج فيلزم عن
ذلك في الشكل الثاني ان يلزم ج غير موجودة في كل ب وذلك نقيض المقدمة الصغرى
وهو محال فاذن الموضوع وهو نقيض النتيجة او ضدها محال واذا كذب النقيض الموضوع
صدق نقيضه وهي النتيجة وهذا بعينه هو صفة عكس القياس وكذلك يعرض في سائر الاشكال
ان كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخلف وجميع المطالب الاربعة
تبين بالقياس الخلف في كل الاشكال ما خلا الموجبة الكلية فانها لا يتبين بالشكل الاول
وتبين بالثاني والثالث فاما انه لا يتبين الموجبة الكلية في قياس الخلف بالشكل الاول
فلذلك يظهر هكذا ليتنزل ان المقدمة التي نريد بيانها هي ان ا في كل ب فاذا رمنا بيان ذلك
بطريق الخلف فان ذلك يلزم ان كان اما بان ناخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في كل
ب او ضدها وهو ان ا غير موجودة في شي من ب ثم اذا اضفنا الى احد هذين المتقابلين مقدمة
اخرى يلزم تاليفهما مع مقابل النتيجة تاليف الشكل الاول فانه يجب ان يلزم ج اما محمولة على ا
واما ان يلزم موضوعة لب مثل ان نقول ج على كل ا او ب على كل ج فان كان المقابل الموضوع
نقيضا وهو ا ليست في كل ب فهو بين اذ ليس يلزم قياس في الشكل الاول الى اي الطرفين
وضعت المقدمة الاخرى وذلك انه ان كانت الصادقة ان ج في كل ا كان معناه ج في كل
ا و ا ليست في كل ب وذلك غير منتج في الشكل الاول لان الصغرى سالبة وان وضعناها
من ناحية ب يلزم معنا ا ليست في كل ب و ب في كل ج وهذا ايضا غير منتج في الشكل الاول
لان الكبرى فيه جزئية وقد قيل ان ذلك غير منتج فان اخذنا ضد الموجبة التي رمنا اثباتها
واضفنا اليها المقدمة المعروف صدقها من ناحية الباء مثل ان نضع او لا في شي من ب و ب في

كل ج فانه ينتج في الشكل الثاني اولا شي من ج وذلك محال فاذن ما وضعنا محال وهو قولنا او لا
في شي من ب الثاني ليس يلزم متى كذب قولنا او لا في شي من ب الثاني ان يصدق ضده وهو
قولنا ا في كل ب الذي كان مطلوبنا اذ كان المتضادان قد يكذبان معا كما في الكتاب المتقدم
فان اضفت المقدمة الصادقة من ناحية الم يحدث قياس لانه يلزم الصغرى سالبة في الشكل الاول
فقد تبين ان كل قياس على طريق الخلف فانما يلزم ان تاخذ النقيض لا الضد اذ باخذ النقيض
وباضافة مقدمة صادقة الى احديهما كان قد تبين انه اذا اخذ نقيض الموجبة الكلية واضيف
اليها المقدمة كلية صادقة او لا يلزم قياس وانه اذا اخذ الضد فاما ان لا يلزم قياس واما
ان يلزم قياس لكنه لا ينتج محالا لا يلزم كذبه صدق الموجبة الكلية المطلوب بيانها فاذن
ليس يمكن ان يتبين الموجبة الكلية بقياس خلف يلزم الحمل السابق فيه الى المحال في الشكل
الاول واما الجزئية الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول اذا اخذنا المقابل لها السالبة
الكلية الذي هو النقيض لا السالبة الجزئية التي هي ضدها وذلك ايضا متى كانت المقدمة الصادقة
من ناحية ب لا من ناحية ا فلنضع ان ا ان لم يكن صادقا وجوده في بعض ب فلا شي من ب ا ثم
نضيف الى هذا انه كل ج ب فينتج ان او لا في شي من ب ج وذلك كذب فاذن الذي لزم
عنه الكذب كاذب وهو قولنا او لا في شي من ب واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا
ا في بعض ب وذلك ما قصد بيانه [illegible] واما متى اخذت المقدمة الصادقة من ناحية ا فانه
يلزم الصغرى سالبة في الشكل الاول فلا يلزم قياس ولكن ان اخذنا الضد لا يلزم قياس لانه ان
وضعت المقدمة الصادقة الموجبة من ناحية ا كانت الصغرى سالبة وان وضعت من جهة
ب كانت الكبرى جزئية وكلاهما غير منتج في الشكل الاول فان اردنا ان نبين بقياس الخلف
السالبة الكلية فان موضوعها المقابل لها ينبغي ان يلزمها الموجبة الجزئية هي النقيض وهو قولنا
ا في بعض ب فاذا اضفنا اليها ان ج في كل ا ينتج المحال وهو ان ج في بعض ب فاذا قولنا
ا في بعض ب كاذب واذا كذب هذا صدق نقيضه او لا في شي من ب وهو المط ولكن يعرض

ان كانت

ان كانت المقدمة الصادقة الكلية سالبة فان وضعنا المقدمة الصادقة من جهة ب لم يحدث قياس
الكبرى يلزم جزئية في الشكل الاول وان نا اخذنا مكانها النقيض للضد حدث قياس ينتج المحال
الى اي ناحية وضعنا المقدمة الصادقة عن طرفي النقيض الا انه لا ينتج محالا لا يلزم عنه صدق مقابله
الذي هو المط في قياس الخلف متى اردنا فينبغي ان ناخذ النقيض لا الضد وذلك عام في جميع
اشكال الخلف من اي شكل من الاشكال الحملية مركب فاذا اردنا ان نبين السالبة الجزئية بطريق
الخلف في هذا الشكل فانه ينبغي ان يلزم موضوعها المقابل الموجبة الكلية لانه اذا كان موضوعنا
المقابل ا ثابت في كل ب واضفنا اليها ان ج موجودة في كل ا على انها الصادقة فانه ينتج محالا انه
ج في كل ب فاذن قولنا ا في كل ب محال واذا كذب هذا صدق قولنا ا ليس في كل ب وذلك
هو المط ولكن يعرض ان كانت هذه الصادقة سالبة ولكن ان اضفنا اليها ان ج في بعض ا فانه
لا يلزمه قياس لان الكبرى يلزم جزئية في الاول وكذلك ان كانت هذه سالبة فقد تبين ان جميع
المطالب تبين بالخلف في الشكل الاول ما عدا الموجب الكلي وان الذي ينتفع به في كل مادة
في قياس الخلف هو احد نقيض ما رام بيانه لا اخذ ضده لانه اذا كذب احد الضدين على
ما تبين في الكتاب المتقدم لم يلزم ان يصدق الضد الاخر ولا هو ايضا من المشهور ان الضد
اذا كذب صدق ضده فاما الموجبة الكلية نبين في الشكل الثاني والثالث وبيان ذلك انه
اذا اردنا ان نبين ان ا موجودة في كل ب في الشكل الثاني قلنا نضع نقيضها وهو ان ا
ليست في كل ب فاذا اضفنا الى هذا النقيض ان ا موجودة في كل ج فانه يجب عن ذلك
في الشكل الثاني ان يلزم ج غير موجودة في كل ب فاذا كان هذا محالا وكانت المقدمة المقرونة
بالنقيض صادقة فواجب ان يلزمها الكذب عرض عن النقيض وهو قولنا ا ليست في كل
ب واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو ان ا في كل ب وان اخذ بدل النقيض الضد
لم ينتفع به في كل مادة وانه اذا اردنا ان نبين في هذا الشكل الموجبة الجزئية وهي قولنا ا موجودة
في بعض ب فانه ينبغي ان ناخذ نقيضها وهو ا ولا في شي من ب ثم نضيف اليها ا موجودة في
كل ج فينتج لنا ان ج ولا في شي من ب وذلك محال لازم عن وضعنا او لا في شي من ب فنقيضه

اذن صادق وهو قولنا ا في بعض ب فان اخذنا بدل النقيض الضد عرض من ذلك ما عرض
في الشكل الاول اعني ان ينتج المحال لكنه لا يتبين بذلك صدق المقابل الموضوع في مادة فان
اردنا ان نبين ا ب السالبة الكلية بهذا الشكل فانا ناخذ نقيضها وهو ان ا موجودة في بعض ب
ونضيف اليه ما لا نشك في صدقه وهو ا غير موجودة في شيء من ج فيلزم ضرورة ان يكون ج غير موجودة
في بعض ب في الشكل الثاني فان اردنا ان نبين ا ب الجزئية فانا ناخذ نقيضها وهو ا في كل
ب ونضيف اليها ا غير موجودة في شيء من ج فيلزم المحال وهو ان ج غير موجودة في شيء من ب فنقيض
ما لزم عنه المحال صادق وهو قولنا ا ليست في بعض ب الذي قصدنا بيانها فقد تبين من هذا
ان جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الثاني وكذلك يعرض ان نبين جميعها بالشكل الثالث
وبيان ذلك انا اذا اردنا بيان الموجبة الكلية اخذنا نقيضها وهو قولنا ا غير موجودة في بعض
ب واضفنا اليها ج موجودة في كل ب ينتج في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ج
لان الحد الاوسط الذي هو ب هو موضوع الطرفين واذا كانت النتيجة محالا فنقيض ما لزم عنه
المحال لازم صادق وهو قولنا ا في كل ب المقصود انتاجه فان وضعنا الضد عوض النقيض انتج
محالا لكنه لا يلزم عنه ضرورة صدق المطلوب مثل ما عرض في سائر الاشكال فان اردنا ان نبين ان
ا موجودة في بعض ب وهي الموجبة الجزئية فانا نضع ا ولا في شيء من ب وهو نقيضها ونضيف
اليها ج موجودة في بعض ب ينتج في هذا الشكل ان ا غير موجودة في بعض ج فان كان ذلك
كاذبا فما لزم عنه الكذب وهو قولنا ا ولا في شيء من ب كاذب واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو
المطلوب الذي هو ا في بعض ب فاذا اردنا ان نبين ا ب السالبة الكلية مثل ان نريد ان نبين ان
ا ولا في شيء من ب فانا ناخذ نقيض ذلك وهو قولنا ا في بعض ب ونضيف اليها ج موجودة
في كل ب فاذن يلزم عنه في هذا الشكل ان يكون ا موجودة في بعض ج فاذا كان ذلك كذبا
فالكذب انما لزم عن النقيض الموضوع او كانت مقدمة ب ج لا نشك في صدقها فاذا كذب
النقيض الذي هو الموجبة الجزئية صدقت الكلية وهو قولنا ا ولا في شيء من ب فان اخذ
الضد عرض في ذلك ما عرض في سائر الاشكال فان اردنا ان نبين ا ب السالبة الجزئية

فانا نضع

فانا نضع نقيضها الذي هو الموجبة الكلية مثل ان نضع ا في كل ب ونضيف اليها ان ج
موجودة في كل ب وهي التي لا نشك في صدقها ينتج لنا ان ا ج موجودة في بعض فان كان
ذلك كذبا فالنقيض الذي هو الموجبة الكلية المشكوك فيه كذب واذا كذبت الموجبة الكلية صدقت
ا ب السالبة الجزئية فقد تبين من قياس الخلف ههنا امران غير الذي سلف احدهما انه انما يلزم ذلك
دائما منتجا في كل مادة ناخذ النقيض لا انا اخذنا الضد وان جميع المطالب تتاتى به في الشكل
الثاني والثالث وان الشكل الاول لا يتاتى فيه الموجب الكلي فقط ويتاتى فيه باقي المطالب الثلثة

قال والفرق بين القياس المستقيم والخلف اذا انتجا مطلوبا واحدا بعينه

من مقدمات واحدة بعينها ان القياس الذي بالخلف نضع اولا ما نريد بطلانه وهو نقيض
ما نروم بيانه ليسوق القول الى كذب معترف بانه كذب واما القياس المستقيم [illegible]
فانه يبتدئ من مقدمات معترف بها كالقياس من مقدمات معترف بها الا ان القياس المستقيم
يلزم عن المقدمتين اللتين عنهما يلزم القياس واما القياس الذي بالخلف فاحدى مقدمتيه فقط
هي من مقدمتي القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها وفي المستقيم ليس يجب
ان يكون النتيجة معروفة قبل كون القياس واما في الذي بالخلف فقد يجب ان يكون معروفة لنضع
نقيضها ولا فرق في ذلك بين ان يكون النتيجة موجبة او سالبة وكل مطلوب يبين بقياس
مستقيم فقد يمكن ان يبين بتلك المقدمات باعيانها بقياس الخلف وكل ما تبين بقياس
الخلف فقد يمكن ان يبين بتلك الحدود والمقدمات بقياس مستقيم فاذا كان القياس
الحملي الذي في الخلف في الشكل الاول فان القياس المستقيم الذي ينتج على ذلك المطلوب بتلك المقدمات
باعيانها يكون في الشكل الثاني والثالث اما السالب الكلي ففي الشكل الثاني واما الموجب الجزئي
ففي الشكل الثالث والسالب الجزئي في الشكلين معا اذا كانت الصادقة موجبة واما اذا
كانت سالبة ففي الثاني فاذا كان القياس الحملي الذي بالخلف في الشكل الثاني فان القياس المستقيم
يكون في الشكل الاول وذلك في جميع المطالب واذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث

فان قياسه المستقيم يلزم في الشكل الاول واما اما الموجبات ففي الشكل الاول واما السالب ففي
الثاني وبيان ذلك انه اذا بينا بقياس الخلف في الشكل الاول ان ا ليست بموجودة في شي من ب
ثم وضعنا نقيض ذلك وهو ان ا موجودة في بعض ب واضفنا الى هذا النقيض مقدمة صادقة ينتج
في الشكل الاول نتيجة كاذبة واذا كان الامر كذلك فبين ان المقدمة الصادقة انما نضيفها من جهة
ا لا من جهة ب حتى يلزم الصادقة هي الكبرى اذ ليس يمكن ان يلزم الجزئية كبرى في هذا الشكل
فليكن المقدمة الصادقة ان ج موجودة في كل ا فيلزم منها ج في كل ا وا في بعض ب فينتج لنا
في الشكل الاول ان ج في بعض ب وهو الكاذب ولان رد القياس الخلف الى المستقيم يلزم
بان ناخذ نقيض النتيجة الكاذبة ونضيف اليها المقدمة الصادقة التي كانت في قياس
الخلف فبين ان المقدمة الصادقة التي هي ج في كل ا ونقيض النتيجة الكاذبة التي هي ج
ولا في شي من ب انهما يشتركان في ج الذي هو الطرف الاكبر من النتيجة التي كانت في الشكل
الاول الذي انتج المحال في قياس الخلف وكل مقدمتين يشتركان في الطرف الاكبر من المطلوب فانهما
في الشكل الثاني فيلزم القياس المستقيم هكذا ج في كل ا وج ولا في شي من ب ينتج ا ولا في شي من
ب وهو المنتج بقياس الخلف وكذلك يعرض ان بينا بطريق الخلف في الشكل الاول ان ا غير
موجودة في كل ب اعني السالبة الجزئية بوضعنا نقيضها وهو ان ا موجودة في كل ب واضفنا
اليها مقدمة صادقة كلية موجبة اذ هو ان ج موجودة في كل ا فاذن انتج ان ج موجودة
في كل ب وهي الكاذبة اخذنا نقيضها وهو ان ج ليست في بعض ب واضفنا اليها المقدمة
الكبرى الصادقة فانه يأتلف القياس المستقيم على الامر البين بقياس الخلف هكذا ج
موجودة في كل ا وج ليست في كل ب فا ليست في كل ب وهي نتيجة قياس الخلف وقد
يتاتى هذا في الشكل الثالث اذ وضعنا المقدمة الصادقة المضافة الى النقيض صغرى
في الشكل الاول فان النقيض لما كان ههنا موجبا كليا امكن ان يلزم مقدمة الصغرى
في الشكل الاول فيلزم النتيجة الكاذبة ا في كل ج فاذا اضفنا نقيضها وهو ان ا ليست

بعض

بعض ج واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهي ان ب في كل ج فبين ان المقدمتين انما
يشتركان في الطرف الاصغر من نتيجة الشكل الاول فيلزم القياس في الشكل الثالث
وينتج ان ا ليست في بعض ب وذلك هو الشي المبين بطريق الخلف في الشكل الاول ويعرض ان
اخذت المقدمة الصادقة موجبة سالبة ان يلزم قياسه المستقيم في الشكل الثاني فقط وذلك انه اذا
اخذنا نقيض المطلوب بطريق الخلف وهو ان ا في كل ب واضفنا اليه المقدمة الصادقة من جهة ا وهي
ج ليست موجودة في شي من ا ينتج في الشكل الاول ان ج ليست بموجودة في شي من ب وهي كاذبة
فاذا اخذنا نقيض هذا وهو ان ج موجودة في بعض ب واضفنا اليه مقدمة صادقة التي هي
ج ليست موجودة في شي من ا ينتج في الشكل الثاني ان ا ليست في بعض ب وهو المطلوب بطريق الخلف واما
الجزئي فيبين في الشكل الثالث وليكن منتجا لنا في الشكل الاول بقياس الخلف ان ا موجودة
في بعض ب لو وضعنا ان ا غير موجودة في شي من ب الذي هو النقيض واضفنا الى ذلك
ان ب في كل ج وهي الصادقة لانه يمكن ان نضيفها من جهة ا لان الصغرى لا يلزم سالبة في الشكل
الاول فينتج لنا ان ا غير موجودة في شي من ج وهو المحال فاذا اخذنا نقيض هذا المحال وهو ان ا في
بعض ج واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهي قولنا ب في كل ج فبين انه ينتج لنا في الشكل الثالث
ان ا في بعض ب لان ج هو الحد المشترك لنقيض المحال والمقدمة الصادقة وهو موضوع للطرفين وكذلك يعرض
اذا كانت المقدمة الصادقة المضافة الى النقيض جزئية اعني مقدمة ب ج فهذه حال جميع ما تبين
بالخلف بطريق من المطالب في الشكل الاول فانه قد تبين انه لا يبين فيه الموجب الكلي واما
الشكل الثاني فلننزل انه بين فيه بالخلف موجبة كلية وهو ان ا موجودة في كل ب بوضعنا نقيضها
وهو ان ا ليست في كل ب واضفنا اليها مقدمة صادقة يأتلف معها في الشكل الثاني وهي ان ا في
كل ج فينتج لنا الكذب عن ذلك وهو ان ج ليست في كل ب فنقول ان قياس هذا المطلوب يلزم في
الشكل الاول وذلك انه اذا اخذنا نقيض النتيجة الكاذبة وهو ان ج في كل ب واضفنا اليها
قولنا ا في كل ج وهي الصادقة ومنه انه ينتج لنا في الشكل الاول فقط ا في كل ب وهي موجبة كلية وذلك
ان هاتين المقدمتين الصادقتين اللتين احديهما نقيض الكاذبة والاخرى الصادقة

الموضوع في قياس الخلف لم يشترك في المحمول فيلزم الشكل الثاني ولا في الموضوع فيلزم الثالث بل
الذي يشترك فيه موضوع للطرف الاكبر في محمول المطلوب ومحمول على الاصغر وذلك هو تركيب الشكل
الاول وليكن مبرهنا عندنا في الشكل الثاني بالخلف موجبة جزئية وهو ان ا في بعض ب بوضعنا
ان ا ولا في شيء من ب الذي هو المقابل واضفنا الى ذلك ان ا موجودة في كل ج حتى يلزم ان ج
ليست في شيء من ب الذي هو المقابل الكاذب فاقول ان قياسه المستقيم يلزم في الشكل الاول وذلك
انه اذا اخذنا ا موجودة في كل ج وهي الصادقة الموضوعة في قياس الخلف وج في بعض ب الذي هو نقيض
النتيجة الكاذبة فبين انه ينتج في الشكل الاول ان ا في بعض ب فان كان الذي بين بالخلف سالبا
كليا في الشكل الثاني بوضعنا نقيضه وهو ان ا موجودة في بعض ب واضفنا الى ذلك ان ا غير
موجودة في شيء من ج حتى يلزم النتيجة الكاذبة ان ج ليست في بعض ب فان قياسه المستقيم يلزم في الشكل
الاول وذلك انا اذا اخذنا نقيض النتيجة الكاذبة وهو قولنا ان ج في كل ب واضفنا اليها ا ولا في
شيء من ب وكذلك ان برهنا بالشكل الثاني قياس الخلف سالبة جزئية وهو ان ا غير موجودة في بعض ب
بوضعنا نقيضها وهو ان ا موجودة في كل ب واضفنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من ج فيلزم عن ذلك
ان ج غير موجودة في شيء من ب وهي الكاذبة فان قياسه المستقيم يلزم بان ناخذ ج في بعض ب وهو نقيض
النتيجة الكاذبة ونضيف اليها المقدمة الصادقة وهي قولنا ولا في شيء من ج فيلزم عنه ا ليست في بعض ب فقد
تبين من هذا ان ما يبين بالخلف في الشكل الثاني فان قياسه المستقيم يلزم في الشكل الاول وذلك في جميع
المطالب   في الشكل الثالث   وايضا لنبين في الشكل الثالث بطريق الخلف موجبة كلية
وهو قولنا ا موجودة في كل ب بوضعنا نقيضها وهو ان ا ليست في بعض ب واضفنا الى ذلك ان
ج في كل ب حتى يلزم الكاذب اللازم ان ا ليست في بعض ج فاقول ان قياسه المستقيم يلزم في الشكل
الاول وذلك انا اذا اخذنا نقيض المنتج الكاذب وهو قولنا ا في كل ج واضفنا الى ذلك ج في كل
ب الصادقة انتج لنا في الشكل الاول ان ا في كل ب وهو الذي بين بالخلف لان ا وب لا يمكن
فيهما ان يشتركا الا بشيء ثالث يلزم موضوعا للالف ومحمولا على ب اللذان هما طرفا المطلوب وكذلك
ان برهنا بالخلف موجبة جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا ا في بعض ب وضعنا نقيضها وهو
قولنا ا ولا في شيء من ب واضفنا الى ذلك ان ج في بعض ب حتى يلزم الكاذب المنتج ان ا ليست
في بعض ج فان قياسه المستقيم يلزم في الشكل الاول وذلك انا اذا اخذنا نقيض الكاذب الحق النتيجة

وهو قولنا

وهو قولنا ا في كل ج واضفنا الى ذلك ج في بعض ب اعني مقدمة القياس الصادقة ينتج لنا
ان ا في بعض ب وكذلك ان بينا بالخلف سالبة كلية في الشكل الثالث بوضعنا نقيضها
وهو قولنا ا في بعض ب واضفنا الى ذلك ج في كل ب حتى ينتج لنا من ذلك ا في بعض ج الذي
هو الكاذب فاقول ان قياسه المستقيم يلزم في الشكل الاول وذلك انا ناخذ نقيض النتيجة
الكاذبة والمقدمة الصادقة التي استعملت في بيان الخلف فيلزم منها ا ولا في شيء من ج
في كل ب ينتج لنا ولا في شيء من ب وهو الشيء المبين بطريق الخلف وكذلك بعرض ان يبين
بطريق الخلف السالب الجزئي بان ناخذ نقيضه وهو الموجب الكلي مثل ان ناخذ ا
في كل ب ونضيف اليه ج في بعض ب فينتج لنا ان ج في بعض ا وهو المحال فاقول ان
قياسه ايضا المستقيم يلزم في الشكل الاول وذلك انا ناخذ نقيض النتيجة والمقدمة الصادقة
على العادة فيلزم منها ولا في شيء منها وج في بعض ب ينتج لنا ا ليست في كل ب او ليست
في بعض ب فقد تبين ان جميع المسائل التي تتبين بقياس الخلف في جميع العلوم يمكن
ان تبرهن بقياسات مستقيمة وان نرد اليها بتلك المقدمات باعيانها وبتلك الحدود ايضا
باعيانها وان رد القياس المستقيم الى الخلف هو بعينه القياس الذي يسمى المنعكس وكذلك
يبين مما تقدم انه اذا ردت المقاييس المستقيمة الى الخلف لا اي قياسات ترجع
في الخلف وكذلك اذا ردت قياسات الخلف الى المستقيمة لا اي قياسات ترجع وتبين
ان كل مط يمكن ان تبين بالخلف وعلى الاستقامة   في القياسات المركبة من
المتقابلات قال واما في اي شكل يمكن ان ياتلف القياس من مقدمتين متقابلتين
وفي اي شكل لا يمكن وذلك تبين مما نضعه اما اولا فقد قيل ان المتقابلات بالحقيقة
على جهة السلب والايجاب اثنان المتناقضان والمتضادان واذا تقرر هذا فاقول
انه ليس يمكن ان ياتلف قياس في الشكل الاول لا من متضادات ولا من متناقضات
لا قياس ينتج موجبا ولا قياس ينتج سالبا اما موجبا فمن قبل انه ينبغي ان يكون القياس

المنتج الموجب من مقدمتين والقياس الذي يأتلف من المتقابلات على طريق التناقض او التضاد
احدى مقدمتيه سالبة والاخرى موجبة واما سالبا فانه ايضا ليس يمكن ذلك من قبل ان الموضوع
في الموجبة والسالبة هو واحد بعينه على ما تبين في الكتاب المتقدم والقياس الذي يكون في
الشكل الاول مقدمتاه ليس المحمول فيهما واحدا ولا الموضوع واحدا اذ كان الحد الاوسط
فيه موضوع في احدى المقدمتين في الاخرى واما الشكل الثاني فانه يمكن ان يكون فيه قياس
من مقدمتين متقابلتين اما على طريق التضاد واما على طريق التناقض ومثال ذلك
قولنا كل علم فاضل ولا واحد من العلوم فاضل ينتج لنا ولا واحد من العلوم هو علم وذلك
غاية الشناعة وكذلك يعرض ان وضعنا كل علم فاضلا والطبيب ليس بفاضل وذلك ان
سلب الفضل عن الطبيب هو سلب له عن بعض العلوم فكانا وضعنا كل علم فاضلا بعض
العلوم ليس بفاضل فينتج لنا بعض العلوم ليس بعلم والسبب في امكان هذا في الشكل
الثاني ان المحمول في المقدمتين فيه هو واحد بعينه وكذا الامر في المتقابلات وسواء فرضنا
الموجبة هي الكبرى والسالبة هي الصغرى او كان الامر بالعكس الامر في ذلك واحد بعينه وليس يمكن
ان ينتج المتقابلات بالحقيقة في هذا الاباب يوخذ الموجبة والسالبة بعينها مثل ان نقول
كل علم فاضل ليس كل علم فاضلا او ناخذ ما هو جزء لاحدى المقدمتين المتقابلتين ومنطو
تحتها بدل المقدمة نفسها الموجبة او السالبة مثل ان ناخذ بدل كل علم ليس بفاضل الطبيب
ليس بفاضل او بدل قولنا كل علم فاضل قولنا الطب فاضل ثم نقرن به ولا علم واحد فاضل
فانه لا فرق بين ان يقرنه بالمقدمة المتقابلة نفسها او بما هو منطو تحتها ومتى لم يوخذ
المقدمتان باحدى هاتين الجهتين لم يكن متقابلة ولا كانت قوتها قوة المتقابلة لا في التي
يتقابل على طريق التضاد ولا التي يتقابل على طريق التناقض واما في الشكل الثالث فانه
لا يمكن في الاصناف الموجبة منه ان يكون القياس يأتلف من المتقابلات لان المتقابلتين
احديهما موجبة والاخرى سالبة وتلك هي العلة بعينها التي عرضت في الشكل الاول واما اذا

كان

كان القياس سالبا فانه قد يمكن ان يأتلف فيه قياس من مقدمات متقابلة اذا كانت المقدمات
كلية او جزئية مثال ذلك قولنا كل طب علم ولا شيء من الطب علم فانه يجب من هذا ان يكون بعض
العلم ليس بعلم وكذلك يعرض ان اخذت احدى المقدمتين جزئية مثل ان نقول بعض الطب
علم ولا شيء من الطب علم فانه يلزم عنه ان يكون بعض العلم ليس بعلم واذا كانت احدى المقدمتين
في هذين القياسين جزئية والاخرى كلية فان القياس يأتلف من المتناقضة لا من المتضادة اذ
كان المتضادتان كليتين وينبغي ان يعلم ان المقاييس التي تأتلف في هذين الشكلين من الموجبة
والسالبة ائتلافا اوليا اعني التي سائرها يأتلف مما بعد في هذا الباب هي تابعة لها هي اثني عشر
قياسا ستة في كل شكل وذلك انه لما كانت المتقابلات ثلثة ازواج احدها قولنا كل ولا واحد
وهي المتقابلات على طريق التضاد والاثنان متقابلان على طريق التناقض احدهما ان
يكون الموجبة هي الكلية السالبة الجزئية والثانية عكس هذا فبين انه يأتلف منها في كل واحد من
الشكلين ثلثة اقيسة ولان المقدمتين المتقابلتين لهما وضعان في الشكل الواحد احدهما
ان يكون الموجبة هي الصغرى والسالبة الكبرى والوضع الاخر عكس هذا لزم عن ذلك ان يكون
اصناف المقاييس ستة في كل شكل ولا يبالي في هذا الموضع كانت الصغرى في الشكل الثالث
سالبة او موجبة لانه انما منع ان يكون سالبة فيما سلف بالاضافة الى مطلق محدود
والغرض ههنا بهذه المقاييس المركبة انما هو التغليظ وانتاج المحال سواء كان المحال هو
النتيجة او عكسها فقد تبين من هذا القول في اي الاشكال يمكن ان يأتلف المقاييس التي من
مقدمات متقابلة وكم عدد الاوائل التي تجري منها مجرى الاسطقسات وهو بين انه قد يمكن
ان ينتج من المقاييس التي فيها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة وما عدا هذا الصنف من المقاييس
لان النتيجة فيها ابدا مقابلة للشيء المفروض وهو ان الشيء الموجود غير موجود مثل
ان الحي ليس بحي وما يوصف هكذا فليس كذا وسواء كان ذلك الموصوف موجودا خارج
الذهن او غير موجود مثل ان ينتج ما هو عنزايل فليس بعنزايل فانه يلزم عنه ان عنزايل
ليس بعنزايل وذلك قول متناقض في نفسه وان لم يكن عنزايل موجودا فان صدق

ايجابا الشي بعينه وسلبه معا مستحيل سوا كان الشي موجودا او غير موجود وانما لزم هذا في
هذه المقاييس من قبل ان المقدمتين متناقضتان اما بان المحمول والموضوع فيهما واحد بعينه
واما بان احدهما جزء للاخر وهو ظاهر من هذا ان المقاييس الفاسدة التي في الصنايع من قبل ان
مقدماتها قد يمكن ان ينطوي في المقاييس الصحيحة التي في تلك الصناعة تناقض المقدمات الفاسدة
من غير ان يشعر بذلك الذي اعتقد في تلك المقاييس الفاسدة انها صحيحة وذلك اما انطوا جزئيا
او لازما فيلزم صاحب الصناعة التبكيت من نفس ما يضع في تلك الصناعة ويسلمه مثل ان
يضع واضع ان الجرم السماوي غير متناه ويضع مع ذلك انه كري الشكل فانه يلزم عنه ان
يلزم المتناهي غير متناه وكثيرا ما ينتفع بهذا في مناقضة الاقاويل الفاسدة في الصنايع وينبغي
ان يعلم انه لا يمكن الانسان ان يغلط فيضع مقدمتين متقابلتين في قياس واحد بسيط
بعينه وكذلك لا يمكن السايل ان يغلط المجيب حتى يسلم له مقدمتين متناقضتين في قياس
واحد بسيط ولا ان يسلمهما اذا سئل عنهما بجهة واحدة مثل ان يسلم ان هذا الشي خير وانه
ليس بخير وانما يمكن ذلك اذا سئل عنهما بجهة واحدة ووضعت بجهة اخرى او وضعت
جزا من مقاييس مركبة اما وضعها بجهة والسوال عنها بجهة فمثل ان يسئل اليس الحي
الابيض ليس بابيض فانه يمكن ان يسلم لنا هذا لان الحي الابيض هو مجموع شيئين ليس
ابيض وحده فقط فعلى هذا المفهوم يمكن المجيب ان يسلم لنا هذه المقدمة عند سوالنا اياه
عنها فاذا سئلنا بعد اليس الانسان حي ابيض امكن ايضا ان يسلم لنا هذه الاخرى فينتج
عليه المحال وهو ان بعض ما هو ابيض ليس بابيض وكذلك يمكن ايضا ان يسلم لنا المتقابلتين
اذا وضعت احديهما جزا من قياس بسيط لحو نتيجة محدودة ووضعنا الاخرى ايضا جزا من
قياس اخر بسيط لحو نتيجة اخرى وبهذا بعينه يمكن الانسان ان يغلط فيضع في المقاييس
المركبة مقدمات متناقضة مثل ان يسلم لنا ان كل طب علم وكل علم ظن من غير ان يصرح باللازم
عن ذلك وهو قولنا كل طب ظن ثم يسلم لنا مقدمة ثانية وهي قولنا ولا شي من الطب ظن فيكون
قد سلم لنا في هذه المقدمات الثلث لا مقدمتين متقابلتين وهو ان كل طب ظن ولا شي

من الطب ظن فيلزم عنه انه ولا شي من الطب طب واكثر ما يعرض هذا متى سالنا عن لازم المتقابل
نفسه فانه يخفى ويسلم لنا وبخاصة متى كان اللازم بعيدا مثل ان يسئل عنا ايجاب محمول الموضوع
فيسلم لنا ثم يسئل عن سلب ذلك المحمول عن جنس ذلك الموضوع او عن نوعه او عن شخصه فيسلم لنا فيلزم
عنه سلب ذلك المحمول بعينه عن جميع ذلك الموضوع الذي اوجب له او من بعضه   في وضع
المط الاول نفسه في القياس وهو الذي يسمى مصادرة قال ووضع المط الاول اعني الذي
يقصد بيانه لنفسه لا من اجل غيره جزا من القياس المنتج له هو من جنس الاقاويل التي لا يمكن ان
يبرهن منها الشي الذي قصد برهانه والمط يعرض له ان لا يبرهن من القول الذي قصد برهانه
على جهات اربع احدها ان يلزم ذلك القول لا يلزم عنه النتيجة التي قصد به ان يلزم عنه
اما لانه غير منتج اصلا لشي من الاشيا واما لانه غير منتج للشي الذي قصد انتاجه والجهة
الثانية ان يلزم المقدمات اخفى من النتيجة فان من شرط المقدمات ان يلزم اعرف من
النتيجة والجهة الثالثة ان يلزم المقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من الخفا والجهة
الرابعة ان يلزم النتيجة وهي السبب في معرفة المقدمات فان من شرط المقدمات ان يكون
اعرف من النتيجة وان يكون هي السبب في معرفتها ولهذا ينفصل هذا القسم من القسم الثاني واذا
تقرر هذا فليس وضع المط الاول جزء قياسه وهو الذي يسمى المصادرة هو القول الذي لا
يبرهن به المط اذ كان هذا يقال على جهات بل القول الذي لا يبرهن به المط اجران يجري
مجرى الجنس وهذا النوع من القول يسمى مصادرة هو ان يروم الانسان ان يبين شيا
مجهولا بذلك الشي نفسه واعني بالشي المجهول ما لا يمكن ان يبين الا بغيره فان الاشيا
المعلومة صنفان اما معلوم بانفسها وهي المقدمات الاول واما معلومة بغيرها وهي التي يعلم
بالمقدمات الاول فمتى رام انسان ان يبين شيا مما يعلم بغيره بنفسه فهو الذي يسمى في هذه
الصناعة مصادرة ووضع هذا الفعل من الغالط او المغالط يقع على وجهين احدهما ان
يضع المطلوب نفسه مقدمة في بيان نفسه وذلك يعرض اذا كان المجهول او الموضوع في المطلوب
باسمين مترادفين على ما سياتي بعد والوجه الثاني ان يبين نتيجة ما بمقاييس كثيرة مركبة

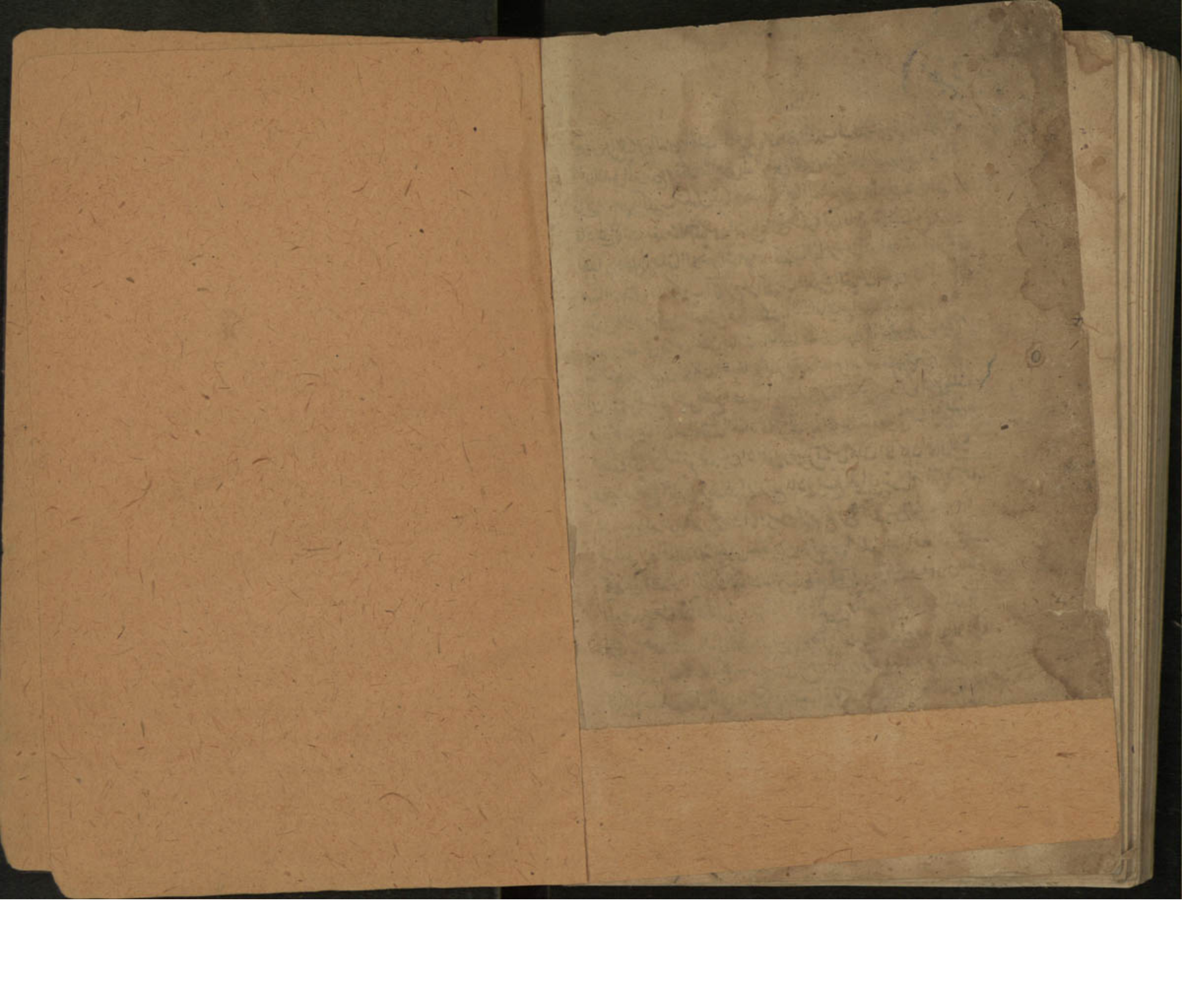
مقدمات كثيرة وسبيل اخذ احدى المقدمات ان لا يتبين الا اذا استعملت تلك النتيجة مقدمة
في القياس المنتج لها مثل ان نبين ا موجودة في ه بان ناخذ ان ا موجودة في ب و ب في
ه ثم نبين وجود ب في ه بوجود ب في ج و ج في ه ثم نبين وجود ا في ب بوجود ا في ب بوجود
ا في التي هي النتيجة ووجوده في ب فانه لا فرق بين هذا الصنف والصنف الاول الا ان
الصنف الاول ابين فيه انه المقصود انتاجه باكثر من واسطة واحدة والغلط
في هذا الصنف يقع كثيرا الموضوع النسيان مثل ما يعرض لمن يرهن انه اذا وقع خط
مستقيم على خطين مستقيمين فيصير الزاويتين اللتين في جانب واحد مساويتين لقائمتين
ان الخطين متوازيان فانهما ان لم يكونا متوازيين فانهما اذا اخرجا على استقامة التقيا
في احدى الجهتين فيلزم هنالك مثلث مجموع زاوياه اكثر من قائمتين وذلك محال لا يمكن
فان كون المثلث ذا زاويتين قائمتين انما يبين بالخطوط المتوازية وبالجملة يعرض لمن
يستعمل هذا النوع من البيان من الشناعة ما يلحق لمن يقيس فيقول ان كان هذا الشي
موجودا فهذا الشي موجود على الجهة هذه الاشيا كلها معلومة بانفسها وعينه ان لم يعلم
بغيرها فمتى كان عندنا شيء مجهول الوجود لشيئين مختلفين وكان وجود احد ذينك
الشيئين للاخر معلوما بنفسه ورمنا ان نبين وجود ذلك الشي المجهول لاحد ذينك
الشيئين لوجوده للشي الاخر فقد بينا المجهول بالمجهول لكن ليس يلزم ان يكون مثل هذا
البيان هو البيان الذي يعرف بالمصادرة مثل ان يكون عندنا مجهولا وجود ا في ب و في ج
ووجود ب في ج بينا بنفسه فرمنا ان نبين وجود ا في ج بوجوده في ب وانما يجب ان يكون
مثل هذا البيان مصادرة اما في الحقيقة فمتى كان الشيئين شيا واحدا بعينه بالحقيقة اعني
ج و ب وانما يختلفان بالاسم وذلك اذا كان لهما اسمان مترادفان واما في الظن المحمود
فاذا ظن ب و ج انهما شي واحد من غير ان يكونا في الحقيقة شيا واحدا بالعدد وذلك يعرض
اذا كان كل واحد منهما منعكس على صاحبه مثل ان يكون احدهما خاصة للاخر كالضاحك او
رسما او كان احدهما يلزم الاخر وان لم يكن منعكس مثل لزوم الحيوان عن وجود الانسان

لكن هذه هي مصادرة في المشهور لا في الحقيقة واما اذا كانا مختلفين بالاسم فقط فهي
مصادرة حقيقة مثل ان يبين ان الانسان هذا الشي المشار اليه انه بعير لانه جمل وكذلك متى
كان عندنا شيا مجهول الوجود لشي اخر وكلاهما معلوم الوجود للاخر واردنا ان
نبين وجود احدهما لذلك المجهول بوجود الاخر فانه ليس يكون هذا مصادرة على المطلوب الا ان يكون
ذانك الشيان المعلوم وجود احدهما للاخر هما في الحقيقة شي واحد او يظن بهما
انهما شي واحد اما لمكان ان لكل واحد منهما منعكس على صاحبه واما لانه يلزمه
مثل ان يكون عندنا ا و ب مجهولي الوجود في ج ويكون وجود ا في ب معلوما فانه ليس
يكون ذلك مصادرة على المطلوب ما لم يظن ان ا و ب شي واحد بعينه او يكونا شيا واحدا
بعينه والفرق بين المصادرة والبيان الدائر ان الحدود الثلثة يجب في البيان
ان يكون منعكسة بعضها على بعض على ما تبين اعلى ا و ب و ج واما ههنا فليس شرط العكس
الا في ب و ج اعني في حدين من حدود القياس واذا كان البيان المسمى مصادرة وضع
المطلوب انما هو ان يبين الشي المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض للشي الواحد ان يظن
به غيران وذلك اما محمول المطلوب والحد الاوسط واما موضوعه والحد الاوسط وقياس المصادرة
يأتلف من مقدمتين احديهما معلومة وهي وجود ذينك الشيئين وللاخر اعني اللذين هما
في الحقيقة واحد او في المشهور والثانية مجهولة وهي وجود الطرف المجهول من المطلوب لاحدهما
اما الاكبر للاوسط ان كانت المعلومة هي الصغرى واما وجود الاوسط للاصغر ان كانت
المعلومة هي الكبرى مثل ان يكون ب و ج اسمين مترادفين فنريد ان نبين وجود ا في
ج بتوسط ب اعني بان ناخذ ا في ب و ب في ج فان وجود ا في ج بين المقدمة المجهولة
ووجود ب في ج هي المقدمة المعلومة اذ كان اسمين مترادفين او ما يظن بهما
انهما كذلك وكذلك يعرض ان كان ا و ب هما الاسمان المترادفان اعني ان يكون وجود
ا في ب هو المعلوم ويكون وجود ب في ج هو المجهول واذا كان هذا هكذا فمتى ظن ان

اصناف الاقاويل المركبة بهذا التركيب المسمى مصادرة ثلثة في كل شكل من الاشكال
الثلثة وانها اذا كان القياس من مقدمتين موجبتين فان هذه الاصناف المؤتلفة
من هذا الجنس في الشكل الثالث والاول ضعف الاصناف المنتجة في واحد واحد منهما اما
كونها في كل شكل فلان حدودها منعكس بعضها على بعض اعني المقدمة المعلومة واما كونها
ضعف المنتجة في الموجبات فلان كل ضعف منها ينقسم الى احدهما ان هذه الصغرى هي
المجهولة والكبرى هي المعلومة والصنف الثاني عكس هذا وهو ان هذه الصغرى هي المعلومة
والكبرى هي المجهولة واما اذا كان القياس كليا اعني من مقدمتين احديهما موجبة والاخرى
سالبة فليس يتفق ان يتضاعف هذه الاصناف لان المجهولة انما يلزم ابدا ان سالبة
اذ لا يصح ان يلزم المقدمة المنعكسة المعلومة سالبة لانها ابدا اما شي هو في الحقيقة واحد
واما ما يظن به انه واحد واذا كان البيان على جهة المصادرة صنفين اما مصادرة
حقيقية وهي التي يلزم المقدمة المنعكسة فيها اسمين مترادفين واما مصادرة بحسب الظن
الجميل المشهور وهي المقدمة التي يظن بها من قبل انعكاسها على نفسها انها واحدة او
من قبل نظوا به احد الجزئين تحت الاخر انها واحدة فبين ان صناعة البرهان
انما يرفض المعنى الحقيقي منها وان صناعة الجدل يرفض منها الصنفين جميعا
اعني ما هو مصادرة حقيقية وما هو مصادرة بحسب المشهور واما صناعة السوفسطائية
فهذا البيان خاص بها فلذلك يتبين ان هذه الخطابة لا يرفض واحدا من صنفي
هذا البيان فقد تبين من هذا ما هو البيان المسمى مصادرة وكم اصنافه
في اخذ ما ليس بسبب المنتج الكاذبة على انه سبب قال واما اذا انتج السائل على المجيب
الكذب من وضعه وهو الموضع الذي يراجعه المجيب فيه بان نقول له ان الكذب لم يعرض
من قبل الامر الذي وضعته انما السائل وانما عرض من امر اخر فهذا القول الذي رمت به
ان تبين ان الكذب عرض من الوضع الذي تضمنت اما حقيقية او مسلمة فذلك انما

يعرض

يعرض في القياس الذي بالخلف اذا عرض ان يلزم الكذب فيه لازما من غير ان يكون ذلك في
تاثير للاصل الموضوع وذلك انما يعرض في قياس الخلف متى كانت احدى مقدمتيه صادقة
والتي لزم عنها الكذب مشكوك فيها واضيف اليها الوضع على انه امر زائد على المقدمتين
فانه متى كانت مقدمتا القياس الذي بالخلف مشكوكا فيهما فانتج منهما السائل الكذب
بعد ان دخل في جملتها الوضع لتوهم ان الكذب انما لزم عن الوضع وقد يكتفي المجيب
ههنا ان يقول ان الكذب انما لزم عن الكذب الذي في القياس دون ان يحتاج الى ان
يقول له ليس من قبيل الموضوع عرض الكذب لانه انما يحتاج الى هذا القول اذا كانت
احدى مقدمتي قياس الخلف صادقة والاخرى مشكوك فيها ولكن ايضا يظهر انه ليس يلزم
هذا القول من المجيب اذا كان الابطال الذي وجهه السائل عليه مؤلفا من قياس مستقيم وذلك
ان القياس المستقيم ليس يضع احد فيه ما يروم ابطاله وانما يعرض ذلك في قياس الخلف
واذا كان بينا ان هذا القول العنادي من المجيب انما يلزم عند ما ياتي السائل بقياس
الخلف لا بالقياس المستقيم فقد تبين انه انما يعرض في قياس الخلف اذا كان المحال لازما
وجد الموضع الذي يعرضه المجيب او ارتفع لانه ليس يسوغ للمجيب ان يقول للسائل انه ليس
من قبيل الموضوع الذي فرضته انا او سلمته لزم المحال فهذا القياس الذي زعمت ان
من قبله لزم المحال وهذا يعرض على ضربين في قياس الخلف احدهما وهو الذي ليس
يخفى على احد ولا يمكن ان يغالط به او يغلط فيه الا القليل من الناس وهو ان لا يكون
الموضوع مشاركا ولا للواحد من جزئه اعني المحمول والموضوع لحدود المقدمات
التي لزم عنها المحال مثال ذلك ان يكون الاصل الموضوع الذي يروم ابطاله ان كل
ب ا فنقول ان كان ا في كل ب وكان ج في كل د دون في كل ه فانه يلزم ان يكون د
في كل ه وذلك محال فالمحال انما لزم عن وضعنا ا في كل ب فاذن ا في كل ب محال فانه ظاهر
انه ليس يكون لا في ب في هذا القول تاثير في وجود د في ه الذي هو المحال ومثال هذا كان يقول
ارسطو من المقدمات المواد من قال ان القطر لا يشارك الضلع لانه ان شاركه وكان




کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی

